المركز القومى للترجمة

أزمة المجتمع الريفى فى مصر
نهاية الفلاح؟

تأليف: حبيب عايب
ترجمة: منحة البطراوى

2107



تعتبر أزمة المجتمع الريفى واحدة من التناقضات العديدة فى مصر المعاصرة. فى الوقت الذى تعد فيه الزراعة المصرية واحدة من المجالات الأكثر إنتاجية وكثافة فى العالم إلا أن فلاحيها هم الأكثر فقراً، حيث تشير التحليلات إلى أن من 50 إلى 80 % منهم يعيشون تحت خط الفقر. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن مصر أصبحت واحدة من كبرى الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، فإنها لا تزال واحدة من أكبر المستوردين للمواد الغذائية، وقد شكلت تلك التبعية عام 2008 أزمة خطيرة أدت إلى اضطرابات اجتماعية ذات دلالة.

يبدو أن اختفاء الفلاح، كما تؤكده نتائج دراسة استقصائية قام بها حبيب عايب، أمر بات محتوما، كما أن إجراء سياسيا قوى الشكيمة هدفه إبقاء الفلاحين على أرضهم داخل إطار شامل يتضمن صراعا ضد الفقر وتنمية مستدامة وعدالة اجتماعية يمكنه هو فقط قلب مجرى الأوضاع رأسا على عقب.

تصميم الغلاف: سيف جمال

أزمة المجتمع الريفى فى مصر

نهاية الفلاح؟

المركز القومى للترجمة

تأسس فى اكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحى

- العدد: 2107
- أزمة المجتمع الريفى فى مصر: نهاية الفلاح
- حبيب عايب
- منحة البطراوى
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2013

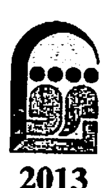
هذه ترجمة كتاب:

La crise de la société rurale en Égypte
la fin du Fellah?
Par: Habib Ayeb

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

أزمة المجتمع الريفى فى مصر
نهاية الفلاح؟

تــأليف: حبيب عـــايب
ترجمة: منحة البطراوى



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عايب؛ حبيب
أزمة المجتمع الريفي في مصر: نهاية الفلاح؟ / تأليف: حبيب عايب ؛ ترجمة: منحة البطراوى
ط ١ - القاهرة - المركز القومى للترجمة ٢٠١٣
٣١٢ ص، ٢٤ سم
١ - المجتمعات الريفية - مصر
(أ) البطراوى، منحة (مترجمة)
(ب) العنوان ٣٠١,٣٥

رقم الإيداع: ١٠٨٢٨ /٢٠١٢
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 216 - 144 - 7
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

إهـــداء

إلى والدىّ اللذين علمانى متعة تذوق الحياة وحب الأشياء.

إلى إلاريا ألبى، موريس برنييه، جوزيه نجراو، ألين روسيون ومحمد حاكم.
فى شبابكم البكر مضيتم، فى عجالة، دون إخطارنا.

إلى أبنائى لبنى ونسيم،
إلى آن
لأجل كل ما نتقاسمه

إلى كل الفلاحات والفلاحين
الذين شاء دربى أن ألقاهم.
كم تعلمت منكم وكم أعطيتمونى.
أرجو ألا أخونكم أبدًا.

تنويه

تم تأليف هذا الكتاب وصياغته باللغة الفرنسية وإرساله للناشر الفرنسى كارتالا فى يونيو ٢٠٠٩. صدر فى باريس فى شهر مارس ٢٠١٠، تحت عنوان: **La crise de la société rurale en Egypte ; la fin du fellah?** (أزمة المجتمع الريفى فى مصر؛ نهاية الفلاح؟).

منذ ذلك الحين، ظهرت وما زالت تحولات سياسية واجتماعية ربما غيّرت فى العمق جميع أوجه المجتمع المصرى؛ ذلك ما جعل المعطيات والإحصاءات وكذلك بعض التحليلات التى تتضمنها هذه الطبعة العربية الأولى تبدو قديمة.. هكذا، فإن تحديث المعطيات وبعض التحليلات يبدو أمرًا ضروريًا، سوف نقوم به عند إعادة الطبع مستقبلاً.

غير أن ترجمة النسخة الأصلية لها الفضل فى تقديم تصور- يعبر عن رؤيتى- عن مصر الريفية، قبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعامين التى ستغيّر حتمًا جغرافية مصر، السياسية والاجتماعية على حد سواء.

يظل هناك تساؤل جوهرى ما زال يصلح برمته اليوم: هل ستتحمل مصر الاختفاء المحتمل- بل شبه المحتوم- لجماعة فلاحيها وزراعتها الفلاحية دون تفاقم عمليات إفقار وتهميش جزء كبير من مواطنيها؟

نود التذكير بأن مصر ٢٠١١ ما زالت تضم أكثر من ٥,٣ مليــون فــلاح والعدد نفسه من الأسر الذين يعيشون كليًا أو جزئيًا من العمل فـــى الأرض. هــذا يغطى ما بين ١٥ و٢٠ مليون فرد من إجمالى نحو ٨٢ مليون نسمة.

المؤلف

القاهرة، أغسطس ٢٠١١

أزمة المجتمع الريفى فى مصر

نهاية الفلاح؟

مقدمة

الفلاح النشط لم يشكُ يومًا من عناء العمل، أما المزارع الحديث فيوفر جهده من فرط ما يتوافر له من ذكاء وماكينات.

مندراس ٥ ..٣، ٢٤٣.

إن انقراض الفلاحين فى البلاد التى سارعت فى التحول إلــى التــصنيع؛ لا يعود إلى لعبة قوى اقتصادية فحسب بل وإلى تطبيق وسائل للتحليــل وإجــراءات قانونية أو قرارات إدارية لم تكن ملائمة لمجال الزراعة.

مندراس ٥.١٦.

ما مستقبل ثلاثة ملايين وستمئة ألف فلاح مصرى وأسرهم علـــى المــدى القريب؟ ما التطور التدريجى، والآليات التى تحدد طبيعة وحجم التغييرات الراهنــة فى الريف المصرى؟ لم يكن لهذا السؤال مطلقًا أى مبرر لطرحه حتــى فرضــته علينا السنوات القليلة الماضية.

يبدو أن عملية «الانقراض» لأكثر مجموعة اجتماعية اتساعًا فـــى مــصر، والمتمثلة فى جماعة الفلاحين المصريين قد بدأت فعلاً.

وانقراض الفلاح، عاقبة للأثر المزدوج للإفقار التدريجى لطبقة الفلاحــين وإصرار النظام السياسى على تحديد حجمها، عبر آليات السوق وإلغاء المساعدات والمعونات، يبدو لى بالفعل أنها عملية سارية بشدة، بدرجـــة لا تجعلنـــا نتــصور

إمكانية توقفها أو تغييرها بشكل مفاجئ، دونما إحداث تغيير جذرى لسياسة الدولة الزراعية. وللأسف، فإن هذا الحكم مستمد من المشاهدة العينية أكثر من ارتباطه بتوقعات استباقية. إذ يكفى التجول فى الريف المصرى ومحاورة سكانه، رجالاً ونساءً لقياس مدى المشكلة.

بالنسبة إلى «محبى التنمية» و«الحداثيين أو دعاة التطوير بأى ثمن»، هناك مقولة ربما تبدو لهم كخبر سار: «أخيرًا، يتخلص قطاع الزراعة من هذا الكم الزائد مما سيجعله يسجل نموًا فى معدلات الاقتصاد الكلى، وذلك بفضل إسهام رءوس الأموال الاستثمارية الجديدة. أخيرًا، سوف يتمكن الميزان التجارى- الزراعى من الوصول لتوازن شامل.... أخيرًا، سوف تجتاح أعداد هائلة من الماكينات والتقنيات الجديدة قرى دلتا وادى النيل...».

أما بالنسبة إلى آخرين، ربما أكثر حساسية للأبعاد الاجتماعية، سيثير هذا التطور ليس تساؤلات فقط، بل وقلقًا على وجه الخصوص: ما الثمن الذى يدفعه الآن ثلاثة ملايين وستمئة ألف فلاح وأسرهم؟ ماذا سيكون مستقبلهم القريب؟ ما العواقب الفعلية لـ «هذا التحديث» الزراعي على المزارعين وأسرهم؟ ما العواقب المباشرة- وعلى المدى الطويل- على أطفالهم؟ ماذا سيحدث لتلك الكتلة الفقيرة التي من المحتمل أن تكون قد تركت الأرض الزراعية الطينية من أجل العيش فى عشوائيات المدن الأسمنتية وتجمعات أخرى؟ ما العواقب المنتظرة لهذا الطرد المكثف لجماعة اجتماعية عريضة على المجتمع ككل؟

نعلم أن الآليات غير الإرادية ليست جزءًا من الحركات الاجتماعية، لذا لا يمكن التعامل معها كقانون للعلوم الاجتماعية. ولكن إذا علمنا أن غالبية الشباب القتلى أو المقبوض عليهم فى مصر على خلفية القيام بأعمال «تخريبية»

أو«إرهابية» خلال عقد التسعينيات كانوا من أصول ريفيــة، يجعلنــا لا نــستبعد فرضية رد فعل عنيف من قبل المجتمع فى مواجهة تغييرات جذريــة وانــشقاقات اجتماعية ومكانية بهذا الحجم. ولن تؤدى الأرقام الدقيقة المحتملة للقطاع الزراعــى «المعاد إصلاحه» و«المحدث» بإخماد الانفجار.

دون استشعار الكارثة المقبلة أو التنبؤ بالأسوأ، يظل هناك سؤال ملح: كيف سيكون سلوك المستبعدين على الأرض؟

يمكن افتراض ثلاثة احتمالات على نحو موضوعي:

١. حركة جماعية نحو الفراغات «الحضرية»، مؤدية إلى انتقال الفقــر مــن الريف إلى المدينة وتفاقم وضع الأحياء الفقيرة بل ومضاعفة مدن الصفيح النادرة نسبيًا فى مصر.

٢. بقاء الغالبية في الريف على هامش قطاع الزراعة، ومن ثم عودة ظهــور مكثف لظاهرة الفلاحين دون أرض، تلك الظاهرة التى قضت عليها قوانين الإصلاح الزراعى الأولى في الخمسينيات. وهذه الظاهرة كسابقتها ســوف تحدث مصاعب سياسية جديدة بالنسبة إلى الحكومــة، بظهــور حركــات مطلبية، مثل "حركات مواطنون بلا أرض" فى أمريكا اللاتينية وفى بعض البلدان الإفريقية والآسيوية.

٣. انفجار الوضعين السابقين بشكل يتزامن مع الفقر الحــضرى مــن ناحيــة والفقر الريفى من ناحية أخرى. أما على مــستوى الأزمــات الاجتماعيــة والسياسية، فالعواقب سيصعب إدارتها إذ على السلطة أن تواجه المشكلتين فى آن واحد.

٤. بداية دورة اقتصادية تنموية سريعة، بفضل الإصلاحات الليبرالية الخاصة بالقطاع الزراعى والتى سوف « تجر» إلى الأعلى الفلاحين السابقين المرشحين ليكونوا فلاحى المستقبل؛ وذلك عن طريق دمجهم فى فلك الدولة الاقتصادى. هذا الافتراض هو الذى ركن إليه مخططو إصلاح هذا القطاع، لكن لا يوجد شيء يسمح لنا الآن بالاعتقاد أن هذا التطور ممكن.

من هو الفلاح؟ الفلاحة تعنى «العمل» فى الأرض. إذن الفلاح هو الذى يعمل فى الأرض أى يفلحها. ومن ثم، فكل شخص « يثمر» الأرض عبر عمله البدنى فهو فلاح. هذا التعريف لا يفترض نظامًا دقيقًا للحيازة، إذ يمكن إدراج كل من يعمل فى الأرض ويحصل على كامل أو جزء من دخله من هذا العمل داخل هذه الفئة، فئة العاملين فى الأرض.

كلمة فلاح تتضمن أيضًا رقعة الأرض وحجم «المؤسسة»، يمكننا اعتبار أن مساحة الأرض المفلوحة تخضع لكَم العمل الذى يحققه شخص أو أسرة «متوسطة». بالنسبة إلى الزراعة المعتمدة على الأمطار، فتمتد الرقعة الزراعية بسهولة بضعة عشرات من الهكتارات[١]. أما بالنسبة إلى الزراعة المعتمدة على الرى، فأسرة واحدة تستطيع بالكاد تحمل عبء زراعة أكثر من بضعة عشرات من الهكتارات على الأكثر دون مساعدة الجيران أو أفراد من باقى العائلة الكبيرة. وإذا تجاوزنا ذلك السقف، فنحن نتحدث ببساطة عن مؤسسة زراعية، مما يفترض وجود رأسمال مهم نسبيًا.

بالنسبة إلى الوضع المصرى، أقترح تطبيق مفهوم الفلاح، كما تتداوله اللغة العامية، على الذين لا تتعدى حيازاتهم الهكتارات العشرة أى نحو عشرين فدانًا[٢].

---

(١) الفدان = ٠,٤٢ هكتار.
(٢) الفدان = ١ أكر = ٠,٤٢ هكتار.

عادة يزرع هؤلاء الفلاحون بأنفسهم قطعة أراضيهم بمساعدة أفراد من العائلة دون اللجوء إلى أيد عاملة خارجية دائمة.

إذن، فالفلاح المصرى عامل مباشر على أرضه. حياته معتمدة عليها على نحو شبه كامل حتى إن حصل جزئيًا على دخل من خارج حيازته.

فالأرض لا تمثل لفلاح وادى النيل، أو أى فلاح آخر، مجرد مساحة يجنى منها فى الأساس قوت يومه إضافة إلى بعض الإيراد بشكل عرضى. فمن الأرض تأتى المنتجات التى يطعم منها أسرته ودوابه، ومنها أيضًا يستمد كرامته ومكانته داخل الجماعة المحلية. إن امتلاك الأرض يعنى الحصول على اسم ووضع اجتماعى، ومن ثم دور فى المجتمع. الأرض هى قبل كل شىء رأسمال اجتماعى وأمان غذائى ومالى؛ إذن فالأرض لا تقيّم تمامًا بسعر السوق الجارى؛ لأنها لا تخضع حصريًا لقواعد السوق. لا يعتبر بيع الأرض فى المجتمع الفلاحى المصرى مجرد عملية تجارية؛ إنه- فى أحسن الأحوال- الحل الوحيد لمشكلة آنية وخطيرة نسبيًا، وفى أسوأ الظروف يكون البيع اعترافًا بالفشل؛ ومن ثم فهو يمثل ضياعًا لهيبة الفلاح وكرامته. وتتبع ذلك الفعل عواقب اجتماعية تبدو بسيطة للوهلة الأولى بينما تتضح غالبًا مأساويتها.

من جهة أخرى، ففى مصر- كما فى كل المناطق التى لا تنمو الزراعة فيها إلا بالرى وحيث لا تتدخل الأمطار فى العملية الإنتاجية- لا تكتسب الأرض وضعًا نبيلاً إلا إذا كانت تصلها المياه، فبدون ماء النيل تفقد الأرض كل قيمة ومنفعة، إلا إذا كانت واقعة فى نطاق منطقة «يحق البناء عليها» ومن ثم خاضعة لضغوط الاستثمار العقارى. هكذا يظهر أن أى قيد للوصول إلى أحدهما- الأرض أو المياه- يترجم إلى تحديد إمكانية الوصول إلى الأخرى، وهما يمثلان العنصرين

الأساسيين لأول رأسمال «ثابت» للفلاح، ومن ثم لوجوده. ينبغي إذن وجود أرض ومياه من أجل تكوين قاعدة أساسية للحيازة.

إن الفرضية الخاصة بالعمل التى أقترحها؛ تضع في الاعتبار مجمل تلك العناصر، في إطار مشروع سياسى محدد رسميًا، مبرمج ومطبق منذ عدة سنوات وسوف أطلق عليه مؤقتًا «سياسة إصلاح قطاع الزراعة المصرى» وبشكل أدق «إعادة "تهيئة" المجتمع الزراعى المصرى» وهذا يعنى، فى رأيى، أنها سياسة تستخدم العناصر والعوامل ومنها الإنسانية، من أجل إجراء تغيير جذرى داخل المشهد الاجتماعى للريف المصرى.

وبالطبع، وإن لم يتم نفيها أو إخفاؤها؛ فإن السياسة الزراعية تلك والتى تهدف إلى «إعادة فرمطة» المجتمع الزراعى المصرى لم يتم إعلانها رسميًا. إن خطابًا كهذا يحمل صفة الاعتراف؛ لا يمكن أن يفصح عن نفسه علنيًا دون أن يواجه حتمًا مشكلات سياسية، وربما يتعرض لاضطرابات اجتماعية خطيرة. فى مصر، كما هى الحال أيضًا في أماكن أخرى من العالم، فى الجنوب كما فى الشمال، تفرض «الفاعلية» أحيانًا طمس أهداف السياسات الحقيقية المتبعة أو على الأقل تخفيف حدتها.

وقد كشفت بوضوح المناقشات العامة التى دارت خصوصًا داخل مجلس الشعب لقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من أجل التصديق عليه عام ١٩٩٢ وبدء تطبيقه فى ١٩٩٧- الخاص بسوق الأراضى الزراعية وإعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين، أن الهدف المقصود هو بالتأكيد تجميع الأراضى الزراعية بما يترتب عليه من انخفاض مكثف لعدد المزارعين بدءًا من المستأجرين غير المالكين وصغار الملاك.

يبدو لى أن الهدف واضح. فمن أجل انتشال أرقام القطاع الزراعى من «الدائرة الحمراء»، اختارت الحكومة أن تطور تدريجيًا قطاع الزراعة التقليدية «اليدوية» الأسرية، الموجهة أساسًا للاستهلاك الأسرى والسوق المحلية (باستثناء الزراعات التجارية كالقطن والسكر المعدة للبيع) نحو زراعة تجارية رأسمالية، حيث ينبغى تخصيص إنتاجها كأولوية للأسواق الوطنية والدولية. وعلى المستوى الاجتماعى، يكون الهدف تغيير المجموعة الزراعية الحالية بمجموعة أقل عددًا من المزارعين المقيمين بالأرض والمنتفعين بحيازات كبيرة. فى دهاليز الوزارات المعنية، تم اقتراح عدد عشرة أفدنة كحد أدنى لاستمرارية وجود مؤسسة زراعية حديثة. حاليًا، نجد أن نحو ٩٧% من الفلاحين المصريين يملكون أقل من عشرة فدادين.

ونظرًا للسياق السياسى ولعدد الفلاحين وأسرهم الهائل، لذا لا يمكن أن نترقب تغيير هذه المجموعة بأخرى فى مصر، إلا من خلال آليات داخلية تخص القطاع الزراعى نفسه. وترتكز الخطة على أن يفقد تدريجيًا صغار الفلاحين الذين يزرعون أقل من عشرة أفدنة (خمسة أفدنة كمرحلة أولى) الاهتمام والمصلحة فى استمرار أنشطتهم الزراعية على أراضيهم. هكذا، سوف «تنزلق» الأرض من بين يدى صغار ومتوسطى الفلاحين لصالح مستغلين «أقوى»، قادرين على توفير الاستثمارات وتحديث وميكنة القطاع والعمل. وهذا ما يسمى بعملية تجميع أو إعادة تركيز كل من رأس المال والأرض الزراعية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل، وبسرعة أكبر مما كان متوقعًا لها فى بدايتها بإقرار قانون إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٢.

الهدف إذن لا يبغى تمامًا الحد من فقر الفلاحين بل يستهدف فى الأساس تقليص عدد الفلاحين الفقراء. وفى ظل غياب إرادة وسياسة تقاوم إفقار طبقة الفلاحين المكثف، سيتفاقم الفقر عبر آليات الإنتاج الخاصة به، فالفقر ينتج فقرًا.

«استبعاد» الفقر من القطاع الزراعى، لن يؤدى إلى تقلصه، بل سينقله حتمًا إلى مناطق أخرى وقطاعات اقتصادية أخرى.

وعن تطور البنى الزراعية فى مصر، بعد بضع سنوات من تطبيق قانون ٩٦ لسنة ٩٢ بدايةً من عام ١٩٩٧، فقد برزت أربعة اتجاهات واضحة فى الإحصاء الزراعى الذى أجرى عام ٢٠٠٠[٣] وسنتناولها فيما بعد وهى:-

١- تفتيت الأراضى مازال مستمرًا فى فئة المالكين لأقل من فدانين خاصة فئة الأقل من فدان. وهذه الأراضى القزمية مخصصة لإنتاج بعض الغذاء لضروريات الحياة ويتم «نقلها» فى صورة «قطع» صغيرة للورثة ومن هنا تكمن خطورة الظاهرة.

٢- كل أنواع الحيازات التى تنتج للسوق والتى تقدر مساحتها ما بين فدانين وخمسة أفدنة؛ تتقلص عددًا ومساحةً لصالح فئة الأكثر من خمسة أفدنة خاصة لفئة الفدادين العشرة وأكثر. جزء من هذه الحيازات ما بين ٢ و٥ أفدنة تخضع لظاهرة التفتيت عن طريق التوريث، وهكذا تغذى إذن على مستوى المساحة، بل خاصة على مستوى العدد فئة الأقل من فدانين.

٣- الملكية أو الحيازة الزراعية المتوسطة- أكثر من خمسة وعشرة أفدنة- تتزايد فى المقابل دون زيادة عددها على نحو نسبى.

٤- تتقلص أعداد الأراضى الزراعية التى تتبع نظام الحيازة غير المباشر وكذلك مساحتها، على نحو أبطأ، بسبب التحرير الكامل لسوق البيع ولإيجار الأرض على وجه الخصوص، مع تطبيق الإصلاح الزراعى

---

(٣) تجرى الإحصاءات الزراعية كل عشر سنوات. إحصاء العام قبل الماضى أجرى عام ١٩٩٠.

المضاد (٩٦ / ٩٧) والارتفاع الشديد لإيجار الأرض الزراعية الذى تبعه: من ٥٠٠ جنيه في المتوسط عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٣٥٠٠ جنيه اليوم. وقد بدأ فعلاً اختفاء معظم هذه الفئة من الإحصاءات الزراعية جراء عدم تجاوز الإيجارات الجديدة العام الواحد على وجه العموم، بل ولمحصول واحد، ولذلك فلا يتم تسجيلها رسميًا.

فضلاً عن ذلك، الإصلاحات الخاصة بقطاع المياه وعلى وجه الخصوص تكوين جمعيات مستخدمى مياه الرى تسهم فى تعجيل عملية الاستبعاد نفسها الأكثر ضعفًا وإعادة تمركز الأراضى الزراعية فى أيدى عدد صغير من المزارعين.

خرجت جمعيات مستخدمى مياه الرى من داخل أروقة البنك الدولى، على أساس أنها إصلاحات بنيوية ضرورية وملزمة لقطاع المياه فى العالم، لتحتضنها الحكومة المصرية محققة بذلك عدة أهداف:

١- الانصياع لمتطلبات البنك الدولى من أجل الاستمرار فى الانتفاع بـ «تسهيلاته» المالية وتسهيلات مؤسسات كبيرة مالية دولية أخرى لا يمكن أن يستغنى عنها الاقتصاد الوطنى، إذا ما وضعنا فى الاعتبار حال السياق الجيو سياسى العالمى الحالى.

٢- الشروع في إعادة هيكلة شاملة لقطاع مياه الرى من أجل تجهيزه لـ «المتاجرة» به تدريجيًا، أى إخضاعه لتسعيرة حسب قياس حجم الاستهلاك. إن تأسيس «جمعيات» كتلك مفرغة تمامًا من أى بعد شراكي- والذى لا يمكن تصوره داخل نظام سياسى يمنع أى مبادرة محلية جماعية أو فردية- يمكنه تعزيز الرقابة على استهلاك المياه وتيسير وضع نظام قياس وإدارة وتسعيرة للاستهلاك.

٣- تسهيل تخلى الفلاحين الصغار عن النشاط الزراعى، وهو أيضًا الهدف الرئيسى لمجموع السياسات الزراعية، الخاصة بنظم الزراعية والرى التى بدأ العمل بها منذ العقدين أو الثلاثة الأخيرة.

يبدو لى إذن أن مظاهر القطاع الزراعى- الاجتماعية والإنسانية- يجب أن تكون المدخل بامتياز لكل من الدراسة والبحث والفعل. فى هذا البحث سوف نؤكد- بوجه خاص- على المعوقات الاجتماعية والإنسانية التى تواجه الزراعة المصرية أكثر من تناول المظاهر التقنية والمالية. ويبدو لى- على نحو مسلم به- أن على رأس الأزمة الاجتماعية تلتقى الخيارات السياسية التى يديرها وينفذها صانعو القرارات على المستوى القومى والمحلى. وهؤلاء أيضًا سوف نوليهم اهتمامًا خاصًا.

الجزء الأول

خمسون عامًا من الإصلاحات الزراعية
والإصلاحات المضادة
من الزراعة الفلاحية إلى الزراعة الاستثمارية

أزمة زراعية، أزمة اجتماعية

لم يواجه الاقتصاد الوطنى المصرى الاضطرابات الخطيرة التى عرفتها دول أخرى صاعدة بين نهاية التسعينيات وبداية أعوام الألفية الثالثة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الاقتصاد مأزوم منذ عدة سنوات. إن «حجمه» المتواضع نسبيًا هو الذى يجنبه «الانهيارات» المذهلة على غرار الأرجنتين أو تركيا. يقال إن أى دولة جديرة بأزمتها الاقتصادية!

يبدو أن أهم مظهر وأكثره ضررًا اقتصاديًا هو تفاقم التبعية الاقتصادية والزراعية وحتى الغذائية. في الواقع، فالصعوبات الاقتصادية الداخلية تعرقل الاستيراد؛ كما أن تطور أشكال الاستهلاك خاصة المتعلقة بالطبقة «الغنية/ الميسورة»- الناتجة عن فترة الانفتاح التى بدأت في منتصف السبعينيات- ساعد فى النمو السريع والمستمر للاستيراد وأيضًا على تفاقم عجز الميزانية بشكل إلى حد ما خطير. يشير الجدول (١) بوضوح كيف ينمو التصدير والاستيراد بسرعات مختلفة فى اتجاه مستمر لتوسيع الفجوة بينهما، مما يؤدى إلى تفاقم عجز الميزانية.

جدول (١)

تطور المؤشرات الأساسية للميزان التجارى من

١٩٩٠/ ٩١ إلى ٢٠٠٤ /٠٥

(مليون دولار)[١]

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجارى
٩٠/٩١	٣٨٨٧	١١٤٢٥	-٧٥٣٨
٠٠/٠١	٧٠٧٨	١٦٤٤١	-٩٣٦٣
٠٤/٠٥	١٣٨٣٣	٢٤١٩٣	-١٠٣٦٠

يبدو أن الاتجاه السلبى للقطاع الاقتصادى المصرى يتأكد مع مرور الوقت؛ فإجابات كل من المؤسسات الدولية الكبرى والحكومة المصرية، فيما يخص تسوية الهياكل الشهيرة، لم تظهر تأثيرات ساطعة. وقد عرف عقد التسعينيات الذى تم فيه تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، ارتفاعًا شديدًا للفقر الإجمالى الذى وصل من ٣٩ إلى ٤٤,٩٧ % ما بين ٩١/١٩٩٠ و٩٦/١٩٩٥ بالنسبة إلى المناطق الحضرية، ومن ٣٩,٢ إلى ٥٠,٢٢ % فى المناطق الريفية، فى الفترة نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت بعض المقترحات والقرارات فى تفاقم الوضع- على سبيل المثال- وانخفاض قيمة الجنيه المصرى فأصبح الدولار الواحد يوازى ٣ جنيهات، عام ٢٠٠٢ ثم وصل إلى ٦,٥ جنيه للدولار، عام ٢٠٠٤، قبل أن يثبت سعره حول ٥,٥ جنيه للدولار الواحد فى ٢٠٠٩. وتفاعلاً مع عوامل اقتصادية أخرى، أدى هذا الانخفاض في سعر الجنيه إلى ارتفاع شديد فى التضخم وتوسيع غير مسبوق للفجوة بين الطبقات الأكثر فقرًا والأخرى الأكثر ثراءً فى المجتمع.

([1]) B C E 2000 – 2005
And Capital market Authority

لم تعرف، فى الواقع، زيادة الرواتب الاسمية بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢ (جدول٢) انحدارًا يذكر، وبالنظر للتضخم؛ فقد اعتبر ذلك تراجعًا فى الرواتب الفعلية. وفـى قطاعات كثيرة ومنها الصناعات الإنتاجية، الزراعـة، قطـاع البتـرول، البنـاء، المواصلات والاتصالات. كانت الرواتب قد فقدت نحو نصف قيمتها بـين ١٩٨٢- ٨٣ و١٩٩٤- ٩٥.

جدول (٢)

تطور متوسط الرواتب الشهرية الاسمية بالجنيه المصرى

للموظفين فى مصر (عدا كبار الموظفين) بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢[١]

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢
نساء ورجال				
زراعة	٣٤	٥٩	٨٩	١٠٦
أنشطة أخرى	٥٥	٨٨	١٦٣	١٦٤
رجال				
زراعة	٣٤	٥٩	٩٢	١٠٨
أنشطة أخرى	٥٧	-	١٦٩	٢٥٣
نساء				
زراعة	٣٢	٥٧	٧٠	٨١
أنشطة أخرى	٤٦	-	١٢٥	١٤٠

(١) International Labor Organization ، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣. رواتب مسجلة لدى مؤسسات يعمل بها أكثر من عشرة موظفين فى شهر أكتوبر من كل عام.

بالنظر إلى جدول (٣) الذى يشير إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك، ندرك مدى الاختلال بين نمو الرواتب الفعلية ومستوى المعيشة فى مصر.

جدول (٣)

ارتفاع الأسعار فى مصر بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠[١]

مؤشرات ١٩٩٥= ١٠٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠
مؤشر أسعار الاستهلاك	٢١,٢	١٠٠,٠	١٢٣,٧
مؤشر أسعار المنتجات الغذائية	٢٢,٨	١٠٠,٠	١٢٧,١

في عام ٢٠٠٨، ارتفعت أسعار جميع المنتجات الغذائية الأساسية بشكل جنوني، متأثرة باشتعال الأسعار العالمية. ووفقًا لبرنامج الغذاء العالمي، فقد ارتفع متوسط أسعار المنتجات الغذائية بنسبة ٢٣,٥% وزادت مصروفات الأسرة المصرية ٥٠% منذ بداية ٢٠٠٨. أما الرواتب، فلم تتحرك قط.

ووفقًا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فارتفاع الأسعار عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ قد تجاوز التضخم الذى ارتفع إلى ١٥,٨%. وما بين فبراير ٢٠٠٧ وفبراير ٢٠٠٨، تجـاوز سعـر الخبـز بكثيـر التضخم الحضرى المقدر بـ١٢,١٪، أما منتجات الألبان فقد ارتفعت أسعارها بنسبة ٢٠% والخضروات والزيوت ٤٠%. وتؤكد الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء أن خلال شهر فبراير ٢٠٠٨ فقط، ارتفع سعر اللحوم بنسبة ٦,٥% والخضروات والزيوت النباتية ٧,٤ و٦,٩% على التوالى. منذ عامين، كان سعر جوال القمح الذى يزن ٥٠ كجم يصل

---

(١) World Bank، ٢٠٠٢.

إلى ما يقرب ٨ دولارات (أى ٤٥ جنيهًا مصريًا). أما اليوم فالجوال نفسه يتعدى سعره الـ ٢٥ دولارًا (من ١٤٠ إلى ١٥٠ جنيهًا مصريًا).

نعلم أن هذه الزيادات فى ارتفاع الأسعار قد أدت إلى أزمة غذائية خطيرة، دفع ثمنها نحو خمسة عشر قتيلاً فى طوابير الخبز المدعوم "البلدى" وفق الأرقام الرسمية. ومن أجل نزع فتيل الأزمة وتحييدها، ألغى رئيس الجمهورية ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية الأساسية ورفع رواتب موظفى القطاع العام بنحو ٣٠% ، وهذه الزيادة لم تشمل القطاع الخاص. بيد أن هذا الإجراء الأخير قد أدى إلى مشكلات جسيمة فى الميزانية، لدرجة أن الحكومة اضطرت إلى أن تقوم برفع أسعار جديدة تتجاوز الـ ٤٠% على العديد من المنتجات والخدمات مثل المواصلات، منتجات البترول، الكهرباء والمواد الغذائية التى لا تندرج تحت بند «مواد غذائية أساسية».

اليوم، تتساوى يومية العامل الزراعى مع نصف يومية العمال المصريين فى المجالات الأخرى باختلاف فئاتهم، أى من ٧ إلى ١٠ جنيهات فى اليوم بالنسبة إلى العامل الزراعى فى مقابل من ١٥ إلى ٢٠ جنيهًا فى اليوم بالنسبة إلى الفئات الأخرى. غير أن هذه الأرقام لا تدلنا على الدخل السنوى، إذ إن الأيام التى لا يعملون فيها تكون غير مدفوعة الأجر بالطبع.

في إطار هذه الأزمة الاقتصادية الشاملة، لا يتوقع أن يفلت منها القطاع الزراعى؛ إذ نرى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية المستوردة إلى الضعف المزمن للصادرات على الرغم من المجهود الكبير الذى تقوم به السلطات المختصة، ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية وأخيرًا، الانخفاض الشديد للدعم الذى تم إلغاؤه تمامًا بالنسبة إلى أغلب تلك المنتجات. وهكذا، فإن مستوى

معيشة أصغر المنتفعين من الأرض الزراعية لم ينحدر بمثل هذا القدر من عشرات السنين. في الواقع، نحن بصدد أزمة زراعية - اقتصادية عميقة توازيها أزمة اجتماعية غير مسبوقة.

بالتأكيد، لا يمكن اعتبار عدم كفاءة متخذى القرار المصدر الوحيد لهذه الأزمة؛ فعوامل خاصة بهيكلة بنية السياسات الكلية هى المسئولة عن الموقف الراهن. عامةً ففقر الفلاحين الشديد نسبيًا، تفتيت الأرض الزراعية، دخول عنيف ومكثف لآليات السوق الحرة، خصخصة الهيئات الموردة للمدخلات وكذلك بنوك الائتمان الزراعى، ارتفاع سعر البذور والأسمدة والكيماويات، إلخ...هذه ليست إلا بعض من العوامل البنيوية التى تشكل أصل الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على تأثير بعض الآليات الاجتماعية والاقتصادية المركبة فى تطور القطاع الزراعى. وإذا ثبت من واقع الوضع فى مصر وبلاد أخرى فى العالم أن طبقة الفلاحين الفقراء تستطيع تنمية وتطوير زراعة مزدهرة، فإن استمرارية وجود زراعة من إنتاج الفقراء ليس مؤكدًا. بالطبع فإن الفلاح الذى يعيش دون أمان اجتماعى واقتصادى لا يمكن أن يفكر فى المستقبل على المدى الطويل إذ إن كل خطته موجهة نحو ضرورة تأمين احتياجات أسرته المباشرة والآنية. أو بمعنى آخر، لا يمكن تطوير القطاع الزراعى المستدام مع إبقاء الفلاحين فى حالة فقر مطلق.

غير أن هذه الأزمة بالنسبة إلى المشاهد غير المتخصص، يغلفها منظر زراعى فريد فى ثرائه، يتمثل فى اتساع الأرض الزراعية وكثافتها، تنوع الإنتاجية وقوتها. بالطبع، فإن الانطباعات الأولى لدى كل متجول، ومنهم الأكثر تخصصًا، سريعًا ما تؤكدها الأرقام. ففى وادى ودلتا النيل، يمكن تسجيل بعض أفضل إنتاجية

المحاصيل فى العالم، خاصة بالنسبة إلى القمح، فالهكتار الواحد ينتج ١٠٠ قنطار، وكذلك على مستوى الكثافة الزراعية، إذ تنتج قطعة الأرض نفسها فى المتوسط، اثنين وأحيانًا ثلاثة محاصيل سنويًا. فى هذه المناطق، وجود متر مربع قابل للرى غير مستغل، أمر بمثابة التحدى.

لكن ما أن يقترب المشاهد ويصبح أكثر دنوًا من عالم الفلاحين ويقوم بتركيز نظره على اللاتى والذين يفلحون تلك الأرض السخية، ويعيشون من ريعها جزئيًا أو كليًا، يجد نفسه مدفوعًا إلى تكوين رؤية أكثر موضوعية وجعل انطباعاته الأولى الإيجابية أكثر اعتدالاً. إن تغيير مقاييس وزاوية الرؤية يتيح بالطبع التقاط صور أقل سحرًا بكثير ولكنها أكثر واقعية. بدايةً أنه واقع اجتماعى يغلب عليه لون الفقر الحزين المطلق على الرغم من ابتسامات الأطفال الدائمة ولهوهم ومرح الكبار المتدثرين بكراماتهم.

قبل اعتبار الزراعة المصرية قطاعًا اقتصاديًا، فهى تحوى جزءًا كبيرًا من المجتمع، فهناك نحو ٣,٦ مليون فلاح يفلحون الأرض من إجمالى عدد السكان الذى بلغ اليوم ٨٢ مليون نسمة، نحن اليوم بصدد ٣,٦ مليون أسرة تعيش كليًا او جزئيًا من النشاط الزراعى، أى خمس عدد الأسر المصرية. ويترتب على ذلك أن أى تعديل للبنى المسيطرة له عواقب جسيمة تلقائيًا على المجتمع ككل. لذلك فإن المظهر التقني المرتبط بالهياكل والإنتاج، وكذلك المنحى الاجتماعى المرتبط برجال ونساء لا يملكون مصدرًا للدخل سوى قطعة الأرض الصغيرة التى منحتهم سبل البقاء على مر السنين وتقاسمت معهم الحياة فى السراء والضراء؛ لا يمكن فصلهما.

وبناءً عليه، فعند تأمل أزمة الزراعة المصرية، أود في البداية تناول الأزمة الاجتماعية والفلاحية التى تظهر، أكثر مما يعبر عنه أى بعد تقنى، فى عجز طبقة مزارعين غالبيتهم فقراء عن تطوير وتنمية قطاعهم من زراعة معيشية إلى زراعة ذات نمط رأسمالى والتحول من الفلاحة الأسرية على حيازة صغيرة موجهة أساسًا لسد رمق الأسرة، إلى مؤسسة زراعية موجهة للأسواق. عجـز الفلاحـين عـن النهوض بأعباء تحول كهذا وتحمل مسئولية عواقبه هو بالتأكيد تعبير عن فقـرهم المادى والفسيولوجى و«الاجتماعى».

ويعتبر هذا العجز اليوم مبررًا للمنادين بـ «الإحلال» الاصطناعى لتكوين طبقة الفلاحين عن طريق تشجيع رحيل صغار الفلاحين والفلاحـين بـدون أرض لصالح فئة جديدة من متوسطى وكبار المزارعين والمستثمرين الذين تـتم الإشـادة بدخولهم القطاع الزراعى كأفضل وسيلة للخروج من الأزمة.

الفقر الفلاحى والأزمات الزراعية:

على المستوى الاجتماعى، تترجم أزمة القطاع الزراعى نفسها فى صـورة الفقر الريفى بوجه عام، وطبقة الفلاحين بوجه خاص. فى الوقت نفسه، هذا الفقـر نفسه يتجسد على قمة أزمة القطاع الزراعى. وفى الواقع تمثل هذه الدائرة التناقض المصرى بامتياز، إذ نجد فى هذا البلد نشاطًا زراعيًا يعد من الأنشطة الأعلى كثافة وإنتاجًا فى العالم؛ ولكن يقوم بها فلاحون من أفقر الفلاحين فى العالم. هـذا الفقـر ظاهر للعيان مباشرة على امتداد الريف المصرى بأكثر مما تـشير إليـه الأرقـام والجداول الإحصائية. ومما يدهش المتجول على ضفاف ترع الرى أو الغيطان أو القرى هو التباين الشديد ما بين غنى الحقول- المتمثلة فى البساط الأخضر الممتـد

على طول وعرض الوادى وفى دلتا النيل- وفقر الفلاحين الـذين يفلحـون هـذه الأرض ويجددون يومًا بعد يوم ألوان البساط الزاهية.

ومن البديهى أن هناك علاقة متبادلة بين مساحة قطعة الأرض و«درجـة» فقر الفلاح الذى لا يمارس أى نشاط آخر خارج أرضه، ولا يمكن بأى شكل مـن الأشكال إثباتها. إذن ليس المطلوب من هذه الدراسة عقد مقارنة منهجية بين حجـم المساحات الزراعية ودرجات الفقر. فى مصر، كما فى بلاد أخرى، لا يمكن تبرير هذا الإيجاز المبسط. هكذا، إذا كان من المؤكد أن كل فلاح مصرى فقير يتصرف عادة فى قطعة أرض صغيرة بقدر لا يسمح بضمان دخل كاف، فمن الخطإ إذن أن نؤكد فى المقابل أن كل الفلاحين الصغار فقراء. بالفعل، عنـدما لا تكفـى الأرض لتأمين الدخل اللازم فالعمل خارج الأرض يمكنه تعويض نقص الدخل؛ مما يبقـى صغار الفلاحين فوق مستوى الفقر الإحصائي.

توضح الأبحاث الميدانية والتقديرات المختلفة بأن نحو ٨٠% من الفلاحـين يعملون بصفة مؤقتة أو «دائمة» خارج أرضهم- إما لدى فلاحين «أفضل حـالاً» وإما فى الإدارة أو الخدمات أو التجارة...أو...، أيضًا، يهاجرون إلـى المدينـة أو إلى الخارج، إلخ.. فى الواقع هناك عدد كبير من الفلاحين المـصريين يحـاولون تلبية احتياجات أسرهم عن طريق البحث عن موارد للدخل من خـارج أرضـهم. حتى إن بعضهم ينجح فى تكوين رأسمال صغير يتيح لـه التوسـع فـى حيازتـه أو تمكينه من تحويل نشاطه السابق إلى نشاط آخر، وليكن التجارة.

مع ذلك، فإن صغار الفلاحين المصريين، حين يبحثون عن عمـل خـارج أرضهم الصغيرة محاولين تنويع أنشطتهم، فذلك لأن الأرض التى يفلحونها لم تعـد تكفى لغذائهم. هكذا، فإن البحث أو ممارسة نشاط ربحى خارج أرضهم هو رد فعل

ضد فقر موجود أو محتمل أكثر من كونه بحثًا عن وسائل كمالية لتحقيق رغد العيش. ردًا على سؤال يخص خطته المستقبلية، أجاب أحد الفلاحين بأن صغار الفلاحين مضطرون إلى ممارسة نشاط أو أكثر من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للأسرة، مؤكدًا أنه «دون ذلك، سنتحول إلى شحاذين»- (حبيب عائب وأ.أرشامبو أ، فيلم،٢٠٠٣).

وبناءً عليه يبدو لى من الأهمية القصوى أن نحفظ لفقر طبقة الفلاحين ثقلها الحقيقي داخل الإشكالية الزراعية والريفية وأن نطرح قراءة متشابكة جديدة للوضع الراهن للبلد. تضع هذه القراءة وضع الفلاحين المزارعين فى زاوية مميزة من أجل رؤية وإدراك أفضل لفهم وتحليل وضع مصر فى مجمله.

ويبرر هذه الزاوية عدد الفلاحين الذى يصل، كما أشرنا، إلى نحو ٣,٦ مليون فلاح[١]. مع ثقل رقمى ومستوى فقر كهذا، مع الأسف استحق الفلاحون المصريون- دون شك- أن يكونوا مدخلاً أساسيًا، بل المدخل الأساسى، لقراءة المجتمع المصرى فى تنوعه وتعقيده.

---

(١) بالنسبة إلى الجداول والخرائط والرسوم البيانية، استخدمت الرقم ٣,٦ مليون فلاح من أجل الحفاظ على وحدة متجانسة نسبيًا وتنحية كل مغالاة خاصة كل مجازفة تخص أخطاء التقييم. من البديهى أن نصف فدان واقع في ضواحي القاهرة القريبة أو في مدن أخرى كبيرة لا توازى قيمته فدانًا يقع في منطقة بعيدة عن المدن الكبيرة. إذن فرقم ٣,٢ مليون هو ناتج العملية التالية: المجموع الكلي للفلاحين الذى تم إحصاؤه في مصر عام ٢٠٠٠ (أى ٣٦٦١٥٧٨ فلاحًا)- (فلاحو المحافظات البعيدة عن النيل خارج الوادى والدلتا) + الفلاحون الذين تم إحصاؤهم في المحافظات الحضرية الأربع (الإسكندرية، بورسعيد، السويس، القاهرة) + فلاحو (نظام الحيازة المختلط)). في النهاية نصل إلى ٣٢١٣٨٢٧ فلاحًا. تم تطبيق هذا القياس على الإحصاءات الزراعية السابقة.

هكذا يفرض الفقر نفسه كتفسير موضوعى وواقعى للعراقيل والمشكلات التى تعوق- على وجه الخصوص- القطاعين اللذين سوف أتناولهما هنا: الماء والأرض.

بالطبع، يمكننا قلب هذا المنطق ليكون هذان الموردان الأخيران هما المدخلان الرئيسيان. وكنت أنا نفسى قد التزمت بهذا النسق فى دراسات سابقة. الاختلاف بين هذين الإجراءين يكمن فى ترتيب التساؤلات التى يطرحها الباحث، والنقطة أو النقاط التى يود إلقاء الضوء عليها. بمعنى آخر، ما السؤال الأساسى: هل هو عن الأرض أو عن الماء أم عن الحالة الاجتماعية لـ«مستخدم» هذين الموردين؟

اليوم، وضع الفلاحين، خصوصًا صغارهم، يبدو لى، أنه أكثر الأمور إلحاحًا، أولاً على مستوى الفعل وعلى مستوى الأبحاث. كذلك، فيما هو أبعد من الحالة الطارئة، هناك أسباب تبرر اهتمامى المنصب على الفقر وتمثل شبكة قراءة للمجتمع المصرى الراهن:

- الفقر عائق لتحمل مسئولية الذات وإعالة الأقارب، ويعوق الحصول على الاحتياجات الحيوية المختلفة (غذاء، صحة، تعليم الأطفال) والكرامة.
- الفقر معوق للإنتاج وتراكم الثروة.
- الفقر معوق للمشاركة الطوعية والفعل الجماعى من أجل المنفعة العامة.
- الفقر عائق للمواطنة الفاعلة.
- الفقر عائق للتحديث التقنى وأيضًا الفكرى والثقافى.

ومن المسلم به هو أن تراكم أشكال الإعاقات والعجز هذه يساهم بدوره، على نحو منفصل وجمعي، فى تفاقم الفقر وإعادة إنتاجه. العجز يؤدى إلى الفقر ويفاقمه، والفقر يعزز ويؤكد العجز دون ظهور ما يمكن أن يعترض هذه الآلية الجهنمية.

والتمفصل بين الفقر والمقدرة والمشاركة صاغه بوضوح أمارتيا سين الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد (عام ١٩٩٠). وفقًا لسين فإن الفقر يتصف بـ «غياب القدرات الأساسية لتسيير العمل» ومن أجل أن « نكون ونعمل». هكذا فإن مدخل سين المنبثق من مفهوم «القدرة» هو بمثابة دمج للمناهج الكمية والنوعية. ويقيم هذا المدخل علاقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، الفقر الاقتصادى والفقر الاجتماعى. أى انعدام الدخل والمال ولو نسبيًا، ربما أدى إلى انعدام مطلق لأدنى القدرات. هكذا فإن التمكن الفردى والجماعى من الموارد أمر جوهرى داخل إشكالية الفقر. وكل تقليص لهذا التمكن يترجم إلى فقدان للمقدرة.

وأعنى بتعبير التمكن- بمعنى النفاذ- إلى الإمكانية الفعلية للانتفاع بالموارد والخدمات المختلفة، والمعارف والمعلومات وأيضًا، ولنقل بالأخص إمكانية النفاذ إلى أماكن وآليات ومؤسسات السلطة والإدارة واتخاذ القرارات. غير أن التمكن ليس فقط مرتبطًا بأشكال التوزيع وإعادة التوزيع، بالألاعيب «القانونية» المختلفة التى تتضمن تصاريح وممنوعات. واستمرارًا لنهج أمارتيا سين يبدو لى أن التمكن مرتبط أيضًا بالقدرة المتمفصلة مباشرة بالفقر والتهميش الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

عندما يكون الإنسان فقيرًا وممنوعًا من النفاذ إلى دوائر صنع القرارات أو حتى معارضتها يصبح، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، غير قادر على الفعل من أجل نفاذ أفضل، فرديًا أو جماعيًا إلى الموارد المختلفة، ومن ثم، يغوص أكثر فأكثر فى الفقر. نحن هنا بصدد ديناميكية لا تكف عن إعادة إنتاج نفسها بانتظام وازدياد وتوسع.

النفاذ إلى الخدمات الجماعية المختلفة مثـل المـاء والكهربـاء والـصرف الصحى والمدارس والمستشفيات... لهو ليس فقط مؤشرًا كبيرًا لدرجة فقر الأفـراد والأسر، ولكن أيضًا لفداحة حجم ظاهرة الفقر فى مساحة جغرافيـة أو اجتماعيـة محددة. جغرافية التفاوت والفقر، إذا تم تحديدهما، يفيدنا فى معرفـة الاخـتلالات المكانية، أو الاجتماعية ومن ثم الانشقاقات الفعلية أو الكامنة.

الفقر الريفى، الفقر الزراعى:

«وفق التعداد السكانى لعام ١٩٩٦، فالمجموعة التى تعيش مـن الزراعـة تشكل- بالكاد من الآن- فصاعدًا نصف سكان المناطق الريفية، إذ إن ٤٩,٨% من الفاعلين الريفيين مزارعون» (فارج سنة ٢٠٠٠ ص٦٣). وتشير التقـديرات إلـى اختلال شديد بين الريفيين المزارعين والآخرين، وقدر هؤلاء الآخرين أقل مأساوية نسبيًا عن قدر الفلاحين. نحو ٥٧% من الفقراء يعملون فى الزراعة بينما هو مجال لا يقدم سوى ٣٠% من مجمل الوظائف **(World bank 2002:26،27)**.

هكذا، فإن ضياع ٧٠٠٠٠٠ فرصة عمل فى القطاع الزراعى فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ فقط **(RayBush,2002:16)** لم يكن من طبيعته بالتأكيد «تصويب» هذا الخلل وتلك الانشقاقات الاجتماعية المكانية التى تعانى منها البلاد.

الأرقام تدعو للدهشة الشديدة وتكفى بمفردها لشرح، علـى الأقـل جزئيًـا، أسباب الأزمة التى تهز القطاع الزراعى وطبقة الفلاحين منذ عدة سنوات. وتكشف أيضًا بوضوح كيف يمكن للفقر أن ينتصب فى شكل عائق ضد أى تطور سـريع، على الرغم من الإصلاحات والإصلاحات المضادة. تقدم الأرقام زاوية مميزة مـن أجل قراءة حكيمة لوضع الزراعة والماء والفلاحين فى مصر.

يقدم الجدول ٤ صورة هى فى الوقت نفسه دقيقة ودالة على عدم التوازنـــات الشديدة بين المزارعين والريفيين غير المزارعين.

جدول (٤)

الاختلافات حضرى / ريفى

ومزارعون/ غير مزارعين فى مستويات المعيشة والفقر[١]

قياسات	ريفى %		حضرى %	الإجمالى %
	مزارعون	غير مزارعين		
مستويات معيشة الـــ				
٢٠% الأكثر انخفاضًا	٣٤,١	٢٥,١	١٠,٥	٢٩,١
٢٠% الأكثر ارتفاعًا	٤,٩	١١,٨	٣١,٦	٨,٨
دخل الـــ				
٢٠% الأكثر انخفاضًا	٣٥,١	٢٥,٢	٩,٩	٢٩,٥
٢٠% الأكثر ارتفاعًا	٥,٩	١٢,٠	٣١,٣	٩,٣
مصروفات الـــ				
٢٠% الأكثر انخفاضًا	٣٦,٩	٢٦,١	٨,٨	٣٠,٧
٢٠% الأكثر ارتفاعًا	٤,٨	١١,٢	٣٢,٢	٨,٤
أوضاع سكن الـــ				
٢٠% الأكثر انخفاضًا	٤٦,٢	٣٠,٢	٢,٤	٣٧,٣
٢٠% الأكثر ارتفاعًا	١,٤	٥,٥	٣٦,٧	٣,٧

(١) زغلول، ٢٠٠١ :٥٤.

وفقًا للمعهد الدولى للسياسات الغذائية International Food Polices Institute، «هناك علاقة سلبية بين مؤشر الفقر وحجم الأرض الصالحة للزراعة، فمن ٣٥,٢٨% لصغار المنتفعين (أى أقل من ٠,٠٧ فدان) إلى ٢٣,٨٢% بالنسبة إلى المنتفعين «المتوسطين» – (ما بين ٠,٠٧ و٠,٢٤ فدان) و٧,٠٨% بالنسبة إلى «كبار» المنتفعين (أكثر من ٠,٢٥ فدان). اختلاف المؤشرات بين كبار وصغار المنتفعين دالة إحصائيًا» (زغلول، ٦٢,٦٣:٢٠٠١).

لو قمنا بحساب هذه المؤشرات اعتمادًا على مجمل الأرض المزروعة بالنسبة إلى كل أسرة، لا بالفدان، سوف تظهر النتائج الصورة التالية: ٣٢,٦٣% من صغار المزارعين و٢٢,٨١% من المتوسطين و١٣,٩٧% من كبار المزارعيين فجميعهم فقراء (زغلول ٦٤:٢٠٠١).

وبينما يشير التعداد الزراعى لعام ٢٠٠٠ أن متوسط الأراضى الزراعية الجاهزة حسابيًا هو نحو ٠,٢ فدان لكل مصرى، فإن ٤٣,٥% من حجم الحيازات لا تتعدى الفدان الواحد؛ ٦٧,٥% أقل من فدانين و٩٣% من الحيازات أقل من ٥ أفدنة. نصف الأراضى الزراعية يباشرها نحو ٩٠% من المزارعين حيازاتهم أقل من ٥ أفدنة، فى حين أن الـ١٠% المتبقين يعملون على النصف الآخر من الأراضى الزراعية المثمرة، بنسبة أكثر من ٥ أفدنة فى المتوسط. أخيرًا، ٣% من المزارعين يتحكمون فى نحو ٣٣,٥% من الأراضى الزراعية، على أساس ١٠ أفدنة فى المتوسط لكل حيازة (رسم بيانى A٦ وA٧).

من وجهة نظر متعالية، إن أكثر ما يصدم ليس فقط الفارق الحسابى، لكن الفارق الذى يفصل بين أقلية من الفلاحين ذوى الثراء الشديد (٣%) وكتلة من صغار الفلاحين تضم ٩٠% من مجمل ٣,٦ مليون مزارع عام ٢٠٠٠، حيث

يعيش نصفهم تحت سقف الفقر. وبكتلة من الفلاحين كهذه، ومشكلات هيكلية عميقة ومعقدة إلى هذا الحد، لا يمكن للاقتصاد المصرى أن يأمل فى إخراج «حصته» الزراعية من الأزمة معتمدًا فقط على الـ١٠% من الفلاحين المتوسطين أو الميسرين ويعتمد على نحو أقل على الـ ٣% من الملاك الأثرياء. فى الواقع مع وضوح بُعد الاقتصاد الجمعى إلا أن الأزمة هى فى الاعتبار الأول أزمة اجتماعية.

أزمة زراعية وتبعية غذائية:

الاتجاهات

وفق التعداد الزراعى لعامي ١٩٩١ – ١٩٩٢، فالزراعة المصرية تسهم بـ ١٩,٥% فى الدخل القومى وتوظف ٤,٥ مليون فرد فى مجالسها، أى ٣٢,٧% من المجموع الكلى للأفراد الفاعلين. ولكن، إذا كان ذلك مؤشرًا لتطور قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى أو لتقهقر الزراعة، فإن حصة تلك الأخيرة من الدخل القومى لم يكف عن التقهقر طوال الحقب الأخيرة، فقد انخفض من ٢٦% عام ١٩٧٠ إلى ١٦% فقط عامى ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، (OCDE / BafD) و١٣,٩% عام ٢٠٠٥ (World Bank٢٠٠٦).

إلا أنه، وعلى الرغم من تقهقر حصته من الدخل القومى، فإن هذا القطاع ظل يشغل نحو٢٩% من الأفراد الفاعلين بـ١١% من إيرادات التصدير عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (OCDE / BafD). وفى الفترة نفسها، زاد نصيب الصناعة والمناجم فى الدخل القومى من ١٨% عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ إلى نحو ٢٠% فى ١٩٩٩ /٢٠٠٠، بمعدل نمو مستمر يصل الى ٦,٧% (OCDE / BafD) لو جمعنا الصناعة والبناء والكيرباء، كما هو مبين في الجدول ٥، نجد نصيبها فى الدخل

القومي الإجمالى يصل إلى ٢٤,٤% عام ١٩٩٠/١٩٩١، وإلى ٢٧% عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ و٣٨,٧% عام ٢٠٠٥ (World Bank ٢٠٠٦).

جدول رقم (٥)

نصيب القطاعات الاقتصادية

فى إجمالى هيكل الدخل القومى[1]

قياسات	١٩٩٠-٩١	%	٢٠٠١-٠٢	%
عدد السكان بالمليون	٥٤,٤		٧٢(٢٠٠٥)	
إجمالى الدخل القومى	٥٠١٧٧(٢)		٢٩٩٦٢٣(٤)	
الدخل القومى الزراعى	٩٨٢٠,٠	١٩,٦	٤٩٦٠٠	١٦,٦
صناعة، بناء، كهرباء	١٢٢٣٢,٤	٢٤,٤	٨٠٩٩٩	٢٧,٠
بترول ومشتقاته	١٨٦٨,٩	٣,٧	١٤٣٦١	٤,٨
خدمات إنتاجية	١٧٠٥٣,٨	٣٤,٠	٩٧٩٧٤	٣٢,٧
خدمات اجتماعية	٩٢٠١,٥	١٨,٣	٥٦٣٩٠	١٨,٨

ما يوازى مليون جنيه مصرى، بأسعار وسائل الإنتاج؛ (٢) بأسعار ٨٦/٨٨؛ (٣) بأسعار ٩١/٩٢؛ (٤) بأسعار ٩٦/٩٧[2]

(١) BCE، ٢٠٠٠: ٨١-٨٤ و١٠٧.
(٢) الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ٢٠٠٣.

أدت الإصلاحات الليبيرالية للقطاع الزراعى إلى نهوض نموه الضعيف الذى كان يصل إلى نحو ٢% سنويًا ما بين أعوام ١٩٨١ و١٩٩٢، وهو العام الذى تم فيه إقرار القانون ٩٦/ ١٩٩٢ والذى حرر سوق الأرض الزراعية تمامًا. ذلك كان يوازى ٢% أقل مما كان يعد ضروريًا لدعم النمو الاقتصادى وبعيدًا عن نسبة الـــ٥% المستهدفة من قبل الحكومة. فى ١٩٨٠– ١٩٨٥ كان النمو الزراعى أقل من النمو السكانى بـــ١,٩% و٢,٧% سنويًا على التوالى. هذه النتيجة الضعيفة كانت تشكل في الوقت نفسه انخفاضًا كبيرًا بالنسبة إلى ٢,٨% سنويًا المسجلة فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠. وقد أدت السياسات الحكومية المختلفة التى شجعت الاستيراد الغذائى إلى عجز سنوى صافى فى الميزانية يقدر بـــ ٣ مليارات دولار فى مجال التبادل الزراعى وذلك فى منتصف الثمانينيات **(Ray Bush, 2004:12)**.

«بين ١٩٧٣ و١٩٩٠، شهدت الصناعات الزراعية الغذائية انهيارًا تامًا لكل ما تصدره وانخفض نصيبها من التصدير الإجمالى مـــن ١٢ إلـــى ٤%» (١٥٨: **Cottenet – Djoufelkit ,2000\2001**). من جهة أخرى وبينما كان فرع التـــصنيع الغذائى– الزراعى يسهم بنحو ٤٧% فى المتوسط من مجمل صادرات المنتجـــات الصناعية في الفترة ١٩٧٠– ١٩٧٥، انخفضت مساهماته إلى ١١% عام ١٩٩٥. بالطبع، فإن النمو النسبى للصنـــاعة وقطاعات أخرى اقتصادية فـــى الـــبلاد وراء هذه النتـــائج جزئيًا، ولكن المشكـــلات الداخلية الخاصة بالقطـــاع الزراعـــى لـــم تساعد فى نموه.

بالمقارنة، نرى أنه في الفترة من ١٩٧٠– ٢٠٠٠ ارتفعت حصة الخـــدمات فى الدخل القومى من ٢٣ إلى ٥١,٥%، وهذا ما يؤكد توجه الاقتـــصاد المـــصرى نحو التركيز على هذا القطاع ومنه السياحة، المعرضة للاهتزاز مع ذلك وبـــشكل

خاص، بسبب وضع مصر الجغرافى والجغرافى السياسى، وبسبب وضع هذه المنطقة فى العالم فإن السياحة تشهد إقبالاً وعزوفًا منذ بضع سنوات.

وعلى الرغم من المجهود المبذول من أجل جذب الاستثمار الخاص نحو الزراعة وعلى الرغم من الامتيازات المالية والضرائبية العديدة الممنوحة لها، يظل ضعف الاستثمار عائقًا أساسيًا لنمو القطاع الزراعى الذى لا يمتص سوى ١٣,٥٦% من استثمارات الاقتصاد المصرى الثابتة عام ٢٠٠٣\٢٠٠٤ (BCE 122:2004) بينما مساهمة الزراعة فى الدخل القومي ما زالت نحو ١٦%. وعلى سبيل المقارنة، فالصناعة والبترول، والبناء والكهرباء تجذب مجتمعة نحو ٣٣،٦٣% من إجمالى الاستثمارات للعام نفسه ٢٠٠٣\٢٠٠٤، فى مقابل المساهمة فى الدخل القومى يصل إلى ٣٠%.

ومن جهة أخرى، يعانى صغار ومتوسطو المنتفعين من عدم كفاية التسهيلات الائتمانية وصعوبة الحصول عليها. ويفسر هذا النقص على وجه الخصوص عدد جمعيات الائتمان الضئيل للغاية وأكثرها يقع داخل التجمعات السكنية الكبيرة فى المناطق الصناعية، ويفسره بوجه خاص أيضًا صغر حجم الحيازات الزراعية المفتتة، بينما يشترط البنك، للحصول على قروض، ضمان المساحة وعقود طويلة المدى من المستأجرين.

تفاقم هذا الوضع بسبب القانون الزراعى الجديد (٩٦\١٩٩٢) الذى لم يعد يحدد مدة زمنية بحد أدنى للإيجار. ومنذ عام ١٩٩٧ وهو العام الذى طبق فيه هذا القانون الجديد، حيث يتم التفاوض من خلال العقود على فترات قد تصل إلى موسم زراعى واحد بل وأحيانًا محصول واحد أى أقل من نصف عام. وهى فترة زمنية قصيرة من أجل الحصول على قروض بنكية.

بيد أن مصر كانت قد نجحت فى تحقيق تجربة هائلة- بفضل المجهود الضخم الذى بذله فلاحوها وبفضل مواقعها الهيدروليكية العملاقة التي تم تنفيذها فى أوائل القرن التاسع عشر- وهو عمل توازن بين الإنتاج الزراعى والنمو الديموغرافي.

جدول رقم (٦)

التعداد السكانى والإنتاج الزراعي في مصر

في الفترة ١٨٨٧ \ ١٩٩٦ (على أساس ١٠٠ فى عام ١٨٨٧)(١)

السنة	الإنتاج الزراعى	إجمالى السكان
١٨٨٧	١٠٠	١٠٠
١٩٠٧	١٧٢	١٣٨
١٩٢٧	١٩١	١٧٥
١٩٤٧	٢١٩	٢٣٥
١٩٦٠	٣٠٤	٣٢١
١٩٧٦	٤٤٥	٤٥٣
١٩٨٦	٥٣٢	٦٠٦
١٩٩٦	٧٢٨	٧٩٦

وإذ أوشك هذا التوازن على التحطم تقريبًا في نهاية الخمسينيات، جاء السد العالى لنجدته متيحًا فرصة للـ «النمو» الأفقى (توسع) والرأسى (تكثيف) للزراعة. للأسف، فالمنحنيان يتجهان نحو الانفصال من جديد، مسجلان فجوة آخذة فى

(١) Fargues,2000 : 294.

الاتساع بين عدد المواطنين والإنتاج الزراعي. ويظهر الجدول (٦) جليًا التطور المتوازى لهذين العنصرين ما بين ١٨٨٧ و ١٩٩٦.

بما أن التكثيف قد وصل مداه، وأن التوسع الأفقي من خلال إصلاح الأراضي الصحراوية لم يتجاوز مجازيًا المساحات «الضائعة» التي أدمجها العمران، وأن النظم الهيدروليكية العملاقة على النيل قد توقفت مع بناء السد العالي؛ ومع العلم أيضًا أن النمو الديموغرافي ما زال مرتفعًا نسبيًا، بزيادة ١,٩% سنويًا، مع العلم بكل ما سبق لا يمكن إلا التنبؤ بتفاقم الفجوة بين الإنتاج الزراعي والسكان. مما يمكن ترجمته منطقيًا بتفاقم اختلال التوازنات التجارية واتساع حجم التبعية الغذائية للبلاد.

من المؤكد أن هذا الوضع يشكل عائقًا أو بمعنى أصح تحديًا بالنسبة إلى مختلف العاملين الذين عليهم أن يجدوا حلولاً مبتكرة وجديدة، واضعين فى الاعتبار في الوقت نفسه ضرورة الخروج من الأزمة والحاجة إلى تحسين المستوى المعيشى للفلاحين المصريين. إن هذا التحدى يصعب قبوله خاصة أن تلك الزراعة نفسها، والمكثفة للغاية، تسجل فعلاً أرقامًا دولية على مستوى الإنتاجية وأن غالبية المزارعين ليس لديهم هامش للاستثمار والتحديث.

مع ذلك، فإن التحكم التام فى فيضان النيل وتحديث تقنيات الرى والصرف والبحث عن زراعات جديدة أكثر إنتاجية ومتنوعة سمحت بمضاعفة عدد المحاصيل المنزرعة سنويًا، بل جعلتها ثلاثة أضعاف، في بعض المناطق وبالنسبة لبعض المناوبات الزراعية. يصل المتوسط حاليًا إلى نحو ١,٩ محصول سنويًا فى مقابل محصول واحد (١,٢ بالضبط) قبل تشغيل السد العالى عام ١٩٦٤؛ وزادت

المساحة التي تم حصادها[1] من ٩,٣٠٧ مليون فدان عـــام ١٩٥٢ إلـــى ١٠,٢٠٠ مليون فدان عام ١٩٦٠، ١٠,٩٨٨ عام ١٩٧٢، ١١,٠٠٩ عــام ١٩٧٤، ١١,٠٩٠ عام ١٩٨٤، ١٢,٨٠٠ عام ١٩٩٥ (الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ٢٠٠٤:٢٤٧) ونحو من ١٣ إلى ١٤ مليون فدان اليوم. هكذا، وعلـــى مـــستوى تقنـــى بحـــت، فالزراعة المصرية وإن لم تعد قادرة على تلبية احتياجات السكان الغذائيـــة فإنهـــا مستمرة فى التطور وتسجيل نمو ملحوظ، يمكن التحقق منه فى الجدول (٧).

بالنسبة إلى المساحات المزروعة ومجمل الإنتاج؛ فالزراعات الاثنى عـــشرة الأكثر أهمية فى مصر هى: القمح، الذرة، القطـــن، الأرز، البرســـيم، الطمـــاطم، الفول، البصل، البطاطس، الصويا، قصب الـــسكر وبنجـــر الـــسكر. تمثـــل هـــذه الزراعات ٩٧% من الإنتاج، بينما يحتل نـــصفها ٩٠% مـــن إجمـــالى المـــساحة المزروعة. وتظهر بوضوح أن الزراعات الغالبة هى القطن والقمح والأرز والذرة التي تحتل نصف الأرض الزراعية (ESCWA 2001:2) .

(١) غالبًا ما تعطى الحيازات محصولاً سنويًا. وهكذا، فإن المساحة التى يتم جنيها لا تماثل دائمًا المسطح المزروع الذى يسمى أيضًا المساحة الزراعية المثمرة.

جدول رقم (٧)

مساحات (١٠٠٠ فدان) إنتاج (١٠٠٠ طن مترى)

وإنتاجية (طن مترى\ فدان)

متوسط الزراعات من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٢[١]

المحاصيل		١٩٥٢	١٩٨٠	١٩٩٠	٠٠/١٩٩٩	٠٢/٢٠٠١
قمح	م	١٤٠٢	١٣٢٦	١٩٥٥	٢٤٦٣	٢٤٥٠
	إ	١٠٨٩,٤	١٧٨٧,٧	٤٢٧٧,٩	٦٥٦٤	٦٦٢٥
	إن	٠,٧٧٧	١,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٧
ذرة	م	١٧٠٤	١٩٠٥	١٩٧٥	٢٠٠٦	١٩٧١
	إ	١٥٠٢,٩	٣٢٢٤,٤	٤٨١١,١	٦٤٧٤	٦٤٣١
	إن	٠,٩	١,٧	٢,٤	٣,٢	٣,٣
أرز	م	٣٧٤	٩٧٢	١٠٣٧	١٥٧٠	١٥٤٧
	إ	٥١٦,٨	٢٣٨٠,٠	٢٩٤٨,٦	٦٠٠٣	٦١٢٥
	إ	١,٤	٢,٥	٢,٨	٣,٨	٣,٩
فول	م	٣٥٥	٢٧٦	٣٤٥	٢٧١	٣٠٣
	إ	٢٤٩,٠	٢٤٠,٠	٤٢٧,٥	٢٢٨٣	٢٥٨٧
	إن	٠,٧	٠,٩	١,٢٤	٨,٤	٨,٥
قصب السكر	م	٩٢	٢٥٣	٢٧٤	٣١٩	٣٢٤
	إ	٣٢٥٠,٠	٨٦٥٢,٨	١١١٢٧	١٥٧٠٦	١٦٠٣٠
	إن	٣٥,٣	٣٤,٢	٤٠,٦	٤٩,٢	٤٩,٥

م: مساحات، إ: إنتاج، إن: إنتاجية

(١) بالنسبة إلى الأعوام من ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠: نمو الإنتاجية ١٩٥٢– ١٩٩٠ (البنك الدولى، ١٩٩٢).
بالنسبة إلى الأعمدة التالية: من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢: البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٤ : ١٢٨.

التنازل عن السيادة الغذائية:

الاكتفاء الذاتى الغذائى والزراعى مطلب منتشر تحقيقه شبه مستحيل لأسباب عديدة مثل المناخ ومقياس المطر...إلخ، ولا يوجد بلد يستطيع إنتاج مجمل الغذاء والمنتجات الزراعية التى يحتاجها. وفضلاً عن ذلك، فإن معدل تصدير المنتجات الغذائية والزراعية لا يشير- بأى حال من الأحوال- إلى مستوى نمو أى بلد. يكفى ملاحظة أرقام المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة للبلاد المسماة بالمتقدمة كى ندرك صعوبة إيجاد أى ارتباط بينها.

غير أن هذا الوصف له معنى. فهو يوافق مستوى التوازن الاقتصادى الإجمالى الذى يتيح للبلد أن يكون شريكًا للخارج وليس تابعًا له كلية.

الأمر إذن يتعلق بمسألة التوازن والارتباط المتبادل مع الخارج، لكنه يتعلق أيضًا بالحد الاستراتيجى من الإنتاج الزراعى حيث لا يمكن للتوازن أن يتحقق إذا كان دون مستوى هذا الحد. ويمكن قياس هذا الحد على نحو كمى ولكن يجب أن يتطابق كذلك مع إنتاج الحاجات الزراعية الغذائية الأساسية. وعلى سبيل المثال، فزراعة أزهار للتصدير أمر مفيد، إذ يجلب عملة صعبة لا غنى عنها فى التبادل التجارى مع الخارج. ولا ينبغى أن يتم هذا التبادل على حساب الزراعات الأساسية مثل الحبوب التى تمد المواطنين بالغذاء، وهكذا تعزز قدرة البلاد على المقاومة فى مواجهة الضغوط الخارجية. ذلك هو المعنى الذى أسوقه لفهم مطلب الاكتفاء الذاتى الزراعى الغذائى. ويمكننا كذلك استخدام الصياغة الأوضح وهى «السيادة الغذائية».

على الرغم من التقدم الزراعى؛ فتظل مصر واحدة من أولى المستوردين الزراعين عالميًا. فى عام ١٩٧٤ تعدت للمرة الأولى الواردات الزراعية (على

مستوى القيمة) الصادرات. فى عام ١٩٨٠، أصبحت مصر مستوردة لـــ ٤٨% من احتياجاتها من السلع الغذائية. ومنذ ذلك الحين، تتعـــدى الـــواردات الزراعيـــة الصادرات بنحو ٣ مليارات دولار– باستثناء عام ١٩٨٦ حيث انخفض هذا الفارق قليلاً. أما اليوم، فيبدو أن البلاد ما زالت تستورد نحو ٥٠% من احتياجتها الغذائية. ومن ١٩٨٥– ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠– ١٩٩١ استوردت مصر فى المتوسط أكثر من ١٠ ملايين طن سنويًا من المواد الغذائية، أى نحو ٢٠٠ كجم للفرد سنويًا. فى عام ٢٠٠٥، تم استيراد ٧,٩ مليون طن من الحبوب، أى ٥٠% من احتياجات البلد.

اليوم تمثل المنتجات الغذائية نحو ٨٠% من إجمالى الواردات الزراعية، ولم تتغير هذه النسبة منذ منتصف الثمانينيات. غير أنهـــا تتـــضاعف نـــسبتها ضـــمن التصدير الزراعى الإجمالى من نحو ٣٠% للفترة ١٩٨٥– ١٩٨٧ ووصلت إلـــى ٦٥% فى الفترة ١٩٩٦– ١٩٩٨. إلا أن أهم منتجات التصدير هى القطن، الأرز، البرتقال الطازج، البطاطس والبصل الطازج؛ فى حين أن أهم الواردات هى القمح ودقيق القمح، الذرة، اللحوم، منتجات الألبان والسكر المكرر والزيوت النباتية.

فى الفترة من ١٩٧٩– ١٩٨١ حتـــى ٢٠٠٤، اســـتمر الميـــزان التجـــارى الزراعى فى مصر فى تسجيل نتائج سلبية وأصبح فى حالـــة تفـــاقم دائـــم، فمـــن ١٨٧٦,٩ مليون دولار فى ١٩٧٩\١٩٨١ وصل إلى ٣٠١٢,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ قبل أن ينخفض من جديد إلى ٢٦٦٣,٣ مليون دولار عـــام ٢٠٠٢ وإلـــى ١٦٦٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤ (انظر جدول ٨).

جدول رقم (٨)

العجز التجارى – الزراعى ١٩٧٩ – ٢٠٠٢

بالمليون دولار أمريكى[١] ثابتة

	١٩٧٩-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩١	١٩٩٩-٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
صادرات	٦٧٤,٥	٤٥٠,٢	٥٧٤,٨	٧٧١,٨	٩٣٧,٧	١٣١٤,٣
واردات	٢٥٥١,٤	٢٩٢٤,٩	٣٥١٠,٤	٣٤٣٨,٠	٢٧٤٠,٩	٣٠١٣,٩
العجز	١٨٧٦,٩ –	٢٤٧٤,٧ –	٢٩٣٥,٦ –	٢٦٦٦,٢ –	١٨٠٣,٢ –	١٦٩٩,٦ –

عامة، ينبغى أن يتم التوجه نحو السوق العالمية بفكرة التنافس على السلعة نفسها (قيمة وكم) وعلى الأسعار و«timing» توقيت طرحها فى السوق. يضاف لهذه القيود المتعلقة بمنطق السوق «الحرة» الضرائب المختلفة والحواجز الجمركية والأزمات الجغرافية السياسية التى يمكن أن «تقتُل» سوقًا وتفتح أخرى في زمن قياسى. إذن لا بد من وجود قدرات ضخمة للتكيف والمرونة من أجل الإنتاج والتصدير حسب متطلبات السوق العالمية وليس حسب اعتبارات «محلية».

إذن ليس مجرد صدفة أن تكون مصر، التى أصبحت مصدرًا كبيرًا للمنتجات الزراعية، تصدر بوجه خاص الخضروات والفواكه خارج الموسم وكذلك

---

(١) قام بحساب هذا الجدول FAO - ESSGA ، وفق Faostat، ٢٠٠٦.

الزهور. ولا يكفى مصر عدم إنتاجها «غذاء» للمواطنين المحليين بل وتصدر الماء والأرض بشكل افتراضى (virtual water) بينما كثيرون، وعلى رأسهم المسئولون السياسيون، يعلنون قلقهم من ندرة هذين الموردين.

حتى الآونة الأخيرة كان الخطاب المسيطر يشرح كيف أن مع زيادة الصادرات، ومنها الزراعية بوجه خاص، يتم ضمان «الأمن» الغذائى عبر استيراد سلع ضرورية بفضل العملة الصعبة التى نكسبها، وأن الصادرات الزراعية سوف تؤدى إلى النمو الاقتصادى الذى سوف «يشد» إلى الأعلى كل المجتمع ومن ضمنهم صغار الفلاحين «اللقطاء» أو المستبعدون من القطاع. وقد برهنت الأزمة الغذائية الأخيرة عام ٢٠٠٨ أن ولا واحدة من النظريتين صحيحة. أولاً، يكفى أن ترتفع أسعار الحبوب فى السوق العالمية بشكل ملموس حتى تهز الأزمة الغذائية كثيرًا من دول العالم بعنف، ومنها مصر. وبديهيًا، لم تلعب عملات التصدير الدور المنوط بها؛ فلم تحم لا الفقراء من «الجوع» ولا الدول من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

فضلاً عن ذلك، فمنذ عشرات السنين تنمو وتتضاعف الاستثمارات الخاصة فى مجال الزراعة كما تزداد صادرات المنتجات الزراعية دون أن«تشد» الأرباح المتراكمة الملايين من أسر الفلاحين إلى أعلى (دون ذكر باقى المواطنين)، إذ اتفقت كل الدراسات الجادة على التأكيد أنها فى قلب عملية إفقار وعوز مستمرين. وبدلاً من إحداث انطلاق اقتصادى واجتماعى شامل، نجد أن تنمية أحد القطاعات الزراعية من خلال نظامين، أحدهما غني وقوى والآخر فقير وهامشى، لا يمكن إلا أن يكون مصدرًا لعدم الاستقرار لا سيما الاجتماعى والسياسى وأيضًا الاقتصادى. ولو لم يفلح النظام الأول فى شد الآخر إلى أعلى، فعلى الأرجح أن يتم العكس بما يتضمنه من فقد لرءوس الأموال المستثمرة ومن أزمة اقتصادية شاملة.

الفجوة التى تتسع بين القطاعين، بسبب تفاقم فقر صغار الفلاحين وتدعيم الزراعة الاستثمارية مجتمعين، إذن هى فجوة ذات طبيعة تؤدى صراحة إلى دفع بعض الضحايا للجوء إلى منازعات عنيفة ربما اتخذت مظاهر إما «إجرامية» وإما «سياسية». إذا كان المطلوب هو إثبات العلاقة بالراديكالية السياسية خاصة الدينية، فقد ثبت أصلاً أن معظم الشباب الذين قبض عليهم أو قتلوا أو«مسجلين» كـــ «إرهابيين» بالفعل أو بالاحتمال فى حقبة التسعينيات، التى شهدت مواجهات دامية (أكثر من ١٥٠٠ قتيل وفق التقارير الرسمية) ينحدر من أسر ريفية فقيرة أو معدمة للغاية.

الإصلاح الزراعى «الاشتراكى».. آمال وإحباطات

إن فقر طبقة الفلاحين المصريين يتفاقم منذ عدة سنوات، فهو لا يمثل في حقيقة الأمر ظاهرة قريبة العهد ولم ينشأ فعلاً من سياسة أو مجموعة إجراءات وممارسات جديدة حصريًا. إنه يعبر عن تراكم تأثيرات متضاربة للعديد من السياسات والتجارب والإصلاحات والإصلاحات المضادة السارية على مدار عقود عديدة. إذن الأمر يتعلق بفقر هيكلى لا بأزمة مرتبطة بالوضع الاقتصادى الراهن.

بالتأكيد، إن تاريخ القرنين الماضيين يفسر العديد من المظاهر الأساسية للزراعة وفلاحى اليوم. إلا أن ثقل الخمسين عامًا المنصرمة التى سيطرت عليها الإصلاحات الزراعية والإصلاحات المضادة، قد لعب دورًا خاصًا فى تحديد شكل المشهد الاجتماعى والزراعى للريف المصرى فى يومنا هذا.

مثل بلاد أخرى كثيرة تم فيها تطبيق تجربة اشتراكية، راديكالية إلى حد ما، فإن مصر قد عرفت الإصلاح الزراعى منذ بداية الخمسينيات ولا تزال له تأثيرات ملموسة حتى اليوم. وقد تم إصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وما كاد يمر على ثورة ٢٣ يوليو[1] سوى ستة أسابيع؛ حتى قام الضباط

---

(١) في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، قامت مجموعة من الضباط المصريين بقيادة جمال عبد الناصر بالاستيلاء على السلطة فى القاهرة وتمت الإطاحة بالملك فاروق وإقامة نظام جديد «جمهورى». اللواء محمد نجيب، أول رئيس جمهورية الذى تم تعيينه من قبل الضباط الأحرار بسرعة، تم استبعاده بعد مرور عام لصالح اليوزباشى جمال عبد الناصر الذى قاد البلد حتى وفاته المفاجئ عام ١٩٧٠.

الأحرار بالتخطيط والتنفيذ للإصلاح الزراعى الذى لم يكن غرضه الوحيد ولا حتى الأول أن يساعد طبقة الفلاحين الفقراء.

كان هناك بالفعل لدى محركى الإصلاح الزراعـى هـدفان: مـن جهـة، «تقويض» سلطة كبار الملاك الذين كانوا يسيطرون بشدة على المـشهد الـسياسى (المجال الذى تركه القصر والاحتلال الإنجليزى للنشطاء «المدنيين») والاقتصادى للبلد. هكذا خضعت فئة كبار الملاك هذه «لأول ضرر ذى شأن منذ إعادة الملكيـة الخاصة في مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عـشر». (**Bethemont, 80:74**). ومن جهة أخرى، كان الأمر يتعلق بـ «تحويل» جـزء مـن الرأسـمال الزراعى إلى القطاع الصناعى الذى لم يكن له وجود تقريبًا. ولكن الحكومة كانـت تأمل تطويره بسرعة، مثلما تفرضه الرؤية اللينينية للتطوير التى ينبغى أن تـستند فى المقام الأول إلى الصناعات الثقيلة والمسماة بـ «التصنيعية».

فى عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، كانت ملكية الأراضى الزراعية مركزة بكثافة فى أيدى قلة قليلة من الملاك. نحو ٠,١% من المـلاك كـانوا يملكـون خمـس الأراضى و٠,٤% يملكون الثلث؛ وفى المقابل فإن ٩٥% من صغار المـلاك لـم يكونوا يتحكمون سوى فى ٣٥% من الأراضي الزراعية. أضـف إلـى ذلـك أن ٤٤% من مجمل ساكنى الريف كانوا فلاحين دون أرض (**King ,2006 :239**).

تناولت كتابات عديدة مظاهر هذه القضايا، خاصة أن السجال والمناقـشات حول هذه الفترة من التاريخ المعاصر للبلد لم تعد مقيدة الآن فى مصر. لذا سـوف أكتفى هنا بالعودة إلى الإصلاح الزراعى للتأكيد على بعـض المراحـل الفاصـلة ولإظهار بعض العواقب الأكثر أهمية، بشكل خـاص، علـى المـستوى التقنـى والإنسانى والاجتماعى على المدى الطويل. ثلاث مسائل تستحق اهتمامنـا بـشكل

خاص: العواقب التى أثرت فى نشاط فلاحى مصر وحياتهم، العواقب السياسية الناتجة عن تطبيق الإصلاح الزراعى، وأخيرًا فشل الهدف المعلن الآخر وكان تحويل الرأسمال الزراعى نحو القطاع الصناعى. هدفى من العودة إلى الوراء هو بداية التأكيد إعلاء قيمة بعض العناصر أو المظاهر التى يمكنها تفيد بشكل جزئى فى تحليلنا للوضع الحالى وتفسيره.

شمل الإصلاح الزراعى منحيين إضافيين. الأول: كان يتناول تحديد الملكية العقارية الخاصة. أما الثانى: فكان يتناول إعادة تحديد العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأراضى الزراعية، مع اتخاذ قرارين أساسيين: تحويل الإيجارات الزراعية إلى عقود غير محددة المدة وتثبيت الإيجارات.

أراضٍ منزوعة الملكية، أراضٍ موزعة:

طُبق الإصلاح الزراعى على مراحل تدريجية، بتحديد السقف القانونى لملكية الأراضى الزراعية. قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ الذى صدر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وضع فى البداية حدًا للملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان للفرد و١٠٠ فدان إضافية لكل ابن. غير أن هذا التحديد حتى إن أثر فى بعض الأسر المالكة لبضع مئات أو آلاف الأفدنة، فهو لم يحدث أى انقلاب داخل بنية الزراعة «الرأسمالية». وذلك لأن امتلاك ٢٠٠ أو حتى ١٠٠ فدان يمكن ريها أمر لا يستهان به، نظرًا لما تجلبه الزراعة المروية مقارنة بالزراعة المعتمدة على الأمطار. وأيضًا «الإمكانية» المتاحة لكبار الملاك فى التلاعبْ بالقانون معلنين أن جزءًا من أراضيهم باسم زوجاتهم أو أولادهم، حدد من جهة أخرى أهمية المرحلة الأولى. فى عام ١٩٥٨، تقرر تحديد جديد بـ ٣٠٠ فدان لكل أسرة. هذا بالإضافة

إلى الإشكالية التى تتعلق بإحدى آليات القانون الأول للإصلاح الزراعي ، وهي آلية إعادة توزيع الأرض التى كانت تتيح للمالك الذى تم نزع ملكيته بأن يشرف مباشرة على عملية التوزيع. بالفعل، أجاز القانون، فى مرحلة أولى، البيع المباشر من قبل مالك الأراضى الزائدة التى يختارها على أساس حصص مكونة من اثنين إلى خمسة أفدنة لمن كانوا أصلاً ينتفعون بها، باستثناء أفراد الأسرة حتى الدرجة الرابعة. وبترك اختيار المتملكين الجدد اعتمادًا على تقدير كبار الملاك؛ مما أتاح لهم إمكانية البيع بأسعار مرتفعة أو البيع بعقود باطلة لأشخاص مؤتمنين أو تحت الوصاية.

ولم تتحمل الدولة– إلا منذ ١٩٥٣ فقط – عبء إعادة بيع الأراضي التي كانت تصادرها فى مقابل تعويض الملاك الذين انتزعت ملكيتهم، مستحقة السداد على ثلاثين عامًا. وكانت الدولة قد أعادت تخصيص الأراضى على أساس قطع من ٣ إلى ٥ أفدنة، حسب جودة الأرض وحجم أسرة المالك الجديد (أو المالكة الجديدة) وذلك فى مدة أقصاها خمس سنوات. وتم تقدير التعويض على أساس ما يوازى سبعين ضعفًا للضريبة العقارية التى كانت عام ١٩٤٩ نحو ٣ جنيهات للفدان سنويًا، ليصل الثمن الإجمالى للفدان نحو ٢١٠ جنيهات. ذلك يوازى نحو نصف سعره فى السوق والذى وصل إلى ٤٠٠ جنيه عام ١٩٥١(عبد الفضيل،١٨:١٩٧٨).

قامت الدولة بمنح مساحات إضافية لصغار الفلاحين (ملاكًا ومستأجرين) المنتفعين بأقل من ٥ أفدنة وكذلك للعمال الزراعيين، وفق ترتيب دقيق نسبيًا للأولويات: قدامو المنتفعين من الأرض، المستأجرون أو الخاضعون لنظام المزارعة، ساكنو القرية الذين يعولون أكبر عدد من الأفراد، والأكثر عوزًا من بينهم وأخيرًا الغرباء عن القرية. ومن أجل ضمان تمويل ذاتى للإصلاح، كان

السعر الذى ينبغى أن يدفعه الملاك الجدد، على مدى ثلاثين عامًا، قد تـم تحديـده حسب الجدول المتبع نفسه لتعويضات الملاك الذين انتزعت أملاكهم (عبد الفضيل، ١٩٧٨:١٨).

فى عام ١٩٦١، تم اجتياز مرحلة ثانية بتبنى ثانى قانون للإصلاح الزراعى (قانون ٢٧ لسنة ١٩٦١) الذى جعل سقف الملكية الزراعية ينخفض من ٣٠٠ إلى ١٠٠ فدان لكل أسرة. انخفض هذا السقف عام ١٩٦٩ ليصل إلى ٥٠ فـدانًا لكـل أسرة، لكن هذا الانخفاض لم يطبق فعليًا. وبقانون عام ١٩٦١، تم نزع ٥% مـن الأراضى وإعادة توزيعها فى إطار مماثل لوضـع ١٩٥٢ (**Ruf, 1988:29**).إلا أن الأسعار قد تم خفضها إلى ربع السعر المقدر لتعويض الملاك الـذين تـم انتـزاع أراضيهم، بأثر رجعى (عبد الفضيل، ١٩٧٨:٢٠).

فى إطار قوانين الإصلاح الزراعى المختلفة التى تم اتخاذها وتنفيذها ما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠، أعيد توزيع مساحة إجمالية وصلت إلى ٨١٧٥٣٨ فدانًا (أى ١٣,٥% من الأراضى الزراعية) لصالح ٣٤١٩٨٢ أسرة (عبد الفضيل، ١٩٧٨:٢١) تضم نحو١,٧ مليون فرد (أى ٩% من سكان الريف المصرى عام ١٩٧٠). يضاف إلى المساحات التى تم نزعها برعاية وزارة الإصلاح الزراعى، الـ ١٧٨٠٠٠ فدان الخـاصة بالعـائلة الملكية، الأرض التى تم الاستيـلاء عليها كعقـوبة سيـاسية، واسترجاع أملاك الأوقاف والأرض التى تم الاستيلاء عليها من الأجانب.

يصل المجموع إلى أكثر من ٩٥٠٠٠٠ فدان انتقلت من أيد إلى أيد أخـرى ما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠، أى نحو ١٥% مـن الأراضـى الخـصبة آنـذاك. فـى المحصلة، يبدو الرقم متواضعًا للغاية من أجل تحقيق التغيير الجذرى الـذى كـان

ينشده النظام للمشهد الريفى في مصر. إذ لم يكن لإعادة توزيع الأراضـــي ســـوى تأثير هامشى فى بنية الملكية. «ولأنه كان إصلاحيًا أكثر من كونه ثوريًـــا يبغـــى المساواة، فإن الإصلاح الزراعى لم يسطح هرم الملاك الاجتماعى قط، بل أخذ فى خلخلة قمته» (Bethemont 1980:77).

وفقًا لحسنين كشك، فإن الفئة «العليا» من المزارعين[1] عـــام ١٩٦١ التـــى كانت تمثل ١٦% من إجمالى المنتفعين بـــ ٦٢% من الأرض المزروعة[2]، لم تعد تمثل فى ١٩٨١-١٩٨٢ سوى ١٠% من المنتفعـــين بـــــ ٣٨,٦% مـــن الأرض المزروعة[3]، أما بالنسبة إلى الانتفاع الزراعى الرأسمالى الذى كان يخص، عـــام ١٩٦١، ٢% من إجمالى المنتفعين بـــ ٣٢% من الأرض المزروعة[4]، لـــم يعـــد يمثل، فى ١٩٨١- ١٩٨٢ سوى ١% من مجمل المنتفعين بـــ٢١,٧% من الأرض المزروعة[5].

---

(١) «تعتبر الفئة الرأسمالية الزراعية هى تلك التي تشغل أراضي زراعية تتعدى ٥ أفدنة، والفئة الرأسمالية المتوسطة هى تلك التي تشغل من ٥ إلى ٢٠ فدانًا والفئة الكبرى أكثر من ٢٠ فدانًا» (ح.كشك، 1996: ٣٥، ٣٦).

(٢) ب٩٣% من عدد الجرارات الزراعية و٨٣% من الطلمبات الثابتة (ح.كشك، 1996: ٣٥، ٣٦).

(٣) ب٥٠,٨% من عدد الجرارات، و٦١% من عدد المقطورات، و٣١% من عدد الطلمبات الثابتة، و٣٧,٥% من عدد الطلمبات المتحركة، ٥٤,٦% من عدد الدراسات، ٤٣,٦% من عدد الفرازات (تذرية الحبوب)، و٥٠,٣% من عدد الرشاشات، و٤٩% من المحاريث الآلية، و٣٠% من عدد الحصادات، و٤٥,٦% من عدد الماشية ذات الإنتاجية الوفيرة (بقر هجين وأجنبي) و٤٢,١% من المساحات المزروعة بأشجار الفاكهة (ح.كشك، 1996: ٣٥، ٣٦).

(٤) ب٧٤% من عدد الجرارات و٤٧% من عدد الطلمبات الثابتة (ح.كشك، 1996: ٣٥، ٣٦).

(٥) ب١٩,٣% من عدد الجرارات، و٢٠,٩% من عدد المقطورات، و٦,٢% من عدد الطلمبات الثابتة، و١٦,٥% من عدد الدراسات، و١٤,٤% من عدد المحاريث الآلية، و٩,٥% من عدد الحصادات الآلية، و١٠,٧% من عدد الدواب عالية الإنتاجية و٥,٩% من مساحات الأرض المزروعة بأشجار الفاكهة (ح.كشك،1996: ٣٥، ٣٦).

ضف إلى ذلك أن مجمل الأراضى التى تم الاستيلاء عليها لم يعاد توزيعها؛ إذ ظلت «أملاكًا» للدولة أو لبعض كبار موظفى النظام الجديد. وحتى إن أشار الجدول (٩) إلى أرقام مختلفة قليلاً للأراضى التى تم توزيعها، فهو يؤكد فى المقابل «تواضع» التغييرات الهيكلية التى أحدثها الإصلاح الزراعى.

علاوة على عيوب الإصلاح الزراعى الجوهرية؛ فإن هذه النتائج، المخيبة للآمال نسبيًا، قد تفاقمت بسبب غياب سياسات مصاحبة لتطبيق الإصلاح الزراعى، متكيفة معه وفعالة. بالفعل، إعادة توزيع أراضى الدوائر الكبيرة على الفلاحين بالمزارعة والعمال الزراعيين قد تمت عامّة عن طريق تعاونيات سميت بتعاونيات «الإصلاح الزراعى». وكان يديرها موظفون حكوميون ومارست تلك التعاونيات دورًا توجيهيًا صارمًا على المجموعة الصغيرة من الملاك المستدينين الجدد.

جدول (٩)

المساحات الزراعية الموزعة من أراضى الإصلاح الزراعى
وعدد الأسر المستفيدة حتى ١٩٨٧/١٢/١٣[1]

القانون	مساحات المستفيدين بالفدان	عدد الأسر
١٧٨ لسنة ١٩٥٢	٣٨٨٨٣١	١٨٦٠٠٩
١٢٧ لسنة ١٩٦١	١١٠٥٨١	٥٦٢٦٢
١٥ لسنة ١٩٦٣	٢١٨٥٠	١٠٦٥٨
أراضى الوقف	١٠٥٣٢٢	٥١٤٨٤

(١) النجار، ٢٠٠٢ :٥١؛ الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ١٩٨٨ :٧٧.

٥٠ لسنة ١٩٦٩	٣٢٥٢٥	١٧٣٩٩
قوانين أخرى	٣٢٥٢٥	٢٤٦٥٧
الإجمالى	**٧١٤٢٠٨**	**٣٤٦٤٦٩**

مبدأ الإشراف التعاونى للدولة، الممتد على مجمل الأرض، كانت نتيجته الطبيعية هى تخطيط الدورة الزراعية على أساس الكتل الزراعية المتجانسة، أيًا كان الوضع العقارى. كانت وزارة الزراعة تحدد الخطة السنوية وترسل إلى كل محافظة بالأهداف المرجوة. فتقوم الإدارة الزراعية المحلية بتوزيع هذه الأهداف على المناطق والقرى. وكانت تعاونيات القرى مسئولة كذلك عن إعادة توزيع المدخلات، تسدد عند التسليم الإجبارى لمحصول القطن والقمح والأرز. وكانت الوزارة المعنية تحدد الأسعار حسب المدخلات أو المنتجات (**Ruf, 1988:29**). هذا التدخل فى تقنين مساحات الزراعات الأساسية (القطن، قصب السكر والأرز)، علاوة على تحديد الأسعار، دفع الفلاحين إلى زراعة الخضروات والفواكه المتحررة الأسعار. ولكن مساحات الحيازات المتواضعة للغاية لم تسمح بجنى أرباح كافية.

عرفت سنوات الإصلاح الزراعى «الاشتراكي» الأولى شيئًا من تحسن مستوى معيشة صغار الفلاحين والفلاحين دون أرض الذين انتفعوا من الإصلاح. وفى هذا الصدد، يشير رياض الغنيمn (**2002 ، a:24**) إلى أن على مدار ١٤ عامًا (١٩٥١ – ١٩٦٥)، انخفض الفقر الريفى في مصر نحو ٥٠% مع انخفاض عدد السكان من ٥٦ إلى ٢٤% من المواطنين.

إلا أن هذا التطور الذى يستحق التقدير لم يولّد مع الأيام نموًا اجتماعيًا مستديمًا. وهذا التطور لم يستمر فعليًا بعد سنوات الإصلاح الأولى. وبدأ الاتجاه سريعًا وبصفة مستمرة إلى وجهة سلبية طوال الفترة اللاحقة. وتدريجيًا تأثرت طبقة الفلاحين بانخفاض بالغ فى دخلها؛ ومن ثم فى متوسط مستوى معيشتها. وترتب عليه أن وجدت الزراعة المصرية نفسها معاقة ومسلوبة الوسائل التى تمكنها من ضمان تطورها الذاتى، وكان ذلك هو الهدف الذى أعلنه وطالب به رواد الإصلاح الزراعي. بالفعل، لا يكفي أن يتملك الفلاحون أراضى صالحة للزراعة، إذ ينبغى أن تكون هذه الأراضى ذات حجم وطبيعة تمكنها من تلبية الاحتياجات الآنية للفلاح وأسرته على المدى الطويل.

تثبيت الإيجارات:

كان الوجه الآخر الحاسم للإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ والقوانين الإضافية التى تبعته، إعادة وضع ضوابط وقواعد للتعاقد فيما يخص العلاقة بين المستأجرين وملاك الأرض الزراعية بما يضمن حماية المستأجرين القانونية، وتخفيض إيجارات الأرض وبجعل مدة الإيجارات لا تقل عن ثلاث سنوات على الأقل– ومن ثم زيادة تأمين الحيازات الممنوحة– وبهذا الإجراء قام الإصلاح بعمل تغيير عميق فى أحد أهم الأبعاد الجوهرية للمشهد الاجتماعى فى ريف مصر. ومنذ ذلك الحين، اكتسب المنتفعون المستأجرون ضمان الاستمرار فى الإنتاج على المدى الطويل وكذلك نقل الحيازة الزراعية للورثة.

تبنى مبدأ اقتسام تكاليف الانتفاع والمحاصيل على نحو متساوٍ فى حالة المزارعة، جعل «الجزء العائد للفلاح يتحسن ليرتفع إلى الثلث أو الربع»

(Bethemont, 1980 :75). وقد استفاد الفلاح أيضًا من تغيير آخر أحدثه الإصلاح نفسه الذى حدد قيمة إيجار الأرض وجعله يوازى سبعة أمثـال قيمـة الـضريبة العقارية، «انخفضت، منذ ١٩٥٢، من ٣٢ – ٣٧ جنيهًا لكل فدان، وهو مـا كـان شائعًا، إلى ٢١ جنيهًا في المتوسط» (Bethemont, 1980 :75).

من جهة أخرى، فإن قانون ١٧ لعام ١٩٦٣ أعاد توزيع التكاليف التى كانت تقع على عاتق المستأجرين حيث يشارك الملاك فى إجمـالى تكـاليف الزراعـة، بالإضافة الى التكاليف التى تخصهم أنفسهم. جاء هذا القانون بتحـسينات أخـرى تمس العلاقات المستأجرين/الملاك؛ حيث يكون المستأجر من الآن فصاعدًا يضمن حق البقاء على الأرض المستأجرة، كما أن التعاونيات الزراعية أصبحت الـضامنة لمكتسبات الإصلاح.

فى حالة وفاة المستأجر، كان القـانون يـضمن نقـل عقـود الإيجـار أو المزارعة، بينما فى حالة الاستئجار كان نقل العقود للورثة يتم بشكل تلقائى بشرط واحد هو وجود أحد المزارعين ضمن الورثة. وفى حالة عدم احترام هذا الـشرط، كان المشرع ينفى حق المالك فى فسخ العقد من طرف واحد. استحدث القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦ منع طرد المستأجر حتى إذا انتهت مدة الإيجار، إلا إذا لم يكن قد تـم احترام بنود العقد فى فترة الإيجار السابقة (Abdel Fadhil, 1990:18).

كان لهذا الإجراء أن يعزز استثمارات كبيرة من قبل الفلاحين المـستأجرين لو أن الأمان الذى ضمنته الدولة لم يتم «إضعافه» بسبب النمو الـسكانى، ولـو أن هذا الإجراء لم تتم إعاقته منذ البداية بسبب الصغر الشديد لأغلب الحيازات.

لكن، على الرغم من النوايا الحسنة والقواعد الجديدة الخاصة بتوزيع أراضى الإقطاع العقارية الممنوحة وكذلك العلاقات بين المستأجرين والملاك، للأسف لم ينجح الإصلاح الزراعى فى إحداث تغييرات عميقة على مستوى البنية.

عواقب الإصلاحات على البنى الزراعية فى مصر.. التأثيرات الفاسدة:

تظهر المقارنة بين الوضع عام ١٩٥٢، قبل الاستيلاء على السلطة من قبل الضباط الأحرار، والوضع عام ١٩٦٥ أن الهرم الاجتماعى للملاك اتسع فى القاعدة وتقلص في القمة، فبنيته العامة لم تتغير إلا قليلاً. كان عدد صغار الملاك (أقل من ٥ أفدنة) قد ارتفع إلى ٤٠٠ ألف (+١٤%)، أما متوسط مساحة ملكيتهم فقد زاد الثلث وأصبحوا يمتلكون ٥٧% من المساحة المزروعة بدلاً من ٣٥% فى السابق (**Bethemont , 1980 :76**).

ومنذ ذلك الحين والوضع يتفاقم بشكل مستمر مع تفتيت الأرض الزراعية وزيادة عدد صغار الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة، وكانوا يمثلون ٧٥% من إجمالى عدد المنتفعين عام ١٩٥٠، ٨٤% عام ١٩٦١ و٩٠% عام ١٩٨١ (أبو كريشة عبد الرحيم ١٩٩٨:٢١). وهذا يظهر، فى أقل التقديرات، تراجعًا شديدًا لأوضاعهم الاقتصادية. هكذا، فإن الإصلاح الزراعى قد أوجد تفوقًا للحيازات الصغيرة والمتناهية فى الصغر (القزمية) التى ينتفع بها فلاحون مجردون من كل الوسائل والسبل، غير قادرين عمليًا على الاستثمار.

بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن تطور البنى الزراعية المصرية بعيدة كل البعد عن كونها نتيجة للإصلاح، بل هى المحصلة المشتركة للإصلاحات الزراعية والنمو السكانى.

في الخمسينيات، كان عدد الحيازات يصل إلى ١,٦٤ مليون والحجم المتوسط لكل حيازة ٣,٨ فدان. وخلال الفترة ١٩٦١- ١٩٨٢، وصل عدد الحيازات إلى ٢,٤٧ مليون، أي بزيادة ٥٠%، في حين أن إجمالي المساحة الزراعية وصل إلى ما بين ٦,٢٢ و٦,٦٣ مليون فدان، أي بزيادة محدودة تصل إلى ٦,٥%. وذلك يمثل بالنسبة إلى متوسط النمو السنوى أقل مما كان في العقد السابق (٢% في مقابل ٤,٥%). انخفض متوسط المساحة للثلث خلال ٢٠ عامًا، ليصل إلى ٢,٧ فدان عام ١٩٨٢(Ireton: 1998:43،47). في عام ١٩٩٠، وصل عدد الحيازات إلى ٢,٩ مليون فدان بينما متوسط معدل النمو السنوى لم يتغير عما كان عليه في العقد السابق. وبفضل استئناف تعمير الصحراء، ظل متوسط مساحة الحيازات ٢,٧ فدان، بينما عملية تفتيت الأراضى القديمة كانت تتم بسرعة أكبر.

يمكن تفسير زيادة عدد الحيازات من خلال عدة عناصر، من ضمنها: «تطبيق المرحلة الأولى للإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأراضي على ملاك جدد، النمو السكانى الذى وصل من ١,٢% سنويًا خلال الفترة من ١٩٢٧ – ١٩٣٧ وإلى ٢,٥% سنويًا ما بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ مما سارع بتقسيم الحيازات، وأخيرًا، بانخفاض طفيف في الهجرة الريفية» (Ireton,1998) .

وتشى النتيجة بانحراف الإصلاح الزراعى الذى تم تطبيقه في الخمسينيات والستينيات لصالح طبقة الفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض، فتفتيت الأرض الزراعية- الذى اتخذ حجمًا يفوق كل الأحجام- انتهى به الحال، بعد مرور خمسين عامًا، إلى تطبيق جزاءات على نفس الفلاحين «المرسل إليهم» الإصلاح. وسوف نرى لاحقًا كيف أن هذا التفتيت يستخدم اليوم كحجة قوية لتبرير سياسة ليبرالية بدأ صغار الفلاحين دفع ثمنها، ذلك الثمن الذى يبدو فى ارتفاع مستمر.

نتأكد اليوم، أن الإصلاح الزراعى وعلى الرغم من المكتسبات التى قدمها للأكثر عوزًا كان يمثل حلاً لمشكلات السلطة أكثر من كونه عملية تهدف حقًا إلى حل أو حصر لمشكلات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة بشكل عام، ولمشكلات طبقة الفلاحين بشكل خاص. كان الهدف هو التخلص من سيطرة كبار الملاك السياسية من أجل إتاحة الفرصة لذوى السلطة والنفوذ الجدد والقيادات الجديدة للعب دور محدد، بل ومقتصر عليهم فى المجتمع. إلا أنه يظهر، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإصلاح الزراعى استبدل العلاقات القديمة «شبه الإقطاعية» بعلاقات قائمة على عقود يضمنها القانون. وللأسف، بعد مرور خمسين عامًا، يأتى الإصلاح المضاد الذى يمثله القانون الزراعى ١٩٩٢/٩٦ لينهى تمامًا هذه الضمانات ويعيد أقدار صغار الفلاحين، الفقراء أصلاً والمثقلين بالعراقيل، فى أيدى كبار الملاك، بطريقة مراوغة ألا وهى تحرير سوق الأرض الزراعية وكذلك تحرير سوق المنتجات الزراعية.

الإصلاح الزراعى المضاد
زمن كبار الملاك والمستثمرين

بعد الهزيمة الحربية في مواجهة إسرائيل عام ١٩٦٧، ووفاة الرئيس عبد الناصر فى ١٩٧٠ وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التى اعتبرها كثير من المصريين انتصارًا حربيًا، بدأت القيادات الجديدة فى البلد، وعلى رأسهم الرئيس السادات، بالدخول فى عملية تغيير جذرى للتوجهات السياسية والاستراتيجية، الاقتصادية والاجتماعية. هذه العملية المسماة بالانفتاح يمكن حصرها فى بضع كلمات جوهرية: «وئد الناصرية»، تحرير الاقتصاد، الخصخصة. ثلاث كلمات تناهض كلمات المرحلة السابقة: الاشتراكية الناصرية، الجماعية (مبدأ اشتراكى قائل بسيطرة الدولة أو الشعب على جميع وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية)، العروبة...

فى خلفية هذا الانقلاب السياسى الحقيقى، نجد أن هناك عملية جغرافية سياسية ذات أهمية أساسية، سواء على المستوى الداخلى والمحلى أو على المستوى الإقليمى والدولى، داخل نسق جغرافى سياسى شامل حدده كل من النزاع الإسرائيلى- العربى والحرب الباردة. وهذا متعلق بالتأكيد بعملية السلام بين مصر وإسرائيل، التي بادر بها السادات بنفسه فى أعقاب حرب ١٩٧٣ وزيارته «المفاجئة» للقدس والتى انتهت إلى اتفاقات كامب ديفيد التى تم توقيعها فى سبتمبر ١٩٧٨.

كان ضمن التغييرات الاقتصادية والسياسية المهمة، الإصلاح الليبرالى للقطاع الزراعى الذى انطلق منذ بداية السبعينيات حيث مثل بداية المرحلة الأولى لعملية التحرير الاقتصادى الشامل الذى بدأت الحكومة المصرية العمل به وأكدته خطة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة التى تم إقرارها رسميًا عام ١٩٩١.

يبدو لي أن أحد أهم أسباب تلك العجالة لإصلاح القطاع الزراعى فى بداية الأمر هو تصالح الإرادة السياسية مع قدامى الملاك الذين قام الإصلاح الزراعى فى عقد الخمسينيات والستينيات بالاستيلاء على أراضيهم وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والأجانب. فضلاً عن ذلك، كانت السلطة وقتها تعلم أنها لا تخاطر بأى مخاطرة سياسية؛ نظرًا للغياب التام لأى شكل وأى إمكانية للتنظيم أو التعبئة الجماعية ضد سياسات الحكومة. والجماعة الوحيدة ذات المصلحة الحقيقية هم الفلاحون الفقراء والمعدومون بدرجة لا تؤهلهم لإثارة أى رد فعل مدروس. فطبقة الفلاحين هذه، المبعثرة على طول البلاد والمجردة من أى هيئة تمثلها فعليًا، لم تشكل ابدًا تهديدًا خطيرًا بالنسبة إلى السلطة.

هكذا، ففى داخل هذا الإطار الشامل للتحرير الاقتصادى، انطلقت السياسات المضادة للإصلاح الزراعى باتخاذ أول قانون، معتدل نسبيًا، الذى تم إقراره منذ ١٩٧٠ (قانون رقم ٦٧ لعام ١٩٧٠). ومع استتباب الوضع، تم تعزيز سلطات كبار الملاك الاقتصادية والسياسية، وتمهيد الطريق من أجل إصلاحات أكثر «راديكالية» ومنها المتعلقة بالعلاقات المستأجرين/الملاك، وذلك بصدور قانون ٩٦/١٩٩٢ الذى شكل ذروة الإصلاح الزراعى المضاد.

«حل الناصرية» السياسية والتحرر الاقتصادى:

التعديلات المهمة التى أحدثتها القوانين المختلفة المتعاقبة والتى تمت إجازتها فى السبعينيات؛ مثلت تراجعًا تدريجيًا للمكتسبات التى حصلت عليها فئة من أكثر الفئات تهميشًا وهشاشة من طبقة الفلاحين المصرية: رفع الإيجارات، إمكانية تحويل عقد الإيجار إلى عقد مزارعة الذى يمكن أن يتضمن قسمة غير عادلة للتكاليف والمحاصيل، إمكانية طرد الفلاح الذى لم يدفع الإيجار بعد شهرين من تاريخ استحقاق الإيجار المنصوص عليه فى العقد. فكل المميزات التي كان قد حصل عليها صغار الفلاحين، ومن ضمنهم المستأجرون، فى الخمسينيات والستينيات ضاعت تدريجيًا منذ عامى ١٩٧٥ و١٩٩٢ على وجه الخصوص، عن طريق تعديل التشريع باتجاه أكثر ملاءمة لمتوسطى الملاك وكبارهم وكذلك لصالح السوق.

هناك دلالات مهمة للسياسة الليبرالية الجديدة، فالرئيس السادات قد أجاز عامى ١٩٧٤ و١٩٨١ قانونين بمقتضاهما تمت إعادة ١٤٧٠٠٠ فدان كان صغار الفلاحين يستأجرونها من وزارة الإصلاح الزراعى إلى ملاكها الأصليين الذين انتزعت منهم فى الحقبة الناصرية. وفى ظل حكم السادات أيضا، زادت الإيجارات مرتين كما تم تغيير قواعد فسخ عقود الإيجار، وكذلك تحديد نظام المزارعات لصالح الملاك.

قانون ٦٧ لعام ٧٥ الخاص بتحديد قيمة الإيجارات الزراعية، يبدو كأنه أحد أهم الإجراءات التشريعية الزراعية التى تم إقرارها خلال السبعينيات. هذا القانون يحدد القيمة الإيجارية للأرض على أساس ما يوازى ٧ أمثال قيمة الضريبة العقارية السارية، كما يمنح المالك حق طلب فسخ العقد أمام القضاء فى حالة تأخر

المستأجر عن الدفع، سواء كان جزءًا من الإيجار أو الإيجار بالكامل، متجاوزًا مهلة الدفع. أضف إلى ذلك، ألغى هذا القانون لجان فض المنازعات التى كانت تقوم بدور جوهرى واضعة فى الاعتبار التوازنات الاجتماعية المحلية لينقل اختصاصاتها للسلطات القضائية (عبدالفضيل، ١٨-١٩: ١٩٩٠).

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تمثيل كبار الملاك فى إدارة التعاونيات، بينما كانت بنوك القرى مفتوحة. وهذه الأخيرة كانت تتبع مباشرة الحكومة وليس تعاونيات الإصلاح الزراعى التى كان يتم «انتخاب» إدارتها ومديرها من قبل الفلاحين.

وبعد اختفاء الجمعيات التعاونية «الاشتراكية» التى كانت بسبب إدارتها البيروقراطية الشديدة؛ قد أضرت بمصالح الفلاحين البسطاء، تم إصدار قانون جديد (قانون١٢٢) يسمح بإنشاء أشكال جديدة من التعاونيات الزراعية، كهيئات خاصة، تعزز بالتالى وضع متوسطى وكبار الملاك المنوط بهم تملك مجمل القطاع الزراعي. هذا التوجه قد تمت مساندته عبر قانون الأراضى الصحراوية لعام ١٩٨١ الذى سمح بملكية زراعية تصل الى ٣٠٠ فدان للأفراد و١٠٠٠٠ للشركات (حسنين كشك، ١٩٩٦:٣٧).

هناك محوران آخران مهمان جاءا لتدعيم الإصلاح الليبرالي للقطاع الزراعى: التحرير الكامل لأسعار المدخلات[1] والمنتجات الزراعية وإخضاعها

---

(١) إلغاء الدعم على جميع المدخلات: فى عام ١٩٩١، تم خفض دعم المدخلات الكيماوية نحو ٧٥% بالنسبة لما كانت عليه فى ١٩٨٨ / ١٩٨٩. الإلغاء التام الذى تم بعد ذلك تدريجيًا قد أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار. هكذا، فيما بين ١٩٨٧ و١٩٩٧، ارتفع سعر الأزوت من ١٥٩ إلى ٥٠٥ جنيهات للطن، أما البوتاسيوم فمن ٥٧ إلى ٣٨٠ جنيهًا وسعر السوبر فوسفات من ٧٥ إلى ٤٠٠ جنيه.

(Abou Lricha Abdel Rahim,1998:29)

لقواعد السوق الحرة، وأيضًا ترويج الزراعات ذات القيمة المرتفعة مثل الزهور وبعض الخضروات الموجهة حصريًا للتصدير للأسواق الأوروبية والعربية الخليجية. ثانى المحورين المهمين، كان الإلغاء التدريجى لكل أشكال الدعم على وسائل الإنتاج وأيضًا على المنتجات الغذائية.

شهدت أعوام الثمانينيات والتسعينيات طفرة كبيرة في إصلاح القطاع الزراعى المصرى الليبرالى منذ تطبيقه عام ١٩٨٧، سلسلة من الإجراءات منها تحرير الأسعار والمتاجرة المباشرة فى بعض السلع الرئيسية التى كانت تخضع فيما سبق للإشراف الإدارى مع ضرورة بيعها للدولة.

وكما نرى، فقد ألغت الحكومة عام ١٩٨٧ البيع الإجبارى لبعض المحاصيل المسماة بالاستراتيجية للدولة، باستثناء القطن وقصب السكر، وحررت تمامًا أسعار زراعتين من ذوى الاستهلاك الكبير (القمح والفول) ومحاصيل أخرى أقل استراتيجية (السمسم، العدس، الفول السودانى، الصويا، البصل). في عام ١٩٩١، شهد الأرز بدوره متاجرة وتحرير لسعره فى السوق، وهو أهم زراعة للتصدير، منذ ١٩٩٦. قصب السكر فقط، وهو مدخل صناعى استراتيجى بالنسبة إلى مصانع الصعيد، مازال حتى اليوم تحت إشراف الدولة.

وفى نهاية تلك التطورات، لم يعد هناك أى إشراف للدولة على الزراعة، باستثناء فى ثلاثة «مجالات»: إنتاج الأرز والمتاجرة فيه، تحديد أقصى مساحة سنويًا لزراعة الأرز، التوزيع الجغرافى لأصناف الأرز على مستوى المناطق.

بالطبع، كانت لهذه الإجراءات المختلفة نتائج إيجابية على نحو مباشر أو غير مباشر. يمكن أن نرصد منها زيادة إنتاجية بعض الزراعات المسماة بالاستراتيجية، مثل القمح. زد على ذلك أن الحكومة والهيئات المالية الدولية لم

تتردد فى استخدام تلك النتائج كمبرر للخيار الخاص بتحرير اقتصاد البلاد خاصة القطاع الزراعى.

هكذا، وبالنسبة إلى السنتين الماليتين ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٢-١٩٩٣، فالبنك الدولى (١٩٩٢) وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٣)، ومع بناء علاقة بين السبب والنتيجة، أى بين إجراءات التحرير وزيادة الإنتاجية- خصوصًا بالنسبة إلى القمح، الذرة، الأرز والقطن- انتهزا الفرصة للثناء على مزايا الاقتصاد الحر وانسحاب الدولة من آليات السوق. غير أن هذا التقدم هو نتيجة لرفع الدولة للسعر الأدنى المضمون لهذه الحاصلات الزراعية وأيضًا لتطوير وتوزيع أنواع ذات إنتاج عالٍ من قبل وزارة الزراعة.

لذا، يؤكد محمد أبو مندور أن «تدخل الدولة إذن وليس انسحابها (المفترض) هو مصدر التقدم الملحوظ» (١٩٩٥: ١٨٤).

ومن جانبه يشير تيموثي ميتشيل إلى التناقض بين النتائج النهائية التى تحمس لها الليبراليون وأمر السوق الحرة التى أثارت سلوكًا يتميز بالحماية الذاتية لدى الفلاحين: «من المدهش أن نتحدث عن الزراعة المصرية فى نهاية القرن كأنها أحد الإنجازات التى حققتها السوق الحرة، فى حين أن الفلاحين، على عكس انفتاحهم على السوق الحرة، يتبنون منطق الاكتفاء الذاتى والحماية ضد السوق» (١٩٩٨: ٢٣، ٢٤).

السبب المسند لتبرير تحرير القطاع الزراعى واختلال السوق الزراعية، قيل إن المزارعين سوف يتصدون لهذه السياسات الاقتصادية بزيادة ملحوظة فى الزراعات ذات القيمة المرتفعة، خاصة زراعات التصدير مثل القطن والخضروات، وبدخولهم أنفسهم وبقوة فى السوق المحلية والدولية ومن ثم الإسهام

في زيادة دخلهم الخاص ودخل الدولة. ولكن هذا لم يحدث. وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج تلك الزراعات، في بادئ الأمر، فإن المساحات المخصصة لهذه الزراعات، وهى زراعات استراتيجية، لم تزد، بل سجلت تقهقرًا. وعلى مدى السنوات الست التى تلت الإجراءات التي صاحبت الاختلال عام ١٩٨٧، مساحات القطن والطماطم والبطاطس وخضروات أخرى قد انحدرت بشكل ملحوظ. مساحات الزروع والعلف استقرت على ما هى عليه، أما مساحات القمح والأرز فانخفضت بوجه خاص بشكل مأسوى (تيموثى ميتشيل، ١٩٩٨: ٢٣، ٢٤).

السياق السياسى والاجتماعى- الاقتصادى للقانون (مستأجرون/ملاك) ٩٦ لعام ١٩٩٢.. وعود الإصلاحات الليبرالية المحبطة:

في فترة التحرر الاقتصادى للبلاد وإرساء الإصلاحات والانتقال المزعوم نحو الديمقراطية، التى لم تحدث أبدًا، كانت البرجوازية ونخبة الملاك الزراعيين فى مصر قد اقتربت من الحزب الحاكم حتى أصبحت سنده وأعمدته الأساسية. هكذا، زاد بشكل ملحوظ عدد رجال الأعمال فى البرلمان خلال الثمانينيات والتسعينيات على وجه الخصوص. هؤلاء البرلمانيون، الذين تم ترشيح غالبيتهم على القوائم التى ترعاها السلطة، ساندوا على نحو آلى أساسًا الحزب الوطنى الديمقراطى المسيطر. ومنذ سنوات عديدة، يكونون الدائرة الأولى حول جمال مبارك الذى يهيئ نفسه بهمة ونشاط إلى ورث أبيه فى الوقت المناسب.

سمحت قوانين الانتخاب عامى ١٩٨٦ و١٩٩٠ لـ «المستقلين» غير المنتمين لأى حزب سياسى، بالتقدم للانتخابات. وبفضل تلك القوانين، انضم بعض

رجال الأعمال، المنتخبين فى البرلمان كـ «مستقلين»، إلـى مجموعـة الحـزب الوطنى، بعد انتخابهم.

تلك صورة توضح التحالف بين البرجوازية خاصة رجال الأعمال والحزب الحاكم ونفورهم من العمل من أجل ديمقراطية حقيقية للنظام السياسى. وتؤكـد أن حزب الوفد السياسى، وهو حزب ليبرالى معـارض، قـام بتمثيـل البرجوازيـة المصرية فى الحقبة الليبرالية قبل أن يتم إلغاؤه فى الفترة الناصرية، لم ينجح أبـدًا فى الحصول على مساندة رجال الأعمال وقت الانتخابات؛ إذ هم يفضلون بوضوح الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.

في فترة التحرر الاقتصادى نفسها ، فقد الفلاحون تمثيلهم في مجلس الشعب وفي المؤسسات التى تحدد السياسة الزراعية وتطبقها وكذلك فى الهياكل الـسياسية والإدارية المحلية. فى المقابل قامت الدولة بحماية مصالح كبار مـلاك الأراضـى وتعزيز مشاركتهم السياسية داخل الحزب الوطني والمؤسسات السياسية القومية.

وعلى مستوى الاقتصاد الجمعي، ومنذ نهاية الثمانينيات، تواجه البلد أزمـة اجتماعية خطيرة، اقتصادية، وسياسية على حد سواء. على سـبيل المثـال، هـبط مستوى الدخل القومى ١٠%، فيمـا بـين ١٩٨٦ و١٩٩١ مـن ٦٧٠ إلـى ٦١٠ دولارات أمريكية للفرد سنويًا. كما انخفض الراتب الفعلى للعامـل هـو الآخـر، نحو١٤%، بينما استمرت نسبة البطالة فى الارتفاع لتصل إلـى ١٥% و٢٠% أى ضعف ما كانت عليه في السبعينيات. فى الوقت نفسه كان الدين الخارجى قد ارتفع بشدة، ليصل من ٢٠ إلى ٤٩ مليار دولار فيما بين ١٩٨٠ و١٩٨٩. هذا الوضـع مع ضغوط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، دعم ضرورة وجود سياسة جديـدة تتجه نحو نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، و«تقليص» دور الدولة، وزيـادة

دور السوق وتحرير الأنشطة الاقتصادية (أبو الريشة عبد الرحيم، ١٩٩٨:٢٦) (Abou Lricha Abdel Rahim,1998:26).

كان الهدف من سياسة إعادة هيكلة قطاع الزراعة هو تحرير تجارة المنتجات الزراعية والمدخلات (بما في ذلك تحرير التصدير/الاستيراد)، وخصخصة الشركات الزراعية التابعة للدولة، وإعادة تنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين لصالح الملاك، إلغاء المناوبات الزراعية الإجبارية، تحرير الضمان بعد تحويل «بنك التنمية والائتمان الزراعى» إلى بنك تجارى، وأخيرًا تحرير فوائد القروض البنكية.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة لعملية تحرير قطاع الزراعة التى تعد أحد أهم تبريرات الحكومة لتطبيق القانون الزراعي الجديد (١٩٩٢/٩٦) فهى ضرورة معالجة بطء النمو الزراعى، المقدر بـ١,٧% في ٩٠-١٩٨٩ (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٢)، وكذلك التصدى لتدهور الميزان التجارى- الزراعى، وبشكل عام التوسع فى تنمية الزراعات التى تدخل فى الصناعة والزراعات الخاصة بالتصدير.

وعلى اعتبار أن صغار الفلاحين غير قادرين على تحقيق الأهداف المطلوبة، فقد كان من المنتظر - في بادئ الأمر - أن يكون الإصلاح الزراعى المضاد، ركيزة اقتصادية ووسيلة لتحقيق عملية نقل الأرض الزراعية من أيدى صغار الفلاحين إلى الفلاحين الأكبر ذوى قدرات مالية، من أجل إعادة تجميع الأراضى تدريجيًا وإعادة تشكيل الدوائر الزراعية الكبيرة و«تحديث» مجمل القطاع، الذى بدا تقليديًا وفى غاية القدم.

فى مواجهة مختلف المشكلات الحقيقية للزراعة والمزارعين والصغار منهم بوجه خاص، ساند متخذو القرار بمصر- بمساعدة كبرى المؤسسات المالية

والاقتصادية الدولية– وما زالوا يؤكدون أن المزارعين المحدثين فقط والقادرين على سداد الدين هم الذين يملكون الحل عن طريق الاستثمار والنفقات الباهظة من أجل التحديث التقنى والتكنولوجى داخل قطاع الزراعة المصدر والمنتج لزيادة القيمة، باختصار، زراعة تستند إلى استثمار رأسمالى مدمج تمامًا فى السوق الزراعية الدولية.

إذن نحن أمام استراتيجية تم تنفيذها تدريجيًا ويتحمل غالبية متخذي القرار عبء عواقبها السلبية، كثمن يدفعونه من أجل ضمان النمو الشامل للبلد. إن الخطاب مبسط بدرجة تدعو للحسرة. فمجمل المقصود هو «التضحية» بجيل صغار الفلاحين الحالى، مع الاعتراف– عن طيب خاطر– بمعاناتهم وبؤسهم، من أجل ضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

إن الجيل الذى ستتم التضحية به اليوم كبير جدًا عدديًا. وتتجسد المشكلة فى عددهم، ولنتذكر أنهم أكثر من ٣,٦ مليون فلاح وأسرهم، أى إجماليًا نحو ٢٠ مليون فرد. إن «رحيلهم» لن يحل المشكلة، بل سوف ينقل فقر الريف إلى مناطق أخرى وقطاعات أخرى من الاقتصاد القومى.

ومن أجل الحفاظ على الهدف الرئيسى مع وضع متطلبات مصر النوعية فى الحساب، فقد تم اختيار خطة لا رجعة فيها ويحتاج تنفيذها من عقدين إلى ثلاثة عقود. خطة سوف «تلغى» تدريجيًا وبشكل مستمر الأكثر ضعفًا كما ستخفض بكثافة عدد صغار الفلاحين والحيازات الصغيرة والمتوسطة الحالية بقصد جمعها فى شكل دوائر كبيرة رأسمالية مميكنة بشدة. باختصار يتعلق الأمر بتأسيس زراعة رأسمالية قومية منتجة. يبدو جليًا أن الاختيار هو تناول المشكلة على مستوى جمعى مع تجاهل المتطلبات العاجلة والمشكلات المحلية و/أو الفردية.

وحتى تصل تلك العملية لمبتغاها، فكبار المستثمرين الزراعيين متربصون الآن. إذ كل مشروعات استصلاح الأراضى الصحراوية الجديدة تم تجهيزها لصالحهم، سواء المحيطة بترعة السلام، الواقعة فى شمال سيناء أو مشروع توشكى، غرب بحيرة ناصر، غير مشروعات الاستصلاح الأخرى، الأكثر قدمًا نسبيًا، والتي تقع على أطراف الوادى والدلتا، وبالأخص على طول جانبى الطريق «الصحراوية» بين القاهرة والإسكندرية. وبالإضافة إلى أسعار الأراضي المستصلحة المنخفضة نسبيًا، فالمستثمرون الجدد يستفيدون بالعديد من المساعدات والدعم والإعفاء الضريبى، خصوصًا من انعدام وجود أى سقف يحدد المساحات القابلة للتملك. وبالنسبة إلى المشروعات الزراعية العملاقة التى تأسست أو يجري تأسيسها في الصحراء، فالأمر يتعلق فقط بالحد الأدنى للمساحة المطلوب تملكها: ٥٠٠ فدان هو الحد الأدنى للطامعين فى المساعدات المختلفة من أجل الاستثمار.

ووفقًا لرأى العديد من المستثمرين المصريين، فإن الزراعة فى الأراضي الجديدة، اليوم، تعتبر أحد أفضل مجالات الاستثمار داخل الدائرة الاقتصادية برمتها فى البلد. وفى أثناء تجهيز قواعدهم على الحواف الصحراوية، ألم يبدو هؤلاء المزارعون الجدد، الشرهون، ينتظرون اختفاء صغار فلاحي الأراضي القديمة للانقضاض على أماكنهم؟ فمن غير المؤكد أن هذا الوضع على سبيل الخيال فقط. فعملية تجميع حقول الخضروات وتأسيس دوائر واسعة للأراضى المزروعة بالأشجار في الجزء الجنوبى من الدلتا قد بدأت فعلاً.

قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢.. انتقام الملاك ونهاية المستأجرين:

فى عام ١٩٨٥ تم تقديم أول مشروع قانون لتغيير الإطار التشريعى الذى ينظم العلاقات بين الملاك والمستأجرين منذ بداية الخمسينيات (قانون ١٧٨ لـ ٧ سبتمبر ١٩٥٢) وقدمته لجنة الزراعة للحزب الوطنى الديمقراطى، حزب السلطة،

إلى الحكومة التى عبرت عن نيتها لعرضه على مجلس الشعب عام ١٩٨٦. غير أن ذلك لم يحدث في الواقع نتيجة لأحداث الشغب التى اجتاحت القاهرة فى شهر فبراير ١٩٨٦ (ريم سعد، ١٩٩٩:٣٩٥) - (Reem Saad, 1999:395)[1].

كان ينبغى انتظار حلول ١٩٩٢ حتىٰ نرى استكمال هذه المرحلة الأخيرة الفاصلة للإصلاح الزراعى الليبرالى بإجازة القانون ١٩٩٢/٩٦ الخاص بالعلاقات بين الملاك والمستأجرين والذي يلغي الكثير من مواد القانون الزراعى لعام ١٩٥٢.

وخلال مناقشة القانون داخل مجلس الشعب، عرفت البلاد جدالاً واسعًا حول هذا الإصلاح. وبشكل عام ظهر موقفان، الأول لمجموعة المدافعين عنه والآخر لمجموعة المقللين من شأنه. وكانت حجج الإصلاحيين هى أن تحديث البلاد بشكل عام والزراعة بشكل خاص، وكذلك النمو الاقتصادى يجب أن يكون من خلال القطاع الخاص كمحرك أساسى، وكان دفاع صغار الفلاحين والكفاح ضد الطرد والفقر هما أهم ما تضمنته بيانات المعارضين للإصلاح. وتضم المجموعة الأولى، بالإضافة إلى الحكومة وكبار ومتوسطى الملاك، كل الليبراليين: مستثمرون ورجال أعمال، بعض المثقفين، أعضاء فى أحزاب سياسية ومن المجتمع المدنى وكذلك قيادات من الأحزاب السياسية الليبرالية مثل الحزب الوطني الديمقراطى فى السلطة وحزب الوفد فى المعارضة. وأهم ما يشار إليه هو دعم الإسلاميين المصريين لهذا الإصلاح– بكل أطيافهم– بحجة أن الإسلام لا يمنع الملكية الخاصة وأن قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ لم يكن متماشيًا مع روح الإسلام ونصوصه.

---

(١) أثارت هذه الأحداث عساكر الأمن المركزى. وهم بشكل عام ينتمون لأسر ريفية فقيرة من الصعيد ووسط الدلتا. وكانوا يعاملون معاملة سيئة وكان الطعام المقدم لهم من نوعية رديئة ولا يكاد يسد الرمق. وللاعتراض على وضعهم قاموا بمهاجمة منشآت سياحية و«ملاه ليلية» فى شارع الهرم.

أما داخل المجموعة الثانية التى كان أغلبها معارضًا للإصلاح، نجـد كـل اليسار المصرى، ومن بينهم- بـالطبع- الناصـريون، باسـم الـدفاع عـن إرث «الثورة». وبشكل عام، فإن المثقفين اليساريين كانوا قد اتخذوا موقفًا بالأغلبية ضد مشروع الحكومة من أجل مساندة صغار الفلاحين من جهة، وذلك بالنسبة إلى أكثر المثقفين قناعة، ومن أجل إحراج الحكومة بالنسبة إلى هؤلاء الذين وجدوا فرصـة للظهور السياسى، من جهة أخرى.

أما المعنيون بالأمر بأكبر قدر، الفلاحون، فلم يشتركوا بكثافة فـي الجـدال الذى تـابعوه عبر شاشة التليفزيون التابع للحكومة، هكـذا تمكنـوا مـن سـماع ومشاهدة الصورة التى يروجها الإصلاحيون، والتى تظهـرهم كمـا لـو كـانوا المسئولين الحقيقيين عن أزمـة الزراعـة في مصر، ومن ثم عن مجمل مشكلات البلد الاقتصادية.

الصورة النمطية لصغار الفلاحين المستأجرين والكـسالى وهـم يـشاهدون الفيديوهات، تاركين أرضهم للعمل بالخارج من أجل الحصول على سلع استهلاكية، كانت الصورة المستخدمة بإلحاح طوال تلك «المناقشات» كدليل على الظلم الواقـع على الملاك. وهؤلاء- بالنسبة إليهم- قد تم تـصويرهم علـى أنهـم مواطنـون محترمون من الطبقة الوسطى محتاجون وليس لهم معين، مضطهدون مـن قبـل طغاة مستبدين ألا وهم المستأجرون.

التغييرات التي طرأت على الوضع القانونى للأرض والحيازات الزراعية قد تم ابتكارها من أجل تعزيز ظهور سياق وفرص جديـدة منعـشة لكبـار المـلاك العقاريين أصحاب الأكثر من ١٠ إلى ١٥ فدانًا، الوحيدون القادرون على الاستثمار فى المجال الزراعى وتعزيز إصلاحات السوق. ووفق رأى بوش فـإن «تحـديث

الزراعة المصرية مبنى لخلق ظروف اقتصادية على مستوى عالٍ وكذلك الفاعلية التقنية. وهذا ما قاد متخذى القرار السياسى إلى تعزيز نمط الوحدات الزراعية عن طريق خفض أعمال المرافق العامة داخل الحيازات الصغيرة وإدخال تعديلات على حقوق المستأجرين» (١٩٩٨:٩٤).

بالتأكيد، فالفكرة ليست منصبة بشكل خاص على إقصاء المستأجرين وصغار الملاك لمجرد نزعة انتقامية. فعملية خفض عدد الوحدات الزراعية الصغيرة الحالية من أجل تعزيز بزوغ منشآت زراعية كبيرة رأسمالية وحديثة، كانت- من وجهة نظر الكثيرين- شرًا لا بد منه للصالح الاقتصادى الشامل، تلك هى الصيغة المتواترة التى تظهر على نحو شبه منظم فى خطابات المسئولين السياسيين و«الإداريين» فى البلد.

نائب الحزب الوطني الديمقراطى شفيق إمام الجندى، المنتخب كفلاح[١] ساند بقوة مشروع القانون ١٩٩٢/٩٦ عند مناقشته فى مجلس الشعب. وقد وجد بعد خمس سنوات معارضة من الفلاحين وبعض أطراف من المجتمع المدنى، فأخذ يبرر القانون مؤكدًا أن «عصر الملكيات الصغيرة انتهى ويجب الاتجاه إلى عصر الملكيات الكبيرة الذى يعتبر أنه سيؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى» ويتساءل: «ماذا سيفعل صاحب نصف الفدان؟» قبل أن يضيف: «أما إذا كان المالك يمتلك ٥٠٠ فدان فسيضطر إلى استخدام الميكنة الزراعية والعلم لتطوير إنتاجه، والزمن لم يعد يتلاءم مع استمرار الأوضاع القديمة التى كنا نراها حينما نسير على

---

(١) الانتخابات التشريعية في مصر تحفظ مقاعد للفئات المهنية مثل الفلاحين. والمرشح الذى يمثلهم من المفترض أن يكون هو نفسه مزارعًا. في الواقع، الأمر يتعلق بأشخاص يشغلون أنشطة مهنية مختلفة وهم «ملاك» قطع أراض موروثة أو هم مستثمرون للأراضى الجديدة المستصلحة في الصحراء.

الطريق لنجد فلاحًا مستلقيًا على الأرض بجوار زراعته والمطلوب اليوم أن يعمل كل هؤلاء في إطار الملكيات الكبيرة.».[١]

من جهة أخرى، وكما يوضح تيموثى ميتشيل، فإن «طرد صغار المستأجرين ليس الجزء الوحيد فى خطة الإصلاحيين طويلة المدى» (١٩٩٨:٣٢). وبناءً على كلامه، فقد ضم أحد المؤتمرات بالقاهرة في شهر مارس ١٩٩٥ ممثلين من الـ USAID (هيئة المعونة الأمريكية) ومن وزارة الزراعة وكذلك من شركات مستشارى الزراعة الاستثمارية وبعض أساتذة الجامعات الأمريكيين والمصريين الذين أجمعوا على أن «مستقبل الزراعة المصرية يعتمد أساسًا على التوسع فى استخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز خفض الأيدى العاملة...». هذا ومع تسريح فائض الأيدى العاملة والإبقاء على الأسعار الضعيفة للمنتجات الزراعية، فإن ذلك سوف «يساعد فى الحفاظ على الرواتب الحضرية الفعلية فى مستوى منخفض ويجعل الصناعة أكثر ربحًا» (٣٢: ١٩٩٨).

إن عمليات تجميع الأراضى الزراعية لصالح عدد قليل من كبار الملاك واختفاء الحيازات الزراعية الأسرية الصغيرة بغتة؛ لهو أمر معروف فى التاريخ الاقتصادى طيلة القرنين الماضيين. تمت تجربة تلك العملية من قبل في البلاد الصناعية قبل وبعد الثورة الصناعية. فى فرنسا، وكان قديمًا بلدًا زراعيًا (به فئة تعيش من النشاط الزراعى)، يمثل الفلاحون فيها اليوم أقل من ٤% من إجمالى الأفراد الفاعلين. حيث نجح القطاع الصناعى والمنجمى فى استيعاب قدامى الفلاحين الذين قد أصبحوا بدون أرض أو لم يعودوا قادرين على العيش من عملهم الزراعى.

---

(١) حوارات نقلتها جريدة الأهالي المعارضة فى ١٩٩٧/٧/٩.

بلاد أوروبية أخرى، التى «خرجت» مؤخرًا من الحضن السوفيتى، تعيش تلك التجربة السارية منذ بداية التسعينيات بتأثير الإصلاحات الاقتصادية العميقة والمتعجلة، المفروضة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فى بولندا، مثلما يحدث فى بلاد أخرى مجاورة، اختفاء الحيازات الصغيرة والتخلص من صغار الفلاحين يتم بشكل تعسفي. ولكن أوروبا تمول بسخاء تكاليف هذه «الثورة الريفية» الاقتصادية والاجتماعية مقللة هكذا العواقب الأكثر مأساوية.

أما فى مصر، فعملية تجميع الأراضى ليست متلازمة مع أى سياسة اجتماعية من أجل التخفيف من الصدمة ومن ثم تدارك الطرد المفاجئ للفلاحين دون أرض وصغار الملاك الذين مازالوا متشبثين بقطع أراضيهم الصغيرة. كما لا تملك مصر قطاعًا صناعيًا قادرًا على استيعاب مئات الآلاف ممن كانوا فى الأصل فلاحين أو ممن سيصبحون فى المستقبل من الفلاحين القدامى، ودعمًا أجنبيًا على قدر التحديات.

هكذا، فإن نصوص القانون ١٩٩٢/٩٦ (قانون الإصلاح الزراعى الليبرالى) تشترط على أن أسعار الإيجار سوف تتجاوز من سبع إلى اثنين وعشرين مرة الضريبة العقارية فى الفترة الانتقالية ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧- وقد تم تطبيقها فعليًا منذ ١٩٩٢ دون ترك أى مهلة للمستأجرين. وينص القانون كذلك على أن الإيجار والمزارعة وسوق الأرض الزراعية (بيع، شراء، إيجار) سوف يتم تحريرها بالكامل فى مدة أقصاها أكتوبر ١٩٩٧. فى الواقع، الأمر يتعلق بإصلاح زراعى مضاد صريح؛ لأن روح هذا القانون الزراعى الجديد، الذى كان يخص نحو مليون منتفع بنظام الحيازة غير المباشر (إيجار) أو المختلط، هو بالضبط نهاية أحكام قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ الخاصة بالإيجار والمزارعة.

في ٦ أكتوبر ١٩٩٧، أصبحت جميع عقود الإيجار ملغاة وأعيدت جميع الأراضى المستأجرة إلى الملاك قانونًا، ومنذ ذلك اليوم وصاعدًا أصبحت للملاك حرية استعادتها أو بيعها أو إعادة تأجيرها بتحديد السعر واختيار الشخص. لم يعد هناك، باستثناء السوق، ما يحد حريتهم المطلقة فى التصرف فى إدارة أراضيهم.

حتى ١٩٩٢، ظل إيجار الأرض الزراعية المقنن بما يوازى سبعة أضعاف الضريبة العقارية، مع تغييرها مرة كل عشر سنوات، بعد كل تعداد زراعى[1]، للسماح للدولة بتعديل حصة الريع العقارى.

ولكن في السبعينيات والثمانينيات، تساهلت الدولة تجاه تنمية إيجارات غير مقننة تم تعزيزها من خلال ظهور زراعات أكثر ريعًا وكذلك من خلال تحرير تدريجى للأسعار الزراعية. الفجوة بين نوعى الاستئجار اتسعت، مؤكدة إحباطات الملاك «المتضررين» الذين كانت أراضيهم قد تم تأجيرها لمدد طويلة دون إمكانية لعمل تعديلات جوهرية فى بنود العقد. فى ١٩٩٢، وبضغط من هؤلاء الملاك، وتماشيًا مع الخط السياسى الليبرالى ضاعفت الحكومة الإيجارات إلى ثلاثة أضعاف الضريبة العقارية لتصبح من سبعة إلى اثنين وعشرين.

فى ظل القانون القديم كان لا يتم فسخ عقد الإيجار من قبل المالك، إلا عن طريق القضاء وبسبب واحد فقط هو عدم الدفع. وحتى هذه الحالة كان يحق للمحاكم تعليق قرارها لعدة سنوات، على حسب الوضعين الاقتصادى والاجتماعى. بالفعل، مدة العقد كانت دائمة بما أن المكسب كان يمتد بلا نهاية إلى ورثة المزارع "مستأجر الأرض". وفى حالة عدم كون ورثة المزارع "موقع العقد أنفسهم"

(١) تنظم مصر تعدادًا زراعيًا كل عشر سنوات. أقدمه تم عام ١٩٢٩ وأقربه عهدًا كان فى ١٩٩٩/٢٠٠٠.

مشتغلين بالزراعة، كانوا يستفيدون من حق الانتفاع. ومن أجل استرجاع أملاكه كان على المالك أن يدفع للمستأجر نصف قيمة الأرض بسعر السوق.

يحدد قانون ١٩٩٢/٩٦ المكسب العائد من الإيجار حسب مدة العقد، ويحدده اتفاق بين الطرفين عند التوقيع، ومع الورثة المزارعين من الدرجة الأولى (أولاد، زوج أو زوجة، الوالدين)، هكذا يضع القانون نهاية لا رجعة فيها فيما يخص إيجارات مدى الحياة وكذلك النقل التلقائى عن طريق الميراث؛ مما كان يسمح للأولاد بـ «استعادة» إيجارات أهلهم المتوفين بشكل تلقائى. لذا فالمدة القانونية للعقود الجديدة لا تتجاوز سقفًا أقصاه خمس سنوات. وهكذا، للمالك مطلق الحرية فى تأكيد مدة العقد، ولو رغب فلمدة بضعة أشهر. حاليًا، يتم التعاقد سنة زراعية واحدة بحد أقصى وفى الأغلب لمدة موسم زراعى واحد بل وحتى محصول واحد. والأسوأ هو أن هذه العقود غير مسجلة بتاتًا مما يعرض المستأجرين الذين ليس لديهم أى أمان قانونى لحياة غير مستقرة.

رد فعل الفلاحين بعد التمرد المتواضع، المقاومة السلبية:

بعكس تصريحات المسئولين التى تناولتها وسائل الإعلام الرسمية المسيطرة، لم يتم تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الليبرالى بدون مشكلات. عرف المجتمع الريفى المصرى- للمرة الأولى- منذ نحو خمسين عامًا، شيئًا من الهياج فيما بين ١٩٩٦ و١٩٩٩. وكادت الاضطرابات تتحول إلى انفجار اجتماعى عام حقيقى.

رفعت أولى التظاهرات شعار«الثورة الفلاحية الشاملة»، وهو الشعار الذى أعيد استخدامه بقوة من قبل بعض المناضلين السياسيين فى القاهرة. هذه الاضطرابات التى أديرت بخليط من المهارة السياسية والردع البوليسى، الغاية فى

العنف أحيانًا، أدت إلى نتائج مؤسفة نسبيًا: عشرات من الفلاحين والمناضلين السياسيين تم القبض عليهم، ونحو خمسين فلاحًا فقد فقدوا حياتهم إثـر اشـتباكات بـين المـلاك والمستأجرين أو تدخلات من قبل قوات الأمن، هذا حدث فى كل أقاليم مصر.

جدول ١٠

نتائج «عمليات العنف» التى أثارها تطبيق قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٩٢[١]

التصنيف	قتلى	جرحى	معتقلون
العدد	٤٩	٩٤٩	٢٧٥٤

إن رد فعل طبقة الفلاحين تجاه الإصلاح المضاد؛ تدل أولاً علـى شـعور باليأس والإحباط لدى كتلة كبيرة من الفقراء مكونة من صغار المـلاك والأغلبيـة الساحقة من المستأجرين. ولكنه يلقى الضوء أيضًا على القطيعة، التى تبدو شاملة، بين السلطة وكتلة الفلاحين الذين تعتبرهم، قبل كل شيء، عائقًا لمـشروعاتها فـى «تنمية» زراعة ليبرالية وتعاملهم بازدراء يكاد يكون مقنعًا.

فيما عدا ردود الفعل الأولى المسجلة سواء لدى الفلاحين أو مختلف الممثلين السياسيين المحليين وعلى المستوى القومى، فهناك أسئلة أخـرى أكثـر عموميـة تطرح نفسها. أهم سؤال يتعلق بمستقبل الهيكل الزراعى، على المدى المتوسـط، ومن ثم مستقبل الفلاحين، خاصة هؤلاء- رجالاً ونساءً- الذين لا تتعدى حيـازاتهم الفدادين الخمس.

---

(١) انظر: مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، وكشك ٢٠٠٤:٢٠١

رغم مقاومة فقراء الفلاحين والمستأجرين تجميع الأرض المجزأة بدأ فعلاً:

عواقب تلك الإصلاحات الزراعية الجديدة اتضحت تمامًا من خلال نتائج آخر تعدادين زراعيين تم إجراؤهما فى مصر عام ١٩٩٠ (سنتان قبل إقرار القانون ١٩٩٢/٩٦) وعام ٢٠٠٠ (بعد ثلاث سنوات من تطبيقه عام ١٩٩٧). وإذا قارنا نتائج التعدادين، فسوف نرى جليًا ظهور تطورات جديدة متأثرة بشدة جراء تطبيق تلك الإصلاحات وتنفيذ القانون ١٩٩٢/٩٦ بوجه خاص. تكشف الدراسة الدقيقة لتلك التطورات عن معلومات ذات فائدة كبيرة تخص الاتجاهات الشاملة لهذه التغييرات التى تؤثر بعمق فى مجمل المجتمع الفلاحى. بعض هذه الاتجاهات غير متوقع بالمرة ويشكل فى الأغلب مفاجآت غير سارة لرواد الإصلاح.

تظهر التحليلات الأولية ومقارنة المعطيات الإحصائية اتجاهًا واضحًا نحو عملية حقيقية لإعادة تجميع تدريجى للحيازة والملكية الزراعية فى أيدى عدد ضئيل من الأسر ومن ثم لطرد الفلاحين، بدءًا من المستأجرين الذين فقد أغلبهم ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ عقودهم ومن ثم حيازاتهم (رسم بياني **A1,A2,A3,A4,A5** ص١٠٩- ١١١).

ومن جهة أخرى، هناك مؤشر- لا جدال فيه- لاستمرار ظاهرة تفتيت الأرض الزراعية، مما يعنى أيضًا استمرار تجذر عملية إفقار الفلاحين، فعدد الحيازات قد تضاعف من ٢٨٤٥٩٥٢ إلى ٣٢١٣٨٢٧ فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، أى بزيادة إجمالية تصل إلى نحو ١٢,٩%. وفى خلال هذه الفترة لم يزد إجمالى المساحة الزراعية سوى ١,٦% بالكاد (رسم بيانى **A7**، **A6**، ص٧٧- ٧٨). و الجدير بالذكر أن العدد الإجمالي للحيازات أقل من فدان كان ينبغى أن يتجه إلى الانخفاض بسبب أن نحو ٤٥% من المنتفعين المستأجرين كانوا قد تركوا

أراضيهم ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ وقد تبعهم آخرون منذ ذلك الحين. الفئتان اللتان تسجلان فعليًا أعلى نسبة على التوالى هما الأقل من فدان والأخرى من ١ إلى فدانين، مع زيادة مطردة خلال التسعينيات.

وفيما يتعلق بمجمل المساحات الذى تحتله مختلف الفئات؛ فإن الاتجاهات متنوعة قليلاً. الرسم البيانى A٢ الذى يشير إلى تطور حجم كل من الفئتين على مستوى المساحة بالنسبة إلى إجمالى الحيازات، يشير إلى أن الفئة الأقل من فدان وأكثر من عشرة فقط هى التى تسجل ارتفاعًا كبيرًا بالنسبة للفئة الأولى وارتفاعًا أكثر تواضعًا بالنسبة للفئة الثانية. وفى المقابل، فإن الحيازات التى تضم من ١ إلى فدانين والتى تضاعف عددها بشكل ملحوظ، تسجل انخفاضًا للمساحة الإجمالية المشغولة مقارنة بالمساحة الزراعية الكلية للبلاد.

هناك فئتان للحيازات تتميزان بوضوح فى شكل المساحة المستغلة وكذلك الحيز الذى تشغلانه من مجمل المساحة الزراعية. الأمر يتعلق بفئات حيازتها أكثر من ١٠ أفدنة والتى تسجل مساحتها والحيز الذى تشغله، بالنسبة إلى إجمالى المساحة الزراعية، ازدياذا بشكل ملحوظ، أما الحيازات من ٢ إلى ٥ أفدنة والتى تسجل مساحتها وحيزها انخفاضًا شديدًا خاصة خلال التسعينيات (رسم بيانى A3). هكذا، يظهر جليًا تأثرها بالقانون ١٩٩٢/٩٦. وبين أعوام ١٩٨٢ و١٩٩٠، تطورت الفئتان فى الاتجاه نفسه ولكن مع نمو لفئة الأكثر من ١٠ أفدنة التى تتجاوز من بعيد الفئة من ٢ إلى ٥ أفدنة، بنسبة على التوالى ٢٦,١٨% و٥,٧% تفاقم هذا التباين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ مع استمرار نمو الفئة أكثر من ١٠ أفدنة، حتى إن كانت أضعف بـ +٨,٣% فقط (رسم بيانى A3).

إذا ما وضعنا فى الاعتبار التعدادات الثلاثة الزراعية الأخيرة لأعوام ١٩٨٢، ١٩٩٠ و٢٠٠٠، ندرك أن نموًا مستمرًا ذا ديناميكية مزدوجة يمكن تلخيصه فى تفاقم تفتيت الحيازات الأقل من فدانين؛ وكذلك فى عملية تجميع الأراضى الزراعية، خاصة لصالح فئة الحيازات الأكثر من ١٠ أفدنة وبشكل أقل الفئة من ٥ إلى ١٠ أفدنة. هاتان الديناميكيتان متلازمتان وتتم على حساب فئة من ٢ إلى ٥ أفدنة التى ينخفض عددها ومساحتها الإجمالية بالتدريج (رسم بيانى **A1**).

بالفعل، فإن فئة الحيازات التى تفقد مساحة هى التى تنحصر ما بين ٢ و٥ أفدنة. هذا الانخفاض يتم فى الوقت نفسه ، لصالح فئة الأقل من فدانين وأكثر من ٥ أفدنة، يتشارك هكذا فى العمليتين المتناقضتين التفتيت من جهة وإعادة التجميع من جهة أخرى (رسم بيانى **A6**). وإذا كان ما يحدث ليس على هوى الحكومة التى كانت تتمنى عملية إعادة تجميع أكثر سرعة، فإن تفتيت الأرض التى لا رجعة فيها تبدو ذا طبيعة لا تدعو الطبقات الفقيرة للاطمئنان إلى مستقبلهم المباشر وإبقائهم على أراضيهم لأجل أطول. فلنتناول بشكل منفصل نمو كل من فئات المساحات لنرى كيف تطورت خلال سنوات ١٩٨٠ و١٩٩٠.

نظم الحيازة.. نهاية المستأجرين:

التحرير الاقتصادى قلب رأسًا على عقب مجمل القطاع وأسهم فى إعادة تشكيل البنية الزراعية. ومع ذلك ينبغى أن نشير هنا إلى أن فئة الفلاحين الأكثر تضررًا من هذه الإصلاحات هم الفلاحون المستأجرون. وكنتيجة مباشرة للقانون ١٩٩٢/٩٦، نلاحظ الاختفاء المفاجئ والعام تمامًا للمنتفعين المستأجرين. فقط تظل هناك إيجارات موسمية أو سنوية ولكن عامة بدون عقود موقعة. وجراء غياب أى تسجيلات لهذه الإيجارات قصيرة المدة، فإن فئة المستأجرين الإحصائية لم يعد لها وجود.

تظهر الدراسات الميدانية التى أجريت فى الفيوم، والمنيا (مصر الوسطى) والبحيرة (الدلتا) وكذلك دراسة سجلات العديد من الجمعيات الزراعية؛ أن هناك شبه اختفاء لنظم الحيازة غير المباشرة والمختلط. ومنذ التصديق على القانون ٩٦ /١٩٩٢ وتطبيقه، يرفض الملاك إيجار أراضيهم عن طريق عقد مسجل، لمدة زمنية تتجاوز السنة وحتى أحيانًا الموسم الواحد. هذه الظاهرة تبدو مستقرة مع الزمن، على الرغم من الارتفاع المستمر لإيجارات الأرض الزراعية، وعدم أمان الإيجارات قصيرة المدى وغياب الضمانات التى تؤمنها فقط العقود المسجلة عند أى نزاع (رسم بيانى A4).

وعلى مستوى إحصائى بحت، بدأ هذا التطور يثير مشكلة حقيقية بالنسبة إلى الباحثين ومتخذى القرار على حد سواء. ففى سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث كان يتم تسجيل الفلاحين الذين لديهم وثيقة سند الملكية أو عقد ايجار، تم بشكل شبه كامل اختفاء جدول المنتفعين المستأجرين منذ أن بدأ تطبيق القانون ١٩٩٢/٩٦ فى عام١٩٩٧. فبسبب رفض الملاك فى أغلب الأحيان التوقيع على عقد بيّن وصريح مع المستأجرين؛ فإن هؤلاء لم يعد فى إمكانهم تسجيل أنفسهم فى الجمعية التعاونية ومن ثم عدم ظهورهم فى السجلات. تأكدت من هذا التطور الخطير داخل العديد من الجمعيات التعاونية حيث قمت بإجراء أبحاث ميدانية منذ عدة سنوات. غير أننا على يقين أن هذا الاختفاء ليس إلا إحصائيًا؛ إذ ما زال الفلاحون بدون أرض والذين لا يملكون مساحات كافية مستمرين فى الإيجار ولكن لفترات زمنية قصيرة للغاية وبدون عقود. ومن ثم فإن المستأجرين لا يحصلون على أى ضمانات ولا يمكن لهم المطالبة بحقهم كمزارعين لدى الإدارات المختلفة والبنوك أو مخاطبة أى جهات رسمية أو خاصة.

بين عامى ١٩٨٢ و١٩٩٠، بدأ ظهور الفارق بين عدد وحيز الأراضى الخاضعة للنظام المباشر للحيازة (ملك)، وتلك التابعة للنظام غير المباشر للحيازة وهو الفرق الذى اتسع كثيرًا بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٠، ليظهر التأثير الكبير للقانون ٩٦/١٩٩٢. عدد الحيازات التابعة للنظام المباشر للحيازة ارتفع بنسبة ٦٢,٣٦% ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ فى مقابل ٣٠,٣% فقط فى العقد السابق. فى الوقت نفسه، عدد الحيازات التابعة للنظام غير المباشر للحيازة (بعقود) انخفض بنسبة ٤٥,٨% بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠ فى مقابل انخفاض بنسبة ١٣,٤٥% «فقط» خلال العقد السابق. حيز الفئتين فى نظام الحيازة بالنسبة إلى مجمل الحيازات، سلك منطقيًا الاتجاه نفسه. بينما ارتفعت نسبة حيازات النظام المباشر من ٥٧,٦% عام ١٩٨٢ إلى ٦٣,٩٢% عام ١٩٩٠ وإلى ٩٢% عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة حيازات النظام غير المباشر للحيازة من ١٧,٥% إلى ١٢,٨% و٦,٢% فى السنوات نفسها (رسم بيانى A4). أخيرًا، حيازات النظام المختلط[1] تبع انخفاض حيازات النظام غير المباشر للحيازة نفسه؛ فمن ٢٥% عام ١٩٨٢ انخفضت إلى ٢٣,٣% عام ١٩٩٠ وإلى ١,٩% عام ٢٠٠٠.

وفيما يخص المساحات الخاضعة لكل من نظم الحيازة، نجد التوجه نفسه تمامًا مع ازدياد نظام الحيازة المباشر على حساب نظام الحيازة غير المباشر ونظام الحيازة المختلط. هكذا، فقد ارتفعت نسبة المساحة الإجمالية التابعة للنظام المباشر للحيازة من ٣٩,١٢% فيما بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠ فى مقابل ٢٦,٦٣% فقط فى العقد السابق. بينما انخفضت مساحات النظام غير المباشر

---

(١) الحيازات التابعة للنظام المختلط للحيازة تتضمن هنا الحيازات المكونة من مجمل الحيازات التابعة لنظام الحيازة بالإضافة إلى وضع لا ينتمى للمباشر ولغير المباشر، وهى حالة أراضى وضع اليد والأوقاف وحالات أخرى.

للحيازة إلى ٥٤,٦٥% بعد عام ١٩٩٠ فى مقابل ٤,٩% فقط قبل ١٩٩٠. من جهة أخرى، نجد أن ما بين عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٠ حيز مساحات النظام المباشر للحيازة بالنسبة إلى مجمل مساحة أراضي البلاد ارتفع من ٥٨,٠٧% إلى ٦٤,٢% عام ١٩٩٠ وإلى ٨٧,٩٤%، بينما انخفضت حيازات النظام غير المباشر للحيازة من ١١,٥٤% عام ١٩٨٢ إلى ٩,٥٨% عام ١٩٩٠ وإلى ٤,٢٨% عام ٢٠٠٠ وأن حيازات نظام الحيازة المختلط لم تتغير كثيرًا، فمن ٣٠,٣٩% عام ١٩٨٢ انخفضت إلى ٢٦,٢٢% عام ١٩٩٠ وإلى ٧,٧٨% عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى **A5**).

على سبيل المثال، فى محافظة المنيا (٣٠٠ كم جنوب القاهرة)، عدد الحيازات التابعة لنظام الحيازة المباشر الذى لم يزد إلا إلى ٢٦,٦٤% بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٩٠، ارتفع أكثر من ٩٩,٠٥% بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠. فى هذه المحافظة نفسها، العدد الإجمالى للحيازات كاد يتضاعف فمن ١٢٥٧٦٨ حيازة عام ١٩٩٠ ارتفع إلى ٢٥٠٣٤٦ حيازة عام ٢٠٠٠ (خريطة **A1** وخريطة **A2**).

ارتفاع عدد الحيازات التابعة لنظام الحيازة المباشر بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ تبعه منطقيًا ارتفاع مساحات الحيازات التابعة لنظام الحيازة المباشر. فى المقابل، ارتفاع هذه المساحات لا يتناسب وارتفاع عدد الحيازات. ولنأخذ من جديد مثال المنيا، حيث هذا العدد كان قد تضاعف، نجد أن ارتفاع المساحات لم يصل إلا إلى ٦٠%، فمن ٢٨١٠١١ فدانًا عام ١٩٩٠ وصل إلى ٤٥٠٣٨١ فدانًا عام ٢٠٠٠. الفرق بين النسبتين يعكس تفتيت الحيازات (خريطة **A3**).

الانخفاض الشديد لحيازات نظام الحيازة غير المباشر حالة عامة حتى إن لم تتبع الإيقاع نفسه فى كل مكان في البلاد، ذلك أن القانون ١٩٩٢/٩٦ على أرض الواقع من قبل الأشخاص أو الأسر المعنية لم يتم فى الوقت نفسه فى كل مكان.

السبب الآخر لهذا التباين يعود إلى أن السنوات الثلاث الممتدة من ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ تمثل مرحلة قصيرة لا تسمح باكتمال عملية الأفول التدريجي للحيازات التابعة لنظام الحيازة غير المباشر. تظل حالة المنيا على هذا الصعيد، تكشف لنا نفس انخفاض الحيازات التابعة لنظام الحيازة غير المباشر التى انخفضت على مدى عشر سنوات نظريًا- لكن فى أقل من ٤ سنوات فعليًا (١٩٩٧-٢٠٠٠)- من ٦٠٨٤٧ حيازة إلى ١٧٣٤٩ حيازة، أى انخفاض بنسبة ٧١,٥% (خريطة A4).

انخفاض المساحات الكلية للحيازات التابعة لنظام الحيازة غير المباشر تطور فى اتجاه عدد تلك الحيازات نفسه ولكن بمتوسط أعلى بكثير. والكلام مازال عن المنيا، انخفضت هذه المساحة من ٧١٩٩٥ فدانًا إلى ١٦٣٣٣ فدانًا أى انخفضت بنسبة ٧٧,٣١% (خريطة A5).

تؤكد هذه الأرقام وتفسر- على الأقل جزئيًا- تضخم فقر طبقة الفلاحين فى داخل هذه المحافظة، وهى إحدى أفقر المحافظات فى البلاد.

الأقل حيازة يزدادون فقرًا، لكنهم لا يرحلون:

إذا كان تفتيت الأرض الزراعية مرتبطًا بكل الحيازات الأقل من ٥ أفدنة، فهو يمس أكثر الحيازات الأقل من فدانين خصوصًا تلك التي تقل عن فدان واحد. إن إعادة توزيع الأرض من خلال عملية التوريث إضافة إلى فقر فئة صغار الفلاحين وتحرير سوق الأرض الذى فجر الإيجارات، يبدو لى أن هذه العناصر مجتمعة هى المحرك الحقيقى لهذه الظاهرة الخطيرة سواء بالنسبة إلى الفلاحين أنفسهم حيث ينخفض دخلهم من الأرض بسبب التفتيت وكذلك بالنسبة إلى القطاع الزراعى ككل الذى يتآكل من الداخل بسبب تلك العملية.

أقل من فدان:

وصل العدد الإجمالي للحيازات التي تشغل أقل من فدان واحد من ١٠٤٤٨٩٧ عام ١٩٩٠ إلى ١٤٠١٢٩٥ حيازة عام ٢٠٠٠، أي بزيادة فعلية تصل إلى ٣٤,١% (رسم بياني A7،A1). والجدير بالذكر أن هذا التزايد السريع يبدو أنه قد تم خلال الفترة الزمنية القصيرة ١٩٩٧– ٢٠٠٠ فقط التي تلت تطبيق القانون ١٩٩٢/٩٦ عام ١٩٩٧. وفيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠، كان معدل نمو عدد الحيازات التي تشغل أقل من فدان على التوالي من ٣١,٨١% خلال الفترة ١٩٨٠– ١٩٩٠ إلى ٣٤,١% للفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٠ (رسم بياني A1).

تظهر دراسة الرسم البياني A1 كيف يرتفع منحنى عدد الحيازات عن منحنى المساحات بسرعة أكثر. وهذا هو التعريف الذي يعبر عن ظاهرة تفتيت الأراضي الزراعية. وفي الوقت نفسه، فإن فئة الأقل من فدان واحد تصل من ٣٦,٧% إلى ٤٣,٥% من مجمل الحيازات. وإذا كانت نسبة ٤٣,٥% من المنتفعين لا يشغلون سوى ٨,٥% من مجمل المساحة الزراعية للبلاد عام ٢٠٠٠، فإن ذلك يظهر بوضوح صعوبة النفاذ إلى الأرض وعدم مساواة الجميع لتحقيق ذلك خاصة الأكثر عوزًا. ففي عام ١٩٩٠، كانوا ٣٦,٧% يتشاركون ٧,١% من الأراضي. وفي عام ١٩٨٢، نجدهم ٣٢,٦% من المنتفعين الذين يستغلون ٦,٣% من الأرض الزراعية. وقد انخفض حجم الحيازات الزراعية لأقل من فدان واحد في المتوسط من ٠,٤٨ فدان عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٤ فدان عام ٢٠٠٠. وتُظهر كل هذه العناصر مجتمعة كيف أن هامش «صغار الفلاحين» قد تأثر جراء ظاهرة الإفقار والتهميش.

وقد توسعت بشدة فئة الأقل من فدان مع معدلات نمو المساحة الإجمالية التى «غطتها» هذه الفئة من ٢٧,٠٨% فيما بين ١٩٨٢ و١٩٩٠ و٢٤,١٩% بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ وذلك يفسر كيف أن إجمالى المساحة المستغلة من خلال حيازات أقل من فدان واحد وصل من ٣٩٧٥٩٧ فدانًا فى ١٩٨٢ إلى ٥٠٥٢٨٥ فدانًا عام ١٩٩٠ وإلى ٦٢٧٥٥٥ فدانًا عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A1,A2,A3). يبدو أن هذه الأراضى المفقودة من ٢ إلى ٥ فدادين هى التى أتاحت امتداد هذه الفئة عبر مجرد ظاهرة التقسيم المغالى فيه للفئة الأولى.

وإذا كان الحصول على دخل آخر لا يتيح لنا القول بأن كل هذه الفئة مكونة من الفلاحين الفقراء والفلاحين المعدمين فإنه من السهل الافتراض، مع علمنا الجيد بماهية الريف المصرى، أن الفقر «المكثف» يمس أولاً فئة صغار الفلاحين هذه ذوى المساحة القصوى التى لا تتعدى الفدانين. غير أن تفتيت الأرض وإفقار الفلاحين لا يبدو سببًا لترك النشاط الزراعى، مخيبين آمال مسئولى إصلاح عام ١٩٩٢. بالفعل، فإن امتلاك قطعة صغيرة من الأرض يتيح الحفاظ على الدار ويضمن الحفاظ على إنتاج صغير نباتى وحيوانى لتوفير أدنى أمان غذائى للأسرة.

من فدان واحد إلى فدانين:

تخضع فئة الحيازات[1] من ١ إلى فدانين إلى ظاهرة التفتيت نفسها هذه وهذا ما يسهل انتقال جزء من أراضيها إلى الفئة الأقل من فدان. وهكذا فإن هذه

---

(١) سوف نستخدم كلمة الحيازات حتى إذا اختفت تمامًا فئة المستأجرين في الآونة الأخيرة (خاصة فى التعداد الزراعى لعام ٢٠٠٠)، فضرورة المقارنات بالتعدادات السابقة تحتم علينا استخدام الألفاظ نفسها. ونشير كذلك إلى أن فئة المستأجرين لم تختف سوى إحصائيًا بسبب أن العقود لم تعد مسجلة وأصبحت محددة أكثرْ فأكثر بمحصول أو على نحو أندر، بسنة زراعية.

الحيازت التى كانت توازى ٢٤,٨% من مجمل الحيازات الزراعية عام ١٩٩٠ لـم تعد تمثل سوى ٢٤% عام ٢٠٠٠. بالمقابل، فإن الحجم بالنسبة إلى المساحة الإجمالية زاد من ١٢,٩% عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٥% عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A2،A3،A6،A7).

إجمالى المساحة التى تشغلها الفئة من ١ إلى فدانين مستمرة فى التوسع حتى إن بدت فى تباطؤ منذ السنوات الأخيرة. وصل التوسع إلى ١٣,١٦% خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ في مقابل ٥,٤% فقط فيما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ (رسم بيانى A3). وبينما هى تمد فئة الأقل من فدان واحد، فيبدو أنها تعوض «خسارتها» عبر إسهام من الفئة من ٢ إلى ٥ أفدنة التى هبط عددها ومساحتها على نحو مفاجئ (رسم بيانى A3).

كبار الخاسرين ما بين التفتيت والتجميع

من ٢ إلى ٥ أفدنة:

الديناميكية السارية داخل هذه الفئة تدعو إلى المتابعة عن قرب. فبينما تتراوح شدة ارتفاع العدد الإجمالى للحيازات، متضمنة جميع الفئات، فإن ما يميز الاستثناء هو ارتفاع عدد الحيازات من ٢ إلى ٥ أفدنة إلى ٥,٨٥% بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٩٠ قبل أن ينخفض بنسبة ٩,٢% ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A2). وهكذا فإنه فى الفترة نفسها (١٩٩٠-٢٠٠٠)، انخفض عدد الحيازات التى تشغلها الفئة من ٢ إلى ٥ أفدنة من ٨٣٤١٥٣ إلى ٧٥٧٠٥٩ (رسم بيانىA2،A7). هذا التغيير الطفيف يشير إلى هشاشة هذه الفئة جراء قانون الإصلاح الزراعى الجديد (١٩٩٧/٩٦) ويؤكد كذلك على تفتيتها الذى يصاحبه

انخفاض ملحوظ على جميع المستويات، ومنها عدد الحيازات والمساحة الكلية التى تشغلها والتى انخفضت من ٢٣٣٠٨٦٤ فدانا إلى ٢٠٧٨٢٨٢ فدانًا، أى انخفاض بنسبة ١٠,٨% (رسم بيانى A3،A7).

ومن جهة أخرى، فإن هذه الفئة التي كانت تمثل ٣٥% من مجمل الحيازات عام ١٩٨٢؛ قد انخفضت إلى ٢٩,٣% عام ١٩٩٠ وإلى ٢٣,٥% فقط عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A2). وعلى التوازى، فإن حصة هذه الفئة نفسها بالنسبة إلى إجمالى المساحة الزراعية للبلاد قد انخفضت من ٣٥,٢% عام ١٩٨٢ إلى ٣٢,٥% عام ١٩٩٠ وإلى ٢٨,٥% عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A3). وهو تراجع صريح بـ ٤ نقاط ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A3،A6).

ومن خلال دراسة الرسومات البيانية المختلفة، يبدو- بقدر واضح- أن هذه الفئة تغذى كل الفئات الأخرى؛ الأصغر عن طريق التقسيم الداخلى للحيازات والأكبر (من ١٠ إلى ٥أفدنة) عن طريق تجميعها.

من ٥ إلى ١٠ أفدنة:

تُظهر هذه الفئة من٥ إلى ١٠ أفدنة ثمة استقرارًا عبر تغييرات متواضعة للغاية. وبينما كانت تمثل هذه الفئة عام ١٩٩٠، ٦,٣٨% من إجمالى عدد الحيازات، فقد انخفضت قليلاً فى السنوات اللاحقة لتصل إلى ٦% عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A2). وفيما يتعلق بالمساحات، فإن هذه الفئة ظلت مستقرة على أساس ١٦% من إجمالى المساحة الزراعية للبلاد (رسم بيانى A3،A6). أما مساحتها هى، فبالعكس، فقد زادت ٩,٤% و٠,٣% بالنسبة إلى الفترتين التاليتين من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ومن ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ على التوالى (رسم بيانى A3). وفى المقابل

ارتفع معدل عدد حيازات فئة ما بين ٥ و ١٠ أفدنة إلى ١٠,٣٨% ما بين ١٩٨٢ و١٩٩٠، وإلى ٢,٥% من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ (رسم بيانى A2).

كبار الرابحين.. عودة الباشوات

أكثر من ١٠ أفدنة:

ارتفع العدد الإجمالى لحيازات الفئة الأكثر من ١٠ أفدنة إلى ٢١,٢٧% ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، وإلى ١٧,٣% فيما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ مرورًا من ٧٧٩٧١ حيازة عام ١٩٩٠ إلى ٩١٤٦٧ حيازة عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A2). كانت هذه الفئة عام ١٩٩٠ تشغل ٣١,٥% من إجمالى أراضى البلاد الزراعية، فى مقابل ٢٨,٧% عام ١٩٨٢، ثم أصبحت ٣٣,٥% عام ٢٠٠٠ (رسم بيانى A3). وينبغى الإشارة كذلك إلى أن هذه الفئة التى تحتل نحو ثلث مساحة البلاد الزراعية؛ لا تمثل سوى ٢,٧% عام ١٩٩٠ و٣% عام ٢٠٠٠ من إجمالى عدد الحيازات (رسم بيانى A2).

هكذا، فإن نمو تلك الفئة قد استقر على مستوى الزمن والمساحة. خلف هذا النمو، تلتقى ظاهرتان منفردتان. هناك فى البداية استصلاح الصحراء وتأسيس مزارع جديدة، تضم بشكل عام عشرات، بل مئات وآلاف الأفدنة. ومنذ عام ١٩٩٢، تتم عملية تجميع للأراضى الزراعية بين أيدى حفنة من المنتفعين. هذه العملية- وإن تمت على استحياء- هى ظاهرة للعيان على نحو مبعثر على طول البلاد؛ فى الدلتا كما فى الوادى (رسم بيانىA6,A7).

حساب ختامى مؤقت.. تجميع الأرض وطرد صغار الفلاحين:

فى الواقع، الوضع متعلق بعملية تدريجية لتجميع الأرض الزراعية التى ستنتهى إلى طرد أغلب صغار الفلاحين الحاليين. وفى إطار تلك العملية ليس هناك ما يجعلنا نتصور إمكانية خفض وتيرة أو الحد من تطور القطاع الزراعى نحو زراعة استثمارية يديرها عدد ضئيل من كبار المزارعين.

بالطبع، تشكل تلك العملية نجاحا عظيمًا لمؤسسى هذا الإصلاح. ولكن العواقب الوخيمة لهذا التطور سوف تكون عديدة وبعضها غير متوقع. يمكننا منذ الآن طرح بعض الفرضيات «المنطقية»: تفاقم إفقار جزء من طبقة الفلاحين وعودة الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى كرد فعل مباشر، على الرغم من شبه توقفها فى السنوات الأخيرة، وذلك وفق التعدادين الأخيرين للسكان (١٩٨٦-١٩٩٦) للمواطنين المصريين. وصول كتل جديدة إلى المدن يوشك أن يفاقم أكثر ظاهرة الفقر الحضرى، والطرد والتمييز وأن يعزز التباين على المستوى الاجتماعى والمكانى الذى أسهم، على الرغم مما يقال، فى تغذية ظواهر العنف السياسى التى تركت بصماتها على التسعينيات.

إن تقييم هذه الهجرة الريفية نحو الحضر، ذلك «الرحيل الريفى» في مصر، ليس بالتأكيد أمرًا يسيرًا. فالأرقام النادرة المطروحة متضاربة لدرجة تجعلها غير موثوق فيها. وإحدى المشكلات هى أن كثيرًا ما لا يقوم المهاجرون بتعريف أنفسهم في أى مكان كمهاجرين. فهم يحتفظون بعنوانهم ووثائق هويتهم الأصلية. بوجه عام، يتم إحصاؤهم فى التعداد السكانى، وعند اللزوم، يظلون مسجلين فى القوائم الانتخابية فى قراهم أو بلدهم الأصلى. ومن جهة أخرى، وكما قلنا أعلاه، فإن غالبية عظمى (نحو ٨٠%) من الفلاحين والفلاحين بدون أرض، يعملون خارج

حيازاتهم الزراعية من أجل استكمال ما ينقصهم من دخل. مما يدفع بعضهم إلى الانتقال لمسافات إلى حد ما طويلة تفرض عليهم أحيانًا قضاء بضعة أيام أسبوعيًا فى مواقع عملهم. وهكذا، فإن بعضهم يمضى وقتًا أطول فى المدينة التى يعملون بها من الوقت الذى يقضونه فى قراهم. غير أن أغلب هؤلاء المهاجرين «يتركون» أسرهم فى القرية، حيث مستوى المعيشة منخفض عما هو عليه في المدينة. ويتم تعداد تلك الأسر، منطقيًا، حيث يعيشون.

أما بعد، وبدون أن نعطى فكرة دقيقة عن هذه الظاهرة (وهذا ليس موضوع دراستنا)، بيد أنه يمكننا الاستنتاج بأن هناك فئتين مستمرتان في الهجرة من الريف نحو المدينة: المعدمون، خاصة هؤلاء الذين فقدوا حيازاتهم جراء إلغاء جميع عقود الإيجار، وبالأخص هؤلاء الذين «فقدوا» دورهم وكذلك أرضهم فى آن واحد. فهناك فعلاً الكثير ممن رحلوا بحثًا عن عمل جديد وأحيانًا سكن جديد.

وتتكون المجموعة الأخرى ممن هم أيسر حالاً وممن تمكنوا من متابعة الدراسة حتى المستوى الجامعى. لكن إذا تصورنا أن المجموعة الأولى تهجر نهائيًا و«إداريًا» قراهم الأصلية؛ ومن ثم يمكن التعرف عليهم إحصائيًا، فلا شىء يدل على أن الطلاب وحاملى الدبلومات من أصول ريفية يغيرون عنوانهم إداريًا عند تغيير سكنهم ولا هم يوافقون على دخول التعداد السكانى فى المدن التى استقروا فيها. وبوجه عام، بسبب الزواج، أو عند ميلاد أول طفل بوجه خاص، يصبح العنوان فى المدينة هو العنوان الإدارى. ذلك ما تفرضه الحاجة إلى تسجيل الأسرة فى السجلات الخدمية والمدرسة. ولكن حتى إن ظلت الهجرة الجماعية فيها صعوبة للحساب الإحصائى، فلا يمكن الاستهانة بظاهرة اجتماعية مستمرة، ومهمة نسبيًا، ما زالت تغذيها الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية.

بالطبع، فإن الريف المصرى لطالما عانى من الفقر ولكن الوضع يبدو فـــى حالة تدهور متواتر في السنوات الأخيرة. فمنذ عام ١٩٩٧، فقد أكثر من ٨٠٠٠٠٠ فلاح صفتهم كشاغلين للأرض، تلك الصفة التى كانوا قد اكتسبوها بفـضل عقـود الإيجار الدائم (Delteph Müller-Mahn,1998:256).

وتشير البيانات التى تنشرها وزارة الزراعة كل عشر سنوات إلى أن عدد المستأجرين الذين طبق عليهم القانون ١٩٩٢/٩٦ هو نحو ٩٠٤٠٠٠ (نحو ٢٥% من عدد المزارعين)، كانو «يزرعون» نحو ١,٤٨٨ مليون فدان.

وبالإضافة إلى تغيير إطار لوائح إيجار الأرض الزراعية، فـإن الارتفـاع المفاجئ للإيجارات يفسر- على نحو كبير- هذه الظاهرة. بالفعل، فإن خلال الفترة نفسها، ارتفع الإيجار السنوى للفدان من ٥٠٠ جنيه إلى أكثـر مـن ٢٠٠٠ جنيـه وتجاوز فى بعض مناطق الدلتا ٣٠٠٠ أو ٣٥٠٠ جنيه. وليس نادرًا على الإطلاق أن تصل الإيجارات إلى ٤٠٠٠ جنيه حتى ٤٥٠٠ جنيه وفقًـا للموسـم الزراعـى والمنطقة الجغرافية.

وبالنسبة إلى قدامى المستأجرين، فإن الأثر الصادم لتطبيـق القـانون هـو الإفقار المباغت والعنيف الناتج عن فقد «رأسمالهم» الأساسى الذى كانـت تعتمـد عليه أسرهم من أجل البقاء (Reem Saad,2004:2). تقول أرملة إنها اضطرت إلى سحب ابنها من المدرسة بعد استلامها إنذار لعدم دفعهـا للمـصاريف الدراسـية. وهناك أسر أخرى لم يعد فى مقدرتها دفع مصروف الجيب اليومى لأولادها. وهذا يخص بشكل خاص طلاب المدارس الثانوية والإعدادية؛ مما يستلزم دفـع أجـرة المواصلات للذهاب إلى مدارسهم أو معاهدهم التي تبعد عادة عن قـراهم (Reem Saad,2004:6).

وفى كثير من قرى محافظة المنيا حيث عملت فى السنوات الأخيرة، تعرفت على العديد من الأسر الذين أخرجوا أطفالهم من المدارس. وللأسف فـإن إخـراج طفلة من المدرسة لا يعتبر حدثًا مأساويًا ولا يعنى دائمًا أنه نتيجة لصعوبات مادية جسيمة؛ أما إخراج صبى من النظام التعليمى فذلك يعود بالتأكيد إلى اختيار مؤلم لا «يعلله» أو يفسره سوى أوضاع صعبة للغاية.

ووفق ريم سعد مرة أخرى، فقد انخفض استهلاك اللحوم بشكل حاسم وتقـر كثير من النساء أنها تشترى كميات أقل (نحو ربع الكمية التى كانت تشتريها مـن قبل) – (Reem Saad,2004:6). ويشير تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان إلى أن استراتيجية «النوم مبكرًا حتى تتحاشى الشعور بالجوع»، كانت التعبيـر الـذى استخدمته أسر المستأجرين السابقين المطرودين من أجل التكيف الاقتـصادى مـع الوضع الجديد (LCHR,2003:151).

ومن جهة أخرى، فعلى مدى السنة الأولى اللاحقة لضياع أراضـيهم، لجـأ المستأجرون السابقون إلى تصفية مدخراتهم من أجل البقاء. باعت النـساء حلـيهن مما– بالإضافة إلى إلغاء مدخراتهن– أثر فـى علاقـتهن الزوجيـة. فالرجـال، المسئولون عامة عن أسرهم، وهم سندها، شعروا بالمذلة بسبب الاعتماد مضطرين على زوجاتهم ومدخراتهن. وقد حدث كذلك بيـع الأدوات الكهربائيـة والأثـاث. والأمر الأكثر خطورة هو تصرف بعضهم فى دوابهم عن طريق بيعها وهى التـى تمثل مع الأرض أهم رأسمال لدى أسرة ريفية (ReemSaad,2004 :8).

وقد تأثرت– بشكل خاص– مجموعة من المستأجرين جراء تدهور ظروفهم المعيشية: النساء خاصة تلك المعيلات لأسرهن واللاتى كن يفلحن أرضًا مستأجرة ومسجلة باسم الزوج المتوفى. أغلب تلك النساء قد تم طردهن مـن الأرض فـى

أكتوبر ١٩٩٧، إما لعجزهن عن دفع الإيجارات الجديدة التى طالبهن بها المـــلاك وإما لعدم رغبة هؤلاء فى الإيجار لإمرأة **(RayBush,2004:21)**.

ومن جهة أخرى، تنص المادة ٣٣ من القانون ١٩٩٢/٩٦ على أن الحكومة تمنح كل من فقد أرضه قطعًا زراعية جديدة مستصلحة فى الصحراء، مع تسهيلات فى الدفع. في الواقع، لا شيء من كل هذا قد تم تطبيقه، باستثناء حالات نادرة وفى ظروف غاية فى الصعوبة. وهو مثال نحو ١٨٠٠ أسرة مـــن قـــدامى الفلاحـــين المَستأجرين أصولهم من محافظتى بنى سويف والفيوم. فقد تم تسكينهم فـــى وادى الريان على بعد نحو ٣٠ كيلو مترًا، على خط مستقيم من وادى النيـــل. والنتيجـــة حقيقة مروعة. يتيح الوصف التالى إدراك ظـــروف الحيـــاة المعيـــشية وظـــروف «العمل» الصعبة بوجه خاص لهؤلاء المهجرين.

الحالات القصوى فى سيدنا خضر وسيدنا موسى

عندما يتحول إعادة التوطين نفيًا:

تم إنشاء القريتين سيدنا خضر وسيدنا موسى فى صحراء وادى الريان على بعد بضعة كيلو مترات من بحيرة الريان الاصطناعية، والتى تغذيها حصريًا ميـــاه صرف محافظة الفيوم.

الأسر الـــ ١٨٠٠ التى استقرت في هذا المشروع حصلت على بيت وقطعة أرض «مستصلحة» مساحتها ٢,٥ فدان. وعلى الملاك الجدد ســـداد قيمـــة الأرض والبيت بتسهيلات على فترة ثلاثين عامًا. وكما هى الحال بالنسبة إلى أراضٍ أخرى تحصل على مساعدات من قبل برنامج الغذاء العـــالمى، فـــإن ٢٠% مـــن هـــذه الأراضى كانت مخصصة للأسر التى تعولها امرأة.

وإذا كانت حيازة مساحتها ٢,٥ فدان واقعة فى أراضى الوادى القديمة كانت تحقق دخلاً أساسيًا «لائقًا»، فهى غير كافية تمامًا إن كانت أرضًا صحراوية مستصلحة. إذا أضفنا إلى ذلك رداءة طبيعة الأرض، ندرك صعوبة نمو زراعة «مستدامة». فضلاً عن ذلك، فليس هناك أمام الفلاحين خيار لما يمكن زراعته؛ إذ يتسلمون الأرض وقد تمت أصلاً زراعة فدانين (٤/٥ من الأرض) بشجر الزيتون الذى يمنع القانون «اقتلاعه».

المشكلة الأخرى لهذا المشروع مرتبطة بالرى؛ فالفلاحون قد استلموا أرضهم وقد تم تجهيز ريها أصلاً عن طريق التنقيط. في بعض الظروف يكون هذا النظام أفضل من الرى التقليدى. ولكن هذه الطريقة غير ملائمة للحالة التى نحن بصددها. والسبب الأول يرجع إلى رداءة طبيعة الأرض وارتفاع نسبة الملوحة التى تتطلب عملية «غسل» مستمرة للأرض، وذلك ما لا يسمح به نظام التنقيط هذا. أما السبب الثانى فهو أن مشكلة الملوحة مرتبطة بشكل خاص بالمناطق القاحلة[٥] التي تتميز بتبخر المياه عن طريق الرشح، مما يجعل عملية الغسيل أمرًا أساسيًا للغاية. أخيرًا يتطلب التنقيط صيانة دائمة ومكلفة مما يجعله نظامًا غير ملائم لصغار الفلاحين الذين لا يحصلون على أى مساعدة تقنية أو مالية.

ومن جهة أخرى، فإن مياه الرى مصدرها بحيرة الريان التى تغذيها حصريًا مياه صرف واحة الفيوم، ومياه الرى هذه رديئة جدًا، وتحتوى على نسبة عالية من الأملاح والمواد الكيماوية وملوثات أخرى. وقد أنشئت بحيرة الريان الاصطناعية فى السبعينيات لتحاشى تراكم كل مياه الصرف لواحة الفيوم في بحيرة قارون «الطبيعية» التى تمثل المخرج الوحيد للمنخفض المكون للواحة.

وتتفاقم تأثيرات استخدام هذه المياه بسبب رداءة امتصاص الأرض لها، مما يقلل من الصرف الطبيعي وكذلك بسبب عدم تجهيز الأراضي بنظام أو شبكة صرف.

ومن أجل مواجهة هذه المشكلات المختلفة، قام الفلاحون بفك جزء كبير من شبكة تجهيزات الرى بالتنقيط للبدء فى استخدام الرى بالغمر مثلما كانت عاداتهم على أراضيهم السابقة. ولكن غياب شبكة للصرف جعلهم يسهمون فى تفاقم الوضع.

فضلاً عن ذلك، يقوم كثير من الفلاحين باقتلاع أشجار الزيتون لاستبدالها بزراعات أخرى، معتبرين شجرة الزيتون غير ملائمة لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وأيضًا للبيئة المحلية.

وتؤكد نساء القريتين عدم زراعتهن لأى نوع من أنواع الخضر؛ لأن كثافة الأملاح «تحرق» النباتات الرقيقة. وعاقبة هذا الوضع هو وهن العلاقة الزوجية المعرضة للانجراح خاصة فى الأسر التى تعولها امرأة ككبيرة عائلة. وجدير بالذكر هنا أن القريتين تقعان على بعد نحو ٦٠ كيلو مترًا من أول سوق محلية فى الفيوم أو بنى سويف؛ مما يجعل إنتاج زراعة موجه للاكتفاء الذاتى أمرًا أكثر إلحاحًا.

وفيما يتعلق بمياه الشرب، فالوضع ليس بالأفضل. فحتى شهر أكتوبر ٢٠٠٥، كانت الشركة الخاصة المكلفة بتنفيذ المشروع (والمعتمدة كمتعهد من الباطن من قبل الحكومة) تمد القرى بالماء عن طريق شاحنات صهاريج من الفيوم. تم بناء خزانين ضخمين كانت الأسر تنتقل إليهما لتتزود بالماء مباشرة؛ حيث لم تكن البيوت مزودة بشبكة مياه صالحة للشرب. ومنذ أكتوبر ٢٠٠٥، لم

تعد القرى تحت مسئولية الشركة التى انتهى عقدها المبرم مع الحكومة. وهكذا، أصبحت الأسر الآن في حاجة إلى تنظيم نفسها بمجهوداتها الذاتية، الفردية والجماعية، من أجل أن تتزود بماء الشرب...

فضلاً عن ذلك، فإن برنامج الغذاء العالمى يقدم لهذه الأسر مساعدات جوهرية؛ بدونها كان من المحتمل أن تترك العائلات الجمل بما حمل من أجل العودة إلى قراهم الأصلية أو الرحيل إلى مكان آخر. ومع ذلك، فكثير من الأسر قد تركت المكان، وفى هذه الحالة، يتحتم على الرجال الذهاب والإياب أكثر من مرة أسبوعيًا حسب الأنشطة الضرورية. ويقدم برنامج الغذاء العالمى منتجات غذائية شهريًا. وتحصل كل أسرة على نحو ٥٠ كجم (شوال) من الدقيق، ونحو ٥ لترات زيت وبعض المنتجات الغذائية. وفى المقابل، ينبغى على كل أسرة سداد ما بين ٦٠ و ٩٠ جنيهًا شهريًا.

نحن هنا فعلاً بصدد وضع فريد؛ حيث أقصى الفقر يتقاطع مع العجز عن الفعل.

تعلق صغار الفلاحين الحائزين على أقل من فدانين بأرضهم بكل هذه القوة؛ قد فاجأ مرتكبى الإصلاح الذين كانوا يأملون ويتوقعون رحيلاً مكثفًا، هذا الوضع الذى يمثل شكلاً من أشكال «المقاومة» السلبية. أولى عواقب هذه المقاومة كان مناوءة استراتيجية الحكومة عن طريق إبطاء شديد لعملية أرادها متخذو القرار سريعة ومكثفة. ولكن إلى متى سوف تستمر هذه المقاومة؟

إذن، وبشعور تلقائي لحب البقاء، تعلق الأكثر فقرًا بقطع أراضيهم الصغيرة التى تعتبر الأمن الغذائي النسبى والوحيد الذى فى متناول أياديهم، سوف «يركعون» تحت وطأة الحمل أمام قوة السوق إذا لم يحصلوا على برامج «إغاثة»

ملائمة. وعلى هذه البرامج أن تتبنى إمكانية قيام المزارعين بأدوار وأنشطة أخرى، مضافة إلى عملية الإنتاج الزراعى الضرورية مثل إعداد الإطار العام، والحفاظ على الموارد الطبيعية ومنها الماء والأرض، وأخيرًا، حماية وتعزيز التنوع الحيوى والحيواني المحلى الذى يشكل رأسمالاً طبيعيًا عامًا وثروة قومية لا تقدر بثمن. هكذا فإن برامج كتلك ينبغي أن تستند أكثر إلى تعزيز هذه الأدوار المختلفة للفلاحين؛ وأهمها الحفاظ على الموارد الطبيعية وإعادة إنتاجها.

من خلال بحث قمت به مع الإنثروبولوجية المصرية ريم سعد، اكتشفنا أنه على عكس متوسطي الفلاحين وكبارهم الذين ينتجون أولاً للسوق التى على أساسها تتم اختياراتهم واستثماراتهم، فإن صغار الفلاحين يعملون أساسًا لتلبية احتياجات أسرهم الغذائية ولا يحتفظون للسوق المحلية إلا بما فاض على هذه الاحتياجات، باستثناء المحاصيل التجارية مثل القطن وقصب السكر. ومن حرصهم على الادخار ومن أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، يتبنون ممارسات تحمى الموارد المحلية والبيئية وتحافظ على التنوع الحيوي. (**Saad R.، et Ayeb H.، 2006**).

فى هذه الدراسة، حاولنا أيضًا إلقاء الضوء على الدور الدال للمرأة فى الحفاظ على التنوع الحيوى وفى التعقيد الذى يميز العلاقة بين الفقر وحماية التنوع الحيوى. أدركنا أن صغار الفلاحين الشاغلين لمساحة بين ٢ و٥ أفدنة، ينتجون أساسًا لاستهلاكهم العائلى، ويبدو أن ما يواجههم فى الأساس هو ضرورة تحمل عبء أمنهم الغذائى. وداخل هذه الفئة، تلعب النساء الدور الأكبر المرتبط بمسئوليتهن عن تأمين الغذاء، وبـ «هشاشتهن» فى مواجهة المخاطر المتعلقة بنقص الغذاء وبالمشكلات الاقتصادية.

هكذا، فهن اللاتى يفرزن البذور عند جنى المحصول ويحتفظن بهـا للعـام المقبل لتحاشى شرائها. أما وسائل الحفظ فتقليدية وتـستخدم مـواد طبيعيـة مثـل الرماد، الملح، الفلفل والفلفل الحار... إلخ. وعبر تلك الممارسـة، تقـوم النـساء بتخفيض تكاليف الإنتاج وحماية البيئة، وبوجه خاص، إعادة إنتاج الأصناف البلدية "السلالات المحلية" التى يؤدى الاستخدام المكثف للبذور الهجـين إلـى اختفائهـا. وأفضل مثال على ذلك هو القمح الذى اختفت تمامًا كل أنواعه المصرية المحليـة. ذلك ما يضطر جميع الفلاحين إلى استخدام ومن ثم شراء بذور مهجنة لا يتحكمون في عملية إنتاجها ولا جودتها وعلى نحو أقل في سعرها.

باختصار، تؤكد نتائجنا الفرضية التى مفادهـا أن نفـاذ صـغار الفلاحـين والفلاحات على الأرض وعلى المواد الزراعية الأولية- على نحو متزايد ومؤمن- هو أمر مرتبط بشكل إيجابى بالحفاظ على التنوع الحيـوى. نـشير إذن إلـى أن المسألة الجوهرية هى حصول الأسرة على الأرض بشكل مؤمن حتى إن لم تكـن الأرض باسم المرأة صراحة. وذلك لأن المحصول المؤمن يعزز الاسـتثمار فـى تجويد الأرض والتخطيط على المدى الطويل الذى ينتج عنه علاقة أكثر عـضوية مع البيئة، والتى تظهر من خلال الممارسات مثل الإنتاج الذاتى للبذور واسـتخدام سماد عضوى يفيد الأرض على المدى الطويل.

وفي ظل نفاذ مؤمن من وإلى الأرض، هناك مظهران أساسـيان يربطـان النساء الفلاحات بالحفاظ على التنوع الحيوى. الأول يخص التزام المـرأة بتـأمين غذاء كاف وجيد لأسرتها. هذه المسئولية مرتبطة بشكل مباشـر بـدورها داخـل العملية الزراعية. فهن مسئولات عن تخزين المحاصيل وفرز البـذور وحفظهـا، وعن الطيور والدواب؛ وكذلك عن العمل فى قطع الأرض الـصغيرة المخصـصة لزراعة منتجات للاستهلاك العائلى. وخارج نطاق البيت والحيازة، فـالمرأة هـى

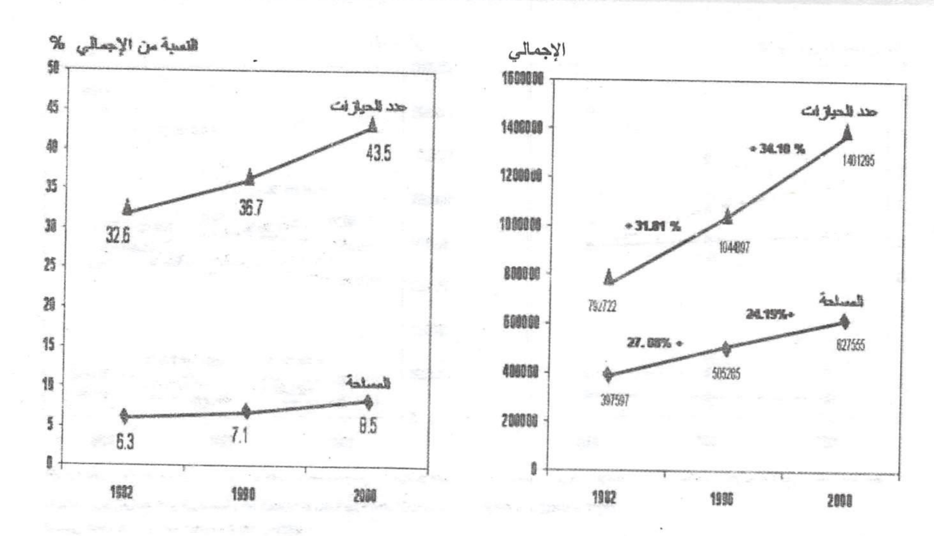
الفاعل الأساسي فى الفراغات والدوائر المحلية لتداول التجارة والمقايضة وتبادل المنتجات الزراعية المتنوعة المزروعة محليًا.

المظهر الثانى يتعلق بدور النساء الريفيات فى اتخاذ القرارات والاختيارات الزراعية. ولأنهن يمثلن مجموعة هشة، يمكن مقارنتهن بصغار الفلاحين الذين يبحثون عن الأمن الغذائى أكثر من الوصول إلى أقصى درجة من الربح. ولما كن يتعرضن أكثر من غيرهن للمخاطر ويتعلقن بأساليب الزراعة التقليدية، فإن عملهن ينعكس- بشكل مناسب- على الحفاظ على التنوع الحيوى.

غير أن هذه النتائج المختلفة تتضمن مقترحًا مخادعًا وخطيرًا؛ فمن أجل الحفاظ على التنوع الحيوى، ينبغى أن يظل صغار الفلاحين والنساء فى حالة هشاشة. ومن البديهى أن هذا لا يتفق بأى حال بما نقترحه. بل العكس، يجب قلب هذه الآلية. إذ لا يمكن اعتبار الفقر والهشاشة كأفضل أدوات لحماية التنوع الحيوى وتنمية زراعة مستدامة. إن تعزيز التنوع الحيوى من خلال نفاذ هذه الفئات للموارد، بدلاً من إبقاء النساء فى فقرهن، لهو أكثر الوسائل فاعلية من أجل حماية التنوع الحيوى وتدعيم سلطة النساء، ومثلهن سلطة صغار الفلاحين بوجه عام.

في أوروبا- كما فى بلاد أخرى «غنية»- هناك العديد من البرامج الموجهة للحفاظ على الثروات الطبيعية والبيئة تتم تنميتها لصالح صغار ومتوسطى المزارعين الذين يحصلون على «تمويلات» محددة. وأفضل مثال هو تعزيز نظام الأرض المستريحة. فى الهند، بعض الولايات، مثل ولايتى اندرابراديش وماهاراشترا وضعوا برامج للتنمية ومقاومة الفقر معتمدين على إعادة تأهيل صغار الفلاحين نحو الزراعة العضوية. النتائج الأولى مبشرة للغاية.

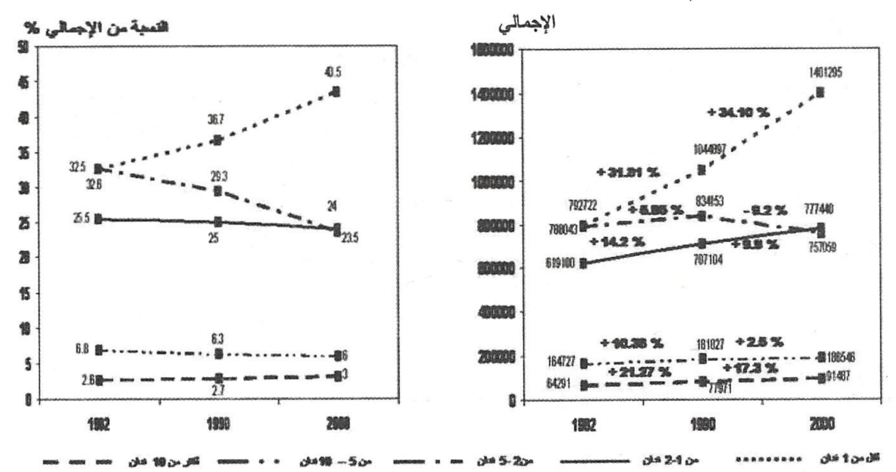
الرسم البياني A1:
تطور عدد ومساحة الحيازات الزراعية الأقل من 1 فدان لأعوام 1982 - 1990 - 2000



ملاحظة : يجب مراعاة التغير في مساحة وعدد الحيازات الزراعية بين التعداد الزراعي لكل من عام 1990 و 1982 و 2000

المصدر: التعداد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

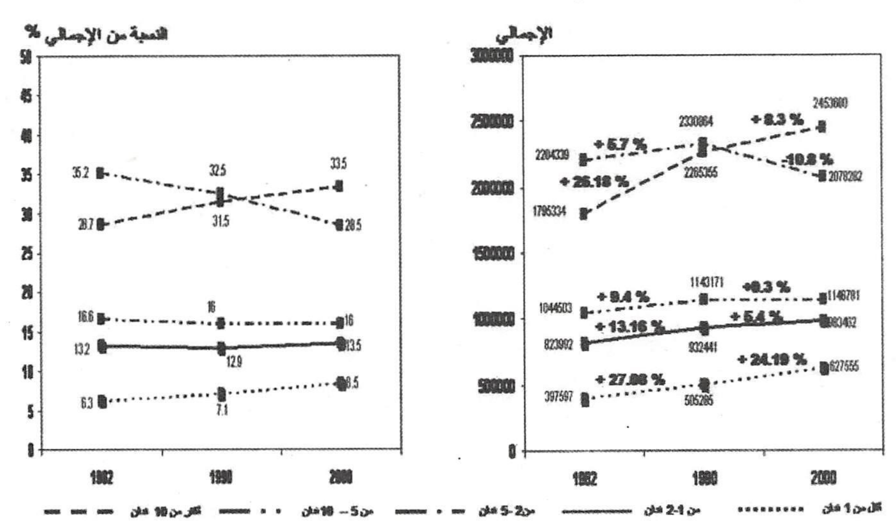
الرسم البياني A2:
تطور إجمالي عدد الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقا لمساحة الحيازة لأعوام 2000 -1990 - 1982



ملاحظة : يرجى مراعاة التغير في مساحة وعدد الحيازات الزراعية بين التعداد الزراعي لكل من عام 1990 و 1982 و 2000

المصدر: التعداد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

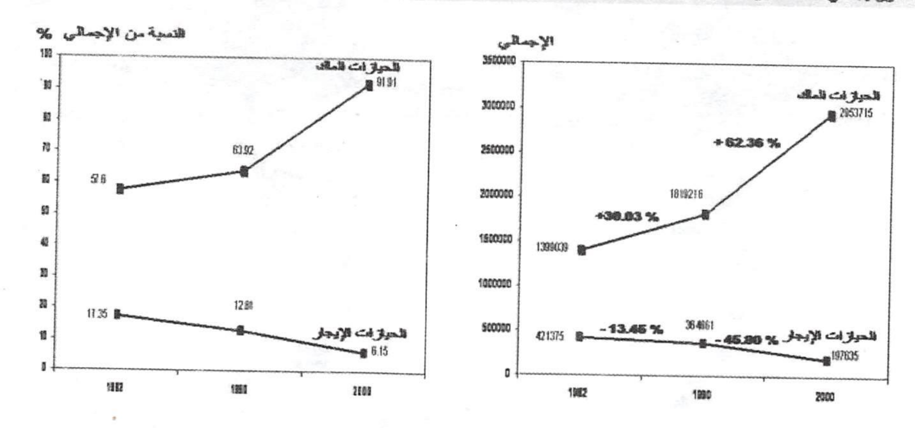
الرسم البياني A3:
تطور إجمالي مساحة الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقا لمساحة الحيازة لأعوام 2000 - 1990 - 1982



ملاحظة : يرجى مراعاة التغير في مساحة وعدد الحيازات الزراعية بين التعداد الزراعي لكل من عام 1990 و 1982 و 2000

المصدر: التعداد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

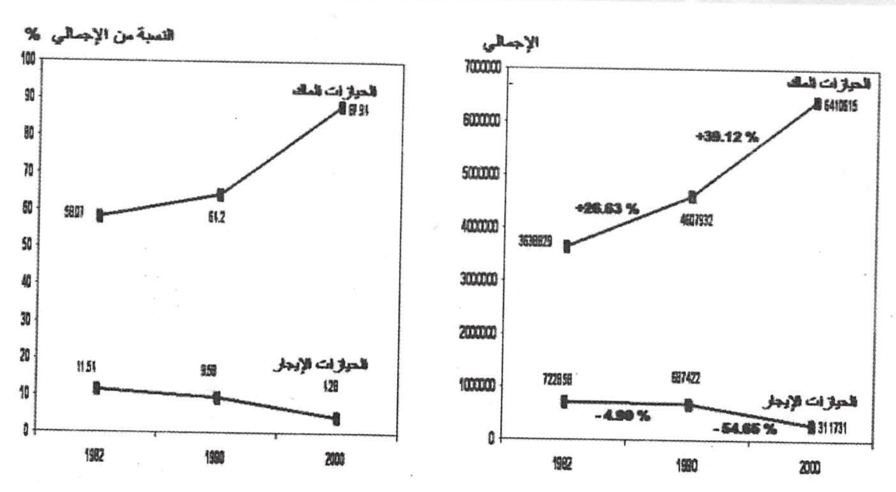
الرسم البياني A4:
تطور إجمالي عدد الحيازات الزراعية الملك والإيجار لأعوام 2000 – 1990 - 1982



ملاحظة : يرجى مراعاة التغير في مساحة وعدد الحيازات الزراعية بين التعداد الزراعي لكل من عام 1990 و 1982 و 2000

المصدر: التعداد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

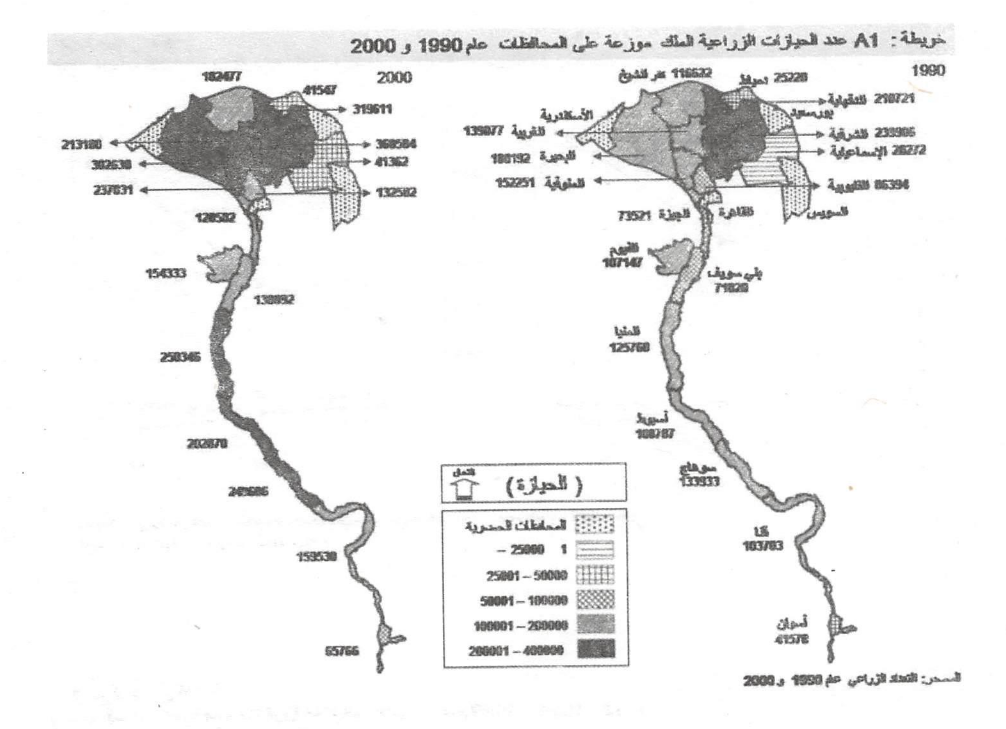
الرسم البياني A5:
تطور إجمالي مساحة الحيازات الزراعية الملك والإيجار لأعوام 2000 - 1990 - 1982



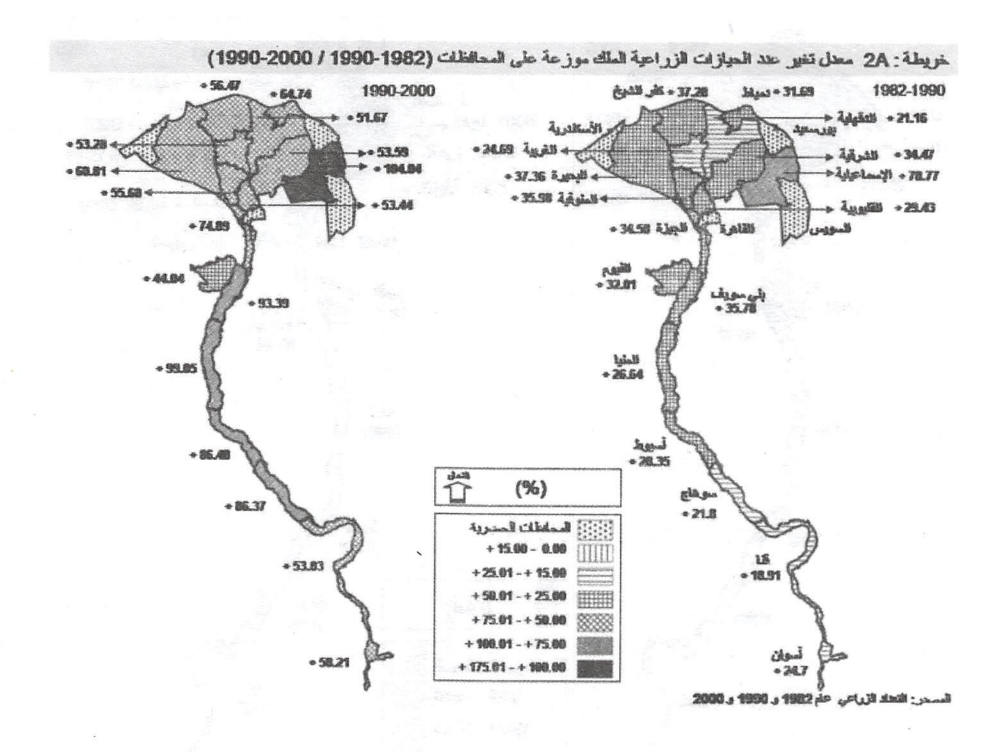
ملاحظة : يرجى مراعاة التغير في مساحة وعدد الحيازات الزراعية بين التعداد الزراعي لكل من عام 1990 و 1982 و 2000

المصدر: التعداد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

خريطة : A1 عدد الحيازات الزراعية الملاك موزعة على المحافظات عام 1990 و 2000



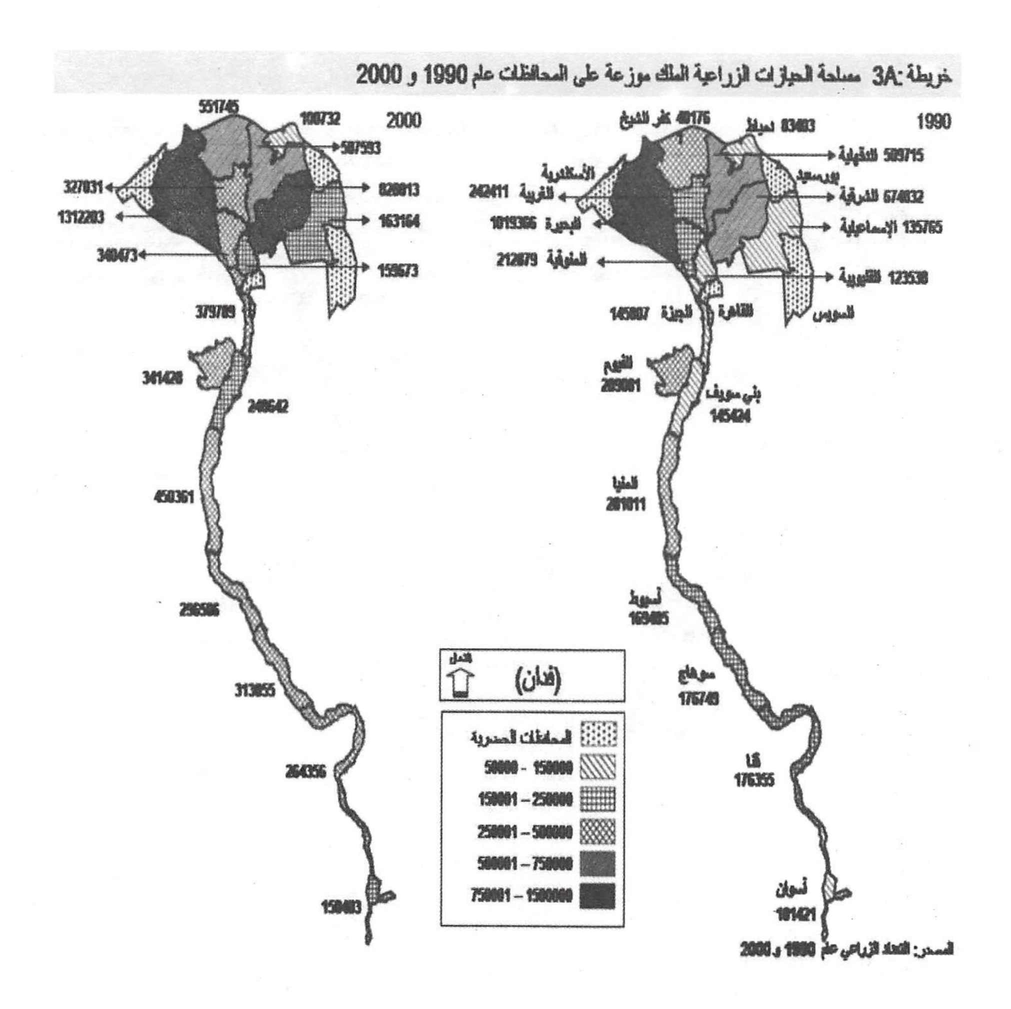
المصدر: التعداد الزراعي عام 1990 و 2000



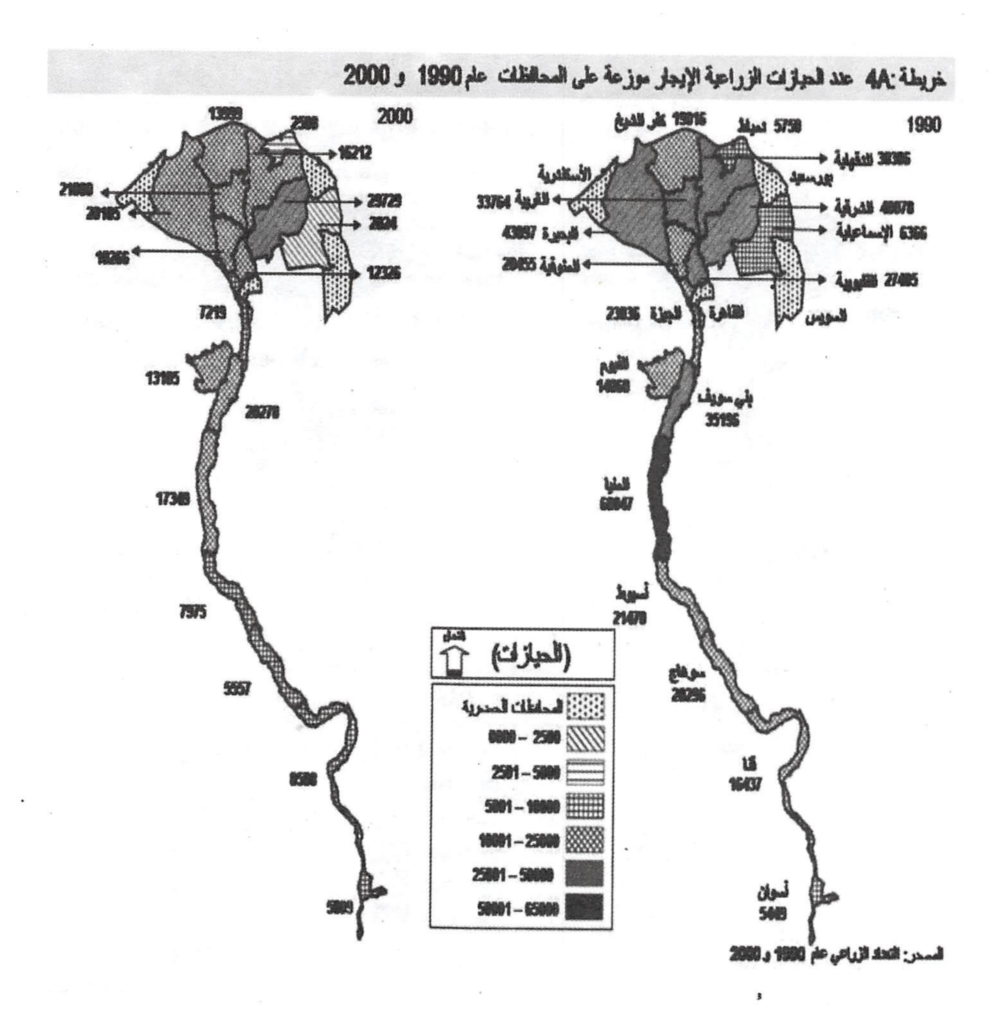
خريطة : 2A معدل تغير عدد الحيازات الزراعية الملك موزعة على المحافظات (1982-1990 / 1990-2000)

المصدر: التعداد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

خريطة 3A: مساحة الحيازات الزراعية الملك موزعة على المحافظات عام 1990 و 2000



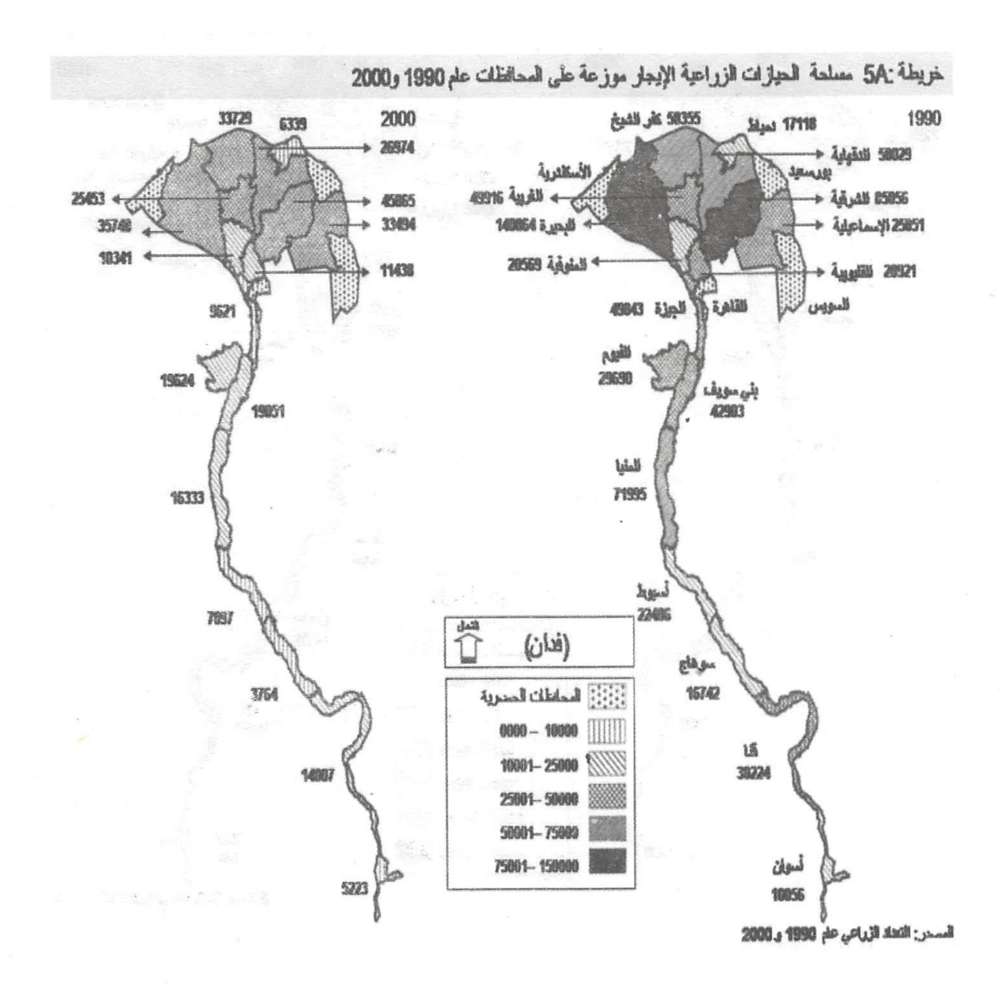
المصدر: التعداد الزراعي عام 1990 و 2000



خريطة 4A: عدد الحيازات الزراعية الإيجار موزعة على المحافظات عام 1990 و 2000

المصدر: التعداد الزراعي عام 1990 و 2000

خريطة 5A: مساحة الحيازات الزراعية الإيجار موزعة على المحافظات عام 1990 و2000



المصدر: التعداد الزراعي عام 1990 و 2000

الرسم البياني A6:
تطور الهيكل الزراعي من 1990 حتى 2000 من حيث مساحة الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقا للمساحة

فئات الحيازة الزراعية بالفدان	1990 المساحة بالفدان	1990 النسبة %	1990 متوسط كل فئة	2000 المساحة بالفدان	2000 النسبة %	2000 متوسط كل فئة
أقل من 1	505205	7.1	0.48	627555	8.5	0.44
من 1-2	932401	12.9	1.31	983462	13.5	1.26
2 - أقل من 5	2330864	32.5	2.79	2076282	28.5	2.74
5 - أقل من 10	1143171	16	6.28	1146781	16	6.14
10- أكثر من 10	2265355	31.5	29.05	2453600	33.5	26.81
الإجمالي	7177116	100	2.52	7289680	100	2.26
10 أقل من	4911761	68.43	1.77	4836080	66.34	1.54
5 أقل من	3768590	52.50	1.45	3689299	50.60	1.25
2 أقل من	1437726	20.83	0.82	1611017	22.09	0.73
1 أقل من	505205	7.1	0.48	627555	8.5	0.44

المصدر : التعداد الزراعي 1990 و 2000 — ملحوظة: المحافظات الحضرية والصحراوية لم تؤخذ ضمن التقديرات الحسابية

الرسم البياني A7:
تطور الهيكل الزراعي من 1990 حتى 2000 من حيث عدد الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقا للمساحة

فئات الحيازة الزراعية بالفدان	1990 العدد بالحيازة	1990 النسبة %	1990 متوسط كل فئة	2000 العدد بالحيازة	2000 النسبة %	2000 متوسط كل فئة
أقل من 1	1044097	36.7	0.48	1401295	43.5	0.44
من 1-2	707104	24.8	1.31	777440	24	1.26
2 - أقل من 5	834153	29.3	2.79	757059	23.5	2.74
5 - أقل من 10	181827	6.3	6.28	186546	6	6.14
10- أكثر من 10	77971	2.7	29.05	91487	3	26.81
الإجمالي	2845952	100	2.52	3213827	100	2.26
10 أقل من	2767981	97.26	1.77	3122340	97.15	1.54
5 أقل من	2586154	90.87	1.45	2935794	91.34	1.25
2 أقل من	1752001	61.56	0.82	2178735	67.79	0.73
1 أقل من	1044097	36.7	0.48	1401295	43.5	0.44

المصدر : التعداد الزراعي 1990 و 2000 — ملحوظة: المحافظات الحضرية والصحراوية لم تؤخذ ضمن التقديرات الحسابية

استصلاح الصحراء.. خطب، إنجازات ومخاطر

توازى المجهودات المبذولة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين المحاصيل الزراعية وما تغله الأرض؛ التزام مصر منذ عدة عقود بمشاريع عملاقة لاستصلاح أراضٍ جديدة، كانت بائرة إلى ذلك الحين وكان يقع أكبر جزء منها فى المناطق الصحراوية. البحث عن حلول لمشكلات حقيقية، تعبير لسلطة المهندسين أو أحلام أمراء ومتخذى القرار، إن ما يبرر تلك الظاهرة هو غالبًا نتاج هذه «العوامل» مجتمعة.

الاستصلاح لماذا؟

إن تاريخ استصلاح الأراضى في مصر طويل نسبيًا، وينقسم إلى مرحلتين كبيرتين فى مواقع تخص أراضي مختلفة لكل منها أهداف متضادة بشكل عام. المرحلة الأولى هى مرحلة تعبيد «الأراضي القديمة» الواقعة فى الوادى والدلتا من أجل زراعتها. وعلى مدى قرن من الزمن، تم افتتاحها مع إعداد وتنظيم شبكات الرى التى أسسها محمد على فى بداية القرن التاسع عشر وانتهاءً ببناء وتشغيل السد العالي فى أسوان عام ١٩٦٤.

برامج استصلاح الصحراء

تعبيد الأراضى، «تقليد» المصرية!

السياسة الرامية إلى توسيع الرقعة «الصالحة للزراعة» فى مصر لا تمثل فكرة حديثة حتى إن اتخذ أكبر مشروعات استصلاح الصحراء أبعاذا لم يسبق لها مثيل. غير أن تعبيد الأراضى فى هذا البلد التي لم يتم رسم حدوده السياسية نهائيًا إلا منذ نحو الخمسينيات مع استقلال السودان، لا يعود- على عكس ما يردده التصور الجمعى- إلى العهود التاريخية السحيقة.

بالفعل يبدو لى أن تعبيد الأراضى التى تتم وفق رؤية ومعرفة شاملة بمجمل أراضى البلاد، قد ولدت في بداية القرن الماضى مع استيلاء محمد على على السلطة سنة ١٨٠٤. بالفعل فى هذا الوقت، تم إرساء خطة شاملة لتعبيد الأراضى، غالبًا للمرة الأولى فى البلاد، من قبل سلطة مركزية كانت تملك، للمرة الأولى هى الأخرى، تصورًا دقيقًا نسبيًا لخريطة البلاد. وذلك ما يعتبر، فى حد ذاته، ثمة قطيعة مع مصر ما قبل الحداثة.

وعلى نحو فيه مفارقة، فإن المعرفة الدقيقة بهذا البلد، يدين بها محمد على لهذا الرجل الذى انتصر عليه للتو عند سفح الأهرامات ألا وهو نابليون بونابرت. بالفعل كانت مؤلفات علماء الحملة الفرنسية (الذين أنجزوا وصف مصر)، هى التى أمدت السلطة الجديدة بأدوات ثمينة مكنتها من وضع «فحص الحسابات التجارية» لحالة البلاد ومن التعرف على ما تمتلك من إمكانات طبيعية وبشرية كامنة وكذلك إمكانية إنجاز مشروعه الجغرافي السياسى الكبير وهو بناء إمبراطورية جديدة على ضفاف النيل وعلى الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، إمبراطورية متحررة من الوصايا الأجنبية ومنها الإمبراطورية العثمانية، إمبراطورية قادرة على مواجهة

الأطماع المختلفة، الإنجليزية والفرنسية على وجه الخصوص. إمبراطورية تأسست بفضل أقصى استثمار للموارد البشرية والطبيعية للبلاد، خاصة الموارد المائية ولها دور مهم فى الساحة التجارية والاقتصادية، الدولية بفضل القطن، "الذهب الأبيض"، ذلك المنتج المطلوب بشغف فى العالم كله والمتكيف تماما مع الظروف الجغرافية والمناخية والمائية المحلية.

فى إطار هذا المشروع الجغرافى السياسي الضخم، بدأ الشروع فى تحضير الأرض اعتمادًا على بعض البرامج الأساسية وهى:

- التوسع فى الرى ومن ثم المساحة المنتجة للبلد، وذلك بفضل تحكم أكثر منطقية فى فيضان النيل الذى كانت غالبية مياهه تتسرب نحو البحر دون «الاستفادة» منها مباشرة.

- تحسين المواصلات من أجل سهولة التنقل بالداخل مع ربط مصر بشبكة التجارة الدولية.

- إرساء دعائم رقابة حصرية من قبل الدولة على طول البلاد والمجتمع والمجال الاقتصادى.

هكذا تم إطلاق حركة «بناء» تدريجية «جديدة» لم تتوقف على مدى قرنين من الزمن. إن ضخامة عملية تعبيد الأرض هذه واستمراريتها اللافتة للنظر، تشكلان ثمة «قطيعة» مع مصر ما قبل القرن التاسع عشر الذى لم يكن يعرف سوى زراعة رى الحياض.

والمفارقة، هى أن هذا التوسع نفسه وتلك الاستمرارية نفسها، هما اللذان يفسران أن بعض الباحثين- وليس أقلهم- لم يروا فيهما سوى مجرد امتداد لحركة سابقة آخذة فى الاتساع على مدى زمنى أطول بكثير. وقد رأى آخرون أن تلك

الحركة شكل من أشكال «نمط الإنتاج الآسيوى» أو«الاستبداد الشرقى» أو«المجتمع الهيدروليكى»[١].

في الواقع لم يكن الأمر يتعلق باستعادة تقنيات وأنظمة قديمة ولكن بناء نظام هيدروليكى جديد؛ كانت عاقبته الأولى هـى توحيـد الـشبكة المائيـة و«إزالـة» «التنوعات» المحلية. ومن أجل هذا، تم بناء سدود على الأطراف وحفر ترع كبيرة لتوزيع مياه الفيضان حتى يستفيد مجمل الأراضى القابل للزراعة من المياه ومـن طمى النيل، وأخيرًا، بناء نظام أحواض على نطاق واسع. وتعتبر تلـك الأعمـال المختلفة أول إنجازات مصلحة الرى فيما بين ١٨٢٠ و١٨٥٠.

وتعتبر القناطر الخيرية هى أول أهم إنجاز قام به محمد على، وهو يحمـل اسمه حتى اليوم. فى الواقع؛ فإنه العمل الأول (من حيث الحجم والأقدميـة) الـذى شيده والى مصر الجديد من أجل التغيير التام لنظام توزيـع ميـاه الفيـضان فـى الوادى. تطور هذا التحول من توزيع مستعرض بفضل ترع طولها بـضعة كيلـو مترات، تم شقها «عمودية» على النهر، إلى توزيع جانبى عن طريق ترع يـصل طولها إلى ٣٠٠ كيلو متر أحيانًا وذلك من أجل تيسير سريان المياه من الأعلى إلى الأسفل عبر نظام مائى «موحد»[٢]. هذا الإنجاز الضخم إن لم يكن ثـورة مائيـة حقيقية، فهو على أى حال، يمثل قطيعة مع النظام الذى سيطر على هيكلـة الإدارة وتوزيع الفيضان، على طول الوادى حتى نهاية القرن الثامن عشر.

---

(١) إذا كان مجمل هذه المفردات يحيلنا إلى أنماط الإنتاج نفسها، فهى لا تحيل جميعها إلى الصور الاجتماعية السياسية نفسها.

(٢) أهم ما يتعلق بالموقع الضخم الهيدروليكى الذى بناه محمد على فى الصعيد يستند إلى مؤلفات جيلين ألوم (١٩٩٢).وكلما احتاج الأمر، سنشير للمرجع بدقة.

بهذه الثورة، تحولت الجغرافيا المائية لمصر من نظام نقل وتوزيـــع مـــستند أساسًا على السدود المبنية من جانب إلى آخر من الوادى، إلى نظام يـضم ترعًـا (على طول الوادى) وقناطر متقاطعة بعرض النيل نفسه. أول هذه الـسدود كـان القناطر الخيرية بالدلتا (١٨٤٧، تاريخ وضع حجر الأساس) وآخرها السد العـالى بأسوان. والفترة ما بين السدين هى بالطبع الفترة التى شهدت ميلاد مصر الحديثـة ومجمل مؤسساتها. فترة بادر بها محمد علي و«ختمها»- إن جاز القـول- جمـال عبد الناصر.

وتثبت كل تلك الإنجازات- وبشكل لا يقبـل الجـدل- أن النظـام المـائى المصرى الحالى لا يرجع إلى أزمنة بعيدة جدًا وأنه خضع، منذ بداية القرن التاسع عشر، لأكثر من تعديلات على مستوى الصيانة والتحديث. «وللمرة الأولـى فـى التاريخ يتم إخضاع مجمل الأراضى لنظام موحـد لإدارة الميـاه والأرض، جـاء القرن التاسع عشر بثورة قلبت رأسًا على عقب إدارة المشهد المصرى فى أقل من قرن» (ألوم، ١٩٩٢:٣٠٢).

رمال للاستصلاح...أراضٍ فى انتظار رفع قيمتها:

على عكس الرأى السائد، فإن استصلاح الأراضى لم يخص الصحراء فقـط ولم يبدأ مع عصر عبد الناصرّ، ولكن بالتأكيد مع حقبة محمد علي كجزء متـداخل في سياسة تنظيم البلاد الجديدة. هكذا، فإن أطراف الـدلتا الـشمالية التـى كانـت مستنقعات حتى منتصف القرن التاسع عشر، تم استصلاحها تحت حكم الوالى.

وبالتوازى مع المشروعات الهيدروليكية المختلفـة، تـم تطـوير سياسـة لاستصلاح الأراضى وإعادة ضم الأراضى عن طريق نظـام الأمـلاك الأميريـة

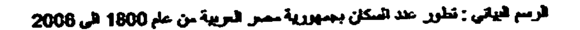
الشاسعة كأداة أساسية. وعلى الرغم من الصعوبات المختلفة، فقد تم وضع نظام للري الدائم في جزء كبير من الدلتا. كما تم تعميم الزراعات الصناعية على مساحة إجمالية ارتفعت من ٥٠٠٠٠ فدان عام ١٨٢٥ إلى ٣٠٠٠٠٠ فدان عام ١٨٣٦(Ruf,1990:7). وتضاعفت المساحة الزراعية ما بين محمد على والخديو إسماعيل، من نحو ٢,٥ مليون فدان في ١٨٤٠ إلى ٤,٥ مليون فدان عام ١٨٨٧.

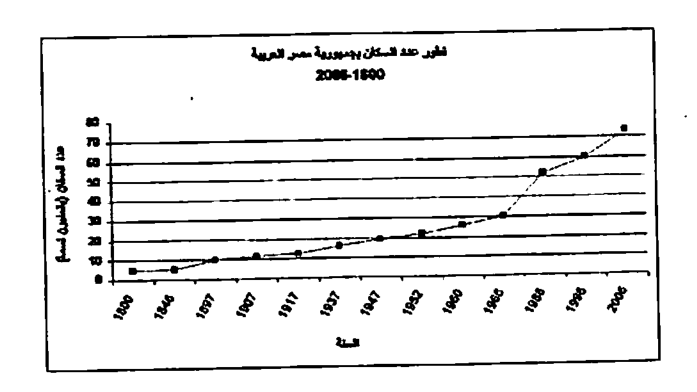
وما جعل تلك الإنجازات ممكنة هي التغييرات الجذرية التي أدخلت على النظام المائي، وأيضًا القيام بزراعة كل مكان يصلح لذلك واتباع نظام نقدى فيما يخص التبادل والضريبة العقارية[1]. إن التحديث التدريجي والمدعم بالنظام الهيدروليكي المصرى؛ أتاح للأرض الخصبة كل هذا الاتساع العظيم حتى وصلت مساحتها اليوم إلى أكثر من سبعة ملايين فدان. وبالإضافة إلى تطور ونمو الزراعة ومن ثم الإنتاج الزراعي الغذائي، فإن هذا المجهود الضخم الذى لا مثيل له في تاريخ مصر والنيل قد سمح بمواكبة النمو الديموغرافي. فمن ٤,٥ مليون نسمة في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٠) وصل عدد سكان مصر إلى ٥,٤ مليون نسمة عام ١٨٤٦ وإلى ٩,٧٣٤ مليون نسمة عام ١٨٩٧، وإلى ١١,١٩ عام ١٩٠٧ وإلى ١٢,٦٧٠ عام ١٩١٧، وإلى ١٥,٩٢١ عام ١٩٣٧، وإلى ١٨,٩٧ عام ١٩٤٧، وإلى ٢٢ مليون نسمة عام ١٩٥٢، وإلى ٢٥,٨ عام ١٩٦٠ وإلى ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٦، وإلى ٥٢ مليونًا عام ١٩٨٦، و٥٩ مليون عام ١٩٩٢، وإلى ٦٠ مليونًا عام ١٩٩٦ ونحو٧٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٦.

(١) تطوير شبكة الري وتحويل الدلتا بالكامل إلى الرى الدائم، أدى إلى ارتفاع شديد في إنتاج القطن فمن ٣ ملايين قنطار وصل إلى ٦ ملايين قنطار فيما بين ١٨٨٠- ١٨٨٥ و١٨٩٥- ١٩٠٠، اتساع المساحات الزراعية وصل إلى ٧٠% فيما بين ١٨٢١ و١٩٠٧ مما أدى إلى تضاعف المحصول مرتين ونصف مرة.

بدأت المرحلة الثانية فى بداية ١٩٥٠ وانصبت أساسًا على استصلاح الأراضى الصحراوية. فى الأصل، كان المقصود بوجه الخصوص هو توزيع أراض أكثر على الفلاحين بدون أرض وتنشيط حيوية القطاع الزراعي. أما المرحلة الأخيرة القريبة، وبعد فترة انتقالية بدون هدف واضح، فتسعى أولاً إلى خلق مساحات جديدة مخصصة لزراعة حديثة استثمارية.

رسم بيانى ١


الرسم البياني : تطور عدد السكان بجمهورية مصر العربية من عام 1800 الى 2006



وهى مقترنة ببرامج رى ضخمة وأصغرها سنًا هو المشروع الأكثر طموحًا والأكثر رمزية، ألا وهو مشروع توشكى الذى افتتح فى سبتمبر ١٩٩٥ فى جنوب غرب مصر. وقد اخترت إفراد مساحة أكبر لتناول سياسات استصلاح الأراضى حتى نفهم على نحو أفضل الآليات التى نتجت عنها عناصر الوضع الراهن.

«استثمار الصحراء» وتوسيع رقعة البلاد:

طوال النصف الثانى من القرن العشرين، بالإضافة إلى التكثيف اللافت للنظر للزراعات، أتاح تخزين مياه بحيرة ناصر استصلاح مئات الآلاف من هكتارات الأراضي الزراعية. تمدنا بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء برقم إجمالى هو ٣,٢١٧ مليون فدان للفترة من ١٩٥٢ إلى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أى بزيادة ١,٣٥ مليون هكتار. ويوضح الجدول ١١ تفاصيل أكثر عن خطط الاستصلاح المختلفة التي تم تنفيذها ما بين ١٩٥٢ و٢٠٠٣.

فى الواقع، فإن المساحة المستصلحة التي تتم زراعتها فعليًا، تقتصر على نحو ١,٧٥ مليون فدان (وزارة الزراعة، s.d المقدمة). والفرق بين الرقمين يساوى الأراضي المستصلحة التى اتضح أنها غير صالحة للزراعة لأسباب متعددة وهى: رداءة الأرض، صعوبة الصرف، بُعد شبكة مياه الرى ورداءة أعمال الاستصلاح على وجه الخصوص. ولا نضم إلى القائمة تلك الأراضى التى تمت زراعتها ثم تركها من قبل مالكيها لأسباب أكثر اجتماعية أو اقتصادية (الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ٢٠٠٤:٢٥).

جدول رقم ١١

المساحات المستصلحة فيما بين ١٩٥٢ و٢٠٠٣ بآلاف الأفدنة[١]

المراحل	إجمالى المساحات المستصلحة
١٩٥٢ -١٩٦٧/٦٨	١٢٧٨,٠
١٩٦٨/٦٩- ١٩٨٣/٨٤	٢٩٢,٤
١٩٨٤/٨٥- ١٩٩٩/٢٠٠٠	١٥٨٧,٢
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٢,٧
٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٨,٧
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٨,٠
إجمالى ١٩٥٢-٢٠٠٣	٣٢١٧,٠

هكذا، فإن الاتساع الفعلي للمساحة المزروعة سنويًا تظل إذن محدودة نسبيًا فمن ٥,٩ مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ٦ ملايين فدان ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٠، نرى أن المساحة الزراعية اليوم تصل إلى نحو ٧ ملايين فدان.

إجماليًا، نحو ١,١ مليون فدان إضافية تم ضمها إلى المساحة المزروعة عام ١٩٦٠ وتمت زراعتها بالفعل. والفرق بين إجمالى المساحة المستصلحة والزيـــادة الفعلية للمساحة المزروعة تساوى مجمل الأراضى الزراعية «المفقـــودة» بـــسبب العمران أو التخلي عنها.

على سبيل المثال، فيما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ (وهى الفترة التى شهدت بنـــاء السد العالى فى أسوان وتكوين بحيرة ناصر)، فقدت المساحة الزراعية فى الصعيد ١٥٠٠٠٠ فدان بسبب التوسع العمراني (مدنًا وقرى). وكان علينا الانتظار لنـــرى

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٤: ٢.

في الثمانينيات انقلاب التوجه مع كسب ٢٥٠٠٠٠ فدان، مما جعل إجمالي المساحة الزراعية يصل إلى ٢,٥٧ مليون فدان عام ١٩٩٠.

وفي الدلتا، فإن نمو المساحة المزروعة، خاصة على الأطراف كان أهم من الفاقد الذى أحدثه الاتساع العمرانى. غير أن الكثافة السكانية الشديدة ترجمت بانخفاض نسبى للمساحة المزروعة، بمتوسط نحو ٠,٢١% فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ وبنسب يمكن مقارنتها بالأعوام ١٩٨٠ و١٩٩٠.

من وادى النيل إلى الصحراء الكبرى

تخفيف الضغط السكانى:

اليوم، نرى أن أهم العراقيل للنمو الزراعى هو: الفقر الفلاحى والريفى المكثف، انخفاض المساحة الصالحة للزراعة لكل فرد جراء النمو السكانى، تفتيت الحيازات، عجز صغار ومتوسطى الفلاحين على الاستثمار القائم على الميكنة حيث التحديث باهظ التكاليف، النقص المتناقض للأيدى العاملة والانخفاض النسبى للاستثمار فى «الأراضي القديمة».

مجمل أراضى البلاد، فيما بين ١٩٦٠ وعام ٢٠٠٠، انخفضت على التوالى حصة الأراضي المحصودة والمزروعة[1] لكل فرد، من ٠,٢٢ إلى ٠,١١ فدان ومن ٠,٣٩ إلى ٠,١٩ فدان كما هو ظاهر في الجدول أدناه.

---

(١) في المتوسط تنتج كل قطعة أرض نحو محصولين سنويا (١,٩ على وجه الدقة). ومن ثم، فإن المساحة المحصودة تكون نحو ضعف المساحة المزروعة وهى الرقعة الزراعية الفعلية للبلاد.

جدول رقم ١٢

الأرض الزراعية المخصصة لكل فرد فيما بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠

السنوات	المساحات المزروعة (فدان/فرد)	المساحات المحصودة (فدان/فرد)
١٩٦٠	٠,٢٢	٠,٣٩
١٩٧٦	٠,١٥	٠,٢٩
١٩٩٦	٠,١١	٠,٢٠
٢٠٠٠	٠,١١	٠,١٩

وعلى نحو أكثر شمولية، فإن التوسع العمراني على المساحة الزراعية، في وادي النيل بالأساس خصوصًا حول مدينة القاهرة، قد غطـى، وفـق التقـديرات المختلفة، مساحة كلية من الأراضي الزراعية تصل إلى نحو ٧٠٠٠٠٠ فـدان، أي ١٢,٨% من الأراضي المزروعة في مصر عام ١٩٧٦ ونحو ١٠% من إجمـالي الرقعة المزروعة اليوم. إن «ضياع» هذه الأراضي الزراعية نهائيًا سببه عوامـل مجتمعة هي البنايات الجديدة وتآكل الأرض الإرادي واستخدام طمي النيل لصناعة الطوب اللبن. وقد تم منع هذه الصناعة لحسن الحظ منذ ١٩٨٢.

لكن، لا ينبغي الانتقال بسرعة من إثبات الحالة إلى الاعتراض المباشـر. إذ إن تعدي العمران على الأراضي الزراعية، وإن كان له صـفة المـضاربة بقـدر كبير، فهو يعبر أيضًا عن حاجة ملحة، خاصة بالنسبة إلى التجمعات التي تفتقر إلى أي فراغ بديل مثل النفاذ المباشر إلى الصحراء. إن الكثافة السكانية الزائـدة عـن الحد أصلاً في المدن والقرى لا يمكن أن تترجم إلا عن طريـق «الطفـح» علـى الأطراف المباشرة وهي غالبًا ما تكون أراضي زراعية.

أخيرًا، نرى مرارًا، حول التجمعات صغيرة الحجم التي يسكنها فلاحون أساسًا، أن البناء على أرض زراعية صغيرة يترجم على مستوى الفعل بما يمكن وصفه ببناء «أكثر ارتفاعًا» وإعادة استخدام الأرض لأغراض أخرى؛ فبدلاً من زراعات «على مستوى الأرض»، نجد أنشطة تخص التربية الحيوانية وتخزين القش والبذور والحطب والعلف على أسطح البنايات. في الواقع أصبحت الأسطح بديلة عن الأجران ولكل أماكن التخزين التي لم يعد لها وجود في الريف المصري.

هكذا، فإن قطعة الأرض الصغيرة المبنية والمأهولة بالسكان ليست مفقودة بشكل نهائي بالنسبة إلى الزراعة، على الأقل على المدى المتوسط ولا بالنسبة إلى البنايات الصغيرة ذات الطابق الواحد أو الطابقين إذ تعتبر أسطحها أيضًا جزءًا من فضاء الإنتاج الزراعي.

هناك سببان آخران يفسران أيضًا بطء الأنشطة المرتبطة بالاستصلاح، وعلى نحو أكثر دقة بطء توسع المساحة الزراعية:

- حرب ١٩٧٣ كانت السبب في توقف خطة الإصلاح بسبب قلة التمويل، إذ تم تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية لإعادة بناء مدن القناة التي تم تدمير جزء لا بأس به منها إبان حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. ولأن سياسة الانفتاح لم تجذب رءوس الأموال الخاصة، على عكس توقعات مؤسسيه، وجدت الحكومة المصرية نفسها مجردة ماليًا؛ فاكتفت بالرهان على زيادة حجم المحاصيل الزراعية وإنتاجية الأراضي. وقد فرض أيضًا هذا الاختيار حدود برامج المساعدة الأمريكية لمصر التي لم تكن تتوقع، في تلك الفترة،

تمويل أراضٍ جديدة (إبراهيم جلال، ١٩٨٧). كان ينبغى انتظار بضع سنوات لتعود مواقع الاستصلاح إلى العمل.

- عودة ارتفاع طبقة المياه الجوفية وملوحة بعض المناطق بسبب ضعف وأحياناً غياب بنى تحتية للصرف مناسبة، خاصة فى الأراضى الجديدة. والنظرية المنتشرة بشكل واسع حتى وقت قريب بين مهندسى الرى، كانت تقول: إن الأراضى الصحراوية وبسبب امتصاصها بشدة للمياه؛ فهى ليست بحاجة إلى بنية تحتية للصرف. ومن ثم، نادرة تلك الأراضى الصحراوية المستصلحة في مصر المجهزة بشبكات صرف. فى النوبارية الواقعة على الطريق الصحراوية بين القاهرة والإسكندرية، هناك بعض المستثمرين الزراعيين يلجئون إلى «تغطية» قطع أراضيهم الصغيرة بطين يرتفع فى بعض الأماكن، إلى ٥٠ سم من الطفلة التى تم جلبها. علينا أن نعلم أن تكلفة عملية كهذه تكاد توازى سعر فدان مستصلح.

وفي واحة الفيوم فقط، التى تروى بمياه النيل (عن طريق بحر يوسف)، يقدر أن١٥% من إجمالى الأراضي الزراعية قد فقدت بسبب مشكلات الصرف التى ظهرت منذ بناء السد العالى. بالفعل، فإن واحة الفيوم التى هى منخفض يقع على بُعد نحو مئة كيلو متر جنوب غرب القاهرة والتي يقع جزء كبير منها تحت مستوى البحر، تشهد مشكلات جسيمة لأن معظم مياه الصرف يصب في بحيرة قارون. ارتفاع مستوى البحيرة يترجم بشكل مباشر بارتفاع منسوب المياه الجوفية ومن ثم بروز ظاهرة الملوحة التقليدية في الأراضى المحيطة.

الضغط السكانى

حقائق إحصائية وأولويات التنظيم

«الحد من الكثافة» هو الحجة الرسمية للمشكلة الحقيقية/الباطلة التى تـشكل الكثافة السكانية الشديدة فى الدلتا ووادى النيل. بالفعل، ومع عدد سكان يصل إلـى ١٦٠٠ فرد على الكيلو متر المربع الواحد، تصبح دلتا النيـل واحـدة مـن أكثـر المناطق كثافة فى العالم اليوم، باستثناء، بالطبع، المناطق الحضرية الصرف حيـث الكثافة أعلى بشكل لا يقبل المقارنة. ونذكر فى هذا الصدد أن نحو٩٦% من أفراد الشعب المصرى يعيشون على ٤% من مساحة البلاد. ومن أجل تكوين فكرة دقيقة نسبيًا عن توزيع السكان، يكفى أن نعلم أننا أينما تواجدنا فنحن دائمًا على بعد نحـو خمسة عشر كيلو مترًا من تجمع سكانى يضم على الأقل ٢٠٠٠٠ نسمة.

إنها إذن الحجة المثلى بامتياز والأكثر تداولاً عبر كل الخطب عن ضرورة «إعادة تنظيم» أراضى البلاد. بما يعني ببساطة إعادة توزيع الـسكان مـن أجـل تجنب «الاختناق» السكانى الناتج عن كثافة تبدو في رأيهم مرتفعة للغاية.

غير أن هذا الوضع الديموغرافي المؤكد؛ كثيرًا ما يتم اسـتخدامه لتفـسير وتعليل مواقف ومشكلات وتغييرات في التوجهات والخيـارات الاقتـصادية و/أو السياسية خاصة، عجز الدولة على انتهاج سياسة اجتماعية فاعلة موجهـة للريـف والريفيين خصوصًا المزارعين. وأحيانًا، وعلى مرمـى حجـر مـن الأهرامـات الشهيرة، رمز لقوة الدولة إن وجدت، نسمع كيف أن هذه الكثافة الشديدة تتسبب في إعاقة البلاد ووقف التطور. إنها المفارقة... .

إذن تقرر إنشاء و/أو تنمية مناطق زراعية أو عمرانية جديدة على أمل جذب جزء من السكان (الفائض الديموجرافى) خارج الوادى ومدنه. وهناك أساسًا محوران هما محور المدن الجديدة، وبالذات حول القاهرة، ومحور الأراضى الجديدة الواقعة حول أطراف الدلتا والوادى مباشرة، فى البداية، ثم في مناطق أكثر بعدًا مؤخرًا.

للأسف، إن «صلاحية» المساحات الجيدة لا تحدد وحدها فرص نجاح سياسات تنظيم أراضى البلاد. بالفعل، فإن استصلاح أراضٍ جديدة- بفضل وجود طاقات زراعية وهيدروليكية- لا يجذب، على نحو مباشر، أعدادًا من السكان. كما أن بناء مدينة لا يضمن تسكينها بسرعة. لا وجود للصدفة كما لا وجود للتلقائية فى هذا النوع من الحالات. وإذا كانت هذه الأراضى الجديدة وتلك المدن لم تجذب بشرًا بالقدر الذى كان يرجى منها، فذلك لأن- احتمالاً- لا الأراضى ولا المدن قد لبت أصلاً آمال وتوقعات الناس الذين كان من المنتظر انتقالهم إليها.

غير أن هذه السياسة تتفق و«الحداثية» الآخذة فى الانتشار والتى تشترط أن فى مكان الأراضى القديمة (فى الوادى أو الدلتا) والفلاحين، ينبغى على التحديث أن يبدأ في الصحراء مع كبار المستثمرين. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب عمل كل ما يجذب هؤلاء المستثمرين. والفلاحون «الصابرون بطبيعتهم» سوف يصبرون أكثر فأكثر.

هكذا، فإن ضرورة الحد من الكثافة السكانية وتخفيف ضغطها، بإنشاء مساحات جديدة للتسكين البشرى ولتجهيز الأنشطة، تلتقى مع ضرورة تعبئة الرأسمال النقدى الوطنى والأجنبى. بالفعل، منذ بداية تحرير الاقتصاد، والقوانين المتعاقبة تمثل انفتاحات وتسهيلات ممنوحة لكبار المستثمرين. الهدف مزدوج:

الحفاظ على رءوس الأموال المصرية داخل البلاد مع جذب أكبر لرءوس الأموال الأجنبية لزيادة الاستثمارات المباشرة من أجل تعزيز النمو الاقتصادى، وعلى نحو أعم تحسين مؤشرات الاقتصاد القومى الإجمالية.

فى إطار هذه السياسة «الجاذبة» لرءوس الأموال الكبيرة، تقـوم الحكومـة بدعم القطاع الزراعى في الأراضى الجديدة بشكل خـاص. التـسهيلات المقدمـة للمستثمرين مجزية خاصة إذا ما تمت مقارنتها بمثيلاتها المقدمة لقطاعات اقتصادية أخرى. زد على ذلك، فإن المضاربين وصائدى الامتيازات لم يخطئوا فى اقتنـاص تلك الفرص. اشترى بعضهم أراضى باعوها بعد بـضع سـنوات واضـعين فـى جيوبهم فائض قيمة معتبرًا، بينما آخرون قد اشتروا أراضى مستصلحة بهدف وحيد وهو النفاذ إلى قطاعات من الاقتصاد الوطنى الجديد. ومع شرائهم لتلك الأراضى، فهم يكفلون السياسات الحكومية، وفى المقابل، يحصلون على تسهيلات خاصة مـن أجل الاستثمار فى قطاعات محمية، إذن صـعبة المـراس. وهـى علـى وجـه الخصوص حالة المستثمرين الخليجيين.

استصلاح الصحراء وإنشاء قطاع زراعى جديد «حديث»، يطمـح إلـى أن يكون عملية «خلق» لمساحة زراعية جديدة موازية للمساحة القديمة التـى يتطلـب تحديثها التقنى سنوات طويلة جدًا؛ بسبب عدد الفلاحين الفقراء المطلوب في البداية نقلهم بشكل أو بآخر. للوهلة الأولى، إن الجديد لا يتعارض مع القديم غير أن تنمية القطاع الجديد تتم على حساب القطاع القديم الذى لا يحصل على الاستثمار المـالى والإرادة السياسية الضرورية لتنميته. إن المنافسة تتم بشكل واسع لصالح الزراعـة الاستثمارية.

كشف حساب مخيب للأمل:

هناك ثلاث مراحل أساسية تركت أثرًا فى خطط استصلاح الصحراء المصرية منذ بداية الخمسينيات. وهذه المراحل الثلاث متعلقة أيضًا بخيارات سياسية مختلفة بشكل ملموس، حتى إن انتمت تمامًا إلى المنطق الإجمالى نفسه- باستثناء بدايات المرحلة الأولى فيما بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ حيث كانت أهدافها الاجتماعية أكثر وضوحًا.

المرحلة الأولى.. سنوات ١٩٥٠- ١٩٧٠، الدولة المستصلحة:

أطلقت السلطة العسكرية الجديدة المرحلة الأولى لاستصلاح الصحراء منذ بداية الخمسينيات، أى فى الوقت نفسه الذى تم فيه تطبيق الإصلاح الزراعى. انطلق المشروع من مديرية التحرير، الواقعة في جنوب غرب الإسكندرية وبخطة واسعة لاستصلاح ١,٢ مليون فدان وتشييد ١٣٢ قرية جديدة لاستقبال ملاك الأراضى الجديدة التى كانت مخصصة بالأسبقية لصغار الفلاحين والفلاحين بدون أرض الذين لم يتسن لهم الاستفادة من إعادة توزيع الأراضى التي بادر بها الإصلاح الزراعى. وكان يمثل- حينذاك- نظامًا تعاونيًا من أجل إنشاء زراعة جديدة وحديثة مميكنة للغاية.

ولكن يبدو أن النظام العسكرى الجديد لم تكن لديه وسائل لتحقيق طموحاته. فتنفيذ خطط شاقة فى وقت واحد كالإصلاح الزراعى وانطلاق مشروع السد العالى، إدارة قضية استقلال السودان، مواجهة إسرائيل وقيادة مشروعات عملاقة لاستصلاح الصحراء بشكل جيد، كل ذلك كان يتجاوز بالتأكيد إمكاناته البشرية والمالية والتقنية.

لذا، لم تتحقق الخطة إلا جزئيا والنتائج المسجلة كانت أقل بكثير مما كان متوقعًا، ففى نهاية الخمسينيات، تم استصلاح ١٧٠٠٠ فدان فقط منها ١٣٠٠٠ تمت زراعتها فعلاً. تم تسكين ٣٨٩ أسرة بينما كان المتوقع أن يصلوا إلى عدة آلاف من الأسر.

فى الوقت نفسه، كان هناك مشروع آخر لاستصلاح أراضٍ جديدة، على أساس استغلال المياه الجوفية، وذلك فى محافظة الوادى الجديد، غرب النيل، وكان الهدف هو استصلاح مساحة إجمالية تصل إلى ٢٤٠٠٠٠ فدان على مدى خمس سنوات، بدءًا من ١٩٥٧. ولكن مع بداية ١٩٦٠، لم يكن قد تم استصلاح سوى ٤٣٠٠ فدان.

بدأ الطور الثانى لتلك المرحلة الأولى نحو عام ١٩٦٠، بتغييرات أكيدة وعميقة فى الأهداف ووسائل السياسات الزراعية وخطط الاستصلاح. الخطط الأولى التى تم تنفيذها فى أوائل الخمسينيات كانت تهدف إلى منح أراضٍ لصغار الملاك والفلاحين دون أرض. ولكن، فى الستينيات كان الهدف هو إنتاج فائض زراعى مخصص للسوق.

هكذا، تم الانتقال من مرحلة المنح (التملك)، منح أراضٍ جديدة للفئة الأكثر «فقرًا» من طبقة الفلاحين المصريين (إصلاح زراعى والانتقال إلى الأراضى المستصلحة) إلى مرحلة زيادة الإنتاج بهدف أساسى هو زيادة دخل البلاد من خلال تنمية الصادرات. على هذا النحو، فإن الاهتمام التجارى حل محل الأولويات الاجتماعية. هكذا، فبدلاً من توزيعها على الأسر المعدمة، أصبحت الأراضى المستصلحة مخصصة لإنشاء مزارع للدولة بالغة التقنية. ولما كانت مصر قد انطلقت فى مشروع السد العالى العملاق، باهظ التكاليف، فكان ينقصها جد العملات الأجنبية.

كان هدف الخطة الخمسية لعام ١٩٦٠ استصلاح ٨٢١٠٠٠ فدان، منها ٥٢١٠٠٠ فدان تروى بماء النيل و ٣٠٠٠٠٠ بالمياه الجوفية. ولكن مع نهاية الخطة الخمسية (١٩٦٥)، تم استصلاح نحو ٨٠٠٤٥٢ فدان فقط، منها مساحة زراعية تمثل صافى ٣٩١٠٠٠ فدان. ومن ٣٠٠٠٠٠ فدان متوقعة بفضل المياه الجوفية، تم استصلاح فقط ٨٣٥٠٠ فدان، ٤٧% منها فقط تمت زراعته فعليًا عام ١٩٦٥.

تم إعداد خطة خمسية ثانية (١٩٦٦- ١٩٧٠) بهدف استصلاح مليون فدان. وكان ينبغي القيام بنصف العمل المطلوب من قبل مؤسسات قومية والنصف الآخر من قبل مؤسسات أجنبية. وما بين ١٩٦٥ و١٩٦٧، تم استصلاح نحو ١٦٩٠٠٠ فدان منها ٩٠٢٠٠ فدان فى شمال الدلتا ووادى النيل، على أراض «قديمة» لم يكن قد تمت زراعتها بعد و ٥٦٢٠ فدانًا فقط فى مديرية التحرير. في ١٩٦٧، حرب الأيام الستة، والهزيمة المهينة للجيوش العربية فى مواجهة إسرائيل والتدمير الكامل للجيش المصرى، وضعت نهاية سريعة لهذه الخطة الطموح. أصبح من أولويات المجهود الحربى إعادة بناء البنية التحتية العسكرية التى دمرها اعتداء الطيران الإسرائيلي.

في المجمل ظلت مساحات الأراضى الجديدة التى تم توزيعها خلال الستينيات متواضعة نسبيًا مقارنة بطموحات البداية. أوائل السبعينيات لم تسجل نتائج ملحوظة. حرب الاستنزاف بعد نكسة ٦٧ ومشكلات التركة السياسية على أولويات البلاد، بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، وحرب ١٩٧٣ وإعادة البناء فيما بعد، يفسر بقدر كبير هذا التأخر.

المرحلة الثانية.. سنوات ١٩٧٠– ١٩٨٠، السياق الليبرالى:

المرحلة الثانية – المسماة بـ «الثورة الخضراء» على غرار التجربة الهندية– التى أطلقها الرئيس السادات عام ١٩٧٨، وكان قلقًا من الزيادة المفاجئة لاستيراد المواد الغذائية. وكان هدف الخطة الجديدة هو استصلاح ١,٢ مليون فدان في مهلة لا تتعدى بأى حال من الأحوال العام ٢٠٠٠. وكان التوجه الجديد يخاطب بالتحديد الاستثمار الخاص المنوط به ضمان أعمال الاستصلاح والزراعة واستغلال الأراضى الجديدة على حد سواء. فسمح للأفراد المعنيين بالحصول على ١٠٠ فدان فيما لم يكن للشركات أى سقف يخص المساحة.

هذا يعني أن قطيعة حقيقية قد تمت بين السياسة الجديدة والسياسات السابقة. في كل مكان، وعلى عكس ما توقعت الحكومة من المستثمرين الخاصين من تطوير وتنمية لقطاع زراعى فعال وحديث، ذى أنظمة تقنية مرتفعة ومستديم الإنتاج على المدى الطويل، اقتصر أغلب هؤلاء على جمع الإعانات المختلفة والمساعدات الممنوحة من الدولة والتكسب من سوق المضاربة العقارية المثمر للغاية.

هؤلاء المضاربون الأثرياء، وأغلبهم من القاهرة والإسكندرية، هم الذين حققوا أكبر الأرباح فى زمن قياسى، وذلك ما يظهره بوضوح مثال المزاد الذى تم عام ١٩٧٧ لبيع مساحات شاسعة لأراضٍ جديدة فى منطقة الحجار على الأطراف الشرقية للدلتا. غالبية هؤلاء المتملكين المحظوظين للأراضى الجديدة فضلوا إيجارها أو رعايتها باستقدام عدد قليل من العمال، وبأقل التكاليف الممكنة. وبعد مرور عشر سنوات (وهي مدة الدفع السنوى لثمن الشراء من الحكومة)، تمت إعادة بيع هذه الأراضى نفسها بأسعار تصل إلى ١٠ وأحيانًا ١٥ مرة من قيمة الشراء الأصلية.

وفيما يتعلق بالمساحات الكبيرة الجديدة المروية التي خصصت لكبرى الشركات، ومنها شركات القطاع العام، يمكن التوقف عند مثال مشروع الصالحية الذى تم تنفيذه عام ١٩٨٢/١٩٨١ من قبل شركة عثمان أحمد عثمان- المقاولون العرب (المؤممة فى فترة عبد الناصر) فى محافظة الإسماعيلية غرب الدلتا. كان الأمر يتعلق بمزرعة حكومية مميكنة للغاية ومساحتها ٢٣٠٠٠ هكتار مروية عن طريق الرش. كانت تلك المزرعة تمثل أكبر مشروع زراعى فى مصر، وأصبحت على مدى بضع سنوات، مثالاً لأكبر فشل مدوى للسياسة الزراعية.

فى الواقع، بعد أن تم تقديمه كرمز لهدف قومى «للاكتفاء الذاتي الغذائى»، تعرض هذا المشروع العملاق لخسائر مالية فادحة، بالإضافة إلى ضعف تقنياته الخطيرة. ومن ضمن أسباب الخسائر، نشير إلى سوء الإدارة، انقطاع الكهرباء وتكراره والنقص الدائم لقطع غيار الماكينات الزراعية. وفى ١٩٨٨، أى بعد أن كادت تمر ست سنوات على افتتاحه، اضطر إلى غلق خمس وحدات للإنتاج الحيوانى ومنتجات الألبان كما تعرضت ١٤ صوبة للإهمال. وبعد فترة وجيزة تم إغلاق ٢٣ مزرعة دواجن ومصنع للعلف والمزرعة السمكية بشكل نهائى.

فى عام ١٩٩١، وبناءً على وضعها المالى المفجع، تم عرض مزرعة الصالحية فى المزاد العلنى للقطاع الخاص. لكن العروض كانت أقل بكثير من الثمن الأساسى المطلوب. فعدد العاملين بها المرتفع للغاية (نحو ٢٥٠٠ شخص) والديون (أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه) ثبطت همة المستثمرين المحتملين. فى عام ١٩٩٢ وكلت وزارة الزراعة للإشراف عليها وتمت إعادة تنظيم المنشأة من قبل شركة زراعية «**Joint-Venture**» متعددة الأطراف يملكها ممولوها الأربعة الأساسيين وهم ثلاثة بنوك عامة والشركة العربية للمقاولات (**Meyer,1998:339**).

المثال الثانى هو: مزرعة الدولة ومساحتها ٦٠٠٠ فدان والواقعة شرق نوباسيد التى اشترتها عام ١٩٧٨ شركة النيل الزراعية، وهى شركة خاصة للاستثمار كان يملك ٧٠% من رأسمالها سعوديون و٣٠% من المستثمرين المصريين. كانت تضم هذه المزرعة الكبيرة ١٥٠٠ بقرة حلوب، و١٠٠٠ ثور و٥٠٠٠ خروف للتسمين، و١٥٠٠ فدان خضروات و٢٠٠٠ فدان محاصيل. فى الإجمالى، ٥٠٠ عامل معين ونحو ٣٠٠٠ عامل موسمي سنويًا. أفلست تلك المزرعة. تم إيقاف جميع الأنشطة، باستثناء ٢٥٠٠ فدان تم تخصيصها منذ ١٩٩٢ لزراعة الشمام التى لا تتطلب إلا القليل من الرعاية. سوء الإدارة ونقص الاستثمار كانا بالتأكيد السببين الرئيسيين فى إفلاسها (Meyer,1998:343).

ومن جهة أخرى، ومع نهاية الثمانينيات، بدأت الحكومة فى اتخاذ إجراءات لتحديد «أملاكها» الخاصة الواسعة. وفضلاً عن بعض كبار المستثمرين، تمت إعادة بيع أراض الدولة جزئيًا لصالح قدامى العمال الزراعيين الذين عملوا فى الحيازات التى تمت خصصتها وأيضًا لصالح الخريجين.

هكذا، ففي ١٩٩١/١٩٩٢، حصل نحو ٤٨٠٠ عامل زراعى وموظف فى مزارع الدولة، ذوى أقدمية تصل إلى عشر سنوات على الأقل، على قطع زراعية من الأراضي الجديدة. حجم الحيازات الممنوحة اعتمد على عدد سنوات العمل فى القطاع العام وعلى مؤهلات المرشحين، فتم التوزيع على أساس ٢,٥ فدان لكل سنة عمل أقصاها ٥ أفدنة للعمال الأميين، ٠,٥ فدان بحد أقصى ٧,٥ فدان للموظفين ذوى التعليم المتوسط و١٠ أفدنة لخريجى الجامعات. وحتى شهر أكتوبر ١٩٩٢، تمت إعادة بيع ٢٧٠٠٠ فدان فى منطقة غرب الدلتا وحدها.

تم تحديد سعر الفدان بـ ١٠٠٠ جنيه للموظفين والعمال الزراعيين، تدفع بالتقسيط على مدى ثلاثين سنة. كانت الشروط السخية نسبيًا قد دفعت أغلب موظفى مزارع الدولة للتقدم لتملك حيازاتهم الخاصة ليصبحوا هكذا ملاكًا منتفعين. ولكن سرعان ما أدركوا فداحة حجم المشكلات التى تنتظرهم، وهى المشكلات نفسها التي واجهها «خريجو الصحراء».

الخريجون فلاحو الصحراء رواد أم غرقى؟

«الخريجون فلاحو الصحراء» هم فى وضع سيصبح ظاهرة حقيقية تستحق دراسة خاصة. فى الأصل، كان هناك قانون فى الفترة «الاشتراكية»، لم يلغ أبدًا، يضمن لكل خريج عمل ثابت فى القطاع الحكومى. فى الخمسينيات والستينيات، كان الهدف هو تشجيع الطلاب على الدراسة الجامعية وما بعدها ومن ثم إعداد وتأهيل كوادر قادرة على تحقيق كبرى المشاريع «التنموية» والسياسات المختلفة التى طرحها النظام الجديد. اكتسب هذا القانون من الشعبية ما جعل كل الحكومات لا تجرؤ على إلغائه، فى الوقت الذى حاولت جميعها، بنجاح متباين، البحث عن أساليب للاحتيال على ذلك القانون دون إثارة ردود أفعال معارضة.

هكذا، ولما كانت الحكومات المتعاقبة ملتزمة تجاه الملايين الحاصلين على شهادات، خريجى الجامعات والمعاهد فى نهاية كل عام جامعى، حاولت تلك الحكومات، من جهة، العثور على وسائل توجيه هؤلاء طلاب الوظائف الجدد نحو قطاعات أخرى، خاصة القطاع الخاص، ومن جهة أخرى، ترك قوائم الانتظار والمهل لتطول حتى تحاول إيجاد حلول مؤقتة. في عام ٢٠٠٤، تم تعيين خريجى عام ١٩٩٨ الذين كانوا لا يزالون يبحثون عن وظيفة.

وكانت إحدى الحيل التى تبنتها السلطات هـي تزويـد الخـريجين الجـدد بالوسائل التى تمكنهم من إقامة منشأة صـغيرة، تجاريـة أو حرفيـة، خدميـة أو زراعية. وكان هذا الأمر يتعلق بالنسبة إليهم بمساعدة مالية متواضعة أو مادية من أجل الانطلاق... والاختفاء من على قوائم طالبى الوظائف. ومـن ضـمن هـذه المساعدات، كان هناك منح قطعة زراعية فى الأراضى «الـصحراوية» الجديـدة، وفى الأغلب كانت تصل إلى خمسة أفدنة، فى مقابل، التـزام شـكلي ومكتـوب، بالتخلى عن حق العمل الثابت فى الوظائف العامة. ومن الشروط الأخـرى عـدم العمل فى أى نشاط آخر خارجى «أرضه» لكل من تم منحه قطعـة أرض. وهـذا الشرط الأخير قليلاً ما يتم الالتزام به بسبب أن ريع خمسة أفدنة فى الـصحراء لا تكفى لإعاشة أسرة.

ضف إلى ذلك أن هذه الأراضى لم تمنح مجانًا. لسعداء الحـظ، للفـائزون الذين دفعوا مجمل ثمن الأرض الذى تحدده الدولة، ولكـن بالتقـسيط علـى عـدة سنوات بحسب مشروعات الإصلاح والمناطق المعنية. وعندما«يمـنح» بيتـا مـع الأرض فاللائحة نفسها تطبق بالشروط نفسها.

فى عام ١٩٨١، قررت الحكومة توزيع أراضٍ جديدة مزروعة أصلاً وتابعة لمزارع الدولة، وتقع فى منطقة مريوط ومديرية التحرير شمالاً. فى البدء، كانـت هذه الأراضي مخصصة لحاملى الدبلومات العليا من المعاهد المتخصصة وكليـات الزراعة، ثم بدءًا من ١٩٨٦ أصبح هذا البرنامج مفتوحًا لجميع الخريجين، ومـن بينهم المهندسون وكبار التقنيين الزراعيين. للأسف، ومثل كبار المستثمرين، فـإن هؤلاء الخريجين لم يثبتوا أنهم على مستوى طموحات السلطات. فى عـام ١٩٨٦، ٤٠% فقط من الحاصلين على الأرض كانوا يفلحـون أرضـهم بأنفـسهم، بينمـا

الآخرون كانوا قد أجروا أو باعوا حيـازاتهم لمنتفعين آخـرين جـاءوا من الدلتا أو تنازلوا عن إدارتها المباشرة إلى أحد أعضاء الأسرة.

اليوم، يمكننا تحديد أربعة أنماط لهذه التجمعات المكونة من حاملى الشهادات الذين أصبحوا فلاحين:

الخريجون الذين حصلوا على أراضٍ جيدة ذات موقع جيد، والذين حـصلوا على مساعدات ومساندة مهمة من قبل أسرهم أو أصدقائهم. ومـن بيـنهم، نجـد المتزوجين ذوى الشهادات العليا الذين جمعوا أراضيهم فى حيازة واحدة مـن ١٠ أفدنة (٥+٥). فى المجمل، هذه المجموعة فى إمكانهـا الاسـتقرار علـى الأرض وممارسة النشاط الزراعى.

الخريجون الذين تركوا أرضهم مضطرون، لأنهم لم يتمكنوا مـن العـيش منها، ولو بشكل متواضع، أو لأنهم أحبطوا بسرعة. وفى الحالتين فضلوا العـودة من حيث أتوا وتحويل نشاطهم إلى ممارسات أفضل تكيفًا مع مشاريعهم المستقبلية وإلى وضعهم الأسرى والاجتماعى والاقتصادى فى آن واحد. ولكن، لمـا كانـت إعادة بيع تلك الأراضى التى تم الحصول عليها من خلال هذه البـرامج ممنوعـة نهائيًا، فقد تركوها ببساطة أو أجروها من الباطن ولكن لأقرباء حيث الإيجار هـو الآخر ممنوع.

الخريجون الذين قاوموا في البداية، بفضل المـساعدات الأسـرية أحيانًـا، وبفضل إعدادهم ومؤهلهم الملائم للزراعة خاصة شخصيتهم التـى تحمـل سـمة الريادة، هم الذين تمكنوا من بيع «كفاءاتهم» للمستثمرين الزراعيين الجدد الـذين- فى غالبيتهم- لم يحصلوا على معرفة ومهارات تقنية زراعية. وبالنسبة إلى هؤلاء، فإن خريجي الجامعات والمعاهد الزراعية أو الذين أصبحوا فلاحـين، لهـم ميـزة

قوية وهى أنهم متفرغون وقاطنو المكان، فقد اكتسبوا العلم وبداية خبرة، ويوافقون على العمل باليومية، حيث إن فدادينهم الخمسة لا تكفى للعيش و«بناء» مستقبل على مستوى طموحاتهم.

أخيرًا، النمط الرابع، الأكبر عددًا على الإطلاق، مكون من هؤلاء الذين لم يتمكنوا من «تأجير» كفاءاتهم التقنية البعيدة عن مجال الزراعة ولكنهم يبيعون أحيانًا قواهم البدنية كعمال بشكل عرضى، ولكن دائمًا على نحو غير قانونى، لدى نفس المستثمرين الزراعيين. إنهم يشكلون فى الواقع الفئة الأكثر فقرًا على تلك الأرض الجديدة المختلسة من الصحراء. إنهم «البروليتاريا» الزراعية فى الصحراء.

تم انتهاج هذه السياسة من أجل الحد من الضغوط على الوظائف العامة وكذلك الحد من عدد الخريجين بدون وظائف، وقد أظهرت تلك السياسة محدودية شديدة فى حلولها. هؤلاء الخريجون الشباب، حاملو الشهادات العليا، الذين يرجى منهم ألا يزاحموا العاطلين على القوائم، كان منوطًا بهم أن يصبحوا الرواد «المستصلحين» للصحراء الواسعة. هذا الدور، الذى هو مشرف وفى الوقت نفسه مستحيل التحقيق بسبب الظروف والوسائل المتواضعة المطروحة، كان يدَعى أهميته حتى بداية التسعينيات حتى آل أكثر فأكثر للمستثمرين. ولكن، على عكس هؤلاء، فإن حاملى الشهادات الذين أصبحوا «فلاحين» غير متمكنين من الوسائل التى ترقى لهذا الطموح. فمع تملك الأفدنة الخمسة من الأراضي الجديدة التى تتطلب مصاريف باهظة، لا يمكن الحصول حتى على ريع مناسب لإعالة أسرة متوسطة. وفى مناطق كثيرة من البلاد وفى العديد من الأراضى التى تصلها مياه الرى و«المحتلة» من قبل الخريجين الفلاحين، يشكون- هؤلاء- معلنين أسفهم على هذا الخيار وعلى عدم قبولهم للوظيفة العامة. كثير من هؤلاء الخريجين غير

القادرين على الاضطلاع ماديًا بـ «رسالة» الرواد المستحيلة، يعتبرون أنفسهم «غرقى» الصحراء.

أمام الاستدانة وأحيانًا العجز عن سد احتياجاتهم، لم يقاوم هؤلاء المزارعين الجدد طويلاً، خاصة أنهم قد تخرجوا للتو من الجامعة أو المعاهد، قبل أن يتخلى هؤلاء عن كل شيء من أجل نشاط آخر يحقق دخلاً أكثر إغراءً. وأكثر من كونه سوء نية أو سوء ائتمان، إن تخلى شباب الخريجين عن الأرض يعني أولاً فشل سياسة الحكومة على صعيدين، الزراعى (استثمار الصحراء) والاجتماعى (دمج الشباب في سوق العمل).

المرحلة الأخيرة.. استصلاح الصحراء، "استصلاح" رأس المال:

المرحلة الأخيرة لاستصلاح الصحراء التى انطلقت فى نحو ١٩٨٨ تمثل هى الأخرى، قطيعة جديدة، ثمة جذرية، بالسياسات المتبعة حتى ذلك الحين. ومع تخليها عن صغار الفلاحين وحاملى الشهادات، سوف تتوجه الخطط الجديدة لمنح الأولوية للرأسمال الكبير، المنوط به المشاركة فى تحديث القطاع الزراعى وبذل المجهود الشامل من أجل أن يتجاوز القطاع الزراعى أزمته. فى المقابل، الرأسمال المستثمر فى زراعة الأراضى الجديدة سوف يحصل على امتيازات حقيقية، منها تملك الأرض المطروحة للزراعة بأسعار رمزية، الإعفاء الكثيف من الضرائب وبالتأكيد، النفاذ إلى البنى التحتية الثقيلة كالترع التى تجرى فيها مياه الرى ومحطات رفع المياه والطرق... إلخ.

في الواقع، إن انفتاح الصحراء على رءوس الأموال الكبيرة لم يبدأ عام ١٩٨٨ إذ تعود القوانين التى تحث على الاستثمار الخاص إلى ١٩٨١. ولكن، حينذاك، كان أكثر نفعًا وفائدة أن توظف أموالك فى «الشركات الإسلامية لتوظيف

الأموال» والتى أفلتت حينذاك من رقابة الدولة ضامنة أرباح كبيرة. سقوط هذا الاقتصاد الموازى، الذى تم تنظيمه بإرادة الدولة منذ ١٩٨٧، يفسر على نحو كبير شغف المستثمرين الخاصين لتنمية وزراعة الأراضى الزراعية الجديدة فى الصحراء (Meyer,1994:65).

جدول ١٣

حساب رقمى لبرامج استصلاح الأراضى الجديدة، عددها ومساحتها (بالفدان)(١)

إجمالى عدد الحيازات	٢٤٣٧١٨
إجمالى مساحات الأراضى الجديدة	٢١٧٢٦٣٠
مساحات نظام الحيازة المباشر	١٨٧٧٨٤٥
مساحات نظام الحيازة غير المباشر	١٤٥١١١
مساحات متعددة المحاصيل	١٧٥٢٨١٣
مساحات مروية بمياه النيل	٩٤٨٠٠٥
مساحات مروية بالمياه الجوفية	٥٠٨٥٥٧
مساحات مروية بالغمر	٩٣٨٥١٤
مساحات مروية بتقنيات حديثة	٦٥١٧٢٢

لا بد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المرحلة الأخيرة تتصل أيضا بالمرحلة الأكثر راديكالية للإصلاح الزراعى المضاد والتى تمثلت ذروتها وتجسدت ماديا مع تبنى وتطبيق قانون ٩٦/١٩٩٢ الذى حرر تماما سوق الأرض الزراعية وحدد

(١) وزارة الزراعة، s.d : المقدمة.

قواعدها الجديدة فى اتجاه ليبرالى يعود بالنفع على الملاك على حساب المستأجرين.

بالنسبة إلى السنوات الأولى فقط من (١٩٨٨ إلى ١٩٩١). تم استصلاح ٤١٠٠٠٠ فدان وزراعتها، مما تجاوز المتوسط السنوى المتوقع فى البداية وكان ٧٠٠٠ فدان. هكذا حدث وللمرة الأولى على مدى أربعة عقود من التخطيط الزراعى في مصر، لا أن تتحقق الأهداف وحسب، بل وأن يتم تجاوزها.

يظهر جدول ١٣ بوضوح بعض العناصر المفيدة عن كشف حساب مجمل سياسات استصلاح الصحراء منذ منتصف الخمسينيات.

مواقع العمل الجارى تنفيذها.. أحلام المهندسين وسلطة المستثمرين:

من أجل تحقيق هذه المشروعات المائية العظيمة التى يتجاوز حجمها بدون جدال قدرات صغار المستثمرين وفيما يبدو أيضًا قدرات الدولة، كان من المنطقى دعوة الاستثمار الكبير ومنحه امتيازات استثنائية. ولما كانت الدولة لا تستطيع فى آن واحد إغراء الأكثر ثراءً والاهتمام بمئات الآلاف من الفقراء، فقد تم توجيه الجهود الخاصة بالاستصلاح، على نحو آلى وبشكل شبه حصرى، إلى الفئة الأولى إذ اعتبرتهم الشركاء الوحيدين القادرين على مواجهة تحديات «التنمية».

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الدولة برنامجًا طموحًا يشمل مشروعات كبيرة لتنظيم الزراعة والرى موجهة لاستصلاح وزراعة مئات من الآلاف الأفدنة. والأهم هو أن هذه المشروعات الكبرى موجهة إلى الاستثمار الخاص.

أطرح فرضية أن كبرى المشروعات المائية وكذلك تحرير القطاع الزراعى يشكلان مرحلة حاسمة فى عملية رد اعتبار ليس للملكيـــة الخاصـــة فحـــسب بـــل وللإقطاع على وجه الخصوص. ولما كانت الحكومة لا تستطيع تغيير بنى الـــبلاد الـــزراعية، بين عشية وضحـــاها، فعلى الملكيات الكبيرة تشكيل نفسها من جديـــد فى الصحراء، انتظـــارًا «لاستـــرداد» الوادى والدلتا تدريجيًا بعد الـــتخلص مـــن صغار الفلاحين.

فى تلك اللحظة سوف يكون التحرر الاقتصادى للبلاد قد وصل إلى تحقيـــق هدف البداية، ألا وهو التراجع الكامل للدولة من فلك الإنتاج الزراعى والخصخصة الكاملة للقطاعين الأساسيين للبلاد وهما الزراعة والموارد المائية. تجميـــع الأرض الزراعية وتحرير السوق بالكامل سيسهل بالتالى تحديد سعر لمياه الرى التى تظهر صعوبة– بل استحالة– فرضها على صغار المزارعين الذين، باعتراف المسئولين المصريين أنفسهم، يعتبر جزءًا كبيرًا منهم فى عداد الفقراء. فقط زراعة رأســـمالية حديثة، مميكنة ومرتبطة تمامًا بالسوق الدولية يمكنها أن تتحمل سعرًا لماء الرى.

ومما يفاقم الضرر هو أن إنشاء مساحة جديدة للإنتـــاج الزراعـــى يـــتم لا كعملية تكاملية لما هو موجود أصلاً بل كقطيعة تامـــة لكـــل الأنظمـــة القديمـــة: المستثمـــرون في مواجهة الفلاحين، التقنيـــــات الحديثـــة فـــى مواجهـــة الأدوات التقليدية، زراعـــة «مرتبطة» بالأســـواق العـــالمية فى مـــواجهة زراعة مـــوجهة أساسا إلى الأســـواق المحلية ... إلخ، وأثناء كل ذلك، الفقر ينمو ويتفاقم إلى درجة لم يبلغها أبدًا.

ومع تجاوز المناظرات الجدلية حول إمكانية التحقق التقنى ومبررات وجود هذه المساحات الشاسعة فى الصحراء المروية والموجهة لكبرى رءوس الأمـــوال،

يظل هناك واقع سياسى ينبغي الإشارة إليه وهو أنه بدلاً من محاولة حل مشكلات القطاع الزراعى الذى يضم الأراضى الزراعية «القديمة»- عن طريق تحسين مستوى معيشة الفلاحين وأمنهم الغذائى والاقتصادى والاجتماعى، وتحديث تدريجى للتقنيات الزراعية والرى وكذلك الدفع بعملية «ربط» الفلاحين بالسوق وإعادة إصلاحها من الداخل- فإن الإغراء بإنشاء مساحة زراعية موازية، لصالح كبار المستثمرين وحدهم قد غلب.

ضمن مشاريع المياه والزراعة العملاقة التى تصورها متخذو القرار المصريون، هناك مشروعان يكشفان- على نحو خاص- الخيارات السياسية والأهداف المعلنة وهما ترعة السلام فى شمال سيناء وتوشكى فى الجنوب، غرب بحيرة ناصر.

ترعة السلام واستصلاح سيناء:

بادر الرئيس الراحل أنور السادات بإطلاق مشروع ترعة السلام فى نهاية السبعينيات فى إطار مفاوضات السلام مع إسرائيل. كانت فكرة غاية فى الرمزية وهى مياه النيل المقدسة لمدينة القدس المقدسة. فى المقابل، طلب السادات تنازلات إسرائيلية فيما يخص «الملف» الفلسطينى. رفض تلك التنازلات، معارضة إثيوبيا لهذا المشروع، بحجة أن مياه النيل لا يمكن استخدامها خارج نطاق حوض النيل وأن سكان البلاد الواقعة على الحوض أولى من إسرائيل ورفض جزء كبير من المثقفين والمناضلين السياسيين المصريين لكل تفاوض ومساومة مع العدو الإسرائيلى، كل ذلك «ختم بالرصاص» بسرعة مشروع السادات. وقضى اغتياله عام ١٩٨١ نهائيًا على المشروع فى نسخته الأصلية.

بعد أن قامت حكومة مبارك بإزالة الغبار عن المشروع وإعادة تحديد معالمه، أصبح مشروع ترعة السلام الجديد موجهًا- حصريًا- إلى إنشاء مساحة جديدة مروية بحجم ٤٠٠٠٠٠ فدان في شمال سيناء بين قناة السويس ومدينة العريش. أول مرحلة من هذا المشروع الضخم الذى بدأ في التسعينيات بحفر الترعة الأساسية والسحارات الأربع التى تسمح بمرور مياه النيل تحت قناة السويس قد تم الانتهاء منه تمامًا اليوم. بيد أن لا شىء هناك يدل على تنمية مكثفة للأراضى المحيطة.

فى المجمل، من المنتظر أن تمر عبر الترعة أربعة مليارات متر مكعب من المياه سنويًا نحو الأراضى الجديدة، مختلطة بالتساوى بماء النيل «الحلوة» ومياه الصرف المحملة بأكثر من الأولى بالأملاح ومختلف الملوثات الكيميائية والعضوية.

ومثل العديد من الأراضى الجديدة الأخرى المروية، فإن الأراضى المنزوعة من الصحراء «السيناوية» والمستصلحة سيتم منح أغلبها على أساس ٧٥% لكبار المستثمرين على هيئة قطع من ٥٠٠ فدان كحد أدنى للمساحة. والـ ٢٥% المتبقية محفوظة لبدو سيناء وحاملى الشهادات والفلاحين بدون أرض من مختلف بلاد مصر على أساس قطع من ١٠ إلى ٥٠ فدانًا. ومع تقسيم كهذا، يتحول الهدف الديموجرافى في إعادة توزيع السكان وتعمير سيناء بجذب ٣ ملايين فرد، لا يمكن الوصول إليه.

العديد من التساؤلات تطرح نفسها حول جدوى هذا المشروع الذى تأخر ظهور نتائجه الأولى. صمت الإعلام الرسمى الذى يسرع عادة فى عمل دعاية كبيرة حول مشروعات الدولة المهيبة، يؤكد الشكوك. يبدو أن الحكومة نفسها قد

نسيت هدفها، كما لو أنها يئست نهائيًا من استقرار صغار وكبار المستثمرين على ضفاف هذه الترعة التي وعلى مدى السنوات، قد تم وضعها على رأس قائمة كبريات المشاريع القومية. في عام ٢٠٠٨، نحن مازلنا نبعد كثيرًا عن الـ ٤٠٠٠٠٠ فدان التي كان من المزمع استصلاحها في الخطة.

بالطبع، ربما يعود ذلك إلى مجرد تأخير، يمكن فهمه وتفسيره بسبب صعوبات التنفيذ العديدة وعراقيل الانطلاق التي واجهها المشروع في بداياته. ولكن يبدو حقًا، وفق مصادر كثيرة، أن المستثمرين المنتظرين قد تخلفوا عن الموعد. وترجع حالة انعدام الرغبة في الاستثمار في هذه البقعة إلى عدة عوامل، منها أن الأزمة الاقتصادية ثبطت همة المستثمرين في الرهان على مشروع معرض للمخاطر. ولكن السبب الحقيقي يكمن في رداءة مياه الري الشديدة التي تحملها الترعة.

ولما كانت تلك المياه محملة بالأملاح وملوثات أخرى من أنواع ومصادر مختلفة، فهي لا تتيح زراعة استثمارية، ينبغي توجيه أغلب إنتاجها نحو الأسواق العالمية حتى تدر ربحا حقًا. ولكن هذه الأسواق لم تعد تقبل منتجات زراعية وغذائية غير مطابقة للمعايير الصحية المتزايدة الصرامة. هكذا، لا يسمح هذا الوضع بدفع رءوس الأموال إلى شمال سيناء.

قلق المستثمرين من عدم حصد منتجات زراعية صالحة للتصدير ازداد تفاقمًا مع القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية عام ١٩٩٥ بإطلاق مشروع توشكى، ذائع الصيت، الذي يهدف هو الآخر إلى خلق مساحة جديدة مهولة في جنوب غرب البلاد والمروية مباشرة بمياه «نظيفة» نسبيًا، مصدرها بحيرة ناصر ومياه منخفض الصحراء الليبية. ووفق المنطق الحسابي، فإن أي كمية من المياه

تؤخذ من مستوى أعلى من النهر سوف تقل فى المستوى الأسفل. ويترتب على ذلك، أن ترعة السلام، الواقعة عند مصب نظام الرى المصرى، قد فقدت حصتها فى الحصول يومًا ما على كميات كافية من المياه إلى حد ما ذات جودة معقولة.

وعلى نحو ما، يمكننا القول، إنه بشكل مباشر أو غير مباشر، أعطى مشروع توشكى الرئاسى ضربة قاضية لمشروع ترعة السلام. ولما كان موضوعًا لتسليط أضواء الإعلام وأكثر جذبًا لاستثمارات الدولة والمستثمرين المصريين والأجانب، ولما كان يحوز على متابعة مستمرة من قبل الرئيس مبارك نفسه، فإن مشروع توشكى لم يكن له إلا أن يقصى مشروع شمال سيناء إلى المرتبة الثانية.

توشكى أو تحييد كبرى المشروعات:

فى أقصى جنوب البلاد، غرب بحيرة ناصر، هناك مشروع توشكى الذى يحمل نفس اسم المنخفض الطبيعى الذى يكون مصرفًا طبيعيًا لسد أسوان[١]. ويمثل أكبر المشاريع طموحًا لتنمية الصحراء فى مصر، والذى لم يسبق له مثيلاً. وفى مرحلته النهائية، من المتوقع أن يشمل نحو أكثر من مليونى فدان وهو ما يوازى تقريبًا المساحة الإجمالية المستصلحة والمزروعة فعليًا منذ الخمسينيات.

في مرحلة أولى، سوف تتيح القناة الجديدة استصلاح ٥٠٠٠٠٠ فدان فى جنوب غرب البلاد (بدءًا من أطراف بحيرة ناصر فى اتجاه سلسلة واحات الصحراء الغربية). أما المليارات الخمسة المتر المكعبة من المياه الضرورية لرى الجزء الأول من الأراضى المستصلحة؛ فقد كان ينبغى اغترافها مباشرة من بحيرة

---

(١) ويمثل أيضًا اسم قرية نوبية قديمة يعتبر المنخفض الامتداد التاريخى لها.

ناصر. أغلب المساحة الجديدة سوف تقسم إلى حيازات شاسعة، مثل شمال سيناء، بحد أدنى ٥٠٠ فدان لكل حيازة.

فى الواقع، الأمر يتعلق بعملية «تنكرية» لمشروع سابق هو مشروع الوادى الجديد الذى لا يشبهه سواء فى الأهداف أو الوسائل. يعود مشروع الوادى الجديد إلى الخمسينيات وكان سيعتمد على استغلال مياه الصحراء الغربية الجوفية. ويستهدف أساسًا التنمية الزراعية فى الواحات الثلاث الكبرى الفرافرة، الداخلة والخارجة من أجل تحسين مستوى معيشة السكان المحليين ومساعدتهم فى الاستقرار والحفاظ على أراضيهم، مع احتمال جذب بعض المستثمرين الخاصين الذين كانت إسهاماتهم المالية سوف تساعد فى تحسين البنى التحتية والخدمات العامة. مشاريع الاستصلاح التى كانت مخططة فى إطار هذا المشروع القديم؛ كانت تستهدف على نحو شبه حصرى الفلاحين المحليين. كان هناك فقط جزء صغير نسبيًا مخصصًا لكبار المستثمرين الخاصين. ولما كان المشروع غير متصل البانة بالنظام النهرى وبفضل حجمه المتواضع نسبيًا وطموحه الواقعى، لذلك فإن مشروع الوادى الجديد كان يمكن أن يكتب له النجاح الكبير لو لم يتم إهماله خاصة بسبب الحرب مع إسرائيل فى ١٩٦٧ و١٩٧٣.

ولكونه من طبيعة وحجم لا يمكن مقارنتهما نهائيًا بالمشروع الأول، فإن مشروع توشكى مؤسس على استغلال مكثف لمياه النيل والمياه الجوفية. ولما كان مخصصًا لكبار المستثمرين وموجهًا نحو صناعة الزراعة الحديثة، فإن المشروع الجديد لا ينتمى لنفس منطق سابقه. فهو يعبر بوضوح، بمفرده، عن الطريق التى تم اجتيازها ما بين «الاشتراكية الشعبوية» لناصر والتحرر الاقتصادى الذى دشنه السادات عقب حرب ١٩٧٣ وأكمله مبارك تحت الضغط «اللطيف» لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ومن مشروعات موجهة للتنمية المحلية- التي يصيبها النجاح والفشل كمـا هى الحال بالنسبة إلى كل المشروعات في مصر وفي كثير من البلاد الأخرى فـى العالم- تم الانتقال إذن إلى عمليات ضخمة، منفصلة تمامًا عن الفضاءات الزراعية الموجودة، ومن أولوياتها تنمية مجمل أرقام الاقتصاد القـومى وإتاحـة الفرصـة للمستثمرين الذين وافقوا على الإسهام أن يحصلوا على أقصى المكاسـب. هكـذا، ومن أجل جذب المستثمرين، قامت السلطات العامة بتقديم إعفـاء ضـريبى لمـدة عشرين عامًا، وإعفاء من الجمارك علـى الأجهـزة المـستوردة، وبيـع الأرض للمؤسسات المصرية بسعر ٣٤,٥ دولار للهكتار وإيجار لمدة ٩٩ سـنة للـشركات ذات رءوس الأموال الأجنبية، وكانت تمثل الغالبية بـسعر ٧ دولارات أمريكيـة للهكتار- أى ما يوازى ثمن كيلو لحمة فى حى شعبى بالقاهرة. كمثـال للمقارنـة، نجد أن أدنى سعر للهكتار الواحد سواء فى الوادى أو الدلتا يتجاوز ١٢٠٠٠٠ جنيه وربما وصل إلى ٤٠٠٠٠٠ جنيه للأراضى المزروعة بالخضروات.

توشكى.. المشروع الفائض عن الحاجة:

من أجل تعويض ضخ خمسة مليارات متر مكعب من مياه النيل، الضرورية لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع استصلاح نحو نـصف مليـون فـدان، ينـوى المسئولون خفض الاستهلاك عن طريق تحديد المساحات المزروعة بالأرز (شمال الدلتا) وبقصب السكر (فى الصعيد) فهما زراعتان تستهلكان مياه غزيرة. هذا الحل يطرح مشكلتين، واحدة تخص البيئة والأخرى ذات طابع اجتماعى واقتصادى.

إذا طرحنا جانبًا المسائل المتعلقة بالسيادة الغذائية ومرتبة الأرز فى العادات الغذائية للبلاد- خاصة الفلاحين المصريين الذين يمثل الأرز لهم، الغذاء الأساسـى

الأول مثل الخبز- سوف نجد أن تخفيض المساحات المزروعة أرزًا أو قصب السكر سيخفض فعلاً كميات المياه المخصصة للري. ولكن سوف يترجم هذا الوضع بانخفاض مستوى المياه على نحو خاص في منطقة الدلتا الواقعة على حدود البحر لتصبح في مستواه تقريبًا (بارتفاع قريب من الصفر)، مسببة هكذا خللاً مائيًا خطيرًا، إذ إن خفض حصة المياه العذبة سوف يستعاض عنه بشكل مباشر بتسرب جانبي لمياه البحر المالحة نحو الأرض. هذه المنطقة التي ظلت مستنقعات حتى نهاية القرن التاسع عشر، عرضة لأن تعود على ما كانت عليه أسرع مما نخشى. هل يمكن التضحية بجزء من الدلتا من أجل احتلال الصحراء؟

المشكلة الأخرى تخص قصب السكر، إذ إن تخفيض مساحة تلك الزراعة أساسًا بالإضافة إلى الإضرار بالمزارعين، سوف يصيب- بشكل عاجل- صناعة السكر التي يعمل بها آلاف الأفراد وتغذي العدد نفسه من أسر الصعيد، وهي المنطقة التي ما زالت تمثل بؤرة الفقر في البلاد. تخفيض كبير لإنتاج القصب سوف يترجم بفصل مكثف لعمال المصانع المعنية. هل الدولة مستعدة وهل تملك الوسائل التي تجعلها مسئولة عن جملة هؤلاء العمال وأسرهم؟ أم سوف يتم التخلي عنهم لمجابهة مصيرهم المعرض لمخاطر اجتماعية محتملة، في هذه المنطقة حيث، وبدون محاولة لبناء علاقة مباشرة بين الفقر والعنف، نجد اضطرابات خطيرة على مدار عدة سنوات شهدت مواجهات ضد السلطة من قبل الجماعات السياسية التي اتهمتها بالتقصير وعدم عمل أي شيء لتحسن- ولو بشكل طفيف- مستوى السكان الاجتماعي؟

أضف إلى ذلك، الطريقة المتبعة لخفض استهلاك المياه تحت مستوى سد أسوان من أجل ضخ الكمية الضرورية لري «الدلتا الجديدة» فسوف تثير مشكلة أخرى بيئية لم يتم قياس ضراوتها حتى الآن. بالفعل، ضخ المياه من مستوى أعلى

من نظام نقل المياه العذبة وتوزيعها لا يمكن إلا أن يخفض جودة المياه التى تستخرج من تحت مستوى مياه البحر. بالفعل، فإن كمية المياه العذبة التى سوف تستخرج من بحيرة ناصر، من أجل تغذية الدلتا الجديدة، لا يمكن، على وجه الاحتمال، أن يتم تعويضها إلا عن طريق المياه التى تم تدويرها وهو الأمر الذى نرتاب فيه كثيرًا.

إجمالى مياه الصرف الذى يعود سنويًا إلى نظام الرى ربما وصل إلى ١٢ مليار متر مكعب. أما المياه المستخدمة لأغراض غير زراعية التى تصب فى النهر أو فى الترع وصلت إلى نحو ٦ مليارات متر مكعب سنويًا. هكذا، يبدو أن النهر يتلقى نحو ٢٠ مليار متر مكعب سنويًا من النفايات ومياه الصرف. ذلك ما يوازى أكثر من ثلث إجمالى المنسوب المسموح به لمصر كى تستعيده من منسوب النيل سنويًا.

وإذا تجاوزنا المسائل التقنية المرتبطة بإمكانية زراعة الصحراء والمشكلات المرتبطة بتكاليف هذه العمليات العملاقة، يظل هناك سؤالاً جوهريًا لم يفرض نفسه فى الجدال حول استصلاح الصحراء، ألا وهو: هل ينبغى زراعة الصحراء؟

هل لا بد من تنمية الزراعة «الصحراوية» فى مصر؟

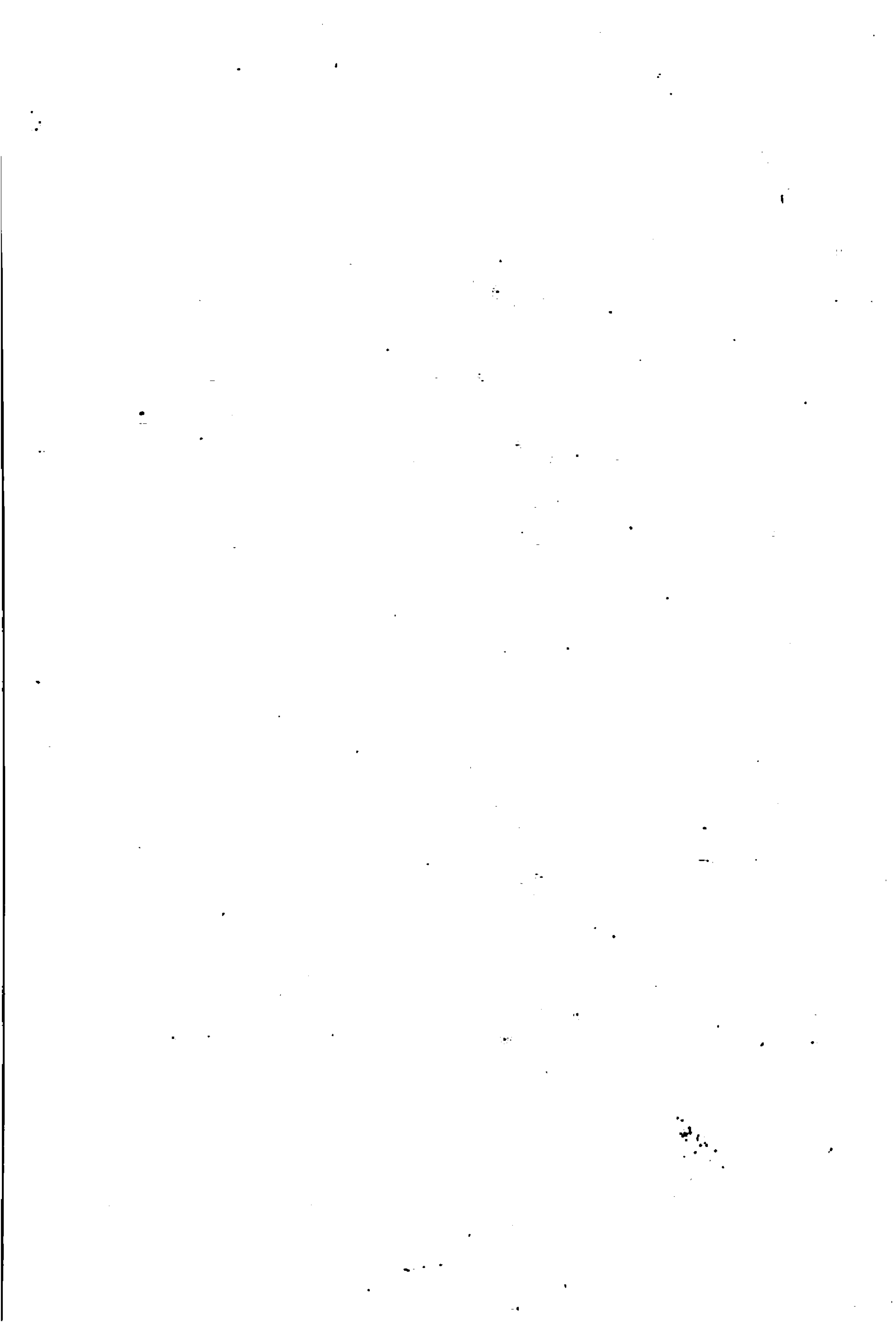
علينا أن نذكر بحقيقة علمية- لا ريب فيها- وهى أن الصحراء هى أولاً (وليس فقط) مناخًا لا يمكن، وفقًا للتعريف، أن يتحكم فيه الإنسان فعليًا. بالطبع، عن طريق أنشطتنا المتنوعة ووسائل استهلاكنا، نسهم فرديًا وجماعيًا فى «تنميتها»؛ ولكن علينا أن نرضخ لحكم الواقع إن ذلك لا يتم بقرار من هؤلاء أو من الآخرين.

عندما يتم تغيير المظهر الخارجي لفضاء صحراوى، لا يتم تغييره على نحو أبدى ولا يتم تحويله بشكل نهائي. ومن ثم، فمع توقف العمل والمجهود، تعود الآلية العكسية إلى حركتها الأصلية على نحو طبيعى، ويختفى الأخضر تحت الرمال بسرعة عجيبة. يكفى الخروج إلي الطريق الصحراوى الذى يربط بين القاهرة والإسكندرية والتجول في منطقة النوبارية؛ حتى يدرك المرء السرعة التى اتخذتها قطع الأرض المهملة (وهى غالبًا أراضٍ قديمة كان قد تم توزيعها على خريجين لم يستطيعوا الصمود طويلاً) لكى تعود صحراوية، فقط تشهد بعض الآثار على ماضٍ أكثر خضارًا.

ندرك هنا أن هذه السياسة تتضمن فى داخلها تناقضًا صارخًا. فإذا كنا على علم أن هذه المياه هى الأداة الأساسية من أجل تنمية زراعة صحراوية، فإن اختفاءها المفاجئ أو المنظم سوف يضع نهاية مجمل المشروع وسوف تعود الأرض صحراء. حتى إن لم يكن متوقعًا فى المستقبل القريب حدوث أزمة مائية فهى تهدد البلاد فعلاً على المدى الطويل. ماذا سيكون مصير مئات الآلاف من هذه الفدادين المستصلحة؟ سوف تختفى لتعود إلى طبيعتها الأصلية وتسترد لونها الرملى.

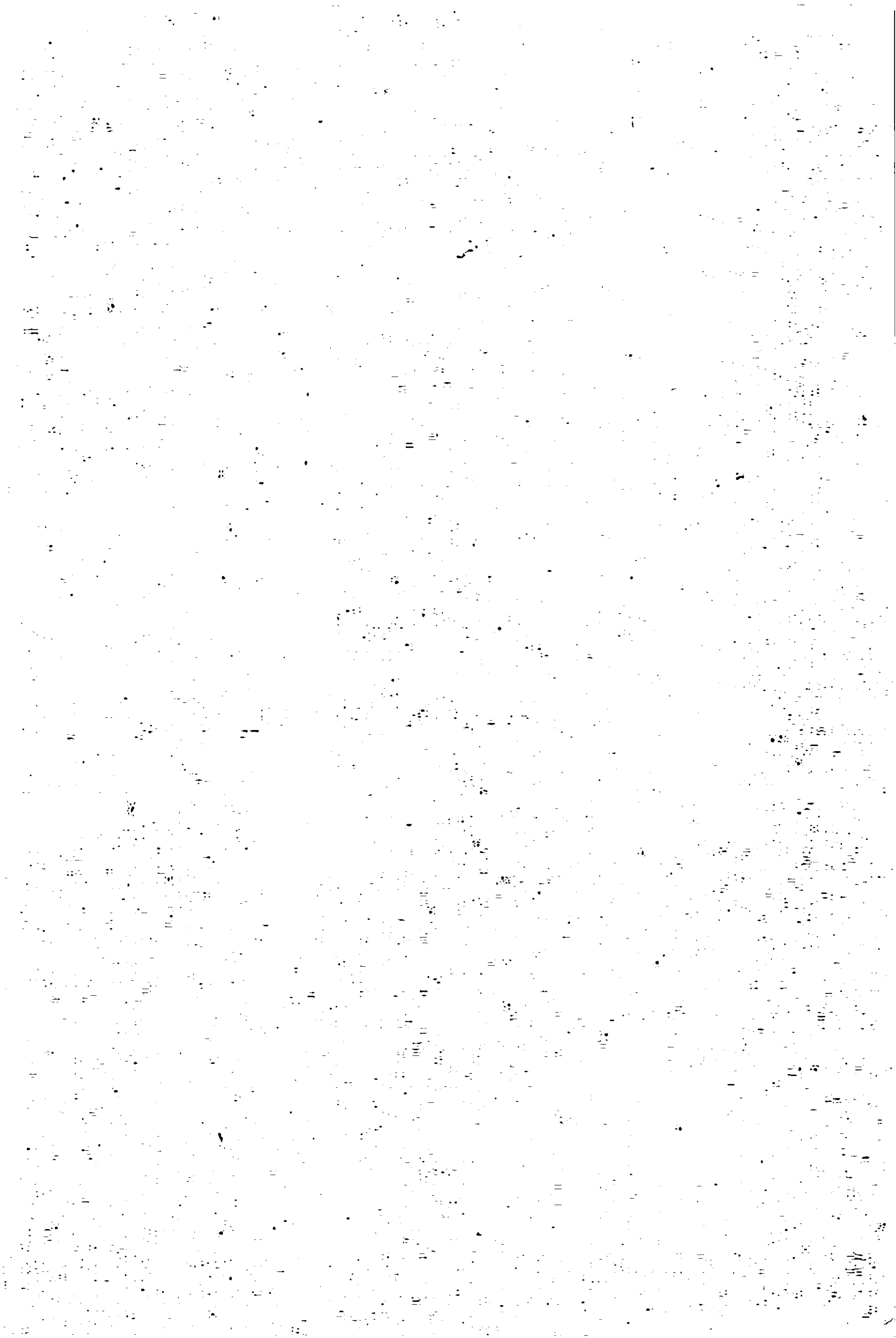
بالإضافة إلى ذلك إن هذه الزراعات التى تمت تنميتها فى الصحراء مخصصة بشكل شبه حصرى للتصدير. ويترتب على ذلك أن مصر «تبدد» باسم الميزان التجارى، موردًا مائيًا تخشى فقدانه في السنوات المقبلة. كثيرًا ما ننسى أن تصدير كمية من الزهور أو الطماطم للخارج يعادل تصدير كميات المياه التى كانت ضرورية لإنتاجها. هذا هو مفهوم «الماء الافتراضى» الذى ابتدعه الجغرافي الإنجليزى طونى ألين ونشره عبر وسائل الإعلام.

هكذا، فلما كانت مصدرًا لتبديد المياه ومهددة بالاختفاء في التو عند فقـدان المياه، تصبح الزراعة فى الصحراء لغوًا بيئيًا وتتناقض مـع المبـادئ الأساسـية للتنمية المستدامة. وبسبب هشاشتها وطابعها الزائل، فإن الزراعة فى الصحراء هى نوع من أنواع الزراعة الافتراضية التى لا تتعدى حياتها بضعة عقود، فى أحـسن الأحوال، قبل أن تختفى مع توقف العناية بريها. ملوحة الأراضى السريعة، بـسبب درجة التبخر العالية فى هذه المناطق، هى مصدر آخر يفاقم هشاشة هذه الزراعة. جميع الأراضى المروية التى تم خلقها فى المناطق الـصحراوية عرفـت مـشكلة ملوحة الأراضى. وحتى حدوث هذه الملوحة، فإن هذه الزراعة لها الفـضل فـى مكافأة الاستثمار وربما حتى الإسهام فى حل بعض المشكلات الملحة.



الجزء الثانى

تعقــد قضيــة الميــاه فى مصــر



أزمة مياه
أم أزمة فقر المياه؟

فى محاولة للخروج بالقطاع الزراعي من الأزمة التى تضربه منذ منتصف السبعينيات، كما رأينا فى الجزء الأول، قررت السلطات بشكل حازم اتخاذ سياسة للإصلاحات الزراعية الليبرالية فى القطاع الزراعى من خلال محورين أساسيين: المحور الأول متعلق بسوق الأراضى والمدخلات والمنتجات الزراعية. أما المحور الثانى فيخص التجديد التقنى والإصلاح الإدارى لنظام الرى، لا سيما تأسيس جمعيات جديدة لمستخدمى مياه الرى. هذه المؤسسات الجديدة المقترحة، بضغط من المؤسسات المالية الدولية والمعونة الأمريكية، يتم الحديث عنها على أنها النموذج الأمثل كبديل لجماعات مستخدمى مياه الرى التقليدية والتى هى فى حالة اختفاء متسارع وكعلاج لـ «فوضى» المضخات الآلية الفردية.

هكذا، فما كان حتى نهاية الثمانينيات مجرد جدل حول خصخصة نظام الرى، فمع إنشاء جمعيات للمستهلكين وتحويل تكاليف صيانة النظام إلى المستهلكين (هوبكنز، ١٩٩٨:٦)، يبدو أنه قد أصبح سياسة حقيقية تنفذها الدولة بشكل منهجي تدريجيًا، ودليل على ذلك ما تشهده المشروعات الكبرى من إنشاء روابط ممولة من مؤسسات دولية، منها المعونة الأمريكية ومجالس المياه (Water Boards)، والتى تم تأسيسها بفضل الدعمين التقنى والمالى لحكومة هولندا.

غير أن الإصلاحات العديدة الخاصة بالمياه المخصصة للزراعة تصطدم بضغط شديد من الصعب تفاديه ألا وهو: كيف يمكن توريط المستهلكين الأوائل للمياه، مستخدمي مياه الرى في سياسة اقتصادات المياه بينما نحو نصفهم يعيش تحت خط الفقر بمسافة؟ وما يمثل خطرًا أكبر، شعور الفلاحين بأن الموظفين التقنيين يعاملونهم كأنهم أميون قح، غير مسئولين وجهلاء، ينبغي «إعادة تربيتهم». هكذا، فإن أكثر من ٨٠% من الفلاحين الذين تم سؤالهم عند قيامى بعمل أبحاث ميدانية أو المشاركة فى بعضها فى مناطق عديدة من البلاد، اعتبروا أنفسهم كما لو أنهم غير مقدرين من قبل المهندسين ومسئولى إدارات المياه والزراعة. بالإضافة إلى الصعوبات التقنية وأخطاء التنفيذ، فهذا بدون شك أحد العوامل التى تفسر فشل التجارب قريبة العهد لغرس جمعيات مستخدمى مياه الرى وهو موضوع سوف أتناوله باستفاضة فيما بعد.

هناك فى الواقع تحدٍ حقيقى بالنسبة إلى متخذى القرار والمخططين المصريين، وهو أنه إذا لم يتم الاستبعاد المكثف لمجموعة اجتماعية ذات عدد هائل كمجرد ثمن يدفع من أجل «التنمية» فلا يمكن لأى سياسة مائية أو زراعية أن تنجح دون الموافقة التامة عن اقتناع لأغلبية الفلاحين الـ ٣,٦ مليون الذين تضمهم البلد. فى الواقع، هذه الغالبية لن تنخرط بشكل إرادى إلا اليوم الذى ستشعر فيه- وبشكل موازٍ لإدارة مورد طبيعى يعتبر نادرًا- بأن السياسة المائية للدولة تهدف بشكل أساسى إلى تحسين مستوى معيشتهم الفردية والجماعية ليس من خلال الإقلال من الفقر فقط بل واستئصاله نهائيًا أيضًا.

الآن، هم مقتنعون بشكل خاص بأنهم المنسيون لدى سياسة الحكومة. إذ تعتبر الخيارات الليبرالية الأخيرة فى نظرهم والخاصة بالزراعة والرى، دليلاً قاطعًا على أن إرادة المسئولين السياسيين تهدف إلى تهميشهم لصالح كبار الملاك

والمستثمرين الذين توطدت سلطتهم بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينيات ونهاية الحقبة الناصرية.

ولكن قبل أن نسترسل في عرض وتحليل سياسات الحكومة الخاصة بالمياه والرى، نود العودة إلى السياق الهيدروليكى الذى تدور بداخله تلك السياسات وكذلك إلى الخطب المختلفة والحجج المستخدمة لتبرير التوجهات السياسية الحالية.

الحديث عن مشكلات المياه فى مصر، ربما ظهر لبعض المراقبين غير المطلعين كمجرد نزهة بلاغية. فعلاً، على عكس بقية الجزء الشمالى من إفريقيا وأغلب الفضاء العربى، مصر لا تنقصها المياه ومخاطر نقصها في المستقبل القريب محدودة نسبيًا. غير أن قضية المياه حقيقية وخطيرة وغنية بالمعلومات بوجه خاص بالنسبة إلى الباحثين ومتخذى القرارات ومجمل الفاعلين. هذا الوضع له الفضل فى توضيح أن قضية المياه ليست فقط قضية كمية ولكنها تتخذ أيضًا مظاهر عديدة وأبعادًا نوعية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

علينا أن نعترف، بخصوص ما تمت تسميته فى مصر بالأمن المائى القومي، بأن كثيرًا من الأسئلة المهمة للغاية تظل بدون إجابات مقنعة، حتى إن كانت لا تزال تشعل السجال والمناقشات الحادة.

أول هذه الأسئلة الأساسية تقليدى ومكرر فى جميع الخطابات. حتى إنه من الأسئلة النادرة، بل هو السؤال الوحيد الذى يطرحه المصريون، بغض النظر عن وضعهم ومواقفهم ومناصبهم، وبنفس التعبيرات. السؤال متعلق بكمية المياه الإجمالية المتوافرة: كيف يمكن زيادة الموارد المائية للبلاد حتى نستمر فى سد الحاجات الملحة للمجتمع ومواجهة زيادة الطلب على الماء فى المستقبل؟

وأهم من هذا السؤال نجد بعدا جغرافيا وسياسيًا ذا أهمية قصوى يجعل من مصر حالة خاصة وفريدة فى العالم المتوسطى، إذ إن مصر وهو بلد المصب، يعتمد تمامًا على الخارج لإمداده بالمياه التى يؤمنها النيل حصريًا والذى توجد منابعه على بعد مئات من الكيلو مترات من حدود البلاد الجنوبية. في مصر، أغلب البشر والأنشطة يتبع مباشرة النهر الذى يأوى على ضفافه (نحو ٥% من أرض البلاد)، أكثر من ٩٥% من السكان وأغلب الأنشطة الاقتصادية والزراعية على وجه الخصوص. أغلب المياه المستهلكة يأتى بها النيل الذى ينقله من منابعه البعيدة فى إثيوبيا إلى النيل الأزرق، السوباط وعطبرة، أى نحو ٨٠% من مجمل الفيضان، ومن أوغندا إلى النيل الأبيض الذى يجلب الـ ٢٠% المتبقية. بقدر ما تستطيع مصر تأمين حاجاتها من المياه على المدى الطويل، يرتهن وجودها. الخطاب المقلق والمأساوى أحيانًا بالنسبة إلى مخاطر نقص المياه العام تجد ما يبررها فى الوضع الجيو سياسى للنهر نفسه ووضع مصر.

فى البدء، هذا البلد عبارة عن واحة كبيرة، داخل صحراء شاسعة، شكلها النهر عبر الزمن وهو يغذيها سنويًا بالمياه والطمى الخصب الذى يجرفه من المنحدرات الإثيوبية. ومع العلم بأن إغلاق النيل مجرد أمر خيالى، فإن هذه الفرضية وحدها تظهر هشاشة بلد يضم اليوم نحو ٨٠ مليون نسمة وأن سيادته المائية السياسية منتقصة تمامًا. فضلاً عن ذلك فهذه هى الحقيقة التى تحكم منذ أكثر من قرنين سياسة مصر النيلية ومجمل علاقاتها مع الدول المطلة على النهر، وأولها السودان وإثيوبيا بشكل خاص؛ حيث يأتى أكثر من ٨٠% من إسهام مائى سنوى للنهر.

ومن أجل السيطرة المصرية على منابع النهر، حاول المصريون دائمًا إرساء وجود مباشر أو غير مباشر بمنابع النيل. ولهذا السبب أرسل محمد على،

والى مصر، جيشه لاحتلال السودان منذ بداية القرن التاسع عشر. ولهذا السبب أيضًا عارض نظام جمال عبد الناصر بشدة استقلال السودان فى بداية الخمسينيات. أخيرًا، وللسبب نفسه، قرر عبد الناصر تشييد السد العالى، فكان الرد «المائى السياسى» لهذا الاستقلال المحتمل. كان الأمر يتعلق بتكوين مستودع هائل للمياه (نحو ١٦٥ مليار متر مكعب، أى ثلاثة أضعاف الحصة المصرية من المنسوب السنوى لمياه النيل)، يقع أكبر مساحة منه داخل الأراضى المصرية من أجل الحماية ضد أى محاولة للضغط المائى من قبل أقاليم النهر الجنوبية.

فليس من العجب إذن أن يسيطر على السجال والخطب التى تتناول هذا الموضوع فى مصر، القلق من نقص المياه فى يوم ما. وبسبب الحساسية الشديدة لهذا الموضوع فقد تم وضع المياه على قائمة الأمن القومى. والترجمة الظاهرة لمجمل هذه المظاهر نراها عمليًا فى كون وزارة الموارد المائية والرى ضمن ما يسمى عادة بالوزارات السيادية. أما الصعوبة الشديدة فى الحصول على معطيات ومعلومات عن حجم المودع واستخدامات وإدارة مياه النهر تشير إلى الطابع شديد الاستراتيجية لهذه الموارد.

ولكن بسبب أيضًا هذا البعد المرتبط بالتبعية المائية؛ نجد أن الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع المياه فى مصر تكتفى عامة بالمظاهر الكمية المتمركزة حول التوازن بين الموارد الحالية والاحتياجات التى تتزايد مع تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادى والتغييرات التى طرأت على وسائل الاستهلاك. بينما، جميع المسائل التى تخص الحصول على، والنفاذ إلى، والتفاوت وعدم المساواة، والحق فى الموارد، والمشاركة والإدارة والتنظيم يتم تجاهلها، إنها «مجهولة» ولا تحظى بأدنى مجهود فى البحث فى هذا البلد حيث لا ينبت شيء دون رى.

مع تفهمنا بسهولة لقلق المصريين وثبات أفكارهم حول الأمان المائى، علينا على الرغم من ذلك أن نعترف بأن الأرقام لا تدعو للقلق مثلما تعلنه الخطب. إذ تتمتع مصر باحتياطى متوسط من المياه يقارب ٩٠٠ متر مكعب للفرد سنويًا(١). وهذا لا يمثل إطلاقًا مستوى نقص أو قحط دائم، هذا المستوى فى الواقع يشكل رفاهية يفتقدها أغلب مدن جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما يمكن ملاحظته فى الجدول ١٤.

وعند جمع المصادر المختلفة نجد أن مصر، هبة النيل كما قال هيرودوت، تتصرف فى نحو ٦٥ مليار متر مكعب من المياه، منها ٥٥,٥ مليار جلبها النيل، ونحو من ٤ إلى ٥ مليارات مصدرها مياه الصحراء الغربية الجوفية ونحو ٤ مليـــارات متر مكعب مقتطعة من محتوى ماء الوادى ودلتا النيل، يغذيها دائما النهر والرى.

منسوب مياه النيل الذى تتصرف فيه مصر يماثل الحـــصة التـــى حـــددتها الاتفاقية المبرمة مع السودان والخاصة بتقسيم المياه (والمعروفة باتفاقيـــة ١٩٥٩). وفقًا لهذه الاتفاقية، تحصل الدولتان على التوالى على ٥٥,٥ و١٨,٥ مليـــار متـــر مكعب من المياه سنويًا. ولما كان متوسط ما يجلبه النيل سنويًا يصل إلى ٨٤ مليار متر مكعب، فإن الـــ ١٠ مليارات المتبقية تماثل متوسط المنسوب السنوى للتبخـــر على مستوى بحيرة ناصر الناتجة عن بناء السد العالى فى أسوان الذى تم تـــشغيله عام ١٩٦٤.

---

(١) هذا يمثل بالطبع مجمل الاستهلاك الذي يشمل ماء الشرب والمياه المخصصة للصناعة والرى وإنتاج الكهرباء والملاحة. نلاحظ أن الرقم المشار إليه فى الجدول ١٤ مختلف بعض الشىء. وتشير عدم الدقة نفسها إلى الوسائل التقديرية وعدم دقة المعطيات المتاحة. غير أن متوسط المخزون يظل شبه ثابت عند ٩٠٠ متر مكعب للفرد سنويا.

جدول ١٤

مخزون المياه فى بعض البلاد العربية ودول البحر المتوسط عام ٢٠٠٠[١]

الدولة	إجمالى الموارد المائية المتجددة كم^3/سنويا (أ)	الموارد المائية المتجددة والمتوافرة كم^3/سنويا (أ)	الموارد المائية المتجددة الحالية كم^3/سنويا
سوريا	٤٦,١	٢٦,٣	١٦٢٢
لبنان	٤,٨	٤,٤	١٢٦١
قبرص	٠,٨	٠,٨	٩٩٥
المغرب	٢٩,٠	٢٩,٠	٩٧١
مصر	٨٦,٨	٥٨,٣	٨٥٩
الضفة الغربية	٠,٨	٠,٨	٥٣٥
تونس	٤,٦	٤,٦	٤٨٢
الجزائر	١٤,٣	١٤,٣	٤٧٣
عمان	١,٠	١,٠	٣٨٨
إسرائيل	١,٧	١,٧	٢٧٦
اليمن	٤,١	٤,١	٢٢٣
البحرين	٠,١	٠,١	١٨١
الأردن	٠,٩	٠,٩	١٧٩

(1) FAO,Site Web «Aquastat»

مالطة	٠,١	٠,١	١٢٩
ليبيا	٠,٦	٠,٦	١١٣
قطر	٠,١	٠,١	٩٤
غزة	٠,١	٠,١	٥٢
الكويت	٠,٠	٠,٠	١٠

إلى هذه الأرقام، يجب إضافة كميات المياه الكبيرة نسبيًا التى يتم الحصول عليها عن طريق إعادة الاستخدام شبه المنظم لمياه الصرف والذى تم استعماله من قبل فى الرى. بالفعل إن النظام المائى المصرى منغلق تمامًا حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط. لذا فإن المياه التى استخدمت في الرى تصب فى مصرف يعود عامة إلى الدائرة المغلقة ليصل إلى قناة صرف رئيسية أو إلى النيل مباشرة.

بالفعل، وعلى المدى الطويل، مصر معرضة لمخاطر عدم التوازن بين احتياطى الموارد المائية وعدد السكان. ويتضح ذلك من وضع السكان المستمر في التكاثر على إيقاع نحو ١,٩% سنويًا بينما احتياطى المياه يظل ثابتًا. بالنسبة إلى السنوات العشرين المقبلة، فتوقعات النمو السكانى تكاد تكون بالكاد أقل من النسبة السنوية الحالية. البلد، الذى كان تعداده ٣٠ مليون نسمة فى منتصف الستينيات، أصبح اليوم نحو ٨٠ مليونًا.

في عام ١٩٧٢، كان نصيب المصرى ١٦٠٤ مترات مكعبة من مياه النيل سنويًا، أى ٤,٤٠ متر مكعب يوميًا. ومنذ ذلك الحين، انخفض متوسط هذا الاحتياطى منطقيًا، كما يظهر في الجدول ١٥. إن الزيادة السكانية المصرية سوف ينتج عنها باستمرار زيادة فى استهلاك المياه.

جدول ١٥

احتياطي مياه النيل لكل فرد سنويًا بين ١٩٧٢ و٢٠١٥ [١]

السنة	السكان بالمليون	نصيب الفرد م³ /سنة	نصيب الفرد م³/يوم
١٩٧٢	٣٤,٥٦	١,٦٠٤	٤,٤٠
١٩٨٦	٥٠,٢١	١,١٠٥	٣,٠٣
١٩٩٦	٦٠,٠٠	٩٢٥	٢,٥٠
٢٠٠٥	٧٢,٠٠	٧٧٠	٢,١١
٢٠١٥	٨٥,٠٠	٦٥٣	١,٨٠

بالتأكيد، إن هذه الأرقام غير مطمئنة. ولكن، ونقول من جديد، إنه لا يمكن اعتبارها مؤشرًا للأزمة. ففى المقام الأول، هذه النسب لا تضع فى الاعتبار الحصة المصرية «القانونية» لمياه النيل. إذ هناك، ولو على نحو متواضع، مصادر أخرى للمياه كاحتياطى مثل إعادة استخدام مياه الصرف والمياه الملوثة، المياه الجوفية ومياه المناطق المتحجرة، ومياه البحر التى تمت تحليتها... إلخ. فى المجمل، يمكن اعتبار الحجم الإجمالى لمنسوب المياه فى مصر أنه يقع فيما بين ٦٥ و ٧٠[٢] متر مكعب مياه سنويًا.

---

(١) لا نضع في الاعتبار هنا سوى كميات المياه التي تستغلها مصر من الحجم الكلى لفيضان النيل؛ أي ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًا. أما أرقام ٢٠٠٥ و٢٠١٥ فهى أرقام تقديرية.

(٢) بالطبع الهامش بين ٦٥ و٧٠ كم³ هامش كبير ولكن هناك صعوبتين تحولان دون الوصول إلى تقدير دقيق للاحتياطى. أولاً، صعوبة الحصول على المصادر وكذلك نجد أن الأرقام الرسمية المنشورة أو التى تزودنا بها الإدارات لا تتقاطع دائما وتتأرجح بين هذين المستويين

من جهة أخرى، إن الأحاديث المعتادة التى تضع فى الاعتبار - على نحو منطقى - زيادة الكثافة السكانية والاحتياجات الخاصة بالمياه، تصبح تكهناتها غالبًا تشاؤمية. بعضهم لا يتردد فى الإعلان عن كارثة قادمة فى السنوات القريبة. فماذا عن تلك التكهنات؟ وفق مصادر عديدة ودراسات مصرية، وضعت الجدول ١٦ آخذا فى الاعتبار، بالطبع، احتياطى المياه الكامنة عام ٢٠١٥.

إمكانية الحفاظ على المدى الطويل على احتياطي منسوب المياه على مستوى كاف نسبيًا أمر إلى حد ما محدود. الآن، هناك محوران فقط محتملان هما «تحسين» إدارة الموارد المخزونة حاليًا و/أو العودة إلى المصادر الجغرافية للنهر لإقامة سدود مائية من أجل خلق مناسيب مياه صالحة للاستخدام بينما هى اليوم صعبة المنال.

جدول ١٦

حالة المياه عام ٢٠١٥ (بالمليار متر مكعب)

المصادر	تقديرات ٢٠١٥ افتراض ضعيف	تقديرات افتراض قوى
النيل	٥٥,٥	٥٧,٥(*)
أمطار	١,٤	١,٤
ينابيع	٠,٣	٠,٣
طبقات مائية عميقة	٢,٥	٣,٥

بحق. أما الصعوبة الأخرى فهى أن لا أحد يعلم بالضبط كميات المياه التي تعود إلى الشبكة بعد استخدامها فى الرى. بالطبع هناك تقديرات وحسابات دقيقة إلى حد ما. ولكن الرقم الدقيق والقابل للتحقق منه لا وجود له في أى مكان على الأرجح وعلى أى حال فهو ليس سهل البلوغ.

مياه مستخدمة*	١,٨	٢,٠**
مياه الصرف	٦,٠	٧,٠***
طبقة الدلتا المائية+الوادى	٤,٠	٤,٠
إجمالى عام	٧١,٥	٧٥,٧
المخزون ٢٠١٥(م^3/فرد/سنة)	٨٤١	٨٩٠

*هذا متعلق بحصة مصر، بالإضافة إلى المكسب المتحقق من تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلى[١].

**إجمالى المياه الملوثة والمعاد استخدامها المتوقعة عام ٢٠١٥.

*** الإجمالى.

المحور الأول غير قابل للمد إلى ما لا نهاية، إذ إن إدارة المياه ليست فقط مجرد معايرة كمية بين العرض والطلب. الأمر يتعلق بسياسة طويلة المدى للغاية تجمع بين إدخال مكثف للتقنيات الجديدة التى تسمح بالحد من فقدان المياه من خلال تحديث مجمل نظام الرى وترشيد الطلب وأنماط الاستهلاك. ينبغى على سياسة كتلك أن تضع فى الاعتبار القدرات المالية والتقنية والسياسية الحقيقية للبلاد، وهى قدرات محدودة حاليًا. غير أن هذه السياسة مشروطة بإمكانية تحمل مختلف المستهلكين لعواقبها الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

(١) فى عام ١٩٥٩، تم عقد اتفاقية بين مصر والسودان لتنفيذ قناة جونجلى من أجل استعادة ٥ مليارات متر مكعب من المياه التى تفقد فى مستنقعات المنطقة الجنوبية بجنوب السودان. نفقات وأرباح هذا المشروع يتقاسمها البلدان.

كيف يمكن الوصول إلى هذا الوضع إذا كان مجمل نظام توزيع مياه الرى، الذى يخدم أكثر من سبعة ملايين فدان، أغلبه مكشوف؟ كيف يمكن الحد من الاستهلاك بينما شريحة واسعة من سكان الريف (أكثر من ٦٠%) ما زالت غير متصلة بشبكة مياه الشرب؟ كيف يمكن تعبئة الأذهان من أجل إثارة «ضمير مائى» جمعى يحث على التوفير الحقيقى فى استخدام المياه، بينما إحدى المفارقات المصرية تتلخص- فى الواقع- فى رفع شأن «ثقافة الوفرة المائية» فى حين تحاصر الصحراء، من الشمال إلى الجنوب الفضاء الحضرى؟

هذه هي بالتأكيد الأسئلة الأساسية الأولى، التى تفرض نفسها كمفاتيح ضرورية لقراءة وتحليل الوضع المائي الحالى والسياسات الجارية أو المحتملة.

أما بالنسبة للمحور الثاني الذى يرتكز على تهيئة مصادر النيل بتشييد سلسلة من السدود المائية؛ فهو يستند بداية على النوايا الطيبة للبلاد التى تتحكم في منابع النهر. يبدو لى أن المنظر الجيو سياسى الحالى لحوض النيل السياسى لا يعمل لصالح مشروعات كتلك. ونظرًا لأن اتفاقيات عام ١٩٥٩ لم تمنح إثيوبيا حصة من مياه النهر، لذا فمصر تعارض اليوم إنشاء أى سدود على منابع النيل قبل إتمام عقد ينص على تقسيم جديد. إنه حصار مائى سياسى يضر أساسًا بمصر التى تبحث عن موارد جديدة (AyebHabib.,1998).

البعد الاجتماعى لمياه الشرب:

جدير بالذكر هنا أن مفهوم مياه الشرب في مصر مفهوم نسبى للغاية. وإذا كانت المواصفات الخاصة بصلاحية ماء الشرب تمت مراعاتها بشكل يبدو جيدًا داخل التجمعات الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية، فشبكة التوزيع والخزانات

المنصوبة فوق أسطح العمارات تمثل بؤرًا حقيقية للتلوث الكيميائى، داخل الشبكة على وجه الخصوص، وللتلوث البيولوجى داخل الخزانات التى نادرًا ما يتم تطهيرها.

وكما هو ظاهر بالنسبة إلى الفقر والمؤشرات الاجتماعية الأخرى المختلفة، فإن ما يتضح على قوائم الأسر التى لا تصلها مياه الشرب[١]، هو الفجوة المضاعفة بين الحضر والريف، من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى. إن المتوسط الإجمالى الذى يمثل ١٨,٢٧% من الأسر التى لا تحصل على مياه الشرب عام ١٩٩٦ يعتبر كبيرًا فى بلد لا يفتقد الماء؛ ولكن الرقم الذى يعبر- على أحسن وجه- عن حالة فقر سكان الريف عامة وخصوصًا طبقة الفلاحين هو ٣٠,٥٨% من الأسر التى لا تحصل على ماء الشرب فى الريف والتجمعات الريفية عام ١٩٩٦[٢] (خريطة infra, A6). هذه الأرقام، لا تترجم الشح العام والدائم للمياه، بل هى تعبر بداية عن عدم المساواة بين المواطنين والتكتلات الاجتماعية في مصر مقابل الحصول على الماء.

نسبة الأسر التى تملك صنبورًا واحدًا على الأقل أكثر دقة من نسبة الذين يحصلون على ماء الشرب إذ يبدو التعريف بهم مبهمًا للغاية. تشير الخريطة A8

(١) تعريف النفاذ إلى مياه الشرب أى الحصول على مياه الشرب أو وصول مياه الشرب لمستحقيها- تعريف ملتبس جدا. عادة ما يكون السكنى على بعد أقل من ربع الساعة ومن الكيلو متر الواحد من مركز الحصول على مياه الشرب.

(٢) الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ١٩٩٦. تعريف ما هو ريفى يعد مشكلة كبيرة للغاية إذ إن الحدود بين ما هو حضرى وما هو ريفى مجرد حدود إدارية لا إحصائية. فهناك تجمعات تضم عشرات الآلاف من السكان ولكن ما زالت تعتبر «ريفية». هكذا، من الواضح أن استخدام صفة «ريفية» على القرى فقط، سنصل إلى نسبة الحصول على مياه الشرب، بصراحة أقل بكثير.

إلى نسبة الأسر التى لا تملك صنبورًا فى المنزل (البيت أو العمارة) حتى عام ١٩٩٦. إذا كان على مستوى البلاد نجد أن هناك ٤٣,٩١% من الأسر لا تملك صنبورًا، فمنها ٦١,٩% من الأسر الريفية في مقابل ١٢,٦٥% من أسر الحضر(خريطة A8). وبشكل أكثر تبسيطًا، نجد أن فى مقابل بيت حضرى بدون صنبور، هناك خمسة بيوت ريفية بدون صنبور.

وإذا كانت نسب الحصول على مياه الشرب مرتفعة نسبيًا ويشتهيها بالتأكيد العديد من الدول المجاورة، فإنها تخص وضعًا قائمًا لا يمكن التفاخر به. بالطبع، من المتوقع أن يكون الوضع قد تحسن منذ ذلك الحين ولكنه يظل بعيدًا جدًا عن الصورة المثالية التى تظهرها الأرقام الخاصة بالنفاذ إلى المياه. جدول ١٧ الذى يوضح نسب توصيل ماء الشرب للمنازل يكشف جليًا الوضع الراهن.

جدول ١٧

نسبة الأسر التى يصلها ماء الشرب عام ٢٠٠١

السكان	صنوبر في البيت%(١٩٩٦)	النفاذ إلى مياه الشرب%(٢٠٠١)
إجمالى	٥٦,٠٩	٩١,٣
الحضر	٨٧,٣٥	٩٧,٥
الريف	٣٨,١٠	٧٨,٢

وبينما كانت نسبة النفاذ إلى ماء الشرب عام ٢٠٠١ قد وصلت إلى ٩١,٣٠% (جدول ١٧ وخريطة A٧)، نلاحظ أن الفارق بين الحضرى والريفى عام ٢٠٠١ هو ١٧,٩% من سكان الريف لا يصلهم ماء الشرب في مقابل ٢,٥%

في الحضر و٨,٧% في مجمل البلاد (خريطة A٧). من جهة أخرى وفق البنك الدولى (World Bank,2002:27)، فى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ٤٥% من المصريين متصلون بشبكة صرف فى مقابل ٤٤% فى ١٩٩٥/ ١٩٩٦.

ومع تجاوز عدم العدالة الصارخ بين الأسر الحضرية والأسر الريفية، تظهر المشكلة بخطورة؛ لأن مع غياب وصلة مواسير متصلة بشبكة لمياه الشرب، يقوم سكان الريف باستخدام الترع والمياه الجوفية مباشرة. التلوث المضاعف الكيميائى والجرثومى لهذه المصادر يعرض السكان للعديد من الأمراض المتعلقة بالماء مثل الإسهال والبلهارسيا وحتى أحيانًا لبؤر ملاريا وبشكل اعتيادى للتيفود. هناك أمراض أخرى مرتبطة بنوعية المياه منتشرة كثيرًا مثل مشكلات الكلى والبروستاتا التى تثيرها بكتيريا عنيفة للغاية تعرف باسم "Escherichia coli". ولما كانت النساء مسئولات عن الأعمال المنزلية وبكل ما يخص الأكل والصحة، فهن على اتصال مباشر ودائم بالمياه، لذا هن معرضات للأمراض المختلفة المرتبطة بالمياه.

من جهة أخرى، هناك فجوة فيما يخص النفاذ إلى ماء الشرب (داخل المنزل) بين الفقراء واللا فقراء (يتم حساب سقف الفقر وفق المعطيات الخاصة بدخل الأسر ومصروفاتها والتي يستند إليها IFPRI والبنك الدولي)، فنجد أن ٨١,٨% من اللا فقراء تصل لهم ماء الشرب مقابل ٦٠,٥% فقط من الفقراء، أى فرق يوازى ٢٠ نقطة. أما بالنسبة إلى شبكة الصرف فالفجوة أكبر بكثير، بـ ٢٨ نقطة. على وجه العموم، نفاذ الأسر الفقيرة إلى الصحة العامة منخفض للغاية، إذ نجد أن ٢١,١% فقط من الفقراء يعيشون فى بيوت متصلة بنظام الصرف، ونسبة الأسر الفقيرة المتصلة بشبكة المجارى العامة فى الصعيد هى نحو نصف نسبة اللا فقراء (البنك الدولى، ٢٠٠٢).

هذا الوضع المتسم بصعوبات ومشكلات «مائية» في بلد يحوى احتياطي مياه كبير نسبيًا يعود، كما يبدو لي، من حالة فقر مائي.

الفقر المائي من المفهوم إلى الواقع:

أحد مؤشرات حجم إشكالية المياه الذى ظهر مؤخرًا، هو الفقر الهيدروليكي (التعبير الإنجليزي «Water poverty»[١] هو بالتأكيد أكثر دلالة). الأمر متعلق بمفهوم يحاول ترجمة التمفصل المعقد بين العوامل المختلفة المؤثرة في آن واحد على إدارة الموارد المائية وعلى ظاهرة سيرورة الفقر. يترجم هذا المفهوم طبيعة وقوة العلاقات المتبادلة بين إدارة المورد والفقر. ويتيح التفكير في الآليات على المستوى القومي، وتكون نقطة الانطلاق هي المستوى المحلي (الدراسة، الفهم، الوصف والتحليل...) الذي يمثل نقطة العودة كذلك النزول إلى أرض الواقع من أجل تقليص حجم المشكلة.

مع بناء علاقة بين العديد من المؤشرات الجوهرية ذات طبيعة كمية وكيفية، يطرح هذا المفهوم قراءة أخرى لقضية المياه ويتيح الخروج عن الرؤية النمطية ذات البعد الواحد. هذا المفهوم الذي يبدو لي ملائمًا ومفيدًا، يقدم- بالإضافة إلى ذلك- منهجًا عمليًا ودقيقًا من أجل إلقاء الضوء على تعقيد الأوضاع ومقارنتها بعضها ببعض آخر.

---

(١) إذا كان المفهوم، الذي «أتقن» إعداده أحمد قازي، قد جاءنا من آسيا، وعلى وجه الدقة من بنجلاديش (ومن الهند)، فإن «أبوة» مؤشر الفقر المائي ترجع إلى
Peter Lawrence,Department of Economics,Keele,Staffordshire.Jeremy Meigh Caroline Sullivan, centre for Ecology and Hydrology, Wallingford. و اطلع على وجه الخصوص **Q.K.Ahmed,2003:263-277,**
Lawrence,Meigh,Sullivan,2002/19.

داخل هذه البنية، ستة مؤشرات خاصة تبدو لي لا مناص منها وهي:

- منسوب المورد الاحتياطي.
- الفقر العام الفعلي (يتم حسابه على أساس العلاقة بين الدخل والحد الأدنى من المصروفات).
- حصول المستهلكين والمستخدمين على نسب مياه نظيفة وصالحة للشرب ونفاذهم إلى فلك اتخاذ القرار.
- قدرة[١] المستخدمين والمستهلكين. وتقاس هنا بعلاقتها بالفقر.
- الفضاء السياسي (الديمقراطية المحلية).
- مشاركة المستخدمين والمستهلكين الفعلية في إدارة المورد وإعـداد وتنفيـذ الخيارات والسياسات المائية الشاملة والمحلية والخاصة بالقطاعات.

من أجل احتياجات التحليل، أستعيد بنية نظرية مبسطة، مبنية على الأبعـاد الخمسة التي تبدو لي الأكثر حسمًا فيما يتعلق بالفقر المائي من أجل تطبيقها علـى الحالة المصرية وهي: الاحتياطي المائي، النفاذ إلى المورد، الفـضاء الـسياسي، القدرة[*] والمشاركة. ومن أجل إنضاج المنهج والوصول إلـى تقيـيم أكثـر دقـة لمستوى الفقر المائي في أي بلد كان، يجدر بنا أن نتفحص كم أكبر من المؤشرات.

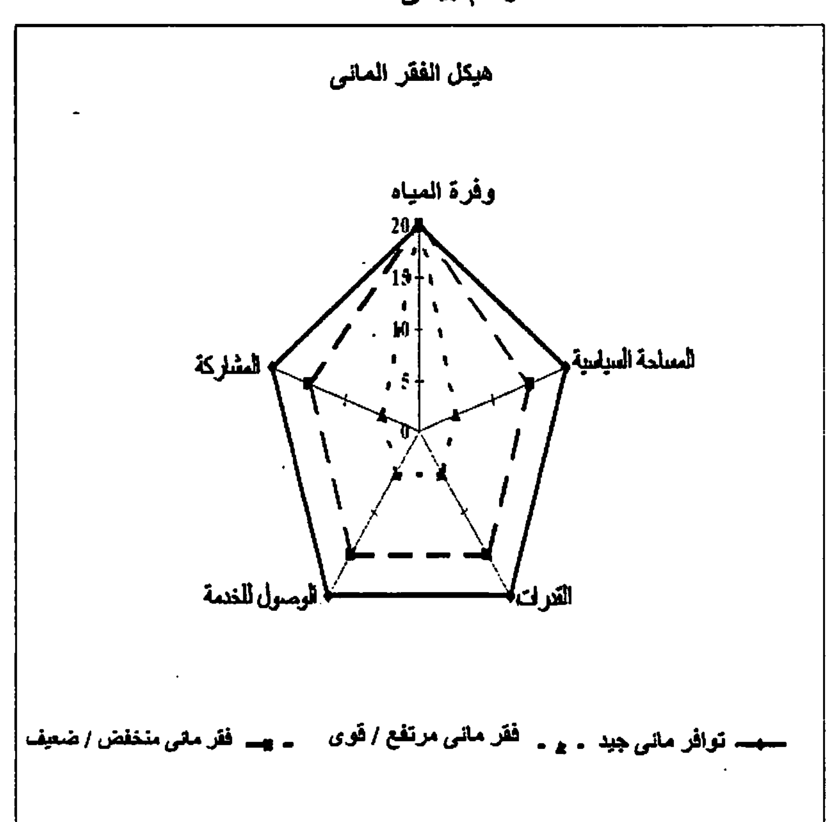
---

(١) وفقا لأمارتيا سين «The capability of a person reflects the alternative combinations of functionings the person can achieve, and from which he or she can choose one collection. The approach is based on a view of living as a combination of various ''doings and beings'', With quality of life to be assessed in terms of the capability to achieve valuable functionings»(Sen,1993, p. 31)

(*) دائمًا ما يترجم مفهوم أمارتيا سن بـ "القدرة او القدرات" وليس "المقدرة" ففي تقارير التنمية المصرية يشار إلى فقر القدرات استنادًا إلى تصورات سن.

بناء علاقة بين هذه العناصر الخمسة يعطى فكرة قريبة نسبيًا من واقع قضية المياه والإشارة إلى سبب أو الأسباب الجوهرية التى تحدد طبيعة وحجم وخطورة الوضع. العلاقات بين هذه العناصر المختلفة، وإن كان من السهل تحديدها إحصائيًا إلى حد ما، فإنها تبدو لى أساسية كمدخل أو زاوية جيدة لبدء البحث عند دراسة القضايا المرتبطة بالمياه، فى أى بلد فى العالم.

رسم بيانى ٢



في هذا الرسم البياني يظهر - فى آن - واحد أهمية الحصول أو النفاذ إلى (كمية، جودة، استمرار وإدارة) وكذلك الفقر (المادى والاجتماعي) وتأثيرهما فى المقدرة، ومن ثم على المشاركة. يشير الرسم البياني بوضوح إلي أن المؤشرات الأخرى، وليس الاحتياطى الإجمالى للمياه، هى التى تؤثر بشكل أو آخر فى حجم الفقر المائى وديناميكيته.

أما بالنسبة إلى مجمل الاحتياطى الذى لا يترجم المخزون بشكل آلى على مستوى الأسر وبشكل أقل على مستوى الأفراد، فهو لا يتدخل دائمًا ومباشرة على مستوى الفقر. التصحر ونقص المياه الدائمان فى بعض بلاد الساحل الإفريقى يفاقمان بداهة الفقر وسيرورة الإفقار. وعلى العكس من ذلك فى بلاد النفط الخليجية الغنية، يبدو أن الاحتياطى الإجمالى المنخفض جدًا للمياه ليس له أى عواقب على ظواهر الفقر، وإن كان فبشكل غير مباشر تمامًا. فى هذه البلاد، يتم تفسير فقر بعض الفئات بداية بصعوبة النفاذ إلى ثروات البلاد الهائلة.

مع ذلك، هناك عدة تساؤلات خاصة بالمنهج تفرض نفسها. كيف يمكن فهم القضايا المائية في سياق الفقر؟ كيف يمكن فهم قضايا الفقر فى إطار مائى معين؟ وأخيرًا، السؤال الأساسى: إدارة المورد أم الكفاح ضد الفقر؟ هل ينبغي تأمين إدارة المياه المخصصة لتحديد، بل استئصال الفقر وعدم المساواة فى مواجهة النفاذ إلى المورد، أم يجب التفكير في تقليص الفقر الذى سوف يكفى فى حد ذاته لجعل النفاذ إلى المياه أسهل؟ من جهة أخرى، كيف يمكن إدارة الموارد المائية داخل فضاءات الفقر؟ كيف يصبح الفقر عائقًا أمام إدارة الموارد المائية؟ ما وضع المهندس ومتخذ القرار والمستهلك؟ ما موضع الباحث؟

بالنسبة إلى الحالة المصرية، استخدام هذا المفهوم والبنية المقترحة سوف يتيح إعادة وضع إشكالية المياه داخل أبعادها وخصائصها «الصحيحة». كما سيتيح إثبات الحصار المائى الاجتماعى والمائى السياسى فى البلد والصعوبة الموضوعية لإرساء قيادة محلية حقيقية لإدارة الموارد المائية، داخل وضع يتسم بوجود عائقين أساسيين وهما: فقر طبقة الفلاحين العام وغياب أى شكل للديمقراطية الفعالة.

اليوم، يفرض فقر العدد الأكبر من مستخدمى مياه الرى الذين يروون طريقة مختلفة للتفكير ومناهج جديدة للتحليل. هناك تساؤل دائم هو: هل هناك أى علاقة بين وسائل إدارة الموارد المائية وفقر المستخدمين الجماعى؟ الأمر يتعلق بالطبع بمسألة الفقر وتمفصله الآلى مع الوسائل والمناهج وعمومًا مع سياسات إدارة الموارد المائية.

في مصر، بداهةً، القضية الاجتماعية الملحة التى تسيطر عليها ضرورة الصراع ضد الفقر تفوق قضية المياه الملحة التى تتطلب إدارة الاحتياطى الكمى الإجمالى. إن تفاقم الفقر يقلب فعلاً نظام الأمور الملحة وتدرجها الهرمى.

فى الواقع، إن مجمل أوضاع الفقر الجماعى هو ترجمة– كما يمكن أن تفاقم– لحجم وتعقيد مشكلات إدارة المياه المخصصة للاستهلاك و/أو الإنتاج. بقول آخر، نجد أن المياه تحتل فى آن واحد المرتبتين العليا والسفلى فى قضية الفقر. إنها تعقده وتفاقمه وتضخمه، والعواقب المباشرة تقوم بتعقيده ومفاقمته وتضخيمه بدورها. إنها الدائرة المفرغة اللعينة الشهيرة.

مفهوم الفقر المائى يضع القضيتين الملحتين (الاجتماعيـــة والمائيـــة) فـــى القراءة المعقدة نفسها ويربط هكذا بينهما داخل علاقة مفصلية تربط بـــين الـــسبب والنتيجة.

تبرهن الحالة المصرية، لو كنا فى حاجة إلى ذلك، إلى أنه لا يكفى منسوب عال لاحتياطى المورد لكى نتحدث عن عدم وجود أزمة أو «رغد» مائى. وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينبغى على الأقل أن يتمكن المستخدمون من النفاذ إلى المياه فـــى أحسن الظروف الممكنة والمشاركة الحرة في إدارتها.

أبعاد الفقر المائى فى مصر:

من أجل إدراك أفضل للحجة الحقيقية لهذا المفهوم وعلاقته الملائمة للسياق الدقيق لمصر، يبدو لى أنه من الضرورى دراسة كل بعد من أبعاد هذا المفهوم، أى تطبيق عملية «تفكيك» للمفهوم فى علاقته بالواقع أو بالأحرى الواقع المحلى المتنوع. ومما يجعل الحالة المصرية جديرة بالدراسة فيما يخص صحة مفهوم الفقر المائى هو أن هذا البلد ليس فى وضع ينقصه المياه بشكل دائم، بل بالعكس.

الاحتياطى: فى مصر المياه وفيرة... ولكن لا ينفذ إليها كل الناس.

أعنى بكلمة احتياطى عدة دلائل أستعرض أهمها فيما يلى:

- وجود موارد مائية كافية يمكن النفاذ إليها واستغلالها تقنيًا.
- المياه الموجودة لا بد أن تكون نظيفة وصالحة للشرب، وهذا لا يعنى أنها متساوية. إذ إن المياه النظيفة ليست كلها صالحة للشرب.

- طبقًا للمواصفات الدولية، يجب أن تكون المياه متوافرة على بعد كيلو متر على الأقل وعلى مسافة ربع ساعة سيرًا على الأقدام. كلما كانت المياه قريبة وسهل النفاذ إليها، زادت الرفاهية المائية.

- يجب أن تكون متوافرة بشكل دائم، إلا إذا كان المستخدمون مجهزين بنظم تخزين ملائمة.

- بالنسبة إلى الانقطاع غير المنظم يجب حده بشكل صارم على أن يحدث فقط فى حالات تعطل طارئ أو توقف مفاجئ للنظام أو ظروف أخرى استثنائية مثل الظواهر الطبيعية غير المتوقعة حيث عواقبها المباشرة يصعب تفاديها.

- الحصول على كمية المياه الضرورية لحياة الإنسان ولإنتاج مواد غذائية تكفى قوته؛ يجب أن يكون مضمونًا ومجانًا وفى كل الظروف. وبغض النظر عن الاعتبارات التى تخص الحقوق الإنسانية، فإن سعر المياه ربما حرم أشخاصًا أو أسرًا معدمة و/أو يواجه مشكلات اقتصادية راهنة أو دائمة واضطرهم إلى تحديد أدنى كمية من مياه الشرب واستخدام مياه ملوثة لأغراض أخرى، مما يعرضهم لمخاطر صحية خطيرة. هذا ما يحدث فى مناطق كثيرة من العالم.

- أخيرًا، علينا ألا ننسى توفير نظام لتصريف المياه المتسخة.

إذا دققنا النظر، نلاحظ أن هناك صعوبة فى تطبيق هذا الإطار النظرى على مصر. الفجوة الموجودة بين النظرية والواقع اليومى تشكل مقياسًا لاحتياطى المورد. إنه بلا ريب الدليل الأساسى والقاطع.

هكذا، على عكس الحجج وتحليلات الخطابات التى تثير الخوف بلا داعـــى عن استنفاد الموارد المائية، فإن قضية المياه لا تعنى في هذا البلد نقــص المــورد المباشر والمادى (الكمى). وإنما تعنى المخاطر المحتملة لنقص المنسوب بشكل أقل مما تعنيه مصاعب الوصول المباشر والعام إلى مياه كافية كمًا وجيدة كيفًا (نظيفــة وصالحة للشرب). على سبيل المثال، على الرغم من القرب المباشر للسكن الريفى من الكميات الوفيرة للمياه التى توصلها الـــ ١٢٠٠٠٠ كيلو متر ترع عبـــر كـــل الريف المصرى، فإن سكان الريف يعانون بالفعل من مشكلة مزدوجة: الاتـــصال الضعيف بشبكة مياه «الشرب» وارتفاع نسبة تلوث المياه المتوافرة.

المفارقة بين الحرمان والمرض داخل إطار الوفرة:

من المؤكد، أن وجود محطة لماء الشرب على مسافة أقل من كيلو متر وأقل من ربع ساعة سيرًا، كما تنص المواثيق الدولية المختلفة وعلى الأخص نصوص منظمة الصحة العالمية (فى مصر يبدو أنه لا يوجد تعريف خاص لمفهوم النفاذ إلى) لا تشير تباعًا إلى امتلاك منفذ حقيقى لماء الشرب. إلا إذا لم يستغرق جلب المياه للاحتياجات المنزلية مثلاً وقتًا طويلاً. فى الواقع، عادة، عندما يقوم أشخاص، غالبًا النساء، بنقل المياه من مركز التوزيع- طلمبة عامة، بئر.. إلخ- ينتظرن طويلاً دورهن قبل ملء «الوعاء». هكذا، ينبغى الوضع في الاعتبار، لا المسافة، لكن الوقت الذى يستغرقه الفرد للوصول إلى مياه صالحة للشرب.

الوصول والنفاذ إلى المياه ربما تم تحديدهما لمدد متفاوتة بسبب عدة عوامل تخص الاجتماعى والاقتصادى والسياسى (القانونى)، وفى أغلب الأحـــوال بـــسبب هذه العوامل مجتمعة. وجود صنبور داخل المنزل لا يعنى بالمقابل وجـــود ميـــاه.

بعض سكان الأحياء الحضرية غير متـصلين بـشبكة ميـاه للـشرب؛ لأنهـم لا يستطيعون دفع مصاريف التركيب أو لأنهم يخفضون- بإرادتهم- من اسـتهلاكهم حتى لا «تنتفخ» الفاتورة. عدم دفع الفاتورة، الضخ الضعيف للمياه، الانقطاع لمـدد طويلة وعلى نحو شبه مستمر فى الأحياء الفقيرة والتجمعات الريفية، كلها تحد من النفاذ إلى المياه ومن فائدة الصنبور.

اليوم، تركيب مواسير للاتصال بشبكة مياه الشرب التى «تمر» مباشرة بالقرب من العمارة أو البيت سعرها يوازى أكثر من ١٠٠٠ جنيه، أى ما يوازى الراتب الشهرى للأستاذ الجامعى. وكلما ابتعد المنزل عن الشبكة، زادت التكلفة. ولما كان السعر هكذا، «يفضل» الكثير من الأسر المعدمة الاستمرار في تدبر أمورها بوسائلها الخاصة عن عمل وصلة بالشبكة. المشكلة هى أن هذه المدخرات الإجبارية تتم على حساب الصحة العامة، مما يحدث أوضاع صحية وتعرض لأمراض مرتبطة بالماء قريبة من تلك التى تظهر لدى سكان الريف الذين لا تصلهم المياه الصالحة للشرب.

ربما حدثت بالإضافة إلى ذلك بعض الأوضاع الخاصة التى يمكنها منع الوصول إلى المياه:

- المرض الذى يمنع الأفراد المعدمين الذين يعيشون بمفردهم من الحصول على المياه التى يحتاجونها.
- التغييرات المفاجئة للأوضاع، خاصة المرتبطة بالنساء، كالطلاق، والطلاق الغيابى والترمل أو العجز الجسمانى «العابر» أو «المزمن».
- الحرمان العقابى الجماعى أو الفردى.

- وضع تعريفة للمياه: فى حالة الفقر أو الصعوبات المادية والمفاجئة، ربما وجدت أسر بأكملها نفسها بصنبور «جاف» لعجزها عن سداد الفاتورة.

أحد التفاصيل التقنية ذى أهمية قصوى، وهو أنه بسبب عدم وجود مرتفعات في الوادى والدلتا، فخزانات المياه الجماعية لا يمكن تركيبها على مستوى عالٍ. ويترتب على ذلك أن الضغط في شبكات التوزيع يكون ضعيفًا ولا يسمح بتوصيل المياه للطوابق العليا. لذا، يجب أن يتم تجهيز أى بناية تتعدى الطابق الواحد بمضخة آلية لرفع المياه إلى كل طابق. هكذا، تظهر منافسة مضاعفة، إذ نجد أن الأحياء الميسورة لديها مقدرة للضخ والتخزين تتجاوز كثيرًا قدرات الأحياء الفقيرة. وفى الأحياء الفقيرة والتجمعات الريفية، وجود مضخة فردية لا يعني بالتبعية ضمان الحصول على المياه. إلا إذا توافرت المياه بقدر وجودة كافيين في شبكة القنوات الرئيسية.

العامل الآخر الذى يحد من مصداقية الأرقام الخاصة بالنفاذ إلى المياه في مصر؛ هو النوعية الكيميائية والجرثومية الرديئة جدًا. فى بعض التجمعات الريفية الكبيرة، تكاد مياه الشبكة تكون قد تم ترشيحها وتمت أو لم تتم معالجتها. ويترتب على ذلك، إمداد المستهلكين بمياه لم تعالج الباتة ولكنها تعامل وكأنها تحمل «العلامة» الرسمية التى تجيز شربها.

وهذا بالتأكيد أكثر خطورة من ترك المستهلك لينهل مباشرة من الترعة أو الطلمبة؛ إذ إنه فى هذه الحالة بالتحديد، تُتخذ الإجراءات اللازمة من أجل شرب الأطفال الصغار والمرضى ماء يصالح للشرب نسبيًا. وفى أحسن الأحوال يتم شراء ماء صالح للشرب «مضمون» نسبيًا. وفى الأغلب، يتم ترشيح المياه أو غليها وهذا كافٍ لاستبعاد جزء كبير من المخاطر الحيوية المباشرة.

فى المدينة، تكمن المشكلة فى غياب البنية التحتية فى الأحيـاء الخارجيـة الفقيرة و/أو العشوائية المحيطة بالمركز ومن ضعف طاقة المنسوب. فى الوسـط الريفى، غياب نظام لصرف المياه المتسخة ومعالجتها يمثل مصدرًا رئيسيًا لتلـوث الطبقة المائية والترع. هكذا تلحق تلك المياه بانتظام إلى الترع والطبقـة المائيـة، مشاركة فى تفاقم تلوث مياه مستخدمة مباشرة من قبل مستهلكين موجـودين فـي المكان أو فى مكان أكثر انخفاضًا، كما ذكرنا أعلاه. ويترتب على ذلك أن النظـام المائى بأكمله (نهر وترع والطبقة المائية) يلوث بالعدوى على عدة مستويات.

هكذا، تصبح مسألة صرف المياه المتسخة هى بالتأكيد إحدى أهم المشكلات المرتبطة بالفقر الفردى والجماعى. وترجع خطورة الوضع إلى أنه لا توجد حلول معجزة، يمكن تحقيقها على المدى القريب. ويتطلب حل هذه المشكلة إنـشاء بنيـة تحتية كاملة لصرف المياه المتسخة، بعيدًا عن الوادى والدلتا؛ إنه مشروع ضـخم يتطلب ميزانيات مطابقة لحجمه. ويظل هذا الوضع من كبرى المشكلات الملحـة، سواء كانت إنسانية أو طبية أو اجتماعية أو سياسية. وسوف يـسهم تنفيـذه فـى محاربة الفقر وإقصاء الفقراء.

نظام الماء المصرى نظام مغلق، مميز بالتأكيد لأنه يحد من كميـات الميـاه المفقودة. ولكنه يحوى ضررًا فادحًا، بالإضافة إلى فقر الفلاحين، مـشكلة الميـاه الحقيقية فى مصر وهى التلوث. ومع اختراق الأراضى المرويـة، تحمـل الميـاه فضلات عضوية وأملاحًا ومجموعة مركبة من المنتجات الكيميائيـة المـستخدمة كسماد وكمعالجات للزراعات (أسمدة، مبيدات ضد الحشرات والطفيليات... إلـخ) هكذا، كلما اتجهنا نحو المناطق العليا (شمالاً) نجد أن المياه أكثـر تلوثًـا. كـشف تقرير سرى آنفًا، منذ نهاية الثمانينيات، أصدرته وزارة الـصحة أن الميـاه بـين جنوب القاهرة والطرف الشمالى للدلتا غير صالحة للاستخدام الآدمى.

يبدو أن نحو ٢٥% من سكان مصر؛ يستهلكون مباشرة مياهًا غير معالجة بالمرة. بعضهم يغترف مباشرة من ترع الرى المحملة بكل أنواع الملوثات، والخطورة الأكبر تتمثل فى احتوائها على رصيد جرثومى يعد مصدرًا للعديد من الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا. وهو مرض يصيب بالعجز بشكل مخيف وتسببه دودة البلهارسيا التى تصيب على الأقل نحو ٦٠% من سكان الريف وعددًا، بالطبع أقل، من سكان المدن.

أنشيستوسومياز (الاسم العلمى للبلهارسيا) لها علاقة مباشرة بالأنشطة الإنسانية المرتبطة بالمياه. هكذا فإن أكثر المصابين هم الأشخاص الذين يعيشون فى الريف على مقربة من ترع الرى. بالإضافة إلى الرى، المتعلق بالجميع، فإن الأنشطة التى تعرض البشر لهذا المرض هى أنشطة «نسائية» تقليدية مثل غسل الملابس والأوانى وأدوات الطبخ فى الترع. كما أن الترع تمثل مرتعًا للعب ومرح الأطفال الذين جراء ذلك نجدهم ضمن أوائل المعرضين لهذا المرض.

يعد الرى مخاطرة أخرى تحدث الإصابة؛ لأنه يتطلب الغوص فى الماء، أحيانًا حتى الركب. فى إحدى القرى حيث تم عمل دراسة حول تعرض التجمعات الريفية للبلهارسيا، وجد الباحثون أن ٥٥% من الفلاحين الرجال الذين يعملون طوال اليوم وعلى مدار السنة كانوا مصابين بالمرض (الكتشة ووطس، el Katsha, Watts ٢٠٠٢:١٢١). استخدام المضخات المتحركة للرى يبدو أنه يلعب دورًا كبيرًا في نقل المرض. كمية المياه الكبيرة التى تضخها الماكينة تفرض على الفلاح إيقاعًا متواصلاً فى العمل بدون توقف. إذ عليه أن يظل مدة طويلة داخل القنوات لوضع المواسير وإعادة فكها، من أجل تسهيل عملية جريان المياه نحو المساحات المطلوب ريها مع تحاشى طفحها.

نعلم، من جهة أخرى، أن الاستخدام المباشر لمياه ترع الـرى مـن أجـل الاحتياجات المنزلية ليس مرتبطًا دائمًا بغياب مياه الشرب داخل منـزل الأسـرة. كثير من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية يفسر هذه العادة الأزلية الاستخدام الأكثر رواجًا يخص غسل الملابس والأوانى. فى القرى التى تم فيها البحث، قالت ٣٧% من النساء اللاتى داخل منازلها مياه صالحة للشرب إنها تستخدم مياه الترع لغسل الملابس (EL Katsha ,Watts,1997). أسباب استخدام مياه الترع، على الرغم من الاتصال بشبكة مياه صالحة للشرب، متعددة، سجل باحثو الدراسة نفسها الأسـباب التالية:

- ممارسة الأعمال المنزلية أمام العامة، وفى وضح النهار كوسيلة للشابات لاستعراض مهارتهن الدفينة. فعلاً، غالبًا ما تكون الشابات هن اللاتى يغسلن الملابس والأوانى فى الترع.
- ما زالت النساء تستخدم ترع الرى للأعباء المنزلية التى تتطلب استهلاكًا كبيرًا للمياه، وذلك لخفض حساب فاتورة المياه.

القدرة والمشاركة: غير الفقر، حرية الفعل المستحيلة

من المهم أن نلقى الضوء على ثلاث نقاط تبدو لى أساسية لمتابعة الاستدلال:

- يجب تفسير الفقر بالمعنى الذى حدده الاقتصادى أمرتيا سين، وهو أن الفقر يترجم بداية بفقدان القدرة البدنية، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هكذا فى «الفقر» علينا أن «نستنتج» انعدام حرية الإرادة والكرامة والمقدرة.

- يصعب التحليل بسبب عدم ثبات الظاهرة: الفقر الاقتصادى ينتج أو يفاقم الفقر الاجتماعى الذى يعتبر فقذا- إلى حد ما خطير- للكرامة والقدرة الفردية، مما يسهم بالمقابل، في تفاقم الفقر الاقتصادى... إلخ، الفقر ينتج فقرًا والوسيلة الوحيدة للتدخل هى كسر تلك الديناميكية.

- نؤكد أيضًا أهمية الفقر النسائى خاصة عواقبه العديدة على مجمل فلك الحياة اليومية الجماعية. تشير التقديرات إلى أن ٧٠% من الفقراء عامة هم نساء. وعندما يتعلق الأمر بالفقر المائى، تصبح هذه النسبة بالتأكيد دون واقعهن اليومى. من القائل: «سوف يكون هناك دومًا شخص أفقر من أفقر رجل؟ زوجته».

بالفعل، فإن المرأة هى عادة أول من يخضع لعواقب مشكلات المياه، سواء كانت تخص الندرة أو الدوام أو النوعية أو الأمراض المتعلقة بالمياه. المرأة التى تقوم بالأعباء المنزلية، والطبخ وغسل الملابس ونظافة الأطفال... إلخ، هي المعرضة الأولى للمشكلات خاصة مختلف الإصابات الجرثومية والكيميائية. إذن، فهى أيضا التى تتخذ الإجراءات اللازمة، بقدر الإمكان، لتجنب المشكلة: جلب المياه، الإقلال من الاستهلاك لصالح الطفل والزوج وآخرين من أصحاب «الأولوية» أو من الذين يحظون بسلطة داخل الأسرة.

بالإضافة إلى عدم العدالة فى البؤس، فهذه المشكلة، المرتبطة بخصوصية بوضع المرأة فى المجتمع، تبدو أكثر خطورة خصوصًا أن له مردودًا مباشرًا على المجتمع ككل. مثلاً مجرد أنها تلد، فالمرأة الأم يمكنها «نقل» الأمراض المتعلقة بالماء إلى أولادها وهى أمراض مرتبطة بغياب أدنى مستوى للنظافة بسبب نقص المياه واستهلاك ماء غير صالح للشرب وغالبًا بسبب استخدام مياه ملوثة.

نؤكد من جهة أخرى أن القدرة على الفعل، بمعنى المشاركة في إدارة المورد، يتطلب عدة شروط:

- **القدرة البدنية:** الإعاقات الجسدية ربما حرمت المستخدم من الوصول بحرية وبطريقة مستقلة إلى المورد وإلى القائمين على إدارته.

- **القدرة القانونية:** حق معترف به، مطلق وغير مشروط، للنفاذ بدون حدود إلى كمية المياه الضرورية للبقاء، استنادًا إلى البديهية الحيوية بأنه لا حياة ممكنة بدون ماء.

- **القدرة الاجتماعية والاقتصادية:** أن يكون الإنسان مستقلاً اقتصاديًا بالقدر الذى يحميه من أشكال الضغط المختلفة والمساومات. أن يكون الإنسان متحررًا نسبيًا من القلق والكرب والمشكلات الوجودية التى تولدها بانتظام كل أشكال الحرمان؛ وبالذات الحرمان من الوسائل التى تجعل الإنسان يعيش حياة كريمة. بمعنى آخر، أن تمتلك الأدوات الاقتصادية من أجل استرداد أو الحفاظ على مقدرة المطالبة والاعتراض والفعل.

- **القدرة السياسية:** هذا يتطلب الحصول على اعتراف بالحقوق السياسية لا سيما حق المطالبة بالنفاذ غير المشروط إلى الموارد، خاصة حق التدخل فى السجال الخاص بالخيارات السياسية المتعلقة بإدارة المورد ومن ثم تنظيم مجموعة المستخدمين لأنفسهم بحرية من أجل إعلان الخيارات والمطالب.

- **القدرة الإدارية:** هذا يتطلب- على مختلف المستويات الإدارية- أن يكون للأشخاص، بشكل فردى أو جماعى، المنوط بهم إدارة المورد، بعض السلطات

لاتخاذ القرار. لا يمكن وجود لا مركزية بدون نقل المهارة والخبرات، وإلا فأى شكل آخر يعتبر هيمنة متشددة وإخفاء للمعلومات.

بالإضافة إلى مستوى اجتماعى واقتصادى ميسر بقدر كاف للتحرر من ضرورة مضاعفة مصادر الدخل واستغلال كل وقت الفراغ، ينبغى أن يتمكن الفرد المواطن من التسهيلات الضرورية التى تسمح بالعمل من أجل صالح الجماعة، بدءًا من المقربين.

من أجل تلبية حاجات الأسرة، يضطر نحو ٨٠% من الفلاحين المصريين إلى ممارسة نشاط ثان، بل ثالث. هكذا، أصبح من الصعب ماديًا أن يخصصوا وقتًا للأنشطة الجماعية غير مدفوعة الأجر. إذ إنهم دائمًا تحت ضغط الحاجة.

غالبًا تظل هناك الصورة السلبية، التى يتخيلها الفلاحون المصريون الفقراء عن أنفسهم.. صور مصدرها تأويلات دينية عن أسباب شقائهم. هكذا، وبينما هم أسرى لديناميكية الفقر الداخلية وللتبرير الغيبى لمصيرهم، فلا يجدون القوة الضرورية للصراع من أجل تحسين وضعهم. إذا صح هذا القول فهم يرتضون حرفيًا مقولة «المقدر والمكتوب»!

فى الوقت نفسه، ولما كان الفلاحون الفقراء يرتضون بحالهم على نحو ما، فهم يفوضون للآخرين واجب النهوض بالأعباء من أجل الجماعة.

ويعتبرون أن القيادات المحلية المختلفة، أكثر تعليمًا وميسورى الحال على نحو أكبر نسبيًا (ليسوا فقراء تمامًا)، لديهم وقت فراغ كاف لممارسة أنشطة جماعية، يستمدون منها الشرعية والسلطة المعنوية ونفوذ مسلم به على الجماعة الريفية. إذن عليهم أن يقوموا- على نحو طبيعى- بدور الوسطاء بين الإدارات والمواطنين الذين من المفترض أنهم يقومون برعاية مصالحهم.

فى المقابل، ومن جهة الإدارة، فهى لا تنظر إلى تلك القيادات بالطريقة نفسها. وإنما تنظر لهم على أنهم على قمة الهرم، لذا يكون لهؤلاء الأعيان، زبائن السلطة، وظيفة نقل الأوامر من أعلى إلى أسفل أما المعلومات ففى الاتجاه المعاكس. والسبب بسيط، إذ إن فى نظام سياسى سلطوى، لا يمكن أن تصبح من علية القوم المحلية ضد إرادة الإدارة والسلطة. لا يمكن الحفاظ على مكسب الوجود في هذا المكان مادام أصبح الدفاع حصريًا عن مصالح «الرعية» على حساب مصالح السلطة.

غير أن هذا لا يعنى أن الدولة «تنتج» الأعيان المحليين المتجذرين بالتأكيد فى بلادهم والحاصلين على شرعية محلية. يصبح قائدًا محليًا كل من اجتاز سيرورة اجتماعية محلية معقدة إلى حد ما والتى تنتهى به إلى اعتراف «عام». فى داخل هذه السيرورة، يلعب دورًا أساسيًا كل من الرأسمال الاجتماعى كالانتماء إلى أسرة «مسيطرة» والمعرفة، خصوصًا الدينية والثراء الفردى، حتى إن كان نسبيًا، و«العلاقات» مع خارج دائرة القرية، خاصة مع الإدارة المحلية والسلطة.

أما فيما يخص الإدارة المحلية خاصة المسئولة عن إدارة المياه، فالفلاحون، مستخدمو المياه، يعلمون جيدًا أن «مهندسى المياه» مثلهم مثل مجموعة الموظفين لا يقدرونهم تمامًا: «على أى حال، لن يسمعنا المهندسون ولن يفعلوا إلا ما قرروه بداية...». صحيح أن أغلب التقنيين والإداريين، أهلهم من الفلاحين أو كانوا فلاحين، يرون أنفسهم ممثلين لحداثة البلاد فيما يعتبرون الفلاحين عراقيل بسبب جهلهم المفترض وارتباطهم بقيم تقليدية وممارسات وتقنيات قديمة.

الأفكار المسبقة وفيرة مثل: الفلاحون جهلاء وأميون لا يعرفون قواعد الرى وضوابطه، يبددون المياه لا يهتمون بالمصالح الجماعية، غير قادرين على الفهم،

والتعلم والتحسن، غير قادرين على تحديد خيارات. باختصار، لا يمكن للفلاحين أن يحيوا ويتطوروا بدون المساعدة الدائمة والمنظمة من قبل الحائزين الحصريين على المعرفة وهم المهندسون ومتخذو القرار. ويترتب على ذلك أن يتجه المهندسون إلى منح أنفسهم واجبًا شبه مقدس وهو «تأهيل» ذويهم سواء كانوا آباءهم أو أشقاءهم أو شقيقاتهم، هؤلاء الفلاحون الجهلاء! على نحو ما، يفرضون على أنفسهم واجب «دفع» المستخدمين إلى الأمام، بقوة القانون والإدارة.

لا يتردد بعضهم في الحديث عن «إعادة تعليم» و/أو «تطوير» المستخدمين والفلاحين خاصة. إجمالاً، ثمة واجب مدني من قبل «الذين يعلمون» نحو «الجهلاء» و«غير المؤهلين». في الواقع، يدرك الفلاحون تمامًا الاحتقار الذي يخضعون له وينكرون على المهندسين أي شرعية سوى التي يكتسبونها عن طريق الإدارة التي يتبعونها.

وعلى عكس ما كنا نتصور أو نتمنى، فإن العلاقة بين الفلاحين ومتخذي القرار والمسئولين المحليين الآخرين؛ تقع غالبًا بين الخضوع للموظف لتجنب المشكلات والقطيعة مع المهندس الذي لن يفيدهم. الموظف يمثل الدولة والسلطة والقانون، أما المهندس فيجسد المعرفة والعلم. يحاول الفلاح إرضاء الطرفين دون أن ينحاز لأحدهما. الحيطة هي أول معيار يحكم تلك العلاقة المفروضة من أعلى. عدم مراعاة نوعية هذه العلاقة يعتبر الخطأ الأول في أي سياسة تخص إدارة الموارد.

مهندسو المياه، الذين هم في الواقع أهم إداريي المياه على المستوى المحلي ويطمحون دائمًا إلى تعزيز هذا الاحتكار أكثر فأكثر، ليسوا مدربين ولم تتم تنمية حسهم تجاه المسائل الاجتماعية. الإداريون والتقنيون لا يتصرفون ولا يتدخلون

غالبًا إلا في إطار المعايير التقنية والبيروقراطية. مع أنه، وفي الغالب بسبب أصولهم الريفية، لم يفقدوا حسهم تجاه مشكلات الريف الاجتماعية والاقتصادية. وما يبعدهم عن الفلاحين هو قناعتهم العميقة بضرورة فرض زراعة جديدة وحديثة، مميكنة بشدة حتى إن تطلب ذلك تضحيات جسيمة، ومنها التضحية بجموع الفلاحين الذين يمنعهم فقرهم المفرط من تبنى المعايير والضوابط ومتطلبات الزراعة الحديثة.

نقص القوة والوسائل والمقدرة والكرامة، الخنوع وتقبل المصير أو القدر المكتوب والإبعاد والعزلة والرقابة، يبدو أن أغلب الفلاحين المهمشين فى هذا البلد في حالة خضوع و«تشبث» في انتظار أيام أفضل. على أى حال، حاولنا عبثًا البحث عنهم، فنجدهم بالكاد فى أماكن المشاركة، حتى إن كانت وهمية.

مشاركة إرادية أم وجود مفروض؟

منذ بضع سنوات، أصبح مفهوم «الشراكة» مفهومًا رائجًا يستخدم بشكل مختلف، حسب السياقات ولكن وجوده أصبح ضروريًا للغاية فى كل وثيقة، كل برنامج وكل مشروع، كل خطبة وكل تقرير. إذ هو ثمة «**Label**» – (علامة) المفترض أنها تضمن استدامة "**sustainability**" المشروع المقدم أو التعليق عليه. إنه كلمة السر لكل طلب للتمويل سواء كان الذى يرسله هو حكومة للممولين الدوليين أو جمعيات أهلية أو المراقبون أو الباحثون.

ومع تجاوز الخطب وتأثيرات الموضة، يكون من المفيد طرح السؤال حول معنى الشراكة في السياق المصرى. ماذا يمكن أن تعنيه الشراكة في سياق مزدوج من الفقر المعمم والغياب التام لأى فضاء للحرية السياسية؟ لو تصورنا بشكل

عقلانى حالات خاصة حيث «تشارك» الفقراء فعلاً فى مشاريع أو خطط ذات مصلحة جماعية، فإن غياب الحريات السياسية تقصى، فيى رأيى، أى محاولة تشاركية فعلية، مع الافتراض أنه مرغوب فيها و/أو تساهلت السلطة عنها.

على أى حال، العائق هو على وجه الدقة حرمان (من النفـاذ إلـى الميـاه) المعنيين الأساسيين من خلال وسائل اقتصادية وأحيانًا قانونية وسياسية. ومن أجـل الوصول إلى مستوى عالٍ من المشاركة الفعلية، لا يكفى أن تقبلها السلطات العامة أو أن تتقبلها، وهو ما لا يحدث فى كل مكان، إذ يجـب علـى الأقـل أن يمتلـك المستخدمون مقدرة فعلية للمشاركة.

وعلى المنوال نفسه، لا يكفى أن تنفذ حتى تكون فى منـأى مـن قطـع أو انقطاع المورد الذى نحن بصدده. إذن المطلوب على الأقل امتلاك وسـائل إبقـاء وتأمين هذا النفاذ. إنها الإشكالية التقليدية التى تخص الفوقى والتحتـى أى العلاقـة بين متخذ القرار المتحكم فى جميع السلطات والمستخدم الذى يعيش علـى الـدوام بمخاطرة اكتشاف تغيير متخذ القرار لسياسته.

ويترتب على ذلك، التصرف فى مورد يفترض فى الوقت نفسه نفـاذ غيـر مشروط إلى الماء، وفرصة فعلية للمشاركة فى إدارته وفى تأسيس سياسـة مائيـة زراعية متكاملة وتتضمن تحديد الأولويات، التوزيع الجغرافى حـسب المنـاطق، تحديد شروط التوزيع واختيار إجراءات النظام المحلى والإقليمى والقومى من أجل أن يكونوا شركاء حقيقيين للسلطات العامة أو من المحتمل السلطات الضدية.

وفى حوار مع مسئول كبير **Irrigation Improvement Program (IIP)** وهو البرنامج الذى يتضمن إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه في الدلتا، وعند سؤاله غن موقف الإدارة النهائي تجاه الفلاحين الرافضين، عن حق أو باطـل، النمـوذج

المقترح، جاءتنى الإجابة واضحة، ودون لف، لتدل بوجه خاص على المعنى الحقيقى لدى موظف الدولة الكبير هذا للإدارة «التشاركية» والمطلوب من الجمعيات الأهلية تنميتها وتعزيزها: «الأمر يتعلق بمشروع قومي. سوف تنفذ الخطة في كل مكان في مصر. فى النهاية، سوف يجبرون على الخضوع له» لا يمكن أن يكون الأمر أكثر صراحة!

فى هذه الحالة، تصبح المشاركة مجرد حجة، فلنقل أداة أو جزء من آلية، لم تعد تعنى أكثر من تنفيذ محلي لسياسات رسمها متخذو القرار على المستوى المركزى. هناك ثلاثة أسباب على الأقل تفسر المسافة بين مفهوم الشراكة والواقع الميدانى:

- عدم مقدرة الفلاحين والمستخدمين الآخرين على الانضمام لنشاط جماعى وفعل سياسى. الفقر الفردى والجماعى يمثل بداهة أول فرملة. نقص الوقت، ضرورة التركيز على الإنتاج أو البحث عن سبل للبقاء والخوف من الاتهام بأعمال تخريبية- مع مجمل القطيع الذى يجمع المستهلك وأسرته مقيدين في سلاسل بشكل آلى خطير- كل هذه الأسباب لا تسمح طبيعتها بتعزيز الانخراط الحقيقى والمشاركة الفعالة والإرادية للسكان. حتى فى البلاد التى تقوم سلطتها بتوسيع مجالات الحرية، فالثقافة السياسية العامة والظروف الاجتماعية والاقتصادية مازالت تعمل لصالح الإحجام والسلبية.

- امتناع أصحاب الأمر عن تعزيز أى شكل من أشكال التنظيم المستقل أو المشاركة أو المطالبة المحلية. كل ما هو رافض للسلطة يعتبر «ضد السلطة» مما يستدعى إيقافه من أجل تحاشى «الاضطرابات التى تعكر صفو الأمن العام».

- التصور الذى يرسمه الموظفون ومهندسو القطاع المائى عن المستخدمين والفلاحين على وجه الخصوص والذين يعتبرونهم- كما أشرنا سابقا- أصل كل المشكلات ومنها «سوء» إدارة المورد.

من جهة أخرى، المشاركة المحلية فى إدارة المورد، عندما يكون هناك شيء من التسامح والموافقة، تظل عادة امتيازًا للرجال. فعلاً، هناك صعوبة شديدة فى التقاء نساء عضوات فاعلات فى جمعيات مستخدمي المياه. وعلى الرغم من عدم فاعليتها المثبتة[1]، تظل هذه الجمعيات دائرة شبه منحصرة على الذكور فى كثير من بلاد العالم وفى مصر على وجه الخصوص. كثيرًا ما تضطر الفلاحات الوحيدات (عازبات، أرامل، مطلقات)، إلى أن«توكل» ممثلاً ليتحدث باسمها. حتى إن أحيانًا، تضطر هؤلاء النسوة إلى كراء رجل لإنجاز الخدمات الزراعية لأنهن«لا تستطعن» التحرر تمامًا من الأعباء الأسرية و«لا تستطعن» رى أرضهن ليلاً أو ممارسة أنشطة أخرى تعد «تقليديًا» من اختصاص الرجال.

هكذا تجد النساء أنفسهن معاقات بشكل مضاعف، أولاً لكونها امرأة مستبعدة من عالم الرجال ثم بسبب الفقر. إذا كانت مشاركة المستخدمين الرجال فى السياسات التى تهدف إلى تقليص الفقر عامة والفقر المائى خاصة أمرًا لا غنى عنه تمامًا، فمشاركة النساء ذات أهمية أكبر بكثير. غيابهن أو غياب النشاط يعتبر عقوبة موجهة إلى أى نشاط تنموى إرادى.

فى جميع الأحوال، فى مصر، كلمة مشاركة، فى نظر السلطة السياسية وموظفى الإدارات المختلفة، محدد للغاية وهو التعاون «الإرادى» أو«الإجبارى»

---

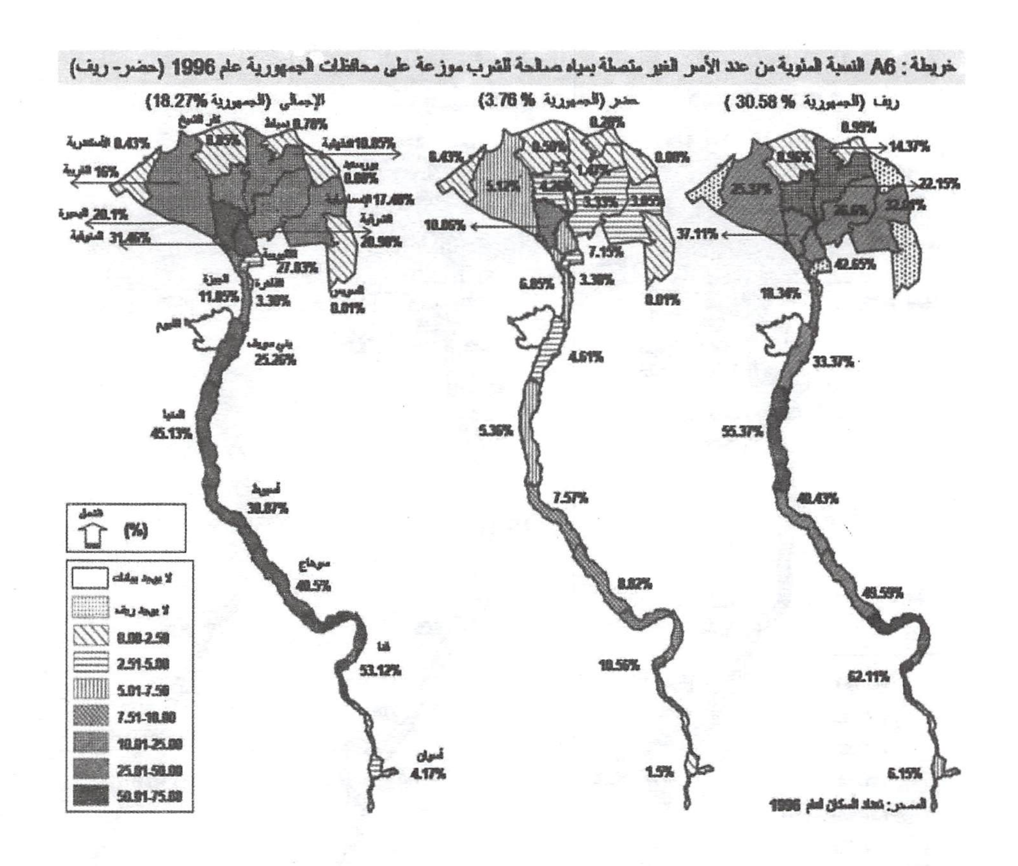
(١) انظر: **- François Molle, Nittaya Ngernprasertsri, Savakon Sudsawasd;**
« A post- mortem analysis of water user groups in Thailand and the prospect for reincarnation » ورقة عمل غير منشورة

للمستخدمين من أجل تحقيق أهداف تحددها الدولة فقط. وعلى الصعيد العملى، فهذا الأمر يترجم كالتالى:

- لا وجود لأى استشارة أو حوار طوال مدة تحديد وصياغة المشروع أو البرنامج.
- عدم استشارة المعنيين بالأمر بالنسبة إلى اختيار حجم ووقت وموضع إنشاء المشروع.
- عدم ترك أى حرية للأفراد من أجل تحديد بكل حرية زمن وطبيعة أو فترة التحاقهم بالمشروع.
- أخيرًا، عدم وجود أى حرية للأفراد لقبول أو رفض الالتحاق بالمشروع.

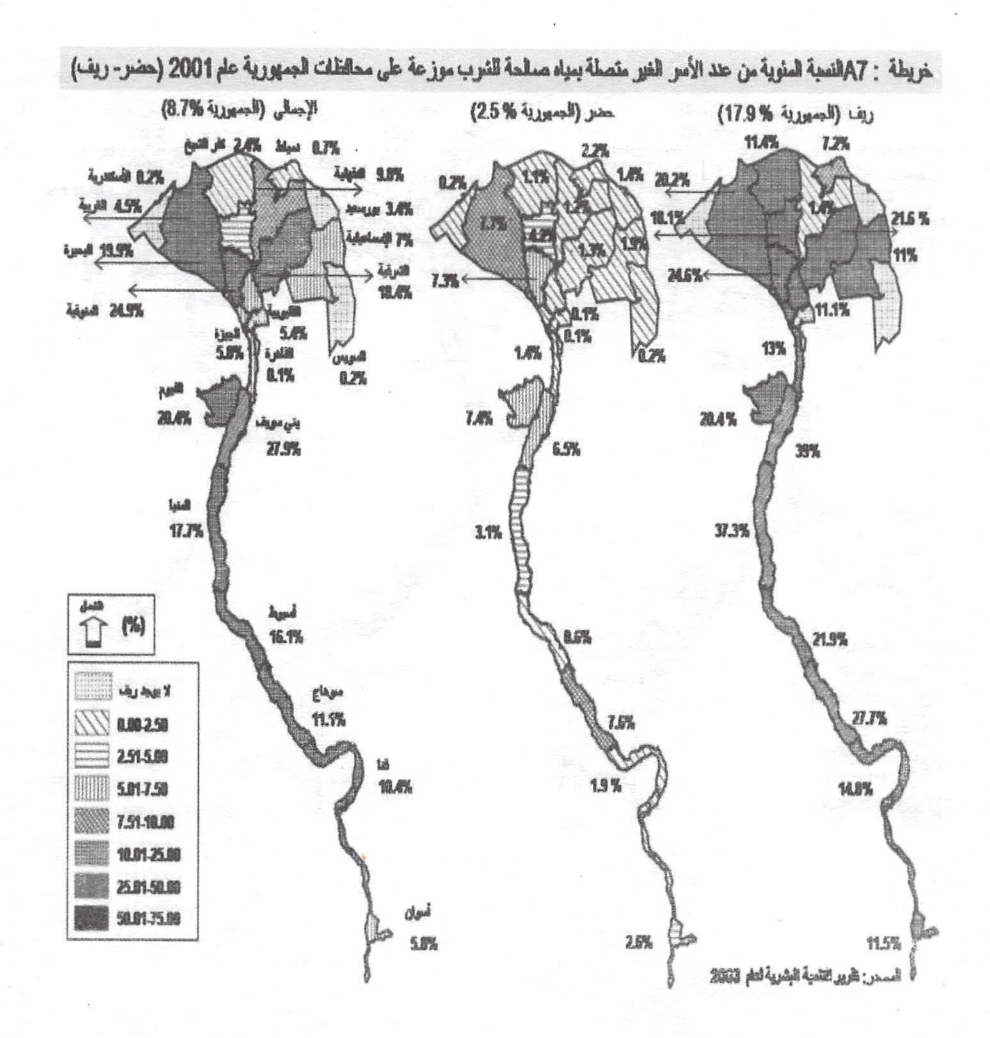
هكذا، يحدث أن تلتقى بأشخاص قد تم تعيينهم بدون علمهم كأعضاء فى إدارة لإدارة جمعية لمستخدمى المياه. الاجتماعات التأسيسية، عندما تتم، ليست سوى لقاءات لتسجيل القرارات التى فرضتها الإدارة، وعلى أى حال هى نشاط شكلى يهدف إلى منح شرعية للخيارات الإدارية ولتقديم ضمان للديمقراطية والحكم المحلى التشاركى.

سوف أعاود تناول مثال محدد لفشل برنامج لتأسيس جمعيات جديدة لمستخدمى المياه فى إقليم المنيا، على بعد نحو ٣٠٠ كيلو متر جنوب القاهرة. قبل ذلك، يجب فهم كيف حدث انقلاب تكنولوجى ومؤسسى ومن ثم اجتماعى واقتصادى يخص الرى على ضفاف النيل. بعض أسباب فشل جمعيات مستخدمى المياه الجديدة يكمن فى داخل هذا النمو المفاجئ، العنيف والمضطرب لعالم مستخدمى مياه الرى خلال الثلاثين عامًا الماضية.

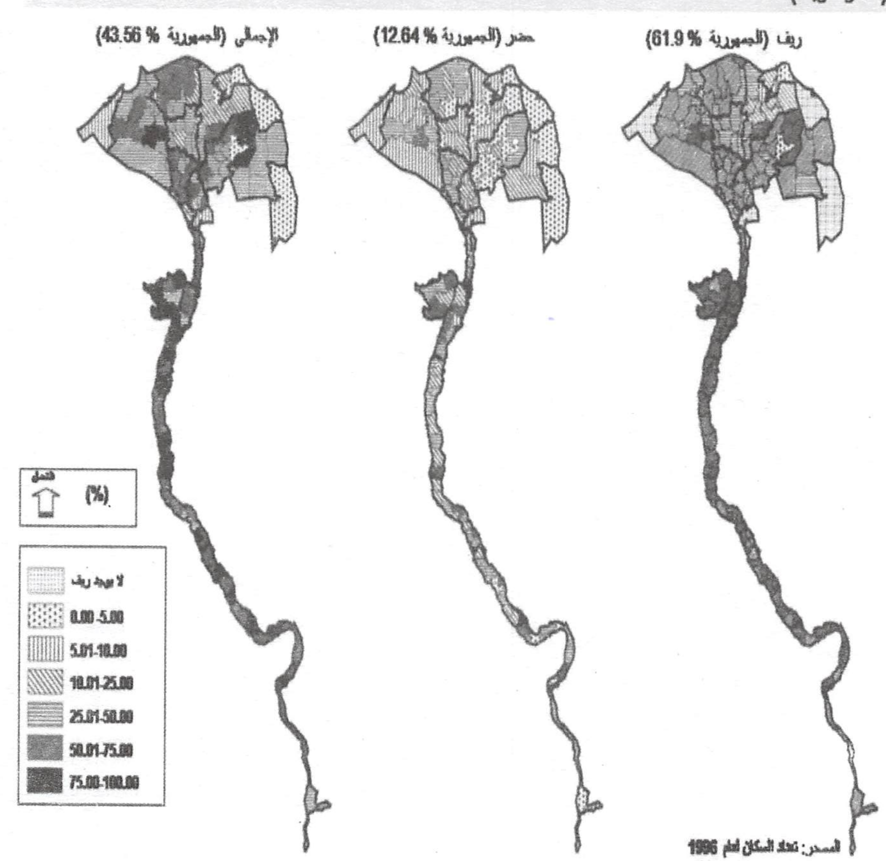


خريطة : A6 النسبة المئوية من عدد الأسر الغير متصلة بمياه صالحة للشرب موزعة على محافظات الجمهورية عام 1996 (حضر- ريف)

خريطة : A7 النسبة المئوية من عدد الأسر الغير متصلة بمياه صالحة للشرب موزعة على محافظات الجمهورية عام 2001 (حضر - ريف)



خريطة : A8 النسبة المئوية من عدد الأسر التي لا تملك صنبورا للمياه داخل الوحدة السكنية موزعة على مراكز الجمهورية عام 1996 (حضر - ريف)



إدارة المياه فى مصر
من الساقية الجماعية إلى المضخة الفردية

شهد الريف المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية انقلابًا فى أوضاعه يعد الأكثر عمقًا على مدى تـاريخه الحديث. دخول المضخة الآليـة والإسـراع فـى تطبيق نظـام الرى المميكن غيرا بعمـق المشهد، كمـا أن العـلاقات الاجتماعية حول المياه وتعميم الميكنة قد أثارا على التو سلسلة من ردود الأفعال امتدت علـى ثلاث مراحل مهمة:

- الذوبان السريع نسبيًا لجماعات مستخدمي مياه الرى التقليدية؛ ومن ثـم الاختفاء التام لكل أشكال الإدارة الاجتماعية والجماعية للمياه.
- الإدخال غير المبرمج لآليات السوق داخل فلك الرى؛ عن طريق تأجير مضخات آلية بمحرك ديزل.
- قيام الدولة بإنشاء جمعيات مستخدمى المياه وفق نموذج للبنك الـدولى؛ تم تفريغه من كل أشكال المشاركة الحقيقيـة ومـن أى عمليـة لنقـل الخبرات فى مجال اتخاذ القرار.

ومع انطلاق هذه العملية، نعود لنشهد أزمة البترول الخطيرة التى أحـدثتها حرب ١٩٧٣ وما تلاها من ارتفاع مذهل لأسعار البترول. هـذه الأزمـة كانـت مصدر تحولات مفاجئة وعنيفة على مدى عدة عقود على الخريطة الجيو سياسـية

لمجمل المنطقة التى أصبحت، وبسبب مواردها النفطية، موضعًا لكل الأطماع المحلية و الدولية.

اهتزازات الصدمة النفطية (١٩٧٣) تمس القرية المصرية:

الإثراء غير المتوقع، الذى خضعت له- إذا صح القول- البلاد العربية المنتجة للذهب الأسود، أثار الطلب الملح لأيدٍ عاملة أجنبية، ماهرة أو غير ماهرة فى جميع المجالات تقريبا، بداية من العامل غير المؤهل إلى الكوادر العليا مرورًا بالتقنيين والمهندسين. خلال بضعة أشهر، عدة مئات من آلاف المهاجرين تركوا مهرولين أوطانهم (من البلاد العربية غير النفطية على وجه الخصوص، وذلك فى البداية، قبل أن تتسع الظاهرة لتشمل البلاد الآسيوية)، إلى بلاد الخليج. في مصر، جذب هذا التيار عددًا كبيرًا من الأفراد تعدوا فى بعض الأوقات الملايين الثلاثة. كانت شريحة كبيرة منهم مكونة من ريفيين وفقراء الفلاحين أمثال صغار المنتفعين، فلاحين بدون أرض، أبناء فلاحين فقراء وأجراء زراعيين.

وجد بعضهم عملاً فى المزارع، فى العراق خصوصًا وبالتحديد في وادى دجلة. حتى الأردن الذى لم يكن بلدًا غنيًا بالبترول، كان يقدم- على الرغم من ذلك- للمهاجرين المصريين أجورًا جذابة بقدر كافٍ إذا تمت مقارنتها بالدخول الضعيفة فى الريف المصرى.

العراق، حيث ناف عدد المصريين أحيانًا على المليونين، كان يعتبر أفضل سوق للوظائف الزراعية فى كل منطقة الخليج، بفضل المساحة الزراعية والموارد المائية– التى ليس لها مثيل سوى فى مصر. ثراء البلاد والعراقيين النفطى كان

يتـــرجم إلى «ثروة غير متخيلة» بالنسبـــة إلى الفـــلاحين الفقراء الذين جـــاءوا من وادى النيل.

ظلت جنة عدن هذه مفتوحة حتى الحرب التى تلت احتلال الكويت من قبل الجيش العراقى والحصار الذى خضعت له البلاد من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، وكذلك بدء احتلال العراق من قبل الجيش الأمريكى الذى تبعه سقوط نظام صدام حسين. هذه الأحداث حولت أرباب العمل الأثرياء العراقيين القدامى إلى فقراء بل ومن أفقر الفقراء في الشرق الأدنى؛ وأضحى المهاجرون المصريون مجموعة من البشر «فائضين عن الحاجة» وأيضًا مجبورين على العودة ليجدوا من جديد وضعًا اقتصـــاديا قد تفاقم فى أثناء غيابهم. الآن، مازال هناك بعض المهاجرين المصريين فى بـــلاد الخليج؛ ولكن عددهم أصبح متواضعًا عما كانوا عليه منذ عشرين عامًا مضت.

كان على موجة الهجرة الشديدة هذه، التى حثت عليهـــا وشـــجعتها سياســـة الانفتاح، أن تتيح للدولة المصرية «تحصيل» جزء من الغلة النفطية علـــى هيئـــة تحـــويلات. وصلت هذه التحويلات، على مدى بضع سنوات، إلى مبـــالغ طائلـــة، بلغت أكثـــر من مليارى دولار سنويًا، أى نحو ما يـــوازى المعونـــة الأمريكيـــة المخصصة لمصر سنويًا، منذ منتصف السبعينيات، فى مقابل توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل[١].

---

(١) منذ نهاية السبعينيات تحصل مصر على ٢,١ مليار دولار سنويًا كمعونة أمريكية منها ١,٣ مليار دولار كمعونة عسكرية و٨١٥ مليونًا كمعونة اقتصادية عن طريق (USAID) US.Agency for International Development. فى عام ١٩٩٨ انخفضت المعونة الاقتصادية إلى ٧٧٥ مليون دولار بينما لم تتغير المعونة العسكرية (Ifpri,1999:33).

عندما «ينتقل» من كانوا يروون الأرض بمياه النيل إلى البترول:

تمت عملية ميكنة القطاع المائى الزراعى وتحريره بشكل تدريجى منذ أن قررت السلطة المصرية، مع بداية السبعينيات، وضع نهاية للتجربة الاشتراكية التى تبناها نظام عبد الناصر وهى التجربة التى حاسبها النظام الجديد بمنتهى السلبية.

علينا أن نعترف بأنه بخلاف بناء السد العالى وإعلان الإصلاح الزراعى اللذين عادا بالنفع الكبير على القطاع الزراعى، وصغار الفلاحين على وجه الخصوص، فالحساب الإجمالى عن المرحلة الناصرية ليس إيجابيًا فى مجمله.

- التصنيع، الذى أرادته السلطة الجديدة والذى اعتبرته ضرورة من أجل تنمية شاملة للبلاد، لم يحدث.
- الفشل فى القضاء على البطالة.
- لم يخمد الفقر على الرغم من حصول مئات الآلاف من الفلاحين دون أرض على أراضٍ زراعية بفضل الإصلاح الزراعى فى سنوات الخمسينيات والستينيات.
- لم تشهد طبقة الفلاحين ارتفاع مستوى معيشتها على نحو يذكر.
- لم يشهد الريف المصرى التنمية التى كان يعلن عنها.
- تم احتلال سيناء من قبل إسرائيل بعد نكسة ١٩٦٧.
- تم تأجيل تحرير فلسطين مع «ضياع» القدس وغزة والضفة فى حرب ١٩٦٧ نفسها.
- وحدة العالم العربى، المشروع الرئيسى لعبد الناصر، ظل حلمًا.

ومع حساب كهذا، غير مجيد، وهو على أى حال مخيب تمامًا للآمال مقارنة بالوعود، لم يكن صعبًا تبرير المنعطف الذى فرضه رئيس الدولة الجديد. كان فى إمكان السادات اتخاذ مبادرات بحجم «الانتصار» الذى طالما حلم به عبد الناصر بلا جدوى فى معركته ضد إسرائيل. بالفعل، أيًا كانت المآثر الحربية المصرية الفعلية، فإن حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدت فى وسائل الإعلام كانتصار فريد له وزن بلا ريب. أول انتصار لجيش عربى ضد الدولة العبرية.

عند تبنى سياسة الانفتاح، كان القطاع الزراعى يعاني أصلاً من أزمة خطيرة وبدت عليه كل أعراض القطاع المتهدم البنية. طبقة الفلاحين فقيرة، السوق الزراعية ضعيفة للغاية ومنفصلة عن أغلب كتلة المنتجين، حيازات متناهية فى الصغر وأجور زراعية فعلية لا تلبى أدنى احتياجات العمال الزراعيين المعيشية. هكذا ولهذه الأسباب، عند فتح الحدود، هرول آلاف الريفيين فى التو واللحظة للبحث عن مصادر جديدة للدخل.

عواقب هذه الهجرة على الريف المصرى كانت خطيرة أدت إلى اتساع المساحة المبنية على حساب الأراضى الزراعية فى العموم، ونمو العديد من الخدمات والأنشطة التجارية الأخرى الشكلية والعشوائية. التغيير الآخر الملحوظ والناتج عن تحويلات العاملين بالخارج؛ كان بالتأكيد الميكنة السريعة للزراعة وبالذات الميكنة السريعة للرى، مما كان له أعمق وأسرع الأثر فى إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية داخل نطاق الريف المصرى.

عرف الريف المصرى والرى الميكنة منذ نهاية القرن التاسع عشر. فى البدء كانت هناك المضخات البخارية؛ وقد تم تركيب أولى تلك المضخات نحو عام ١٨٨٠. مازلنا نرى أطلالها فى الدلتا خصوصا فى المنصورة. وكان يعنى جودها

في هذا المكان أن حولها دوائر شاسعة يملكها باشوات. أما مضخات الديزل فقد ظهرت فى الثلاثينيات، مع بداية «تحديث» وميكنة الدوائر الكبيرة. ولكن أزمة الأربعينيات والإصلاح الزراعى فى الخمسينيات أبطأت جديًا ازدياد المضخات لصالح الساقية[1] التقليدية.

كان علينا انتظار الستينيات، وخاصة السبعينيات، لنشاهد إعادة انطلاق الميكنة، وأخيرا، الانتصار الشامل لمضخة الديزل. فى عام ١٩٨٣، تم إحصاء من ٢٧٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ ساقية على امتداد مصر كلها. من الصعب وجود إحداها اليوم فى حالة عمل.

ميكنة الرى غير المنظمة:

المهاجرون من أصول ريفية استثمروا بسرعة داخل قراهم الأصلية فى مشروعات صغيرة، زراعية أساسًا، من أجل تحسين دخل الأسرة ومن أجل تكوين رأسمال صغير لاحتمال عودة نهائية. بالطبع استثمروا بداية لتملك سكن وأراضٍ

(١) الساقية أداة رى معقدة، تتكون من مدار خشبى أفقى تديرها الدواب (الجاموس عادة) فتحرك آلة ثابتة. المدار مرتبط بترس في الطنبور- (آلة رافعة) به سلسلة من الأوعية (قواديس) وربما كانت من الفخار لرفع مياه الرى إلى حفرة تفتح على قناة ثالثة تسمى مسقى تغذيها قناة ثانوية. ارتفاع مستوى الساقية يتراوح فى المتوسط بين مترين وأربعة أمتار. الساقية تصب المياه في مروى وهي آخر حلقة فى نظام توجيه مياه النيل. تقوم المروى بدورها بتوصيل المياه إلى الأراضي المطلوب ريها. خلال الستين عامًا الماضية، تم استبدال جزء كبير من السواقي التقليدية بشكل تدريجي بطنابير وهى تعمل بطريقة السواقي نفسها؛ إلا أن سلسلة الأوعية الفخارية تم استبدالها بعجلة معدنية بها عيون على قضيبها الدائرى والتى تصب المياه على ارتفاع مدارها. غير أن الفلاحين يسمون آلة الرفع هذه أيضًا "ساقية" وإن كانت أصغر من الساقية وربما أدارها حمار.

ودواب. وبمجرد «تغطية» هذه «الاحتياجات» الأساسية، استثمر المهاجرون في أنشطة أخرى، مثل التجارة الصغيرة وعلى وجه الخصوص البقالة الصغيرة. غير أن قطاعًا جديدًا هو الذى استفاد بالتأكيد بالنصيب الأعلى من الاستثمارات، ألا وهو قطاع الرى الذى شهد ثورة تكنولوجية حقيقية بالانتقال من الطاقة الحيوانية، حول الساقية، إلى البترول، مع المضخات الآلية الفردية التى دخلت البلاد بكثافة على يد هؤلاء المهاجرين أنفسهم.

فى بعض المحافظات، زيادة عدد الحيازات التى تستخدم مضخة آلية واحدة أو أكثر قاربت نحو ٥٠٠%. ومنها محافظة الفيوم على وجه الخصوص؛ حيث وصلت الزيادة إلى ٤٣٢,٦% بين أعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، أما المنيا فقد وصلت إلى ٤١٣% فيما بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠[1].

الأسباب المباشرة بديهية. فالمضخة تقوم برى فدان فى مدة تتراوح بين الساعتين، بالنسبة إلى المضخات القوية، وخمس ساعات بالنسبة إلى المضخات الأضعف. يفوق منسوبها عامة منسوب الساقية من مرتين إلى ثلاث مرات وربما غطت أحيانًا مساحات أكبر سبع مرات. أغلب هذه المضخات التى تتميز بكونها مرنة نسبيًا، سهلة الاستعمال والنقل ولكونها متحركة إذ تتمتع بعضها بوجود عجل، يمتلكها عادة شخص أو أسرة واحدة. وعلى الرغم من عدم عمل أى بحث ميدانى منظم، فإننا يمكننا افتراض وجود مهاجر فى بلاد الخليج، حالى أو سابق، خلف كل مضخة تقريبًا تم شراؤها فيما بين بداية الثمانينيات ومنتصف التسعينيات.

فى عام ١٩٩٦، كان سعر المضخة المتحركة ١٠٠٠ جنيه، أى (نحو ٨٠٠٠ جنيه اليوم). إيجار المضخة كان نحو ٨ جنيهات فى الساعة فى المتوسط

(1) الإحصاء الزراعى: ١٩٨٢، ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

(نحو خمسة جنيهات بحد أدنى)، فى عام ٢٠٠٠ في الدلتا، ونحو ١٢ جنيهًا فى الساعة فى إقليم المنيا فى أكتوبر ٢٠٠٢. اليوم، تصل ساعة الرى بين ١٥ و٢٥ جنيهًا. وقود المضخة وصيانتها على نفقة المالك حصريًا.

هكذا، فالهيدروليكية الحديثة التى دخلت بداية مع المهاجرين، والتى شجعها ونماها المستثمرون (الصغار والكبار)، والدولة وكبرى شركات الاستثمار الزراعى، قد أدت إلى التحول المفاجئ العنيف والتدريجي، حسب الأوضاع، من تقنية الفلاحين «التقليدية» إلى تقنية المهندسين. هذه النقلة التى تم فرضها على نحو غير مباشر، لجلب تكنولوجيات جديدة، تحمل تناقضًا شديدًا واختلالاً بين نظام مبنى حول تنظيم اجتماعى محلى، هو نفسه منتج لممارسات اجتماعية، تضبط الموارد المائية وتدير النزاعات وبين نظام مفروض من الخارج، يتبع منطق السلطة المركزية السياسى ومنطق المهندسين «العلمى» ومنطق المستثمرين «الاقتصادى».

أولى عواقب تعميم مضخة الديزل ونهاية السواقى؛ هي بالتأكيد اختفاء الشكل التقليدى لجمعيات مستخدمي المياه. مع هذا الاختفاء، بدأ ظهور عملية انقلاب اجتماعى عميق، تسبب فى خلق فردية تدريجية داخل المجتمع الريفى، ومن ثم اختفاء تدريجى لأشكال المساندة الأسرية والريفية التقليدية. سوف يتم تبرير هذا الوضع بالتأكيد؛ بأن ذلك هو ثمن التقدم والقدر المترصد لكل المجتمعات التى تسلك طريق التقدم. هكذا، يبدو أن الحداثة تتعارض- على هذا النحو- مع التضامن على الأقل، فى أشكاله التقليدية.

ولكن المشكلة هو أن الأمر ليس متعلقًا بالتقدم الاجتماعى وعلى نحو أقل بالتطور المحلي. بالفعل، ليس نمو القطاع الزراعى هو الذى دفع إلى ظهور عملية ميكنة الرى هذه بل هو فقر طبقة الفلاحين. فعلاً، هذه العملية هى نتاج وصول

أموال كبيرة نسبيًا تم تحويلها من قبل فلاحين فقراء مهاجرين فى بلاد الخليج هــى أموال مصدرها من خارج الفلك الاقتصادى. هكذا، فنحن نشاهد ميكنة للــرى فــى ريف يعيش فيه أغلب المستخدمين للرى تحت خط الفقر. وهم لا يستطيعون فرملة هذه العملية ولا مقاومة عواقبها. هذه ظاهرة تفرض نمطًا زراعيًا اجتماعيًا جديدًا، يلفظ المطحونين وبالأخص هؤلاء الذين لا يمكّــنهم الاضــطلاع بتكــاليف هــذه التغييرات التقنية.

خفى، وكأنه ذاب فى الماء الذى هو موضوعه الأساسي، هذا التغيير إرهاصة لانقلابات عميقة سوف تصل فى النهاية إلى تغيير جذرى للمشهد الاجتماعى والزراعى للريف المصرى ولفضائه المائى. على المدى المتوسط، سوف يتمكن فقط من الاستمرار في ممارسة نشاط زراعى فقط الذين قد استطاعوا مســايرة- سنة وراء السنة- نمو السوق، المزدوجة، سوق مياه الرى وسوق الأرض الزراعية.

الساقية، نظام للرى وللتماسك الاجتماعى الذى ولى:

تتيح الساقية، بفضل آلية معقدة نسبيًا، ضخ مياه الرى إلى مستوى المسقى[١]، التى تغذيها قناة الرى الثانوية، لتصبها فى مروى (وتعتبر آخر جزء من نظام نقل مياه النيل) تقوم بدورها بتوجيهها نحو مستوى الأراضى.

---

(١) قناة من الدرجة الثالثة فى شبكة توزيع مياه الرى.

قبل حدوث انقلاب فى المشهد المائى ووسائل إدارة الموارد المحلية، الناتجة عن ميكنة الرى الحديثة، كانت تقنيات الضخ والتنظيم الاجتماعى التابع لها؛ تقع دائمًا على عاتق الفلاحين بدلاً من الحكومة. كانت أيضا مسئولية العناية بالمسقى تقع على عاتق الفلاحين دون أن يملكوا التحكم المباشر فى جريان المياه (هوبكنز Hopkins 1999:371).

حول الساقية، كان هناك الشكل الأكثر انتشارًا لجمعيات مستخدمي المياه. ولما كان تكوين الجمعيات من «التقاليد» الفعلية، فالجمعية المرتبطة بالساقية لم تكن أبدًا بنية مفروضة من قبل الإدارة. ولم يكن لوجودها سبب سوى الحاجة الجماعية لمجموعة الملاك و/أو المقيمين على ضفاف الترع لتأمين النفاذ إلى مياه الرى، عن طريق إدارتها بشكل عقلانى وبالحد من مخاطر الصراعات بينهم. ربما كانت واحدة من أندر الجمعيات والهياكل التى تحظى بالسيادة الذاتية والتى يمكن أن نطلق عليها الجمعيات التى تتشارك فيها الجماعة فى مصر.

ملاك الساقية، المجتمعون في جمعية غير رسمية، كان عليهم أن يتكاتفوا بقوة لضمان تقسيم «عادل» (حسب مساحة كل عضو) لمخزون المياه على جميع الأراضي المزروعة ولتكاليف الصيانة المختلفة ولتشغيل هذه الأداة الجماعية التى لا غنى عنها. كان الأمر يتعلق أساسًا بتقليص مخاطر وحجم الصراعات بين مختلف مستخدمى المياه. ولم يكن لهذه الجمعيات وضع إدارى قانونيًا، ولكن كان دورها معترفًا به من قبل إدارة المياه المحلية التى كانت تقبلهم كشركاء فى الإدارة المحلية للمورد. عدد «الشركاء» كان يصل عادة إلى نحو خمسة عشر شخصًا وأحيانًا ينخفض إلى عضوين أو يتجاوز الأربعين عضوًا. الأرض التى كانت تخدمها الساقية كانت تتراوح بين بضعة أفدنة ونحو ثلاثين فدانًا.

كانت الساقية تخدم ٢٤ نوبة تسمى قيراطًا[١]. نوبات الرى لم تكن منفصلة عن الأرض بأى شكل من الأشكال. وفق هذا المبدأ، هذه النوبات كانت تتناسب مع مساحة الأرض المستغلة من قبل المستخدم ضمن الأراضى التى ترويها الساقية نفسها. كان لكل فلاح الحق فى مدة للرى تتناسب مع القطعة التى يملكها. لكن الفلاح ربما حصل على أكثر من نوبة للرى فى عدة سواقٍ مختلفة فى آن واحد، إذ إن ملكية الأرض هى نفسها مجزأة وأحيانًا متناثرة على ضفاف عدة ترع.

كان رئيس الجمعية عامة هو الذى يمتلك أكثر الأراضى المستغلة أو الذى يمتلك الأرض المركب عليها الساقية. وكان هذان الوضعان مرتبطين عادة. هكذا، فأكبر مالك أرض كان يمتلك الحصة الأكبر من الساقية وعليه وبقدر الحصص نفس قدر «سلطة» القرار والنفوذ «المادى» و«المعنوى». وجود الساقية على أرضه كان يحميه من أى محاولة ضغط، وكان يسمح له بلعب دور الحكم بالنسبة إلى التوزيع وكذلك دور الوسيط إذ هو متحرر من الضغوط أو التهديدات على الماء، فى حالة النزاعات.

كان رئيس الجمعية مسئولاً عن ضمان دوام عمل الساقية، كان يقع على عاتقه صيانتها وعمل الإصلاحات المحتملة ليقوم بعد ذلك بتقسيم التكاليف على جميع المستخدمين، كل حسب حصته. كما كان ينظم أيضًا، بالتشاور الحميم مع باقى أعضاء الجمعية، توزيع مدة الرى، حسب المساحات المطلوب ريها وأدوار الرى.

---

(١) الفدان يساوى ٢٤ قيراطًا، ٢٤ قيراطًا يساوى ١٧٥ $م^2$.

ومن أجل مزاولة وظيفته، كان رئيس الجمعية يحتفظ لديه بإحدى القطع الضرورية لتشغيل الساقية. في بعض الأقاليم، كانت مثلاً وصلة معدنية توضع على المحور الرأسي؛ وفي أقاليم أخرى، كان النير- وهو القيد الذي تدخل فيه رأس البهيمة حتى رقبتها- كان على المستخدمين المرور على الرئيس لأخذ هذه القطعة والعودة لإعادتها مما كان يجعله يعلم من الذي استخدم الساقية والمدة التي استغرقها الري.

هكذا تتطلب الساقية تدخل عدد كبير من الأفراد لتشغيلها وهم مالك الساقية أو ملاكها، الخولي: المسئول عن تشغيلها وصيانتها، ملاك الدواب التي يدورونها بالتتابع، الحوال: المسئول عن توزيع المياه في القنوات بين قطع الأرض، وأخيرًا الجازر: وهو الطفل، حامل المقرعة. زمن الساقية مقسم إلى ثلاث فترات، تسمى الفترة الواحدة «علقة» [إذ يقال تعليق الساقية، أي تعليق الدابة في الطوق] الفترة الصباحية، فترة النهار، والفترة المسائية التي تبدأ من الغروب حتى انبثاق الليل. كانت الساقية تروي من ٥ إلى ١٢ فدانًا (٥ أفدنة إذا كانت المساحة مزروعة قطن)، على أساس فدان واحد على مدار ٢٤ ساعة **(Pintus,1997:69)**.

بالإضافة إلى إدارة المورد وتوزيع فترات الري بين مختلف أعضاء جماعة مستخدمي مياه الري، كان الفلاحون المستخدمون للمسقى ينظمون أنفسهم جماعة للقيام بأعباء صيانة القناة السنوية مثل نظافتها وجرفها. كانوا يتبرعون بالمال لاستئجار مجرفة آلية أو اكتراء أيد عاملة أو متطوعة. في العموم، كان يفضل الأيدي العاملة عن الماكينات لأنها تقلل من الخسائر التي يمكن أن تصيب الأشجار والطرق. ومع وجود المدقات، كان استخدام المجرفة الآلية مستبعدًا تمامًا **(Hopkins 1999:372)**.

الفيوم، حالة خاصة:

تمثل الفيوم حالة جغرافية خاصة داخل مصر. هذه الواحة الواقعة على بعد نحو مئة كيلو متر جنوب غرب القاهرة على البر الغربى من النيل والتي يغذيها بحر يوسف وهو أحد فروع النهر، هى الإقليم الزراعى الوحيد فى البلاد حيث المنحدر شديد بالقدر الذى يسمح بالرى بالجاذبية على مساحة كبيرة من الأراضى المزروعة. هكذا، كان توزيع المياه لا يتم على نحو آلى حول أى أداة للضخ إلا فى الأجزاء الأكثر تسطيحًا فى الواحة حيث كنا نجد، مثلما نجد فى مناطق أخرى من مصر، أن أداة الضخ لا غنى عنها، فكانت هى الساقية بالطبع.

فى الفيوم أيضًا، توزيع المياه بين الفلاحين من نفس المسقى كان يتبع معايير صارمة للغاية. لكل مستخدم حق الحصول على الماء مرة أسبوعيًا، فى وقت محدد ولفترة ثابتة. فى الفترة المخصصة له، يحصل على كل المياه التى تجرى فى المسقى، ولا يجوز لأى فلاح يمر المسقى بجوار أرضه من استخدام هذه المياه فى هذه الفترة. وعند انتهاء الفترة المخصصة، يقوم فلاح آخر بالتناوب. هذه الدورات محددة بشكل نهائى ولا يمكن تغييرها إلا فى حالة تغيير حجم الحيازة عند تملك قطع على حدودها. هذه الدورات تورث عند توريث الأرض.

حساب الفترة المخصصة للرى لكل شخص يتم على أساس المساحة المملوكة بـــ «الفدادين الاسمية» المحددة كالتالى:

فدان خضروات يساوى فدانين اسميين، بينما الأفدنة المزروعة بزراعات أخرى تساوى فدانًا واحدًا. المساحات التى تحولت إلى زراعة خضروات قبل ١٩٥٤ تحسب على أساس ٢,٥ فدان اسمى (انطونيوس **Antonius,1992:96**).

تقع مسئولية تحديد الفترات الموزعة للرى، على أحد أعيان القرية؛ ويكون عادة رئيس الجماعة التى تمتلك أكبر قدر من الأراض الواقعة على المسقى. قائد هذه الجماعة يسمى «رئيس المناوبة» أو «موزع الفاتحة». ومثلما يحدث فى بقية أقاليم مصر، يقوم بحساب المساحة المطلوب ريها على أساس الفدادين الاسمية ويحدد عدد دقائق الرى التى لكل فلاح. ثم يحدد ترتيب الأدوار. يكتب قائمة ويحتفظ بها لديه؛ حيث تحتوى على الموعد بدقة، لدرجة تدوينه بالدقيقة، حتى يسلم ويتسلم كل فلاح دوره.

القائمة تقسم إلى ١٤ فترة، كل فترة من ١٢ ساعة، والفترة تسمى طرفًا وهو يشير إلى الوقت المنصرم منذ بداية الدورة. دورة الرى تبدأ يوم الخميس مع صلاة المغرب وتستمر ١٢ ساعة. الكل يضبط ساعته ليبدأ الأسبوع (هوبكنز **Hopkins 1999:376**).

هكذا، وعلى عكس الآراء المسبقة عن عدم المقدرة والجهل، فإن فلاحى الفيوم والأقاليم الزراعية الأخرى كانوا يظهرون مقدرة كبيرة فى إدارة المياه بشكل جماعى ودقيق؛ كما تمكنوا من تطويرها وتطويعها للمتغيرات المختلفة السياسية والاجتماعية التى شهدتها مصر على مدى نحو قرنين. الاستمرارية، التكيف، التحسينات المستمرة، التنازلات والخبرات فيما يخص فض النزاعات، كل ذلك يشكل بالتأكيد رأسمال اجتماعى ثمينًا للغاية ومنظومة «جماعية» تخص الإدارة المشتركة للموارد الجماعية.

سوف نرى، للأسف، أن السياسات المائية الجديدة والمؤسسات التى نشأت في الآونة الأخيرة لم تدمج أبدا مجموعة المعارف والمهارات التى طورها الفلاحون المصريون. قامت السياسات بضرب عرض الحائط بالماضى. ولهذا

السبب أيضًا يبدو لى أن السياسات الحالية لا تندرج فى الاستمرارية ولا تستند إلى أسس موجودة ولكنها تظهر قطيعة حقيقية بموكب المخاطر المحتملة بالنسبة إلى القطاع المائى الزراعى.

جمعيات مستخدمى المياه الجديدة التى تنشأها الحكومة منذ عدة سنوات تنظم نفسها على أطلال جماعات مستخدمى مياه الرى القديمة[1]. غير أن المضخات الصغيرة لم تدفع السواقى الجميلة إلى الاختفاء فحسب، بل وأيضًا جماعات مستخدمى مياه الرى المرتبطين بها وكذلك منظومة القوانين الجماعية لإدارة المياه، بل وأدت إلى تفاقم فساد الموظفين المسئولين عن إدارة المياه، وإلى صدع اجتماعى واستبعدت أكثر فأكثر صغار الفلاحين الذين لا يستطيعون تحمل العواقب المالية للميكنة.

هكذا، إن اختفاء الساقية، بعيدًا عن كونه نهاية مؤسفة لآله مدهشة من المشهد الريفى المصرى، فهو يعبر - على وجه الخصوص - عن نهاية نظام اجتماعى أتاح لأرض النيل أن تستمر فى إطعام فقرائها. منذ الآن فصاعدًا، فإن مبدأ «كل واحد لنفسه» يفرض نفسه نتيجة لما حدث ويغطى رقعة مصر كلها. وإذا كانت الإصلاحات التى تخص القطاع الزراعى قد أدت لإعادة ظهور طبقة من الفلاحين بدون أرض، فإن نهاية الساقية، سوف تجعلنا نشهد ميلاد طبقة فلاحين بدون مياه.

ومع الانتقال من الساقية إلى المضخة الديزل لضخ مياه الرى، انتقل المجتمع الريفي المصرى من نظام اجتماعى منظم محليًا ومستقل نسبيًا (مكون من «جمعيات المستخدمين» حول أداة عمل ضرورية لكل الجماعة) إلى نظام فردى؛

---

(١) انظر في هذا الصدد Ayeb H.,2005a, 2005b.

حيث المستثمر (الصغير أو المتوسط) والمهندس يحتلان الأماكن والأدوار الرئيسية. وعلى نحو متوازٍ، انتقلت المياه من وضع المنفعة العامة التى لا يجوز التصرف فيها إلى وسيلة إنتاج لم يعد تحديد سعر لها أمرًا محظورًا حتى لو، لأسباب سياسية داخلية، تطلب الأمر اتخاذ أشكال مقنعة إلى حد ما. النفاذ إلى المياه، الذى كان ينظم حسب احتياجات الفلاحين المنتجين، أصبح مشروطًا بالإمكانات التى في وسع من يحتاجونها.

التحكم فى المياه.. مباراة اللاعبين:

بالنسبة إلى الدولة المصرية، الأمر الضرورى كان دائمًا، في البدء، ضمان دوام واستمرارية التحكم المطلق على مجمل المجال المائى؛ ومن ثم على «المجال الاجتماعي». ومن أجل هذا، تتدخل فى الإدارة المحلية للمياه عن طريق تعيين «مهندس للمياه» مقيم. ويعتبر هذا المهندس الحلقة الأخيرة لسلسلة طويلة جدًا هرمية مكونة من إداريين وكبار الموظفين الذين يقسمون فيما بينهم النفوذ على مجمل أراضى البلاد والنظام المائى.

إدارة المياه بين الدولة والفلاح والمهندس

قبل ظهور جمعيات مستخدمى المياه

تختلط الحدود بين الإدارة الاجتماعية وإدارة الدولة عندما تصل إلى مستوى هذا التقنى المقيم، الذى يعد كوسيط «أفرزه» نظام مركزى يمنع اتساعه أى تدخل مباشر بدءًا من المركز؛ إذ يفرض نظامًا يقوم على التناوب التقنى والإدارى. حتى

منتصف الثمانينيات الذى شهد تعميم المضخات الآلية ونهاية جماعة مستخدمى مياه الرى التقليدية، كان مهندس الرى المحلى يقوم بدور أساسى ذى «انتساب» مزدوج، ينتسب من جهة، إلى وزارة الموارد المائية والرى التى يتبعها قانونًا، ومن جهة أخرى، إلى القرية حيث يمارس وظيفته وحيث «يتبناه ويعتمده» الجميع فى حالة كونه من خارج القرية.

فى هذا السياق، كان من المنطقى أن يتدخل المهندس المقيم فى آليات النزاعات وحلها. هو موظف، إذن فهو ممثل السلطة، ويترتب على ذلك أن نفس هذا الشخص كان يمكنه أيضًا اكتساب وضع علية القوم المحليين وهو الوضع الذى تبوأه بفضل عملية معقدة سنّها مستخدمو المياه. كان الهدف الرئيسى لهذه العملية هو توريط الموظف مباشرة فى الأمور المحلية بشكل لا يسمح له بالتصرف كما لو كان غريبًا تمامًا عن المشكلات المحلية.

جماعة مستخدمى مياه الرى التى كانت تلتقى مع المجموعة الريفية دون أن تتطابق معها؛ كانت تلجأ إليه ليقوم بالتحكيم فى أى نزاع بين أعضائها و/أو «كفالة» تنازل. كان هذا الإجراء يتم على نحو شبه دائم مادام الأعيان الآخرين، غير المتمكنين بالضرورة من إدارة المياه على المستويين القانونى والإدارى، يفشلون فى إيجاد حل للنزاع يرضى الجميع.

هكذا، كان الفلاحون يختلسون لصالحهم الحلقة الأخيرة من سلسلة الدولة فى إدارة المياه. هنا، كانت الإدارة الاجتماعية تتم خارج أى اعتراف رسمى، ولكن إن تم التساهل فى وجودها فعلاً ففى الحدود التى سمحت بها السلطة. بحيث إن الإدارة الاجتماعية للمياه كانت نوعًا قريب الشكل من أنواع إدارة المياه الاعتيادية ذات الطبيعة «غير الرسمية»؛ ولكن مثلها مثل أى نشاط غير رسمى، لم يكن لها أى

تفعيل إلا تحت مراقبة مقربة من السلطة المركزية. ولفهم آليات النزاع وطرق حلها يجب البحث عنها داخل هذه الجدلية الاجتماعية والسياسية المحلية.

طبقًا للتعريف، نظاما الإدارة، سواء نظام الدولة أو النظام الاجتماعي، لم يكن في وسعيهما اتباع منطق وأهداف مماثلة، ولا استخدام الوسائل والمؤثرات نفسها. ومع تقسيم الأدوار هذا، كثيرًا ما كانت تولد صراعات بين السلطة وممثليها من جهة، وأعضاء جماعة مستخدمي مياه الري، من الجهة الأخرى. هناك بعض المنازعات التي كانت تظهر أحيانًا داخل الجماعة نفسها.

غير أن نوعي النزاعات هذه واللذين يمثلان نموذجين لإدارة المياه؛ كانا من طبيعة مختلفة تمامًا وكذلك أهدافهما وعواقبهما. ومن ثم، كانت لوائحهما كذلك مختلفة تمامًا. ولما كان وضع السلطة يسمح لها باستخدام العنف «الشرعي» لحل بعض المشكلات التي كانت تعجز المفاوضات في حلها، كان أعضاء الجماعة في المقابل يطورون الإجراءات المحلية لإدارة النزاع اجتماعيًا؛ حيث كانت تتدخل شرعية الأعيان المحليين والعلاقات الأسرية ووضع الأفراد كبار السن ووضع الوسطاء وفي النهاية، وكآخر سبيل للتعاون فقط، السلطة الرسمية.

اختفاء السواقي يرسخ سلطة المهندسين ويسهل اختفاء صغار الفلاحين

إحدى العواقب المباشرة لاختفاء السواقي كان ترسيخ مكانة وسلطات موظفي الإدارة المحلية للمياه- وبشكل خاص المهندسين المسئولين عن تنفيذ السياسات التي رسمتها الوزارة على أرض الواقع والقيام بمراقبة مجمل الأنشطة المرتبطة باستخدام المياه الموجهة للري.

ولما كان المهندسون غالبًا من أصول ريفية وعامة من القرية التى يمارسون عملهم فيها، وبما أن محورهم هو مجموعة مستخدمى مياه الرى التى على رأسها شيخ هو بمثابة زعيم محلى (شيخ، من «كبار» الملاك أو من الأعيان)، كل هذا كان يفرض على المهندس استخدام طرق دبلوماسية وفي الأغلب تقديم تنازلات- تتجاوز أحيانًا الشرعية بقليل- حتى يمكنه الاستمرار فى مباشرة وظيفته وحماية «مكانه».

وفى العلاقة بين الزعيم، ممثل مصالح مستخدمى مياه الرى والقرية وبين المهندس، ممثل مصالح الإدارة والدولة، كان التنازل ضرورة للطرفين. «الشريكان المضطران» كان محكوم عليهما بالتفاهم فى حالة وجود نزاع جوهرى وقطيعة، وإلا خاطرا بضياع وضعيهما وامتيازاتهما والمكاسب الرسمية وغير الرسمية.

ظهور أداة الضخ وتعميم الفردية، وهى عاقبة من عواقب الدخول المكثف للمضخات الآلية الفردية، واختفاء جماعة مستخدمى مياه الرى المرتبطة بالساقية، حررا نهائيًا المهندس من تلك العلاقة الملتبسة مع القرية، مما نزع عنه أيضًا الامتيازات العينية التى كانت تمنحه إياها القرية. ولما كان الراتب الذى يقل عن ٣٠٠ جنيه شهريًا (أبريل ٢٠٠٤[1]) بالنسبة إلى مهندس له خبرة تتعدى السنوات الخمس، لا يكفى، كان عليه أن يجد مصادر جديدة للدخل. كان هناك حلان هما عقد تحالف مصالح مع ملاك ومؤجرى المضخات المتحركة و/أو أن يصبح هو نفسه مالكًا لمضخة مخصصة للإيجار.

وترتب على ذلك أن المهندسين لعبوا فى الوقت نفسه دورًا غاية في الأهمية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، فى مضاعفة أعداد المضخات الآلية دون

---

(١) ٣٠٠ جنيه توازى ١٠ كيلو جرامات لحم فى القاهرة فى شهر يناير ٢٠٠٥.

مراقبة زيادة كميات المياه الموجهة للرى. دخلهم غير الرسمى كان يوازى الزمن النسبى الكامل لعمل المضخة أو المضخات التى كانوا يملكونها.

بالتدريج، انتهى الأمر بكثير من المهندسين بأن أصبحوا، بشكل رسمى أو غير رسمى، مزارعين اشتروا أو استأجروا أراضى «مهجورة» تخلى عنها فلاحون صغار معدمون، غير قادرين على ملاحقة ارتفاع تكاليف الرى والزراعة. ومن جديد وجدوا أنفسهم بين شقى الرحى فهم ممثلون لمصالح الدولة ومصالحهم الخاصة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام المورد الذى كان من المفترض أن يحموه لحساب الدولة.

هذا الوضع الجديد «الفاسد» أو «استغلال السلطة» كان له، بالإضافة إلى العواقب المباشرة، تأثيرات فى تنظيم إصلاح القطاع المائى الذى انطلق منذ منتصف الثمانينيات استنادًا إلى الوصفة السحرية لجمعيات مستخدمى المياه.

فى مرحلة أولى، رأى المهندسون فى هذا الوضع الجديد مصدرًا لمخاطر كبيرة على مصالحهم الخاصة وبالذات ضياع سلطتهم ووضعهم كموظفين فى مواجهة أشكال قانونية جديدة للتنظيم، أشكال «مستقلة» وتملك سلطة اتخاذ القرار. حتى إن بعض المهندسين كانوا يتوقعون أنهم سوف يعملون تحت سلطة الجمعية، بمعنى آخر تحت السلطة المباشرة لهؤلاء الفلاحين «الجهلاء الفقراء». على أى حال، كانوا يخشون ظهور هياكل قائمة على التشارك معترف بها من قبل الدولة التى كانت تمنحهم إدارة المياه والتى سوف تهدد مباشرة هيبتهم كموظفين.

من جهة أخرى، بنية الرى التحتية الجديدة التى فرضت وضع محطة ضخ واحدة على رأس المسقى وحظرت تمامًا استخدام المضخات الفردية، أحدثت فقدًا كبيرًا فى الدخل لجميع ملاك المضخات الصغيرة التى تعمل بمحرك، ومن بينهم

عدد كبير من المهندسين. هكذا، حاول بعضهم إرجاء تنفيذ برنامج الإصلاح. وفى بعض الأقاليم، أظهروا مقاومة أكبر من مقاومة الفلاحين محققين أحيانًا «نجاحات» غير متوقعة.

وحيث لم ينجحوا فى تأخير ولادة جمعيات مستخدمى المياه، تبنوا سلوكًا يهدف دائمًا وأبدًا إلى تعزيز أو على الأقل حماية مصالحهم الخاصة. هكذا سعوا إلى الاحتفاظ بالميزة الاستراتيجية التى بمقتضاها يمكنهم تعيين أعضاء إدارات الجمعيات، ومنهم الرؤساء وأمناء الصندوق وحراس المحطات المقربين منهم. هكذا تولدت تحالفات مصالح جديدة مناقضة تمامًا للروح الحقيقية لجمعيات مستخدمى مياه الرى.

وبعد أن أدرك المهندسون أن هذه الجمعيات التى كان عليهم «إنشاؤها» لم يكن لها أى معنى فعلى، ولم يتبعها أى نقل لسلطة اتخاذ القرار وللكفاءة الحقة، انتهى الأمر بالمهندسين إلى الاستسلام والمشاركة فى تفعيلها على أرض الواقع.

«إعادة إحياء» سلطات مهندسى الرى المحليين الذين كانوا يعتقدون أنهم مهددون من قبل جمعيات مستخدمى المياه الجديدة التي كانت تؤسسها الدولة، يفسره اختفاء الساقية الذى وضع نهاية لعملية «الأعينة» الريفية (أى أن تصبح من الأعيان) المرتبطة بإدارة المورد.

بداية، كان تعميم المضخات الفردية قد حرر تمامًا الفلاحين من ارتباطاتهم الجماعية حول الساقية. من الآن فصاعدًا، أدوات الضخ ومن ثم الرى لم تعد تعتمد إلا على مقدرتهم الشخصية فى النهوض بأعباء تكاليفها دون أى التزام نحو أى شخص. هكذا لم يعد للـ «عقد المعنوى» مع أعضاء جمعية مستخدمى مياه الرى الآخرين أى معنى فعلى.

من جهة أخرى، اختفاء الساقية قلص من مساحة أهمية القرية داخل نظـام إدارة المياه المحلى، إذ لم يعد نطاق المضخة الفردية وكذلك أيضًا نطاق جمعيـات مستخدمى المياه الجديدة يحتلان نطاق القرية نفسه. ولما كانت المـضخة الفرديـة متحركة؛ فهى لم تعد تمثل نطاقًا محددًا ويمكن وضعها على التوالى علـى تـرع عديدة وأراضٍ مختلفة حسب احتياجات المالك و/أو المستأجر.

أما بالنسبة إلى جمعية مستخدمى المياه الجديدة التى تستخدم محطة واحـدة للضخ ثابتة، فهى تغطى زمامًا ترويه المسقى التى يمكنها تغذية أراضى العديد من القرى فى الوقت نفسه. ومن ثم انتقل الزمام «المنتقى» من قبل الزعماء من نطاق الساقية أو القرية إلى نطاق أوسع وهو زمام المسقى. بعض جمعيـات مـستخدمى المياه التى تأسست على ضفاف الترعة الثانوية أو الرئيسية؛ يغطى أكثر من نطاق أكبر حجمًا. ويوازى هذا الاتساع الفضائى اتساعًا لقاعدة الأشخاص المعنيين ومـن ثم اتساعًا أيضًا لحجم مخاطر النزاعات.

ترع الرى والمحيط المروى يتم حسابهما على أساس مختلـف تمامًـا عـن مساحة القرية. إذ يجب مراعاة الخصائص التقنية مثل انحدار المنبع ومسافته. أمـا المساقى (قنوات ثالثة) يمكنها اختراق حدود القرية بينما أراضى القرية تروى عبر عدة مساقٍ. هذا ما يوحى بشىء من الصعوبة فى نقل مؤسسات الزعامة القرويـة إلى سياسات إدارة الترعة (**Hopkins,1999:370**).

لعب هذا الوضع دورًا لا ريب فيه لصالح مهنـدس الـرى المحلـي فهـو الشخص الوحيد المرتبط بمجمل زمام المسقى بفضل وظيفته التى تتيح له لعب دور جوهرى فى حل النزاعات بين الأعلى والأسفل ومن ثم بين القرى المختلفة المكونة لزمام المسقى التى يمر بها.

إطار ٢

التطورات التقنية والمؤسساتية، الاجتماعية والسياسية

ساقية (جمعيات مستخدمى مياه الرى)	مضخة فردية (فترة انتقالية غير منظمة)	مضخة جماعية (جمعيات مستخدمى المياه)
حتى منتصف الثمانينيات	دخول مكثف في بداية الثمانينيات بفعل المصريين المهاجرين إلى بلاد الخليج.	جار تركيبها فى أقاليم مختلفة فى كل من الدلتا والوادى مع إنشاء جمعيات مستخدمى المياه.
تنظيم قاعدى حول أداة الرفع له بعد اجتماعى مهم. على مستوى الساقية، مستخدمو مياه الرى تشكلوا فى جمعيات تحمل اسمهم لإدارة المورد ونظموا أنفسهم لإيجاد حلول لفض المنازعات المحتملة.	الفردية المفاجئة والعنيفة التى أثارت قطيعة فى النسيج «الاجتماعى لإدارة المياه». فردية أداة الضخ أحدثت صعوبة بقاء المجموعة. لم يعد للمناوبات معنى وخرجت المنازعات من إطار القرية الضيق.	بشكل عام، لا تتم استشارة المستخدمين حتى إن بعض الأعضاء لا يتم إخبارهم بأنهم ينتمون إلى جمعية مستخدمي المياه. واقعيا، حارس المضخة الآلية هو الذى يحتكر القرار وهو ليس عضوًا في الجمعية. ومن خلال هذه الحيلة، عادت السلطة الحقيقية إلى مهندس الرى. وفى غياب نقل حقيقى لسلطة القرار، لم تعد هذه الجمعيات سوى مجرد أداة

		لتوطيد رقابة الدولة على المياه والأرض والفلاحين.
مهندس الرى، وهو ممثل الدولة، كان يتقبله الفلاحون فى تنظيم إدارة الرى اجتماعيًا عبر شكل من أشكال «الفساد الإيجابى» الذى يجعله شريكًا «متواطئًا» فمن مجرد مراقب، كان يتحول بشكل غير رسمى تمامًا، إلى وسيط.	خلل تام فى نظام الرى وتفاقم عدم المساواة في مواجهة النفاذ إلى المياه والفساد. بعض أثرى عندما أصبحوا مؤجرين للمضخات. هكذا اكتسبوا «سلطة» مالية بالإضافة إلى سلطاتهم الإدارية. هكذا عززوا على نحو غير مباشر زيادة الاستهلاك وتبديد المياه.	احتفظ المهندسون بقدر كبير من سلطة القرار و«التسلط» ومع حدهم من مشاركة المستخدمين لإدارة الجمعية ومع وضع أكبر قدر من السلطة الفعلية بين أيدى أصحاب المضخات، ظل المهندسون يتحكمون في سوق المياه. بتواطئهم المباشر مع أصحاب المضخات، يستطيعون اختلاس جزء كبير مما يدفعه الفلاحون. العودة إلى الأداة الواحدة لا يكفى لضمان إدارة اجتماعية صحيحة للمياه، لكن الدولة المصرية تقوم بمراقبة أكبر ومشاركة أقل من قبل المستخدمين.
مشاركة فعلية فى إدارة المياه فى	تعميم للفردية التامة، تفشى الفساد من قبل	فساد مدعم من بنية مفروضة من عل يطبقها فعليًا المهندس

نطاق الساقية. آليات اجتماعية لحل النزاعات. فساد «إيجابى» من قبل مهندس الرى، فساد لا يسىء لمصالح الدولة ويستفيد منه المستخدمون والمهندس على حد سواء.	المهندسين، تفاقم عدم المساواة وخلل تام فى نظم الرى تحمل عواقبها أولاً الفلاحون الأكثر قابلية لضرر.	المعنى الذى استطاع جراء ذلك اختيار المقربين لإدارة الجمعية وصيانة وحراسة محطة الضخ.

جمعيات مستهلكى المياه في مصر

إن تأسيس وتعميم جمعيات مستخدمى المياه تم بناء على توصيات من كبرى المؤسسات المالية منذ الثمانينيات، تمهيدًا لتحرير الدولة من التزامها بإدارة الموارد المائية وتسهيل انتقال هذه الإدارة إلى جمعيات محلية يمكنها تدريجيًا التحول إلى شركات خاصة. وكان قد انتهى الأمر بالبنك الدولى وهيئة المعونة الأمريكية بجعل هذا الوضع شبه شرط للحصول على تسهيلات ومساعدات مالية مخصصة للقطاع المائى.

جمعيات لمستخدمى المياه، ولكن بلا تشارك:

سريعًا ما أصبحت جمعيات مستخدمى المياه عنصرًا أساسيًا فى برامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة، وبالتحديد فى مجال إصلاح قطاعى الزراعة والمياه. وتشير هيئة المعونة الأمريكية إلى أن «إنشاء جمعيات مستخدمى المياه تقدم خبرة ناجحة للخيارات المؤسساتية فى مواجهة المشكلات التى يطرحها استخدام ملكية عامة ألا وهى مياه الرى» (Ray Bush 2004:18). هذه الوكالة المكلفة بالمعونة الأمريكية لديها برامجها الخاصة لإنشاء جمعيات مستخدمى المياه ومنها برنامج سارٍ العمل به منذ خمس سنوات فى محافظة سوهاج بالصعيد.

نموذج جمعيات مستخدمى المياه؛ هو جزء من خطة أوسع تعمل على إحداث تطوير تقنى ومؤسسى لنظام توزيع مياه الرى لضمان سريان مستمر للمياه

بدلاً من مناوبات المياه المعتادة. ذلك يفترض أن يكون الفلاح حرًا فى «أخذ» كمية المياه التى يحتاجها للزراعات التى يختار زراعتها، (...) بدلاً من ربط اختياره الزراعى حسب احتياطى المياه **(Hopkins 1999:378)**.

من أجل إدراك أفضل لصعوبة نجاح برنامج إنشاء جمعيات مستخدمى المياه وأبعادها التقنية والمؤسساتية، كان من الضرورى إصدار قرار يحكم الإطار القانوني لهذا الإصلاح من قبل السلطات القومية. هذا القرار يساعد فى فهم- إذا ما تجاوزنا مجمل المصاعب الاجتماعية والسياسية- ما تضمنه الإصلاح نفسه من عقباته الخاصة وحدوده على نحو جوهرى.

مجمل الإصلاح يتم فى إطار مشروع قومي يسمى **«IrrigationImprovement Project»(IIp)**، وممول أساسًا برءوس أموال أجنبية، خاصة المعونة الأمريكية والبنك الدولى. يحتوى برنامج **IIP** على محورين هما: محور تقنى لتعلية منسوب المياه فى المسقى بعد تجديدها ومعالجتها؛ حيث تصبح غير قابلة لامتصاص المياه. الهدف من هذا «التحديث» التقنى هو «تقليص» إهدار المياه، وإتاحة سريان دائم للمياه بفضل الجاذبية أو عن طريق الضغط (ترع مغطاة) حتى تصل إلى الأراضى المطلوب ريها وأيضًا تعميم أنماط للرى أكثر «فاعلية».

المحور الثانى يتعلق بالإدارة الجماعية للمورد المائى عن طريق نقل المسئولية إلى الفلاحين ولمستخدمين آخرين من خلال إنشاء جمعيات مستخدمى المياه. وعملية النقل هذه لا تتعلق، وفق القانون، إلا بما يخص عمليات الصيانة وكذلك إجراءات التوزيع الداخلى لكميات المياه المخصصة من قبل الدولة.

هناك بنيتان «جماعيتان» تعملان فى مصر بشكل متوازٍ: الروابط، وتوجد أساسًا في الوادى.. ومجالس المياه (Water Boards) فى الدلتا والفيوم. وعلى الرغم من أن التوجه العام لكلتا البنيتين واحدة فإنه توجد لائحة خاصة لكل بنية منهما.

الروابط..جمعيات مستخدمى المياه:

إنشاء وإدارة الجمعيات الرسمية (بعكس الجمعيات التقليدية) لمستخدمى مياه النيل للرى يحكمها إطار قانونى معقد بعض الشيء. ينتج عنه لبس فيما يتعلق بوضعها القانونى الفعلى وتحديد نطاق فعلها وسلطاتها. فى الواقع، الأمر يتعلق ببنية قانونية لا تندرج فعليًا تحت أى إطار قانونى واضح. لا يحكمها مثلاً قانون الجمعيات الأهلية ولا قوانين الشركات الخاصة. وبناء على ذلك، طبقًا للقانون المصرى فهى لا تشكل سوى تجمعات محلية تحت وصاية قانونية من قبل وزارة الرى والموارد المائية.

كما أن القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤، الذى مازال يحكم إدارة الرى والصرف، يؤكد استمرار وسيادة السلطة المركزية على النيل وفروعه وكذلك على توزيع المياه في كل القطاعات: الرى، مياه الشرب والصناعة.

ومن جهة أخرى، قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ ينص صراحة على أن مياه الرى والمساقى المختلفة تخضع للخدمة العامة القومية لا للإدارة المحلية. هكذا، فإن المجلس الشعبى المحلى لا يستطيع أن يقوم بأى دور فيما يخص إدارة المياه، إلا فى إطار السياسات العامة واللوائح المقررة من قبل وزارة الرى والموارد المائية. ويترتب على ذلك أن إدارة المياه تقوم بها- بشكل مطلق- الحكومة المركزية وتحت سلطتها فقط.

أخيرًا، ينظم القانون المدنى العلاقات بين الأراضى الواقعة على ضفاف النهر لا بين أشخاص لأن معظم الأراضي المروية من مياه النيل وفروعه والمساقى تخضع للملكية الخاصة. ولا يوجد في القانون المدنى، ما يسمح بإنشاء تجمعات تعاونية من قبل منتفعين من مياه النهر.

جمعيات مستخدمى المياه الجديدة.. الروابط [1]:

قسم ٤: إدارة وانتفاع المزارعين من النظام الحقلى "الرى بالغمر" والمطور على الأراضي القديمة.

مادة ٤٤: تجديد وتطوير المساقى يقوم على:-

١- تركيب طلمبة أو مجموعة طلمبات رى عند مأخذ المسقاة الخاصة من الترعة الرئيسية أو الفرعية لتسهيل إمرار مياه المسقاة.
٢- رفع وتبطين المسقاة بالخرسانة لإمرار المياه عن طريق جاذبية الأرض من أجل تجنب فقدْ المياه بسبب ترشحها.
٣- عمل فتحات عند المسقاة تجاه كل مروى لرى قطعة أرض أو أكثر.
٤- في حالة دفن المسقاة (استبدالها بخط مواسير تحت مستوى الأرض) لا بد من تركيب محابس.
٥- اتباع أى أسلوب تقنى للضخ أو لتوزيع المياه توافق عليه الوزارة.

---

(١) قرار وزارى ينظم إطار ودور وإدارة جمعيات مستخدمى المياه. وزارة الأشغال والموارد المائية، ١٩٩٥. كلمة رابطة لها أكثر من معنى يؤدي بعضها إلى فكرة أولى. هى أولاً تجمع أفراد من المهنة نفسها أو الأصول أو المشروع ..إلخ، والرابطة تعنى أيضًا ربطة العنق (وربطة العنق تستخدم أحيانًا كأداة للخنق) وتعنى أيضًا الفخ. مجرد مصادفة لغوية، بالطبع، ولكن يبدو لي بوضوح متزايد أن الفلاحين المصريين الفقراء مدفوعون بكل تأكيد نحو فخ.

مادة ٤٥: على جميع المزارعين على المسقاة المطورة تكوين رابطة من أجل:-

١- تشغيل وصيانة طلمبات الرفع والمسقاة ووسائل الرى الخاصة.
٢- تحديد تكاليف الرى وتحصيلها من المزارعين.
٣- تنظيم أوقات التشغيل وتحديد المسئوليات الجماعية بين أعضاء الرابطة.
٤- تحديد مسئوليات المشغل المسئول عن تشغيل وصيانة الطلمبة أو الطلمبات.

تحديد مسئوليات الحارس لعمليات الصيانة اللازمة وغيرها من المهام المنبثقة عن وجود نظام جديد.

مادة ٤٦:

تحدد وزارة الأشغال والموارد المائية المساقى التى سيتم تحديثها والأسلوب المتبع لتنفيذ أعمال التطوير. يلتزم المنتفعون بالتخطيط الذى تعتمده الوزارة وحماية البنية التحتية المائية التى أنشأتها الوزارة.

مادة ٤٧:

١- يقوم مهندس التوجيه المائى ومعاونوه بإعلام المزارعين بقرار الوزارة القيام بتنفيذ نظام الرى الجديد؛ وشرح أهداف وأسلوب التطوير وتوضيح العائد من ذلك على المزارعين والتكاليف التقديرية للبرنامج الجديد.
٢- يتولى مهندس التوجيه المائى دعوة جميع المزارعين على المساقى من أجل تشكيل رابطة.
٣- يشكل الفلاحون المدعوون الجمعية العمومية لرابطة المسقاة المطورة، ويختارون بالانتخاب المباشر فى أول اجتماع لهم، عددًا لا يقل عن خمسة أعضاء من بين أعضاء الجمعية العمومية كمجلس للرابطة. وينتخب هذا

المجلس من بين أعضائه الخمسة رئيسا للرابطة يسمى شيخ المسقاة ويعاونه ثلاثة من مجلس الرابطة: نائب وأمين الصندوق وسكرتيره. وإذا قل عدد أعضاء الجمعية العمومية عن عشرة يكتفى بانتخاب شيخ للمسقاة وأمين للصندوق.

مادة ٤٨:

يتم تحصيل تكاليف أعمال تطوير المساقى وتكاليف الطلمبة أو الطلمبات التى يتم توريدها وتركيبها على المساقي بالتساوى.

مادة ٤٩:

يتولى مجلس الرابطة الاختصاصات الآتية:-

١- انتخاب شيخ المسقاة ونائبه وكذلك أمين الصندوق والسكرتير.
٢- التعاون مع مهندس التوجيه المائى فى اختيار نوع التطوير للمسقاة، وتحديد مواقع المحابس أو بوابات المراوى والاتفاق مع باقى الأعضاء.
٣- استلام المسقاة المطورة بعد تنفيذها بموجب محضر خاص وذلك لتشغيلها وصيانتها بمعرفة المنتفعين (أعضاء الرابطة).
٤- تنظيم الاجتماعات الدورية الشهرية لمراجعة برامج تشغيل وصيانة المسقاة والطلمبات والموقف المالى لميزانية الرابطة وحسابها بالبنك.
٥- توزيع مسئوليات ومهام أعضاء الجمعية.
٦- حل أى مشكلة قد تنشأ بين أعضاء الجمعية.
٧- تقسيم ميزانية الرابطة وتحديد بنودها ونسبة ما يخص كل بند فيها من «حصيلة» تكاليف رى الأرض (سواء بالفدان، بساعة التشغيل أو برى المحصول أو بالموسم الزراعى).

مجالس المياه.. جمعيات مستخدمى المياه التى أنشأتها وزارة الرى بلا أى وجود قانونى

تنظيم مجالس المياه تم تكوينها فى إطار التعاون الثنائى بين الدولة المصرية والمملكة الهولندية. قام مهندسون هولنديون بتأسيس أول مجالس المياه فى شرق الدلتا والفيوم قبل نقلها إلى وزارة الموارد المائية والرى. ومنذ بضع سنوات بدأ تنفيذ برامج جديدة إما من قبل الوزارة مباشرة، خاصة فى وسط وغرب الدلتا، وإما من قبل هيئات أجنبية مثل هيئة المعونة الأمريكية التى تضع برامج فى جنوب البلاد وإما من قبل الهولنديين الذين بدءوا فى شهر يناير ٢٠٠٧ برنامجًا جديدًا لـ «تغطية» كل محافظة الفيوم.

المفارقة هنا تتمثل فى أنه منذ أن تم تنفيذ تلك المشروعات المختلفة أو التى بدأ تنفيذها منذ بضعة عشر سنوات، وعلى الرغم من المبالغ الهائلة التي تم إنفاقها، فهى لا تحظى بوجود قانونى. قرارات داخلية للوزارة هى التى تحكم إنشاء وتنظيم جمعيات مستخدمى المياه هذه، لكن القانون الذى عليه أن يمنحهم الشخصية القانونية الشرعية مازال يخضع للمناقشة داخل الوزارة التى من المفترض أن تقدمها للبرلمان المصرى منذ ١٩٩٧- ١٩٩٨. هناك دائمًا حجج تخص الأجندة السياسية يتم التعلل بها لتفسير هذا التأخير. فى الواقع، الأمر يتعلق، وفق المحاورين المختلفين وبالأخص الممولين الأجانب، بمقاومة عنيفة من قبل جزء كبير من الوزارة الذى يخشى تقلص دوره فيما يخص إدارة ومراقبة مياه النيل وموارد البلاد المائية الأخرى. كما يخشى مهندسو الوزارة كذلك على وظائفهم الإدارية والاجتماعية. هم على قناعة أن التعميم القانونى لجمعيات مستخدمى المياه سوف يجعلهم يخضعون لأوامر الفلاحين.

ونتيجة لهذا الحصار لا يمكن لمجالس المياه هذه أن تتخذ اليوم أى مبادرة شرعية. على سبيل المثال، لا يمكنها جمع المال الضرورى للتنظيم والصيانة المكلفة بها ولا يمكنها توقيع شيك أو أى وثيقة قانونية. تحرير إنشاء هذه الهيئات يتم على مجرد أوراق، غير معنونة، تحمل فقط اسم الوزارة. رئيس المجلس المائى لا يمكن أن يصيغ أو يوقع أى وثيقة رسمية ولا يكون في حوزته ختم رسمى. وعندما يقوم بعمل اتصالات مع وزارات أخرى أو إدارات وهيئات فذلك يتم رسميًا بصفته الشخصية.

حاليًا، وفى انتظار تعديل قانون الرى والصرف (قانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤)، فالمجلس يخضع هكذا للقرارات الخاصة التى تتخذها إدارة الرى المركزية. ويترتب على ذلك، أن المجلس يقوم بوظائفه ومسئولياته وفق مجمل هذه القرارات.

حتى إن كانت الأهداف الفعلية والمتطلبات والحدود متشابهة بشكل ملموس، فإن بنية مجالس المياه مختلفة تمامًا عن الروابط، على الأقل فى نقطتين مهمتين للغاية هما: مجلس المياه يجمع مجمل المستخدمين، لا الفلاحين فقط؛ ويغطى مساحات أكثر اتساعًا بكثير ومن ثم يغطى عددًا من المستخدمين أكبر بكثير من الروابط.

الإطار القانونى لهذه المؤسسة كما يحدده قرار وزارة الرى الذى يسمح بالاستفادة من خبرة مجالس المياه، يستحق التوقف عنده:

- مجلس المياه بنية تجمع جميع مستخدمى المياه فى زمام تحدده ترعة الرى الثانوية، ومنهم المزارعون والسكان.

- يعمل المجلس على مصلحة جميع المستخدمين ويتعاون عـن قـرب مـع الوزارة وكل المؤسسات من أجل تمثيل وحماية مصالح مستخدمى الميـاه فى المنطقة. فهو يمثل هكذا حلقة الوصل الدائم بـين مـستخدمى الميـاه والوزارة.
- يقوم مجلس المياه بضمان علاقات التعاون مع الهيئـات الأخـرى مثـل التعاونيات الزراعية والإدارات المحلية، فيمـا يخـص جميـع الأنـشطة المرتبطة بالرى والصرف.
- محليًا، يقع على مجلس المياه مسئولية تنفيذ الأعمال الصغيرة لصيانة القناة أو المصرف، هذا عن طريق التعاون الوطيد مع الوزارة.
- يقوم بإرشاد مستخدمى المياه وتبسيط سبل ترشيد استهلاك المياه وحمايتها من التلوث ويشارك بهمة فى فض المنازعات التى ربمـا حـدثت بـين مستخدمى المياه المختلفين و/أو أعضاء المجلس.

مجالس المياه: تكوينها، اختصاصاتها وهياكلها كما قررتها وزارة الرى والموارد المائية. تشكيل مجلس المياه:

يحدد القرار الوزارى رقم ٣٣ لعام ٢٠٠١ اختصاصات المجلس كالتالى:-

١- إدارة الرى والصرف على مستوى الترعة الفرعية فى زمام المجلس.

٢- تمثيل جميع مستخدمى المياه أمام اللجان الخارجية.

٣- تحقيق هدف تحويل مجلس المياه إلى هيئة دائمة.

٤- ضمان التشغيل وفق لائحة داخلية تحترم بدقة التمثيـل العـادل لمجمـل أعضائه.

تكوين وانتخابات مجلس المياه:

يعتبر كل من يسكن بيتًا أو يزرع أرضًا تقع فى زمام الترعة عضوًا فى مجلس المياه:-

١- جميع الأعضاء ينتخبون ممثلين فى لجان المجلس (اللجنة التمثيلية ومجلس الإدارة).

٢- زمام المجلس ينقسم إلى ثلاث وحدات أساسية تنتخب أعضاء اللجنة التمثيلية.

٣- أعضاء اللجان التمثيلية ينتخبون الرئيس وأعضاء مجلس إدارة مجلس المياه.

الوحدات الأساسية:

الوحدة الأساسية يتم تحديدها وفق مشكلات مجموعة مستخدمى المياه ومصالحهم ووفق طبيعة الزمام. هكذا يتكون مجلس المياه من وحدات أساسية مختلفة إما مجموعات زراعية وإما سكنية وإما وحدات من طبيعة أخرى وإما قطاعات مستخدمة للمياه. حجم وعدد هذه الوحدات المرتبط بالوحدات الأخرى المستخدمة للموارد المائية متعلقان بوجود تلك القطاعات وخصائصها التى تشكلها كل منطقة.

اللجنة التمثيلية:

كل وحدة أساسية تقوم بانتخاب ممثل (رجل أو امرأة) ليصبح عضوًا فى اللجنة التمثيلية لمجلس المياه. تعتبر اللجنة التمثيلية أعلى سلطة فى مجلس المياه. من حقها انتخاب وإقالة عضو من أعضاء مجلس الإدارة وإقرار السياسة العامة للمجلس ولائحته الداخلية.

اختصاصات ومسئوليات اللجنة التمثيلية:

١- الموافقة على المقترحات السنوية وتقارير مجلس المياه.

٢- متابعة أنشطة مجلس الإدارة.

٣- التمثيل والدفاع عن مصالح ومشكلات الوحدات الأساسية.

٤- التعاون مع مجلس الإدارة من أجل نقل المعلومات والاتصال بمستخدمى المياه.

٥- الموافقة على إجراء تعديل فى اللائحة الداخلية لمجلس المياه.

مجلس إدارة مجلس المياه:

يقوم أعضاء اللجنة التمثيلية بانتخاب مجلس الإدارة الذى لا بد أن يتكون من ٧ إلى ١٣ عضواً. يتكون مجلس الإدارة من رئيس وسكرتير وأعضاء آخرين لهم اختصاصات ومسئوليات محددة. كل شخص تم انتخابه فى مجلس الإدارة يفقد مكانه على الفور فى اللجنة التمثيلية ويتم استبداله بشخص آخر تنتخبه الوحدة الأساسية نفسها.

اختصاصات وأنشطة مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة هو الهيكل التنفيذى لمجلس المياه. يقوم بتحديد الأنشطة ويتخذ القرارات ويدير- بوجه عام- أعمال مجلس المياه:

١- إدارة الأنشطة والوظائف اليومية لمجلس المياه.

٢- وضع وتنفيذ نظام دائم لقنوات الاتصال وتبادل المعلومات بين جميع أعضاء المجلس.

٣- التعاون مع وزارة الرى والموارد المائية من أجل الانتفاع من خدمات الرى والصرف.

٤- وضع الخطة السنوية وقرارات المجلس ومتابعة تنفيذها، تنظيم الاجتماعات الدورية مع اللجنة التمثيلية.

٥- تنفيذ الخطط التى وضعها المجلس والتعاون مع الهيئات والإدارات الأخرى.

٦- حل المشكلات المرتبطة بإدارة الموارد المائية على مستوى ترعة الرى وهى زمام المجلس.

٧- مراقبة ومتابعة الالتزام باللوائح الداخلية للمجلس والقوانين التى تحكمها.

اجتماعات مجلس المياه:

تجتمع اللجنة التمثيلية مرتين على الأقل سنويا من أجل تحديد السياسة العامة وإقرار أنشطة المجلس المختلفة. أما مجلس الإدارة فيجتمع مرة شهريا لمناقشة أنشطة المجلس وتحضير الاجتماعات مع اللجنة التمثيلية.

انتداب أعضاء اللجنة التمثيلية ومجلس الإدارة:

فترة اللجنة الأولى محددة لمدة سنة قبل تنظيم انتخابات جديدة لمجلس المياه. تحدد اللائحة الداخلية لمجلس المياه مدة كل فترة بين ٣ و٥ سنوات. من أجل أن يصبح المرشح عضوا فى لجان مجلس المياه لا بد ألا يشغل أى وظيفة رسمية فى وزارة الرى والموارد المائية. عليه أن يكون مقيما أو مزارعا فى زمام المجلس ومتفرغا بالقدر الذى يسمح له بحضور الاجتماعات والمشاركة فى الأنشطة. عليه من جهة أخرى، أن يكون متمكنا من مسائل الرى والصرف فى زمامه.

فيما يخص التمثيل ومن ثم مشاركة المستخدمين في إدارة المورد، نجد أن مجالس المياه تتميز بآلية غير عادلة تماما، تحتفظ لكبار الملاك والمستثمرين بثقل أكبر لاتخاذ القرار. بالفعل، إن تعيين المندوبين فى اللجنة التمثيلية يتم وفق عملية

تعطى أصواتًا أكثر لكبار المنتفعين بما أن عدد الأصوات يتم حسابه وفق المساحات لا حسب عدد المستخدمين. بمعنى آخر، إذا كان مالك واحد يمتلك ٥٠% من المساحة الإجمالية التى تغطيها القناة، فهو يمتلك بالتبعية ٥٠% من الأصوات. هدف المبادرين بتأسيس تلك البنية، ومنهم التقنيون المنفذون الهولنديون، هو دعم ظهور القواد المحليين «ذوى النفوذ» و«القادرين» فى آنٍ واحد على سحب مجمل المستخدمين خلفهم والدفاع عنهم فى مواجهة مهندسى الوزارة.

وفق قراءة أولية، نجد أن هذه الرؤية ليست خاطئة تمامًا. ولكن على مستوى الفعل نجد أن قائدًا قويًا ليست له مصلحة فى عداء السلطات الإدارية أو السياسية المحلية التى لن تتردد فى «إسقاطه» عند أول ظهور للاستقلال أو الاعتراض على اختياراتهم. لذا، فالقواد الجدد «الأثرياء» يتحالفون مع الإدارة المحلية. على هذا النحو، يظهر فضاء آخر للفساد يضم المهندسين المزمنين، الزعماء الجدد والمسئولين السياسيين المحليين. والفرق بين هذا التشكيل والفضاءات القديمة للـ «الفساد الإيجابى» التى كانت سائدة من خلال جماعات مستخدمى مياه الرى التقليدية، هو أن صغار الفلاحين أصبحوا مستبعدين نهائيًا من «تبادل الخدمات» الذى كان قائمًا فى النظام التقليدى.

هكذا، بهذه الروابط، نجد أن مجالس المياه تمثل أكثر ما تمثل أداة فى أيدى الإدارة المركزية وكبار الملاك عن كونها تقدم نظامًا لإدارة اجتماعية للمياه يقوم بها جماعة الفلاحين لصالح مجمل الفلاحين.

من أجل الاعتماد على الوضع الدقيق لإنشاء جمعيات مستخدمى المياه فى مصر، نذكر بالإجراء العام المتبع من قبل السلطات المسئولة عن قطاع المياه:

- تقوم الحكومة بتحديد قنوات الرى وأماكن والأوقات المحددة لإنشاء «جمعيات» مستخدمى المياه.
- تقوم الحكومة بتحديد شكل الجمعية وهيكلها وتحديد إطارها القانونى وطرق تشغيلها.
- أراضى الفلاحين الموجودة على المواقع التى اختارتها الإدارة، ليس لديهم الخيار فى الالتحاق أو عدم الالتحاق بالهيئة.
- الفلاحون الأعضاء بالإجبار ليسوا مؤهلين لتغيير طرق التشغيل الداخلى للهيئة.
- الهيئات لا تشارك فى تحديد السياسة المائية الشاملة ويفرض عليهم تنفيذها بالكامل داخل زمامها.

فيما يتعلق بالروابط أو مجالس المياه، فلا شيء من عناصر إنشائها و/أو تشغيل جمعيات مستخدمى المياه الجديدة يتضمن أدنى إشارة إلى دور حقيقي للمستخدمين في إدارة الموارد المائية المحلية والجماعية، خارج السياسة العامة التى اتخذتها الوزارة حصريًا:

- الجمعيات غير مؤهلة للاعتراض على قرارات الحكومة- حتى بالنسبة إلى وجودها نفسه الذى يتم إقراره على المستوى المركزى وبدون مشاورات على المستوى المحلى- ولا على تقديم مقترحات تخص نظام إدارى مختلف.
- غير مسموح للجمعيات بتكوين اتحاد مع جمعيات أخرى من أجل إنشاء تجمعات لدعم ثقلها الاقتصادى والتنظيمى وللتفاوض عند اللزوم من موقف الأقوى مع السلطات المحلية.

- لا يمكن للمستخدمين، فى أى حال من الأحوال، أن ينوبوا عن المهندسين والموظفين الآخرين لوضع نظام تشغيل مبتكر.
- فكرة المبادرة المحلية نفسها غائبة تمامًا عن لوائح إنشاء وتشغيل هذه الجمعيات الجديدة.

مفهوم جمعيات مستخدمى المياه، وإن كان مستوحيًا من الأشكال الليبرالية، فهو يستند إلى فكرة مركزية يمكنها دعم مستوى ما للسيادة المحلية على المورد. بالفعل، إنشاء جمعيات مستخدمى المياه يفترض أن المستخدمين يشتركون طواعية فى إدارة هذه الملكية المشتركة الضرورية للنشاط الزراعى، لا سيما فى المناطق القاحلة، حيث لا يمكن الزراعة إلا عن طريق الرى. فى الوقت نفسه، ومنطقيًا، فإن مفهوم المشاركة يفترض براحًا للحرية وللفعل السياسى متسعًا إلى الحد الذى يسمح ويضمن على وجه الخصوص حرية التنظيم والمطالبة والاعتراض. فضلاً عن ذلك، فكرة المشاركة التطوعية والفاعلة نفسها تتعارض مع غياب الحريات السياسية الفردية والجماعية.

هكذا، فى مصر، تقلصت فكرة المشاركة خصوصًا الآن مع التلجيم الخطير للحريات السياسية الفردية والجماعية فى الريف أكثر منه في المدينة وبسبب الفقر المدقع الذى يمس أغلب الفلاحين وعلى نحو أوسع سكان الريف. هذه الفرامل فى وجه المشاركة حكمت منذ البداية بالفشل على فرص نجاح تجربة جمعيات مستخدمى المياه فى بعدها المزدوج، التقنى والمؤسسى. في الواقع، إذا كانت بعض المظاهر التقنية مثل عدم تسرب المياه وتعلية قنوات الرى لا يبدو أنها تثير مشكلات تقنية خاصة، فعلى المستوى المؤسسى الفشل ذريع. ولكن هذا الفشل لا يهتز له ولا يخيب آمال مسئولى القطاع ومجمل متخذى القرار السياسى

الذين لا يعترفون بأى نقل للخبرات وبشكل أقل بأى عملية تتجه نحو السيادة المحلية على الموارد.

وإذا كانت هذه البنية الجديدة يتم تقديمها كأداة سياسية جديدة للسيادة المحلية، يفترض أن تقوم بحل مشكلات النفاذ إلى أو الوصول إلى وبتحديث النظام المائى، فهى تشهد حاليا فشلاً لا ريب فيه. تشكل جمعيات مستخدمى المياه، اليوم، جزءًا من إشكالية المياه فى مصر أكثر من كونها حلاً حديثًا لإدارة أفضل.

مثال جمعيات مستخدمى المياه فى محافظة المنيا[1]:

لصياغة أول «استعراض مؤقت» لتجربة جمعيات مستخدمى المياه فى مصر، تم عمل دراسة واسعة فى محافظة المنيا[2]. استندت تلك الدراسة أساسًا إلى عمل ميداني شمل ٨١٨ فردًا من بينهم ٧٤٧ فلاحًا، من خمس قرى مختلفة تتبعها ١٣ جمعية لمستخدمى المياه متفرقة. انتهت هذه الدراسة، من حيث النتائج التى وصلت إليها، إلى خلاصة لا لبس فيها، وهى الغياب التام لأى شكل من أشكال المشاركة الفعالة والتطوعية من قبل الفلاحين أعضاء الروابط.

---

(١) المنيا: محافظة من محافظات وادى النيل، تقع على بعد ٣٠٠ كيلو متر جنوب القاهرة عاصمتها مدينة المنيا.

(٢) هذا البحث الذى دعانى للاشتراك فيه الباحثون المكلفون به قد تم تنفيذه، من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، بجامعة المنيا، مع الأساتذة عاطف كشك وعبد العال. تناول البحث موضوع جمعيات مستخدمى المياه في محافظة المنيا. وقام بتمويله المركز الدولي لأبحاث التنمية (كندا). غطت الدراسة المساحة التى تخدمها ثمانى ترع رئيسية للرى. بلغ العدد الإجمالي لعينة البحث ٨١٨ فردًا (٤٦٩ مزارعًا منهم ١٨٨ عضوًا بإدارة جمعيات مستخدمى المياه، ٩٠ امرأة و٧١ مهندس رى محليًا).

تمثل نتائج هذه الدراسة[1] فائدة قصوى؛ إذ تدلنا على مدى صلاحية التجربة وأخطاء الهيكلة المقترحة من أجل إنشاء تجمعات تضم الفلاحين مستخدمي مياه الري.

أغلب الفلاحين الذين تم سؤالهم أقروا بأن جمعيات مستخدمي المياه ليس لها أي وجود فعلي؛ ومن ثم لم يحدث أي تغيير يذكر على مستوى الإصلاح وإعادة تنظيم البنية المحلية (سواء الإدارية أو الاجتماعية) للمورد المائي. الوقائع التي تشارك أغلب الفلاحين الذين تم سؤالهم على أنها تكشف وتفسر على- الأقل جزئيًا- الحالة المتردية والسلبية لما عايشوه في التجربة:

- تم إنشاء الجمعيات دون الرجوع المسبق إلى الفلاحين وحتى أحيانًا دون علمهم. كثير منهم لم يعلم بالأمر إلا مع بداية موقع العمل الذي كان غرضه «تحديث» المسقى.
- أعضاء مجلس الإدارة لم يتم انتخابهم بل عينوا من قبل مسئولي الري المحليين(المهندسين).
- منذ إنشاء الجمعيات، اجتماعات مجمل الأعضاء نادرة للغاية ولا تتعدى عادة الموافقة على كشف الحساب النهائي الذي يقدمه أمين الصندوق أو رئيس الرابطة شفاهة؛ فيصدقون عليه معتمدين على أمانتهما وثقتهم فيهما.
- لم يتم أبدًا إعلام الفلاحين باللائحة الداخلية والقوانين التي تنظم الروابط وتحدد أدوار أعضاء مجلس الإدارة. لم يتم إعدادهم بأي شكل من الأشكال. وينطبق هذا الوضع على أعضاء الجمعية. والاجتماعات مع الأعضاء لا يتم تنظيمها أبدًا.

---

(١) لم تنشر هذه الدراسة ولكن يمكن الاطلاع على تقريرها النهائي لدى المركز الدولي لأبحاث التنمية CDRI.

الإجابات والملاحظات التي تم جمعها وقت البحث الميدانى، تعلمنا بشكل مفيد جدًا عن تجربة تأسيس مشروع **Irrigation Improvement Project (IIP)** وجمعيات مستخدمى المياه اللذين يشكلان العنصر الأساسى للمشروع. تظهر مدى الريبة المتبادلة بين الفلاحين ومهندسى الرى المحليين وعلى نحو أوسع غياب الثقة بين الفلاحين والحكومة. فعلاً، إن إصلاح القطاع المائى لا يراه الفلاحون سوى جزءًا من إصلاح شامل لمجمل القطاع الزراعى والذى تصيبهم عواقبه بشكل مأساوى:

- خلال البحث الميدانى، ثبت لنا أن كثيرًا من أعضاء مجالس إدارة جمعيـــة مستخدمى المياه ليس لديهم فهم واضح لماهية أدوارهم ووظائفهم. ويـــدلل على ذلك غياب الكثير من المستندات والسجلات الضرورية لسير العمـــل بشكل جيد لجمعية مستخدمى المياه. اللائحة الداخلية يجهلها الأعضاء ولا وجود لها فى ٧٩,٢% من الحالات.. **(Kishk A.2005,chap.3:112)**.
- من المفيد الإشارة إلى أن الفلاحين والمهندسين على حد سواء الـــذين تـــم سؤالهم عن مميزات ومساوئ الـــ **IIP**، ذكروا أساسًا المظاهر التقنية مثل توريد وزمن الرى المكتسب.
- فى الواقع لا يعير أغلب الفلاحين اهتمامًا للمحور المؤسسى الذى يـــشكله إنشاء جمعيات مستخدمى المياه كجزء مدمج في مشروع الـــ **IIP**.
- فى كثير من اللقاءات، أعلن العديد من الفلاحـــين أن الحكومـــة يجـــب أن تكتفى بتحديث البنية التحتية وضمان إمرار المياه على نحو دائم، وتـــركهم ينظمون أنفسهم دون أى تدخل.. **(Kishk A.2005,chap.3:113)**.
- أغلب الفلاحين والصغار منهم على وجـــه الخـــصوص مقتنعـــون بـــأن مشاركتهم فى جمعية مستخدمى المياه غير ممكنة ولا جـــدوى منهـــا. لا

يشعرون بأى مسئولية تجاه مشروع الـ IIP والذين يعتبرونه مشروعًا خاصًا بالحكومة التى هى إذن المسئولة الوحيدة عن فشله أو نجاحه.

- الفلاحون الذين تم سؤالهم يؤكدون أنهم لا ينتظرون شيئًا من المشروع سوى توريد كمية من المياه كافية ولا يأملون إلا فى التحديث التقنى لنظام الرى دون أن يتبعه ارتفاعًا فى التكاليف..(Kishk A.2005,chap.3:59bis).
- فى المقابل، ٥٠% من مهندسي الرى الذين تم سؤالهم يتصورون أن الفلاحين غير قادرين على إدارة جمعية مستخدمى المياه، وأنهم فى حاجة إلى نصائحهم ومساعدتهم. ويقر ٢٤,٤٥% منهم أن الفلاحين تنقصهم المهارة والمعرفة التقنية لصيانة المساقى.. (Kishk A.2005,chap.3:147).

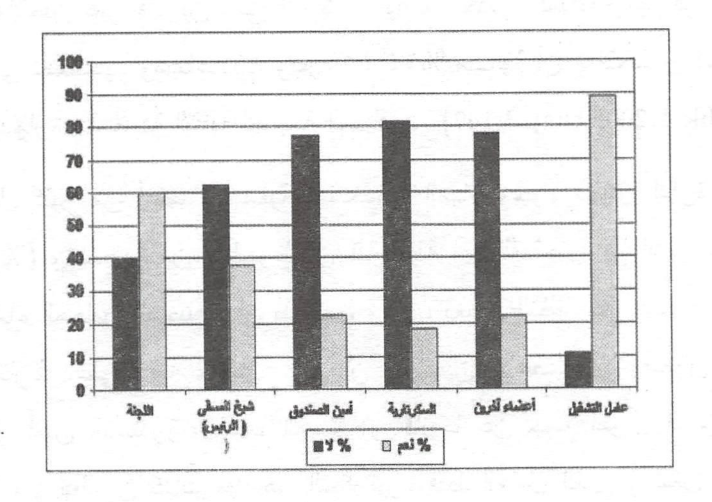
جهل كثير من أعضاء جمعية مستخدمى المياه بوجود مجلس إدارة للرابطة (نحو ٤٠%) واضح؛ ومن الملحوظ أن قلة قليلة من الفلاحين هم الذين يتعرفون على أعضاء المجلس المختلفين ووظائفهم. ولكن، بغض النظر عن غياب الروابط، يجب الإشارة- على وجه خاص- إلى أن الفلاحين الأعضاء لا يعلمون من هو رئيسهم أو أمين الصندوق، وهما المسئولان قانونًا عن جمع أموال الرى وإدارة حساباتها، ولا يعلمون كذلك من هو السكرتير. فقط العامل الفنى (مشغل الطلمبة) هو المستثنى إذ يعرفه ٨٩,١% من الأعضاء (رسم بياني ٥).

يشير الرسم البيانى "٣" بجلاء إلى عدم وجود دور فعلى للجمعية وإلى عدم فاعليتها كأداة جديدة تهدف إلى إدارة أفضل لمياه الرى وتحديث مؤسسى للنظام المائى للبلاد. هذا الرسم يلخص ويترجم الإجابات الكاشفة عن السؤال التالى: هل يمكنك إطلاعنا على أسماء جمعيتكم، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة المختلفين والعامل الفنى؟

رسم بيانى ٣

نسبة أعضاء جمعيات مستخدمى المياه الذين يعرفون، أو لا يعرفون، مجلس الإدارة، الأعضاء المختلفين والعامل حارس محطة الضخ[١]

الرسم البياني 3 : النسبة المئوية من عدد أعضاء روابط مستخدمي المياه الذين يعرفون أو لا يعرفون : مجلس رابطه مستخدمي المياه والأعضاء وعامل تشغيل محطة الضخ



* من إجمالي 63 رابطة حقق 3 روابط فقط فائضا ماليا . في رابطة واحدة بها 46 مزارعا في 23 فدانا، وبلغ الفائض الكلي بعد 8 سنوات من وجودها 520 جنيها مصريا. منذ عام 1997 لم يكن أي اجتماع للأعضاء ومعظم الجمعيات لم تقم بإيداع المزيد من الأموال في البنك. حيث تعد هذه الممارسات غير قانونية.

---

(١) من مجمل الـــ ٦٣ رابطة، هناك ٣ فقط قد حققت فائضًا. فى إحدى الروابط التى تضم ٤٦ فلاحًا على ٢٣ فدانًا، الزيادة الإجمالية المحققة بعد ثمانى سنوات من الوجود بلغت ٥٢٠ جنيهًا. لم يحدث أن تم اجتماع الأعضاء. منذ عام ١٩٩٧، أغلب الجمعيات لم تعد تودع أموالاً فى البنك، غير أن هذه الممارسات غير قانونية بالمرة.

في الواقع يوضح هذا الرسم بشكل جلى «الانحراف» الذى حدث بالنسبة إلى النموذج الأساسى عند إنشاء جمعيات مستخدمى المياه من قبل سلطات غيورة على سيادتها المطلقة. إذ قامت بكل بساطة بتفريغ محتوى المشروع من فلسفته المرتكزة على مبدأ مشاركة مستخدمى المياه التطوعية فى إدارة المورد، لحفظ قوقعة خاوية لا تهدد إطلاقًا مصالحها واحتكارها للسلطة مع عدم رفض شروط البنك الدولى فى مقابل المساعدات المالية.

من خلال هذا الرسم البيانى، يظهر لنا جليًا أن الشخص غير المجهول أو المعروف داخل هذه البنية الشراكية نظريًا هو عامل محطة الضخ! نلاحظ فى الوقت نفسه أن الشخص الأقل معرفة لدى المجموعة- هو بشكل متناقض- أمين الصندوق، بينما من المفترض أن يكون الأكثر تعاملاً مع جميع الأعضاء، على الأقل لأسباب عملية تخص دفع ساعات الرى وعلى نحو أعم لأسباب تخص المحاسبة المالية. فعلاً، إن الملاحظ أعلاه يظهر بوضوح الوضع القائم إذ نحو ٧٥% من الفلاحين يجهلون اسم أمين الصندوق الذى هو فلاح مثلهم... وبشكل عام فالجهل بمجموعة أعضاء مجلس إدارة الجمعية يكشف عن تصور المستخدمين لهذه البنية المفروضة من أعلى.

أن يكون عامل محطة الضخ هو الشخص الوحيد المعروف؛ بينما ليس من الضرورى أن يكون عضوًا فى جمعية مستخدمى المياه يتم تفسيره بفضل الدور المركزى الذي يلعبه داخل البنية الجديدة التى تأسست حول محطة واحدة لضخ وتوزيع مياه الرى. بوجه عام، ولما كان مهندس الرى الذى هو يختاره، فإن هذا الممثل الجديد فى هيكل الرى المحلي يصبح أهم حلقة فى سلسلة الفساد. وبعكس ما يقره القانون وروح هذه البنى الجديدة، فإن عامل المحطة هو الذى يتسلم النقود التى يدفعها الفلاحون فى مقابل الرى. بالطبع، من المفترض أن يعطي إيصالاً

للمستخدمين الذين يدفعون ويحول النقود لأمين صندوق الجمعية؛ ولكن جميع من تم سؤالهم أكدوا لنا أنهم لا يتسلمون أبدا إيصالاً ولا يعلمون كيف تدار الأموال.

عمال محطات الضخ اختيروا فقط من قبل المسئولين الإداريين للرى، بينما من المفترض أن تختارهم إدارة الجمعية. هكذا، يشعرون بأنهم مدينون مباشرة لمسئول القطاع الذى يعتبرونه «رئيسهم» الأوحد. يتقاضى العامل الحارس لمحطة الضخ جنيهًا واحدًا /فدان وجنيهًا إضافيًا عند كل مناوبة رى.

ونظرا لأن الفلاحين ليسوا على علم بحقوقهم وواجباتهم فى إطار الجمعية- إذ لا تصلهم المعلومات الكافية - فهم «يتفاوضون» بشكل شبه مطلق مع العامل الوحيد المخول له الحق فى توريد مياه الرى التي يحتاجونها، مدعمين هكذا وضعه كوسيط لا يمكن تجاهله بينهم وبين الإدارة. ولما كان القانون لا يفرض أن يكون عامل محطة الضخ عضوًا فى الرابطة أو فى مجلس إدارتها، فليس هناك، فى نظر الفلاحين، أى علاقة بين الجمعية والشخص المسئول عن تشغيل وصيانة المضخة. وعبر هذه العملية المزدوجة، فإن الإدارة تصبح مستبعدة من إدارة مصالح الجمعية. والعاقبة الأولى لهذا الخلل هو غياب أى مشاركة وأى مراقبة من قبل الأعضاء.

ولما كان الفلاحون يدفعون مناوباتهم مباشرة للعامل دون الحصول على إيصال عن المبلغ المدفوع مما يؤدى بشكل غير مباشر إلى الاختلاس، خاصة أن أمين الصندوق لا يتحمل مسئولية وظيفته وأعباء حسابات المال المشترك. بعض عمال محطات الضخ استفادوا من هذا الوضع الاحتكارى- فى الأغلب بالتواطؤ المباشر مع المسئولين المحليين- لإرساء نظام يسمح بالاحتيال على أموال الجمعية واستخدام السلطة لصالحهم. جميع الشهادات عن الفساد التى حصلنا عليها تشير

بوضوح إلى التواطؤ بين المسئولين الإداريين المحليين للمياه والعامل. ما يلى بعض الأمثلة لخلل الجمعيات المتفاقم:

مع استغلال وضعهم الإدارى، نجح الكثير من المهندسين فى «وضع وتوظيف» مضخاتهم الآلية الخاصة على المساقى المعدة واستغلال الرابطة الموجودة أصلاً من أجل الاستحواذ على إيراد الرى لصالحهم. لم يكن لهذا أن يحدث لولا التواطؤ الإرادى أو الإجبارى للعامل وغالبًا تواطؤ بعض أعضاء مجلس الإدارة.

الحالة الأكثر خطورة التى تم الكشف عنها لنا؛ تتعلق باختلاس بضعة آلاف من الجنيهات، على خلفية صراع تافه نسبيًا بين عضو من الجمعية والعامل. قام الأول بالإعلان عن شكوك تخص إدارة الجمعية لدى السلطات الرسمية المحلية، وبناءً عليه تم التحقيق الذى انتهى بالكشف عن عملية اختلاس أموال واضحة. مراجعة الحسابات وتقصى الحقائق أدت إلى الوصول للمعطيات التالية: بلغ حجم أعمال محطة الضخ ٧٢٠٠٠ جنيه. التكاليف الفعلية للصيانة والتشغيل وصلت إلى ٣٢٠٠٠ جنيه، كان من المفترض أن يتبقى فى الخزينة نحو ٤٠٠٠٠ جنيه، لا أثر لها. تم تقديم شكوى تفيد اختلاس أموال وسرقة وفساد ضد العامل والمهندس المسئول عن القطاع. وأكثر ما يدهش هو أن أمين الصندوق الذى كان من المنطقى الشك فى تواطئه المتفاقم إلى حد ما، نجح فى إثبات بعده التام والنهائى عن هذه العملية. على نحو فيه مفارقة، تمت تبرئته لأنه نجح فى إثبات عدم مشاركته نهائيًا فى إدارة رأسمال الجمعية أو فى جمع تكاليف الرى التى كان يدفعها الفلاحون للعامل مباشرة. كما أثبت أن التوقيع الموجود على بعض الإيصالات ليس توقيعه! هكذا قام بشكل لا إرادى بإثبات أنه فى حالة الفساد وعدم وجود شفافية، عدم «المشاركة» يساعد فى تجنب مشكلات كثيرة.

الأمر غير العادى، فى هذه الحالة، ليس اختلاس الأموال، فهى ظاهرة يمكن أن تحدث فى الهيئات الأكثر «ديمقراطية»، ولكن أن يستبعد تمامًا أمين الصندوق من إدارة أموال الرابطة. هذا يعنى بوضوح الغياب التام لأى إدارة جماعية حقيقية ووضع اليد الكامل من قبل المهندس (فى هذه الحالة، عمل لحسابه الخاص أكثر مما عمل للإدارة) على إدارة الجمعية.

ومما ضاعف من دهشتنا هو أن هذا الخلل استمر أكثر من تسع سنوات. طوال هذه المدة، المهندس المكلف بالمسقى أصبح مسئولاً إما بالتواطؤ (مسئولية جنائية)، وإما بسبب عدم الكفاءة (خطأ مهنى خطير). فى كل الحالات، لم يتخذ أى إجراء لمراجعة دقيقة لحسابات الرابطة.

من جهة أخرى، شجع مستخدمو المياه هذه الممارسات مباشرة. فهم لم يمارسوا أى رقابة، بل وبسبب جهلهم بواجباتهم وحقوقهم لمجرد عدم وجود أى تفعيل لانتمائهم فى أمور الجمعية، منعوا على نحو إرادى أن تصل الشكوك، الحقيقية مع ذلك، إلى سمع رؤساء المهندس المكلف بقطاعهم والذى هو محط لشائعات متعلقة بالفساد. يرتبط هذا الوضع بالعصبيات الريفية والأسرية التى عادة ما تتعارض أحيانًا مع فكرة الواجب المدنى. هو أيضًا سلوك قدرى يتبناه عادة الناس الذين يعيشون تحت حكم مستبد، إذ إن تقديم بلاغ ضد موظف فيه مجازفة؛ حيث يمكن أن ينقلب الوضع ضد الشاكى ويتحول إلى مصدر للهموم لكل المجموعة.

حيطة الفلاحين تجاه الإدارة والمهندسين كبيرة بالقدر الذى يسمح فى حالة النزاع بجعل المستخدمين مستمرين فى التفاهم بين بعضهم بعض، مستبعدين تمامًا

المهندسين المسئولين عن المسقى والذين يتهمونهم باتخاذ موقف، فقط عندما يتم «دفع الثمن»، في المقابل.

طابع هذا السلوك لا يخص فقط قطاعا أو منطقة أو بلدًا. لكن، فى هذه الحالة بالتحديد، يشير هذا السلوك إلى تناقض جذرى بين فكرة الإصلاح واللا مركزية وبين رفض نقل بعض سلطات القرار إلى الأشخاص أو المؤسسات المعنية.

هذه الثوابت تدعو للدهشة. فعلاً، من الصعب تصور بنية شراكية ما دون أن يكون لديها أدنى سلطة لاتخاذ القرار أو المبادرة. إذن لا يمكن أن نفاجأ بجمعية أسستها السلطات الإدارية، دون استشارة مسبقة ودون نقل أى سلطة أو كفاءة قد أسفرت عن نتائج إيجابية، بل وتظهر كمشكلة إضافية أكثر من كونها بداية لحل المسائل المرتبطة بإدارة الموارد المائية. وكما يذكرنا بول ماتيو (٢٠٠١:١٨)، ينبغى ترجمة اللا مركزية الحقة بأنها «تقاسم سلطة اتخاذ القرار الفعلية أى قدرة جمعيات المستخدمين على التفاوض مع المتدخلين الآخرين... كفاءات تقنية وإدارية للمسئولين الفلاحين، أصالة الإحساس بالمصلحة المشتركة لنفس هؤلاء المسئولين والعاملين الآخرين (إداريين)، تماسك اجتماعى ووظائف سيادية داخل جمعيات المستخدمين..إلخ»، وهو الأمر البعيد عن الواقع.

جمعيات مستخدمي المياه في مصر والهند.. دعوة للمقارنة

فى مصر كما فى الهند؛ الرى عنصر جوهرى- ضرورى بالنسبة إلى الحالة المصرية- للإنتاج الزراعى. الظروف الاجتماعية والاقتصادية لطبقة الفلاحين فى البلدين يمكن مقارنتها بشكل غير دقيق تمامًا، أما التاريخ السياسي لإدارة الموارد المائية الممتد على مدى القرنين المنصرمين فمتشابهان بالقدر الذى

يبرر مدخلاً للمقارنة. بيد أن هناك اختلافًا أساسيًا يفرق بوضوح بين البلدين؛ بينما النظام السياسي في مصر مستبد ويمنع أى محاولة خارج استلهام وإشراف السلطة، فالديمقراطية الهندية تقدم- دون جدال- ضمانات وحقوقًا سياسية لمجمل مواطنيها. من ضمن هذه الحقوق، حق المشاركة الفردية والجماعية. بالطبع، ذلك لا يسمح بتجاهل المصاعب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى التى يواجهها السكان الهنود كما هى الحال بالنسبة، مثلاً، لنظام الطوائف الاجتماعية الذى ينتقص من شأن مفهوم المساواة إلى أدنى مستوى. ولكن، على الرغم من الفروق العديدة والمهمة بين البلدين، ستظل المقارنة متسقة وممكنة و«مثمرة».

لا يتعلق الأمر هنا بالطبع بعقد مقارنة استقصائية وتفصيلية لتجربتى إنشاء جمعيات مستخدمى المياه؛ إذ يتطلب ذلك أبحاثًا أكثر ومجالاً أرحب(١). سوف أقدم بعض الفروق الصارخة والدالة من أجل أن أقدم للقراء نقاطًا للمقارنة وأبرز المتطلبات الخاصة بالسياق المصرى. من جهة أخرى، سوف أكتفى بتفحص التجربة الهندية من خلال ولاية واحدة هى ولاية أندهرا براديش وهى ضمن الولايات الأولى التى بادرت بتنفيذ برنامج «لا مركزية» إدارة المياه الذى يعتمد على جمعيات مستخدمى المياه. والغرض من هذا التناول هو تقديم بعض العناصر للمقارنة لإظهار اختلافات السياقات السياسية والأساليب بين البلدين فيما يخص إنشاء جمعيات مستخدمى المياه، سوف نتناول حالة الروابط فقط كمثال مصرى لمقارنتها بجمعيات مستخدمى المياه فى أندهرا براديش. وإذا كانت مجالس المياه، بسبب حجمها، تبدو أكثر ملاءمة للمقارنة، فإن وجودها فى مصر، بالمقابل، حديثة للغاية ومحدودة جغرافيا من أجل استعراضها وتقيمها.

---

(١) أنظر في هذا الصدد: Landy F,&Ayeb H.,2007.

بالطبع، بالنسبة إلى البلدين فالهدف الأول منطابق وهو تحويل مهمة نفقـات التشغيل والصيانة إلى المزارعين مستخدمى مياه الرى. عمليـات التـشغيل هـذه تتطلب عادة ميزانيات ضخمة ومجموعة كبيرة إلـى حـد مـا مـن المـوظفين والمستخدمين الإداريين والتقنيين. وترك هذه التكاليف على عاتق الفلاحين وبـشكل عام على عاتق المستخدمين يحرر الإدارة من المصاريف والأعمال.

فى الهند، وعلى الرغم من مصاعب التشغيل الواضحة وعلى الرغم من أن نقل السلطة قد تم بشكل نسبى، فيصعب الحديث عن فشل التجربة. بعـض التقـدم الذى أثبت نفسه يمكن أن يصل إلى نتائج إيجابية ودائمة. هذا يعتمد على مواصـلة برامج الدعم المالى وعلى سرعة نقل سلطات اتخاذ القرار الحقيقية التى ظل قـدر كبير منها فى أيدى المهندسين ومسئولى إدارة الرى.

فى مصر، لم تتعد التجربة تجديد بعض بنى الرى التحتية وتشييد محطـات للضخ (واحدة لكل جمعية من جمعيات مستخدمى المياه) وتأسيس صورى لجمعيات مستخدمى المياه في بعض المناطق. حاليًا، تغطى جمعيات مستخدمى المياه بالكـاد ٣% من الأراضي المروية. بالطبع، هذا الوضع لا يمثل تقدمًا ملحوظًا. من جهـة أخـرى، كما لاحظنا فيمـا سبق، الإنشاء قد تم فى ظـروف لا تـضمن أفـضل تشغيل ممكن.

إنشاء جمعيات مستخدمى المياه الذى فرضه تقريبًا البنك الدولى؛ كان يحقق هدفين مختلفين حسب البلد. يبدو لى أن فى الهند، بالإضافة إلى التحرر من بعض الالتزامات والتكاليف، كان الهدف أيضًا تحسين الظروف المعيشية لصغار الفلاحين عن طريق منحهم النفاذ إلى عملية إدارة المياه مع إمكانية ولو بسيطة للتأثير فى السياسة المتبعة.

بالفعل، النظام السياسى «الديمقراطى» فى الهند يسمح، نظريًا، بكل أشكال «المشاركة» واتخاذ مبادرات محلية ويضمن لها الحق والممارسة. ومن ثم، فالسلطة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسى للريف الهندى. عليها أن تتفاوض وتتنازل حتى تسير إلى الأمام. الفلاحون يستثمرون هذا الوضع كما أن المجتمع الريفى مسيس للغاية. على سبيل المثال، الحكومة الأخيرة ذات التوجه «الليبرالى» لولاية الأندهرا براديش لم تنجح فى الانتخابات بسبب تصويت الفلاحين المعارض. هؤلاء كانوا يخشون عواقب مشروع لتحرير سوق الأرض والمياه خاصة تقليص مكثف للإعانات المالية التى كانوا يتمتعون بها حتى هذه الأثناء.

داخل الهند نفسها، الأنماط المستخدمة من قبل الولايات المختلفة ليست كلها متطابقة بالطبع. ومع ذلك فجميعها ينتظم حول ثلاث ركائز رئيسية:

- الانتخابات لتحديد المسئولين على كل مستويات المؤسسة ومجالس «الإدارة» المحلية العامة، كلها حقيقية. فالنظام السياسى الهندى يجعلنا نتصور أن الفلاحين يمكنهم اختيار ممثليهم بشكل «حر». بالطبع، لا يمكن أن نتغاضى عن أهمية الفساد وعملاء السلطة السياسيين. كما لا يمكن التقليل من حالة نظام الطوائف الاجتماعية الكريه والحصرى. ولكن هناك فكرة صحيحة ألا وهى التأكيد على أهمية النظام السياسى فى «السيادة» المحلية للموارد والمشاركة الطوعية للمستخدمين والمستهلكين.
- النظام الفيدرالى المصرح به قانونيا يسمح لجمعيات مستخدمى المياه بعقد تحالفات إقليمية وإقامة شراكات آنية أو مستديمة.
- تضم لجنة «اتصال» ممثلى مستخدمى المياه وممثلى الوزارة المكلفة بقطاع المياه.

هذا لا يخص الحالة المصرية بأى شكل، حيث الحكومة هى سيد اللعبة الأوحد، فهى التى تقوم بالإنشاء وتحديد القواعد والبرمجة والتنفيذ. كل ذلك يحدث بدون أى استشارة مسبقة.

مثال الهند...

خلال النصف الثاني من التسعينيات، نقل العديد من الولايات الهندية مسئوليات إدارة المياه إلى جمعيات مستخدمى المياه أو إلى متعاقدين من القطاع الخاص/ NGO جمعيات غير حكومية. المبادرة كان مصدرها حكوميًا على المستوى الفيدرالى. في معظم الحالات، انحصرت عمليات النقل فى التشغيل والصيانة وظلت جزئية للغاية فيما يخص سلطة اتخاذ القرار وإدارة المورد.

الأندهرا براديش كانت من أولى الولايات الهندية التى تقوم باختبار المؤسسات الجديدة لإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها. ولهذا الغرض، تم عام ١٩٩٧ إقرار قانون من أجل تسهيل إنشاء جمعيات مستخدمى المياه المسئولة عن إدارة الموارد والتشغيل والصيانة. وتم تحديد إطار قانوني عام ١٩٩٧ من قبل **The Farmer's Management of Irrigation Systems Act.** وفق نص القانون، انحصرت أهداف جمعيات مستخدمى المياه في أندهرا براديش فى أربعة أهداف:

- تعبئة أقصى طاقة كامنة للرى.
- ضمان توريد عادل ومؤكد للمياه.
- تحسين فاعلية شبكة الرى الموجودة،
- إدارة أفضل للموارد المائية بمشاركة مختلف الممثلين **(Stakeholders)** مع انسحاب إدارة المياه **(The Irrigation department)** من التشغيل والصيانة.

استتبع ذلك، الانتخابات التى تم تنظيمها فى شهر يونيو ١٩٩٧ وأدت إلـــى تكوين مجالس جمعيات مستخدمى المياه. وفى شهر نـــوفمبر تـــم انتخـــاب البنيـــة الفيدرالية (DC) على مستوى ترع التوزيـــع **distributaries** (القنـــوات الثالثـــة). وتألفت لجنة المشروع على عجل هى الأخرى، لتستكمل بذلك مجمل الهيكل.

تغطى كل هيئة فلاحية أكثر من دائرة إقليمية (**territorial constituencies,** **TC**) أى ما يوازى من ٢٥٠ إلى ٦٠٠ هكتار. وكل جمعية لمستخدمى المياه تضم مساحتها ما بين ٢٥٠ و٣٥٠٠ هكتار وتغطي أكثر من TC، تتكون من أكثر من (بين ٤ و١٠) **Water User constituencies (WUC)** (دائرة إقليمية مستخدمة للمياه) تنتخب ممثلين واحد لكل **(WUC)** يكونون مجلس إدارة جمعية مستخدمى المياه وينتخبون رئيسها.

مجمل جمعيات مستخدمى الميـــاه فـــى محـــيط الترعـــة الثالثـــة تكـــون **distributary committee (DC)** لجنة توزيع مسئولة عن الشئون المتعلقة بالترعة. جميع رؤساء جمعيات مستخدمى المياه هم أعضاء فى **DC** وينتخبون مجلس إدارة ورئيس الـــ **DC**.

من ناحية أخرى، لجان المشروع **(PC)** مسئولة عـــن المـــسطح المـــروى **(Project Command Area)**، وتنقسم عادة ما بين ٧ و ١١ دائرة. أعضاء الـــ **PC** ينتخبون الرئيس ومن ٧ إلى ١١ عضوًا لمجلس الإدارة التـــابع لكـــل دائـــرة. وعلى مستوى أعلى من مجمل هذه المجالس واللجان، هناك أوج للسلطة متمثل فى مجلس يرأسه وزير المشروعات الكبرى والمتوســطة (المائيـــة) مـــسئـــول عـــن صياغة الخطـــوط العريضة للسيـــاسة المائية التى يجب اتباعها ومسئول أيضًا عن فض المنازعات.

كل مساعد مهندس مسئول عن مساحة أقصاها ٤٤٤٥ هكتارًا وكل نائب مهندس مسئول عن مساحة من ٤ إلى ٥ مرات أكبر منها.

يجب الإشارة هنا إلى حجم الزمام وعدد المستخدمين المعنيين بالمؤسسة التشاركية (جمعية مستخدمى المياه) التى تغطى مجمل النطاق الذى ترويه القناة الثالثة (**distributary**). ذلك ما يمنحه ثقلاً رقميًا و«سياسيًا» لا يمكن للسلطات تجاهله دون مصادفة مخاطرات سياسية وخصوصًا على مستوى الانتخابات. فى الواقع، جمعيات مستخدمى المياه تكون ثمة نقابة وبدون جدال سلطة مضادة محلية حقيقية فى مواجهة إدارة المياه. استغلال هذه المؤسسات الجديدة من قبل الأحزاب السياسية يجعلها أدوات تسمح بتكوين جماعات ضغط مؤثرة للغاية، لا يمكن التغاضي عنها إذ- وإن كان من المفترض أنها تختص فقط بمسائل المياه- تتوجه هذه الهيئات إلى توسيع أنشطتها إلى مجالات أخرى، خاصة إلى كل ما هو متعلق بالقضية المزدوجة: قضية النظام الزراعى وقضية الزراعة.

وفي مصر...

فى مصر، كما رأينا عاليه، الهيكل مختلف. نراجع باختصار ما سبق لنتذكر أن هناك خصائص مهمة يتم تقليص فائدتها وفاعليتها وفرص نجاحها:

- تتكون جمعيات مستخدمى المياه على آخر مسقى وتعرف بالمسقى الثالثة. وهكذا لا يتعدى المحيط ثمة مئة أكر (فدان) على الأقصى وعدد محدود من الفلاحين، عادة ما بين ١٠ وخمسين فلاحًا.
- تتألف بعض هيئات مستخدمى المياه[١] ومنها مجالس المياه على الترع الرئيسية أو الثانوية. ولكن غياب نظام حقيقى للتمثيل الفاعل، يستند إلى

---

(١) نعني بهيئات مستخدمى المياه كل هيكل يجمع مستخدمى مياه دون الأخذ في الاعتبار المسميات الرسمية أو البنى الحكومية. ضمن هيئات مستخدمي المياه نجد الروابط ومجالس المياه، وكذلك البنى الأكثر قدمًا مثل التي كانت تتكون حول السواقى.

انتخابات من القاعدة وأيضًا كون توزيع الأصوات حسب مساحة الحيازات لا حسب صوت لكل فرد، يجعل هذه المجالس دون أى شرعية حقيقية ويجعلها تتعامل مع السلطات دون أى تفويض من قبل الفلاحين.

- لا توجد انتخابات حقيقية لتعيين ممثلين أعضاء في مجالس إدارات جمعيات مستخدمي المياه. والأكثر خطورة، عادة هو انتقاء و«تعيين» لممثلين من قبل «مهندسي» الري. هكذا، يشعر الممثلون بالمسئولية تجاه المهندسين ومن ثم أمام الإدارة المركزية للمياه لا تجاه أقرانهم، أعضاء جمعية مستخدمي المياه. هذا الوضع يخلق لبسًا في الأدوار ويثير لدى مستخدمي مياه الري المعينين انطباعًا بأن مشاركتهم غير مرغوب فيها.
- أخيرًا، غياب أى إمكانية قانونية لتكوين ائتلاف أو أى شكل من أشكال التحالف أو التعاون المتعلق بالوضع الاقتصادي الراهن أو التعاون الدائم مع جمعيات أخرى لمستخدمي المياه. من جهة أخرى، يتوقف الهيكل عند هذا المستوى من التنظيم (الترعة الثالثة = جمعية مستخدمي مياه واحدة) ولا يطرح أى شكل للجنة تجمع مستخدمين ومسئولين إداريين. حاليًا، وافقت الحكومة على إمكانية إنشاء جمعيات مستخدمي المياه على الترعة الرئيسية (مجالس المياه) لتغطي هكذا كل المنطقة التي ترويها هذه الترعة وفروعها المختلفة. ولكن هذا الوضع الأخير لا يتضمن ائتلافًا مؤسسيًا بدءًا من القاعدة التي تضم جمعيات مستخدمي المياه المكونة على مستويات أدنى. قانونيًا، أى سعي في اتجاه اتخاذ إجراءات ائتلافية ومن ثم ذات «مظهر نقابي» تظل ممنوعة بقوة القانون. بشكل أوضح، نجد اليوم أننا أمام نموذج مطبق للـ « **top / down** » (أعلى/أدنى) مصرح به منطقيًا ولكن بمبادرة وتنظيم من قبل الدولة حصريا.

على نحو أكثر عمومية، نجد أن غياب فضاء للحريات السياسية يمنع، وفق التعريف، المبادرة المحلية والمشاركة الجماعية والفردية. على مستوى المشاركة والسيادة، فإن تكوين جمعيات مستخدمى المياه فى مصر ليس له أى نتيجة.

هكذا، تعتبر السلطات المصرية أنها نجحت على الأقل في نقطتين أساسيتين هما: نقل أعباء الصيانة والتشغيل إلى المستخدمين والحد من التعـرض للمخـاطر السياسية بإنشاء هياكل تسمى بالتشاركية. هذا الشكل مناسب تمامًا للـسياسة التـى اتبعتها الحكومات المتعاقبة، منذ بداية السبعينيات، والتى ترتكز على مراعاة الفجوة الكبيرة بين التحرر الاقتصادى الكامل والانغلاق السياسى التام.

من جهة أخرى، لا تحصل جمعيات مستخدمى المياه على أى مساعدة مادية كبداية للانطلاق أو لمواصلة أنشطتها. وإذا كانت أولى الجمعيات قد حصلت بالمجان على المضخات الآلية من قبل المعونة الأمريكية، فمنذ عدة سنوات أصبحت جميع عمليات تحديث الترع وإنشاء بنى تحتية جديدة ومحطة ضخ وحيدة تقع على عبء الفلاحين، وفق مساحة حيازتهم.. المساعدة الوحيدة الممنوحة هى تسهيلات في الدفع. إجمالى المصروفات لتنفيذ العملية يجب أن ترد من قبل المعنيين خلال عشر سنوات. هذا يساوى إجماليًا نحو ٣٠٠٠ جنيه لكل فدان تم ريه، والذين كانوا يمتلكون مضخات آلية فردية لم يحصلوا على أى تعويض بينما أصبح ممنوعًا عليهم استخدامها بل عليهم دفع ساعة الرى مع استخدام المضخة الجماعية الوحيدة.

جمعيات مستخدمى المياه فى مواجهة الإدارة :

فى مصر، الحجم الضيق لنطاق جمعيات مستخدمى المياه ومن ثـم العـدد القليل لأعضائها يعزز سلطة، قانونية أو غير قانونية، لـ «مهندسى» الرى. هـذا

الوضع يشجع نظام الفساد لأنه، فى مواجهة المهندس، لا يشعر رئيس ولجنة جمعية مستخدمي المياه بمساندة عدد لا بأس به من الأعضاء. هكذا، تبدو جمعيات مستهلكى المياه ضئيلة بدرجة لا تسمح بتكوين سلطة مضادة محلية «ذات ثقل» وعلى جانب من الأهمية. أضف إلى ذلك؛ أن أصول المهندسين كثيرًا ما تعود إلى المنطقة نفسها؛ مما لا «يسمح» لهم بتصعيد الخلافات إلى مستوى إدارى أعلى. ومن ثم تفرض التسوية نفسها بين الطرفين لكن لصالح المهندس الذى يكتسب مساندة مجمل الإدارة، وهى مساندة فعلية . فعلى ضفاف المسقى يمثل المهندس الدولة برمتها.

النظام الهندى لجمعيات مستخدمى المياه الكبيرة التى تضم عدة مئات من الأعضاء وعدة مئات من الأكر (مقياس للمساحة يساوى نحو ٤ آلاف متر مربع)، يحول دون حدوث هذا الوضع مما يجعله يعزز سلطة جمعيات مستخدمى المياه فى مواجهة إدارة المياه. ممثلو الإدارة المحلية للمياه ليس فى وسعهم التصرف بمفردهم فى سلطة اتخاذ القرار فيما يخص حياة الجمعية والأنشطة الزراعية والأخرى المرتبطة بإدارة المياه.

البنية الكبيرة التى تغطى ترعًا كثيرة؛ تقوم إجباريًا بتوسيع مجال العلاقة /المواجهة بين المستخدمين وإدارة المياه، إذ يجب التعامل مع المستوى الإدارى الذى يغطى مجمل رقعة جمعية مستخدمى المياه. على هذا المستوى، يشعر الممثلون بأن لديهم شرعية وقوة فى الوقت نفسه هم مفوضون من قبل عدد من المستخدمين يتعدى العلاقات الأسرية و/أو القروية.

وجود بنية أخرى (على القمة) تضم ممثلى الدولة على مستوى أعلى- الوزير فى الهند- وممثلى جمعيات مستخدمى المياه مما يطرح مجالاً للمناقشة/التفاوض لكل من الطرفين؛ ومن ثم مساحة وآلية لفض المنازعات

المحتملة. والفائدة هنا كبيرة وتتمثل فى أنه على هذا المستوى التمثيلى، يمتلك الطرف الرسمى سلطة اتخاذ القرار التى لا يملكها المهندس المحلى الصغير أو المستخدمين وكذلك مساندة لا يحصل عليها رئيس جمعية صغيرة. هكذا يمكن للطرفين الارتباط واتخاذ القرار الذى يتحملون مسئوليته.

أخيرا، إن عدد الأعضاء الكبير يسمح بمنافسة حقيقية للوصول إلى القيادة التى عليها أن تستثمر نفسها فعلاً لصالح الجميع حتى تتجنب العزل وتتمكن من الفوز فى الانتخابات اللاحقة.

بلا ريب، هذه النقاط تشكل اختلافات جوهرية بين التجربتين وتفسر التطورات والنتائج المتضادة نسبيًا- هذا يستحق دراسات بحثية وتحليلية أكثر عمقًا.. وهو عمل يجب أن يقوم به المسئولون والمهندسون من أجل تجنب تكرار الأخطاء. حاليًا، أظن أن المسئولين المصريين يقومون بعمل تجاربهم الخاصة دون استعراض لتجارب بلاد أخرى من العالم. حتمًا، سوف يكررون الأخطاء نفسها خاصة الخطير منها.

جمعيات مستخدمى المياه.. إشراك المستخدمين أم عملية وضع التعريفة؟

أول شرط، أو على الأقل من أول الشروط التى ينبغى وضعها من أجل إشراك المستخدمين ومن بينهم الفلاحون، بشكل مباشر، فى إدارة متوازنة وفعالة للموارد المائية المتاحة، يكون تحرير السياسة العامة للمياه من دائرة مهندسين الرى الضيقة والتى مازالت منحصرة فيهم. بالطبع، قضية المياه أمر تقني ولا أحد قد أعاد النظر فى هذه البديهية، فهى أيضًا، وربما منذ البداية، مسألة سياسية وكذلك

مسألة اجتماعية. استهلاك المياه واستخدامها تشير إلى مجموعة قواعد وقوانين وحقائق اجتماعية لا بد ألا يجهلها المهندس الإدارى.

«السيطرة التقنية على المياه من خلال التنظيم، كثيرًا ما تكون العامل الوحيد (أو الأساسى) الذى يوضع في الاعتبار، بينما يتم تجاهل جوانب أخرى كثيرة لأن الإعداد التقنى الصرف لمسئولى الهندسة الريفية والأسلوب الإدارى المستحدث العولمى الذى تتبعه الإدارات يؤدى ببساطة إلى تجاهل- التعامى عن- كل هذه العوامل التى تتداخل مع الإنتاج المروى». (Mathieu,2001:18)

لذا كان من الضرورى، إضفاء بُعدين اجتماعى وسياسى لعمل المخططين والإداريين وتقنى المياه. كما يبدو لى أن ضرورة إشراك و«تمسئول[*]» الفلاحين وكذلك مجمل المستخدمين يجب أن يمر أولاً بإشراك وتمسئول المهندسين، وبالأخص بالنسبة إلى عواقب اختياراتهم وقراراتهم المباشرة وغير المباشرة. هكذا، ولتحقيق مشاركة حقيقية من قبل المستخدمين فى سياسات إدارة الموارد المائية، يجب، بداية، وجود «شروط اجتماعية وسياسية ملائمة للمستوى المحلى والإقليمي وهى: إطار سياسى محلى لجمعيات المستخدمين، دور للسلطات السياسية المحلية، تفاعل بين نقل الإدارة واللا مركزية (الإدارية السياسية) وبين «الحلبات المحلية» لآلاعيب ومراهانات السلطة» (Mathieu,2001:19).

تطبيق نظام لا مركزية المياه لا يمكن أن يحدث بمجرد تأسيس هياكل جديدة، تبدو كالشكل التعاوني، حتى ينجح نظام نقل مسئولية إدارة المورد إلى المستخدمين؛ إذ يجب أن يصاحب هذا الانتقال التقنى، نقل فعلى للكفاءة وسلطة القرار.

(*) منح المسئولية او إعطاء المسئولية أو تقاسم المسئولية.

تسعير مياه الرى ما بين التقنى والاجتماعى:

هل هناك ضرورة لتسعير مياه الرى فى مصر؟ إذا بدا هذا السؤال موجزًا في طرحه، وهو السؤال الذى يتجاوز مجرد السجال البسيط حول إدخال المياه ضمن فلك السوق، فهو يفرض سؤالين آخرين أساسيين وهما:

١) هل يمكن للفلاحين شراء الماء الذى يمنح لهم بـــ «المجـــان» وهـــل سيتقبلون مبدأ شراء الماء؟

٢) ما النظام الذى يمكن الوثوق به لاتباعه من أجل ضمان مراقبة فعالـــة للاستهلاك حتى يمكن تحديد«الفاتورة»؟

قبل أن نتعرض لهذه المسألة المهمة ومحاولة الإجابة عنها، يجب أن نشير إلى أن الفلاحين المصريين يدفعون المياه أصلاً وإن كان بطريقة غيـــر مباشـــرة. وفق الأمثلة القائمة، إما يدفعون الطاقة الضرورية لضخ مياه الرى و«نقلها» إلـــى قطعة الأرض (بترول، كهرباء، طاقة حيوانيـــة وبـــشرية أو اســـتئجار المـــضخة الآلية...إلخ)، وإما يدفعون بالساعة للانتفاع من محطة الضخ الوحيدة خاصة فـــى إطار جمعيات مستخدمى المياه الجديدة. فى هذه الحالة الأخيـــرة، يقـــال إن هنـــاك «تغطية» تكاليف أو مصاريف إدارة المورد من قبل المصالح المعنية. مـــع ذلـــك، يشاع رسميًا أن مياه الرى مازالت مجانية؛ إلا أن وأيًا كان المسمى الـــشائع، ففـــى الممـــارسة اليومية نجد أن مستخدمى الميـــاه عليهم دفع «ثمن» يـــوازى ســـاعة الرى. وهم لا يعبئون بالوضـــع الرسمى للمياه؛ إذ يعلمون تمـــام العلم أن الميـــاه ليست مجانية.

كثير من الممولين الأجانب (المعونة الأمريكية، البنـــك الـــدولى) يـــدفعون الحكومة المصرية إلى فرض ثمن للمياه ومصاريف إداريـــة علـــى المـــستخدمين

الالتزام بها. هذا المشروع ليس مرتبطا بانشغال الحكومة المصرية بإجبار المزارعين على التوفير فى استهلاك المياه برفع سعرها[...]. «السياسة التقليدية المتبعة فى توصيل المياه إلى مستوى أقل من مستوى الأرض تم تطبيقها في مصر لحث الفلاحين على عدم استخدام مياه للرى بأكثر مما تتطلبه مساحة الأرض».. .(Hopkins,1999:380)

البنك الدولى، كما نعلم، يساند أى مبادرة تسير فى اتجاه تحديد تعريفة وبشكل أعم دمج المياه بفلك السوق. المؤسسة الدولية التى لا يجهل أحد ثقلها وتأثيرها فى مصر وبلاد أخرى كثيرة، تدفع إلى اتخاذ سياسة كهذه من أجل تشجيع إدارة أكثر «رشدا» للمورد واسترجاع مصاريف توريد المياه وتشغيل وصيانة النظام المائى فى مجمله.

لكن السلطات المصرية لديها التباس فيما يخص مسألة تغطية التكاليف، إلا أن هذا التردد والازدواجية لا يتعلقان بمبدأ نظام التعريفة؛ ولكن بأسلوب تطبيقه خصوصا بطريقة عرضه على المستخدمين. بالنسبة إلى المصريين المياه هبة إلهية مما يجعل طلب تعريفة صريحة مسألة حساسة. مع ذلك، هناك شخصيتان فاعلتان من الدرجة الأولى فى مجال الرى. أبو زيد وراضى[١]، كتبا فى مذكرة موجهة للبنك الدولى «التعقيد فى إرساء تعريفة وظيفية للمياه وتطبيق نظام لتغطية المصاريف لا يجب التقليل من شأنهما، فعلى المدى الطويل ليس للبلاد بديلاً آخر يمكن عمله سوى السير في هذا الاتجاه».. (Hopkins,1999:380). هذا يظهر بجلاء أنه على المدى الطويل، تسير البلاد نحو هذا الاتجاه أيا كانت المبررات والمسميات المنتقاة.

---

(١) وزراء سابقون للرى والموارد المائية.

إحدى المشكلات التى يمكن أن تظهر جراء خيار سياسى محتمل بفرض تعريفة لمياه الرى مشكلة ذات طابع تقنى. بالفعل، يتطلب هذا الخيار إرساء نظام للتوزيع والتوصيل خاصة للعد يكون فعال وموثوق فيه ودقيق فى آن واحد. شبكة التوزيع المكشوفة التي تمتد حاليا بطول نحو ١٢٠٠٠٠ كم والتى تخدم ٧ ملايين فدان من الأراضي الزراعية المقسمة إلى أكثر من ٣,٦ مليون حيازة، لا يمكن استخدامها بالوضع التى هى عليه داخل إطار سياسة لسوق المياه، حيث إن الفاقد والسرقات والاختلاسات، المحتملة وربما المبررة، سوف تحدد حقًا فاعليتها التقنية. من جهة أخرى، تغيير النظام المائى الحالى بنظام جديد للنقل والتوزيع واقع تحت الأرض يضم صنابير للتغذية وعدادات سوف تتطلب وقتًا واستثمارًا لا يمكن تقديرهما.

تظل هناك إمكانية إعادة تطبيق نظام قديم للضريبة على المياه مرتبط بالضريبة العقارية.. بمعنى آخر لن يتم دفع المياه حسب المقدار المستخدم ولكن حسب المساحة الزراعية لكل حيازة. ولكن هذا النظام سهل التطبيق نسبيًا لا يتفق وتوقعات المدافعين عن التعريفة ولن تكون نتيجته سوى زيادة تكلفة الإنتاج، دون تشجيع توفير المياه الذى يطرح كهدف أساسى إضافة إلى تغطية مصاريف توريد المياه. لو كان على المستخدمين الدفع حسب المساحة، فلا شيء سوف يحثهم على ترشيد الاستهلاك الذى، على أى حال، لن يترجم عبر خفض المبلغ المطلوب دفعه. فى المقابل، هذا النظام يمكن له أن يثير التنافس على المورد وجعل القدرات التقنية والاجتماعية هى الوسائل الوحيدة للحصول على مياه أكثر.

غير أن، وفيما هو أبعد من المصاعب التقنية، نجد أن الأسئلة التى تفرض نفسها تنتمى إلى فلسفة السياسة التعريفية نفسها فى مصر: هل يمكن الحديث عن القيمة التجارية أو عن سعر المياه؟ هل يمكن تطبيق تعريفة للمياه الموجهة للزراعة

المروية؟ هذه الأسئلة تثير جدالاً فى المجتمع كثيرًا ما يكون مشتعلاً حيث تطرح الحجج الأكثر تنوعا.

هذا الحل يبدو انتقاصنا للموضوع في نظر بعض الذين يرون أنه لا يمكن اعتبار المياه، وهى عنصر طبيعى ضرورى للحياة، مجرد ثروة للاستهلاك؛ ذلك هو الخطاب حول ثقافة المياه، وحول التصورات عن المياه، الخطاب عن النيل كمكون أساسى من مكونات الهوية. فمصدر المياه هو النهر، هو منبع له موضع جغرافى وقد تم تمليكه بشكل رمزى؛ وعندما تصبح المياه سلعة، لن تعد تحمل هوية وتتحول إلى سلعة تجارية، قابلة للاحتكار لمن يزايد فى السعر، سواء كان من «البلد» أو من الخارج.

داخل الصورة التى يتخيلها فلاح النيل عن نفسه، نجده دائمًا وأبدًا مرتبطًا بالعنصرين المكونين لهويته وهما الأرض والمياه. بالنسبة إلى الفلاح، المياه التى أرسلها الله له عبر النهر الخالد لا يمكن أن تتحول إلى شىء تجارى مبتذل. تسعير المياه تنتزع منه جزءًا من هويته، وتحرمه من أداة إنتاجه الأساسية وتسرع بتهميشه النهائى لصالح مستثمرين تشجعهم وتساعدهم وتحميهم السلطات الرسمية.

فى كل الأحوال، سياسة تحرير سوق المياه التى تهدف إلى ترشيد الاستهلاك والتبديد على وجه الخصوص والفقد سوف تحدث حتمًا نتائج مضادة عكس ما كان متوقعًا. لن يتم ادخار المياه تمامًا لأن هناك مخاطر لظهور كثير من التجاوزات عن طريق استخدام الحجة المتداولة: «مادمت أدفع، فمن حقى الاستهلاك». ولا ضمان للسلام الاجتماعى حيث هوجة الفلاحين سوف تهدد أسس النظام السياسى نفسه وتنفى أى شرعية لمتخذى القرار. وأخيرًا لن تخرج الزراعة من هذه الفوضى أحسن حالاً.

الواقع الاجتماعى معقد بالفعل ورفض دفع ثمن المياه ليس فقط نتيجة لخطة السوق. رفض دفع ثمن المياه هو بالتأكيد التعبير الطبيعى لعجز طبقة الفلاحين المصريين عن تحمل أى زيادة تضاف إلى أعبائها. رأينا، فى الفصل الأول، الاضطراب، وفى بعض المناطق، التمرد من أجل البقاء الذى أشعله القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢ الخاص بتحرير سوق تأجير الأراضى الزراعية والذى انتهى إلى بضعة عشرات من الموتى ومئات من الجرحى والمعتقلين. كان ذلك بلا شك تمردًا من أجل البقاء قامت به الأقلية المحرومة والأكثر عوزًا من المجتمع المصرى. إن أى مبادرة فى اتجاه شراء مياه الرى تعد مخاطرة؛ ربما يترتب عليها إثارة ردود أفعال لا يمكن إلا أن نخشى اتساعها وعواقبها الأمنية والاجتماعية والسياسية.

جميع الأبحاث الميدانية التى أجريت فى مصر مع الفلاحين والدراسات التى تمت حول مستوى معيشة طبقة الفلاحين؛ تظهر أن هؤلاء يستبعدون مبدأ شراء مياه الرى نفسه الذى يعتبرونه مبدأ ظالمًا وأيضًا مضادًا للصورة التى يرسمونها لحقوقهم. بالنسبة إلى فلاحى الريف المصرى الماء هبة سماوية، ملكية عامة. استخدامها واستهلاكها يجب أن يتم حسب الاحتياجات لا حسب قوانين السوق أو الإرادة المنفردة لمتخذى القرار السياسيين أو التقنيين. بالنسبة إلى الفلاحين، يقتصر دور التقنيين والمسئولين الآخرين على التحقق من التقسيم العادل للمورد، حسب المعايير الوحيدة الخاصة بالاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.

رفض مبدأ شراء مياه الرى، وإن لم يكن مستندًا إلى أن ٥٠% من سكان الريف المزارعين يعيشون تحت مستوى الفقر، وفق كل الدراسات المعروفة التى كلفت بها أو نفذتها المصالح الحكومية نفسها؛ كان يمكن اعتباره- رفض مبدأ شراء مياه الرى- مجرد موقف مبدئى فئوى يحتمل التطوير من خلال المفاوضات. ولكن

التصورات والمعتقدات، عندما تضاف إلى فقر المستهلكين، فهى تترجم غالبًا إلـــى مقاومة شديدة البأس.

بالنسبة إلى الفلاحين، شراء مياه الرى يوازى انتزاع أداة عمل منهم ومن ثم تقليص دخلهم. سياسة كتلك سوف تدفع بعدد كبير منهم إلى طريق الهجرة. ســوف يظل على هذه الأرض فقط الذين يملكون وسائل الاستثمار فى مجال التكنولوجيـــا الحديثة التى ستتيح لهم دمج سعر المياه فى عملية الإنتاج الرأسمالية. ذلك ســيثير الانشقاقات الاجتماعية، فى وقت تثير فيه أصلاً سياســات التحريــر الاقتــصادى؛ أزمات اجتماعية عميقة في بلاد كثيرة من جنوب المتوسط ومنها مصر.

الخـاتمـة

جوع ونهاية الفلاح(١)

عادة يتم تناول قضيتى الفقر والنفاذ إلى الموارد على نحو منفصل، كما لو كانا غير مرتبطين بشكل عضوى، وكما لو أنهما غير مؤثرين ومتأثرين ببعضهما بعض وكما لو أنه ليس هناك تمفصل بين القضيتين. الدراسات التى تبحث إحداهما، لا تتناول عادة- إلا على نحو سريع وتلميحى- الظاهرة الأخرى، وعلاقتهما على أساس السبب والنتيجة؛ أما مختلف جوانب ارتباطهما التبادلى فلا يتم التنويه عنه إلا قليلاً. هكذا فإنه من المفيد ملاحظة أن مفردات اللغة المستخدمة عادة تُظهر جليًا تجزئة موضوع الدراسات والتحليلات، إذ يتحدثون عن تفتيت الأرض الزراعية أو تقسيمها؛ بينما الأمر يتعلق بمصاعب النفاذ إلى الأرض وعدم تكافؤ الهياكل الزراعية البين. يتم استخدام لفظ «أزمة المياه» بينما الأمر يتعلق بداية بالظلم فى مواجهة النفاذ إلى المياه وبأزمة مياه اجتماعية. كما تتم الإشارة إلى فكرة الكسل واللا مبالاة، وحتى رفض اتخاذ موقف عملى، بينما القضية تتعلق بعدم

(١) المترجم: هذا العنوان المثير بالفرنسية يستحق التعليق بالعربية. العنوان الأصلي **La fin – faim-du Fellah** يترجم حرفيًا هكذا: نهاية – جوع – الفلاح. بالفرنسية كلمتا نهاية وجوع يتم نطقهما بنفس الطريقة تمامًا وإن اختلفت الحروف المكتوبة. هكذا يصبح بالإضافة إلى الجناس بينهما أيضًا ثمة ترادف.
أما كلمة فلاح فقد بدأها المؤلف بحرف كبير يستخدم فى أول أسماء الأعلام فى الفرنسية من أجل رفع شأن الفلاح وتقديرًا له وإعطائه الشخصية التى يستحقها حتى لا يكون مجرد اسم نكرة.

القدرة أو عدم المقدرة، كما لاحظه أمارتياسين و/أو بسبب حظر تــام لأى عمــل سياسى ولأى مشاركة لها طابع المواطنة... إلخ.

وبالطريقة نفسها؛ فإن تقليص مجالات الدراسات الاجتماعيــة والاقتــصادية إلى مجرد بضعة أرقام وإحصاءات وأشكال بيانية عامة، تبدو لى خطيرة وعقيمة. حيث إنه، خلف الأرقام والمعدلات، هناك نساء ورجــال يعيــشون حيــاة يوميــة يتحركون ويتفاعلون ولا شيء يمكن أن «يحبسهم» داخل إطار إحــصائى ثابــت. ومن أجل تجنب هذه الحدود الاصطناعية وهذا التبسيط المبالغ فيه لمواقف معقــدة للغاية عادة، يبدو لى أن البحث المنظم والتحليل المتعمــق لمختلــف الارتباطــات الكمية والنوعية يفرضان نفسيهما على البحث والفعل على حد سواء. ومــن أجــل هذا، لا بد من تطوير دائم لأدوات البحث الجديدة ومناهجه وللتحليلات بالنسبة إلــى الباحثين ومتخذى القرار.

ضمن المناهج الأخرى وأدوات التحليل، فإن مفهوم الفقر المــائى ومــنهج التحليل المتبع فى آسيا، والتى حاولت تكييفها لتناسب الوضع المصرى، يبدو أنهــا تقدم أدوات ملائمة وفعالة على حد سواء. فهى تتيح لنا، مثلها مثل أدوات أخــرى، إدراكا كاملا لحالة الجماعة الفلاحية دون تقسيمها إلى عدة «عناوين فرعية» وهى ليست في الواقع سوى أبعاد لنفس القضية. يتيح لنا المنهج كذلك مقارنــة الوضــع المحلي بأوضاع بلاد أخرى في العالم- مثل الهند التى شهدت على مدى القــرنين المنصرمين تاريخا مائيا يمكن مقارنته بتاريخ المياه فى مصر ولكن مع الاحتفــاظ بنظام سياسى مختلف جذريا. عند مقارنة مستويات الفقر المائى في العالم، يمكننــا على نحو أفضل إدراك الخصائص والحالات المتنوعة.

دراسة الفقر المائى، الذى يمس بكثافة جزءًا كبيرًا من المجتمع المصرى، وفهم آلياته ونشاطه الخاص ربما كان ضروريًا إذا كنا نريد تجنب ترجمة عملية زوال الفلاح بسبب تدهور حثيث وكامل للبلاد وخلخلة تشمل المجتمع ككل. ودون أن يكون هذا الاختفاء قدرًا محتمًا أو نتيجة لتطور لا بد منه، فإن اختفاء الفلاح هذا يبدو لى للأسف لا رجعة فيه فى غياب إجراء سياسى قوى وعاقل يهدف إلى حفاظ على صغار الفلاحين على أراضيهم فى إطار أكثر عمومية يشمل الكفاح ضد الفقر والتنمية المستدامة. «معالجة» فقر صغار الفلاحين دون تقليص مشكلات النفاذ إلى الأرض والمياه والخدمات هو رهان يبدو لى مستحيل التحقق.

لو كان علينا اختيار الكلمة الجوهرية الوحيدة لتعريف حالة الأزمة التى تواجهها جماعة الفلاحين والتى تغذيها مجمل مشكلات البلاد وتجعلها تتصاعد فى الوقت نفسه، لكانت كلمة النفاذ. أن نتناول الفقر الفردى أو الجماعى، أن نشير إلى قضية الأرض الزراعية وهياكل النظام الزراعى أو نتأمل الإشكاليات المتعلقة بالمياه... إلخ؛ نصطدم بشكل منظم بمفهوم النفاذ.

إذن فى داخل إطار عام لتقييد حقوق النفاذ وللمنع الفعال لكل الأشكال الاحتجاجية ولمشاركة المواطنين الطوعية، من جهة، وللفقر المكثف، منبع كل ما يتعلق بالعجز المستمر، من جهة أخرى، فى هذا الإطار يتحدد قدر الفلاحين المصريين الراهن.

بالطبع، فقر طبقة الفلاحين المصريين المكثف هو نتيجة عدة عوامل، تاريخية واقتصادية وسياسية، وجيو سياسية...إلخ؛ الإشارة إلى سبب أوحد أو مسئول واحد يعد افتقادًا للدقة ويعبر كذلك عن دوجمائية عقيمة. مع ذلك، يبدو لى أن لب المشكلة يكمن أولاً فى مصاعب النفاذ إلى مختلف الخدمات والموارد، ومنها، فى المقام الأول، الأرض والمياه.

الفلاحون؛ وهم بلا جدال أعداد تفوق ما تتحمله الأرض الزراعية المتوافرة فى وادى النيل والدلتا والتى يتمركز فيها أكثر من ٩٥% من السكان والأنشطة، وهم- بشكل مكثف- يفتقدون ومحرومون من أى أداة قانونية للمطالبة وللاحتجاج السياسى- مثل الجمعيات والنقابات المستقلة- هؤلاء الفلاحون وعددهم نحو ٣,٦ مليون نسمة وأغلبهم فقراء يتشبثون بيأس في قطع صغيرة من الأرض فى حالة تقلص دائم وبوظيفة يتقلص التقدير لها شيئًا فشيئًا. فى مواجهتهم، المهندسون، المسيطرون بلا حساب على الجهاز الحكومى، الذين يحلمون بقطاع زراعى حديث، فى أيدى كبار المستثمرين، ويكون قد تخلص من صغار الفلاحين الذين لا يكنون لهم سوى الاحتقار والذين يعتبرونهم المسئولين عن مجمل مشكلات الزراعة المصرية.

فى المتوسط العام، يكون لكل مزارع فدانين بالكاد ولنحو ٩٠% من الفلاحين فى المتوسط أقل من فدان مما يجعل تفتيت الأرض أمرًا بديهيًا. لكن القاعدة التقنية للتفتيت تخفي الحقيقة الاجتماعية لعدم العدالة فى النفاذ إلى الأرض الزراعية: فى عام ٢٠٠٠، ٩١,٣٤% ممن يفلحون الأرض فى مصر كانوا يتقاسمون بالكاد ٥٠,٦% من إجمالى مساحة الأرض، من خلال حيازات أقل من ٥ أفدنة وفى المتوسط ١,٢٥ فدان لكل حيازة و٣% من المزارعين يستأثرون على ٣٣,٥% من إجمالى المساحة الزراعية من خلال حيازات أكثر من ١٠ أفدنة، وفى المتوسط ٢٦,٨١ فدان لكل حيازة. ذلك هو الإثبات دون جدال الذى يبرهن على أن التفتيت لا يتعلق إلا بالأرض التى يشغلها صغار الفلاحين، وهم الكثرة الغالبة.

عدم العدالة فيما يخص النفاذ إلى الأرض الزراعية يترجم مباشرة بنفس عدم العدالة فى مواجهة النفاذ إلى المياه، خاصة مياه الرى. بالطبع، هذه الأخيرة متوافرة منطقيا ارتباطًا بحجم الحيازة، وباستثناء الحالات الخاصة، فالحقوق

الخاصة بالماء تنطبق على الجميع دون تمييز. ولكن التعريفة المقنعة، التى تسمى عادة بـ «تغطية التكاليف»، تقدم شكلاً جديدًا لعدم العدالة يعاقب أكثر الأكثر فقرًا. وبانتقال جماعة مستخدمى مياه الرى من نظام الساقية التقليدى إلى نظام المضخات الآلية، انتقلت من نظام كانت فيه الاحتياجات هى التى تحدد (منسوب وزمن النفاذ) إلى المياه إلى نظام تفرضه وتحدده الوسائل.

مصاعب النفاذ إلى الأرض والمياه؛ قد تفاقمت بشدة مع تطبيق القانون الزراعي ١٩٩٢/٩٦ الذى حرر تمامًا سوق الأرض (الإيجار والبيع) وألغى نظام نقل الإيجار من الأب إلى الابن. وهناك علامة لا جدال فيها: ارتفع إيجار الأرض من ٥٠٠ جنيه للفدان عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٤٠٠٠ جنيه اليوم. وفى الفترة نفسها، تضاعف سعر الأرض إلى أربع وخمس مرات. إلغاء الدعم على المكملات أثقل تمامًا تكاليف الإنتاج الزراعى وجعل حالة الأكثر عوزًا الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية متفاقمة. نجد عدد صغار الفلاحين الذين يتعذر عليهم ضمان تكاليف الإنتاج يتزايد؛ فيتجهون للبحث عن دخل آخر خارج نطاق حيازاتهم.

من جهة أخرى، تزايدت هذه المشكلات المختلفة بالتأكيد وتعقدت بفعل سياق قومى يواكب مرحلة «تشابك» نموذجين للمجتمع: مجتمع تقليدى يحاول البقاء دون وسائل كثيرة ومجتمع، أو فلنقل مشروع مجتمع «حديث»، مظهره الأكثر سلبية هو الاضطراب الاجتماعى الدرامى الناتج عن قسوة تطبيقاته.

هى أيضًا مرحلة ظهرت فيها المعارضة وبالأخص المواجهة بين من ينادى بتنمية الاقتصاد الجمعى بأى ثمن ومن يخشون أن يقوم هذا الاقتصاد بمفاقمة الفقر والإقصاء، ومن ثم زيادة حدة الشقاق الاجتماعى. تلك التى تذكرنا بموجة العنف

السياسى التى شهدتها البلاد فى التسعينيات؛ وتؤكد أن الفقر وانعدام العدالة كانا المصدر لهذه الأحداث التى كشف حسابها الإنسانى عن عدد من القتلى، كانا كبيرين جدًا.

تظهر قضية الفلاحين المصريين بأن الجدال لا يتناول فقط إشكالية مفهوم، يمكن أن يناقشها المتخصصون فيما بينهم. إذ أصبحت من الآن فصاعدًا حياتهم اليومية ومستقبلهم معرضين للخطر؛ إنهم فعلاً الأكثر عرضة لعواقب مواجهة النماذج، والمشروعات تلك. إن الفلاحين هم الذين يكونون بالضبط الجماعة الاجتماعية الأولى التى "يجرب فيها"، على نطاق واسع، مشروعات «التحديث» التقنى المكثفة فى الريف المصرى التى يتم تنفيذها منذ عدة عقود وبشكل متسارع عنيف فى السنوات الأخيرة.

يشكل أسلوب ومعالجة وضعهم الاجتماعى والاقتصادى عبر برنامج يحتوى على إصلاحات ليبرالية لمجمل القطاع المائى الزراعى، تم فرضه عليهم ويشمل التحرير التام للسوق الزراعية والعقارية، تعريفة تدريجية للمياه، ميكنة عشوائية للزراعة وللرى على وجه الخصوص، إعادة تدريجية لتشكيل الدوائر الشاسعة وأخيرًا «خلق» زراعة استثمارية فى أيدى رءوس الأموال الكبيرة المحلية والأجنبية.

فى مواجهة هذه العملية التى تم إقرارها «من فوق»، لم يعد للفلاحين سوى خيار بديل هو هجرة أرضهم والزراعة بحثًا عن دخل فى قطاع اقتصادى آخر. لكن عددهم كبير للغاية والمصاعب الاقتصادية تعم مصر. كثير منهم يظل على الهامش ليغوص فى فقر أكثر، ومنهم من يهاجر إلى التجمعات السكانية الكبيرة وليس لديه حظ أفضل للفرار من التهميش والإقصاء.

هكذا، فإن تطبيق برامج التحديث التقني والعنيف على الزراعة المصرية تخاطر بترجمتها أولاً إلى نقل فقر الريف إلى المدن، ومن القطاع المائى الزراعى إلى قطاعات أخرى. على أى حال، إن النفاذ إلى الموارد والخدمات سوف يتقلص أكثر لصالح عدد صغير من الأفراد والشركات الخاصة.

وتجاوزًا للاعتبارات الإنسانية الراهنة، فإن العمليات الاقتصادية والاجتماعية الحالية تطرح تساؤلات ملحة حول معنى وأهداف التنمية التى يحلمون بها: ما فرص استدامتها؟ ما الثمن الاجتماعى الذى ينبغى دفعه على مستوى الإفقار والإقصاء المكثفين؟ ما الطبقات والفئات التى تستهدفها أولاً مشروعات التنمية؟ «التضحية» بجيل من أجل «صالح» الأجيال القادمة، وهى الفكرة التى يؤيدها كثير من متخذى القرار المصريين، هل هى مقبولة إنسانيًا وهل من الصواب الدفاع عنها؟

على الرغم من خصائصها الفريدة، فإن الحالة المصرية ليست منعزلة بالتأكيد. إن التحولات والاضطرابات التي يخضع لها المجتمع المصرى يمكن مقارنتها بما تشهده مجتمعات أخرى في العالم. فى كل الحالات، مسألة الأهداف الحقيقية للتنمية تتم مراجعتها بإلحاح؛ ولكن أن يحدث فى مصر، على ضفاف النيل الفياض، أن نحو ٣٥% من سكانها لا تصليم المياه إلى منازلهم، ولا يملكون النفاذ إلى مياه شرب، صالحة للشرب فعلاً، دون مخاطر صحية، لا يستند إلى «قوة» سماوية. كل ذلك يسمى فقرًا... مائيا. ومع وجوده داخل نطاق المدينة، فإن الفقر المائى يمس أولاً جماعة الفلاحين وأسرهم ومجمل سكان الريف- أى ثلث الشعب المصرى. إن دراسة الفقر المائى وفهم آلياته يفرض نفسه إذن على الباحثين وأعضاء المجتمع المدنى وكذلك متخذى القرار.

قائمة المراجع

مصر

المراجع العربية

- محمد عبد الفضيل، ١٩٧٨، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو كريشة عبد الرحيم تمام، ١٩٩٨، ملامح التغيير فى الريف المصرى، القاهرة، كتاب المحروسة.
- أحمد السيد النجار، ٢٠٠٢، الاقتصاد المصرى من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- حسنين كشك، ٢٠٠٤، إفقار الفلاحين. الآليات وسبل المواجهة، القاهرة، دار ميريت.
- كوماندر سيمون، ١٩٩١، الدولة والتنمية الزراعية فى مصر منذ ١٩٧٣، نص بالعربية، ترجمة نادية على عبد العظيم، القاهرة، مدبولى.
- كشك حسنين، ١٩٩٦، عمال الزراعة فى مصر ١٩٥٣-١٩٩٥. القاهرة، كتاب المحروسة. محمد عاطف كشك، ١٩٩٩ الأراضى والمياه في مصر: دراسة حول استخدام وإدارة الموارد في الزراعة المصرية. ميريت.

محمد عاطف كشك، ١٩٩٩. توشكى، الأوهام والحقائق. القاهرة، ميريت.

المراجع الأجنبية

Abdel Aal Mohamed H., 2002, Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt. In Ray Bush (Ed.). Counter-Revolution in Egypt's Countryside. London, New York: Zed Books.

Abdel Fadhil M., 1990, « Nouvelle perspective sur l'avenir de l'agriculture et sur la question agraire en Egypte », Tiers-Monde, n°121, IEDES.

Abdel Nasser Gamal, 1997, « Contre-réforme agraire en Egypte », Le Caire, document de travail non publié.

Abu Mandur Muhammad, 1995, « L'Impact des politiques d'ajustement dans l'agriculture égyptienne », Egypte/Monde arabe, n°21, Le Caire, CEDEJ.

Adams Richard H.,Jr., 1999, « Nonfarm Income, Inequality, and Land in Rural Egypt ». In World Bank. Economic Development and Cultural Change. Washington DC, World Bank.

Alleaume Ghislaine, 1992, « Les systèmes hydrauliques de l'Egypte pré-moderne. Essai d'histoire du paysage », in Itinéraires d'Egypte. Mélanges offerts au père Maurice Martin s.j. réunis par Christian Décobert, Lee Caire, IFAO.

-1997, « La Production d'une « économie nationale » : Remarques sur l'histoire des sociétés anonymes par actions en Egypte de 1856 à 1956 », Annales islamologiques, t.XXXI, Le Caire, IFAO.

Al-Sayyid Mansour Mahmoud, 1995, « La libéralisation du secteur agricole », Egypte/Monde Arabe, n°21, p.147-182.

Altorki Soraya & Donald : Cole, 1998, « Twenty Years of Desert Development in Egypt », Cairo Papers in Social Science, vol. 21, n°4: "Twenty Years of Development in Egypt (1977-1997)", Cairo, The American University in Cairo, p.44-54.

Antonius Rachad, 1992, Irrigation et pouvoir social en Egypte, thèse de doctorat (Sociologie), université du Québec, Montréal.

Appleton S. and Song L., 1999, Income and Human Development at the Household Level : Evidence from 6 countries, Background Paper for World Development Report 2000/01, Economics Department, University of Bath, U.K.

Ayeb Habib, 2002, «Hydraulic Politics: The Nile and Egypt's Water use: a Crisis for the twenty-first Century? ». In Ray Bush (dir.) Counter-Revolution in Egypt's Countryside, London/New York, Zed Books, p.76-100.

-2005a, « La Gestion de l'eau d'irrigation en Egypte à l'épreuve de la libéralisation » in Territoires en Mutation, n°12, p.159-176.

-2005b, « L'Etat égyptien entre menace de crise hydraulique et pauvreté paysanne : Les risques d'une gestion libérale de l'eau », in Territoires en Mutation, n°12, p.202-221.

Ayeb Habib, & Saad Reem, 2006, « Poor Women and Access to Agricultural Resources: Implications for Agro-biodiversity in MENA ». Report for IDRC, 33p.

Ayeb Habib, & Landy Frédéric, 2007, « Les Associations des usagers de l'eau égyptiennes vues de l'Inde: Entre gouvernance, démocratie et accès à l'irrigation ». In Autrepart – IRD, n°42.Paris, p.109-126.

Bernstein Henry, 2001, « Agrarian Reform' after Developmentalism? » Conference on Agrarian Reform and Rural Development: Taking Stock. Social Reseach Center. American University in Cairo.

Bethemont J., et al.1980, L'Egypte et le Haut barrage d'Assouan, de l'impact à la valorisation, Presses de l'Université de Saint-Etienne.

Bishay Ali, 1998, « Sustainable Development and Poverty Eradication ». In Kishk, M.A, (ed.), 1998, Poverty of the Environment and Environment of Poverty. Proceedings of the National Symposium on Poverty and environmental Deterioration in Rural Egypt. Cairo, Dar El-Ahmady Publications, p.25-45.

Blin Louis (dir.), 1993, L'Economie égyptienne, libéralisation et insertion dans le marché mondial. Paris, L'Harmattan.

Bush Ray, 2004, Civil society and the Uncivil State ; Land Tenure Reform in Egypt and the Crisis of Rural Livelihoods . Civil Society and Social Movements Programme paper Number 9 May 2004 – United Nations Research Institute for Social Development. 36p.

-1998, « Facing Structural Adjustment » in Hopkins N. (Ed.) Directions of Change in Rural Egypt. In Hopkins, Nicholas S., Westergaard; Kirsten (ed.), 1998, Directions of Change in Rural Cairo, The American University in Cairo Press.

-2002, « Land Reform and Counter-Revolution ». In Ray BUSH (Ed.) Counter-Revolution in Egypt's Countryside. Zed Books; London-New York, 2002.

-2002, « More Losers than Winners in Egypt's Countryside: the Impact of Changes in Land Tenure" ». In Ray BUSH (Ed.) Counter-Revolution in Egypt's Countryside. Zed Books; London- New York, 2002.

Cassing J. and al., 1998, Enhancing Egypt's Exports, Ministry of Economy, Cairo, DEPRA report.

Clément Françoise, 1998, « Libéralisation du rapport salarial en Egypte », Maghreb-Machrek, n° 162.

Cottenet Hélène & Mulder Nanno, 2001, The Competitiveness of Egyptian Manufacturing : An International Perspective, Working Paper Series, Economic Research

Forum.http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=770, 56p.

Cottenet Hélène, 2001, « Ressources exogènes et croissance industrielle : le cas de l'Egypte », Tiers-Monde, n°163, p.523-546.

-2000/2001, « L'Industrialisation de l'Egypte au XXe siècle. Des volontés politiques aux réalisations économiques », Egypte-Monde Arabe, n° 4/5, p.135-171, Editions Complexe, 2003.

-2003, Local Development of SME Clusters in Egypt, Working Paper Series, n° 9, CEDEJ, July 2003.

-1998, The Manufacturing Sector in Egypt : Structure and Performance Evolution since 1970, Mimeo, World Bank, Washington DC.

Delteph Müller-Mahn, 1998, « Spaces of Poverty : The Geigraphy of Social Change in Rural Egypt » in Hopkins N.S and Westergaard K. (dir.) Directions of Change in Rural Egypt, Cairo, The American University in Cairo Press.

El Ghonemy Riad, 2002, « Agrarian Reform between Government Intervention and Market Mechanism ». A paper prepared for the Conference on Agrarian Reform and Rural Development : Taking stock, organized by the Social Research Center of the American University in Cairo, Egypt, 4-7 March 2002.

-2002, « Agrarian Reform Policy Issues Never Die » Keynote speech at the Conference on Agrarian Reform and Rural Development : Taking stock, organized by the Social Research Center of the American University in Cairo, Egypt, 4-7 March 2002.

El Katsha, 2002, Gender, behaviour and health, Schistosomiasis transmission and control in rural Egypt, Cairo, The American University in Cairo Press.

El Katsha Samiha and Susan Watts, 1997, « Schistosomiasis in Two Nile delta Villages : An Anthropological Perspective », Tropical Medicine and International Health, vol.2, n°9, September.

El Laithy Heba &Oman O.M., 1996, « Profile and Trend of Poverty and Economic Growth in Egypt », a background paper prepared for Egypt Human Development Report, 1996, UNDP.

El Mahdi Alia, 1997, Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt, Report by the Center for the Study of Developing Countries, Giza, Egypt, Cairo University.

-1997, Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt, Cairo, Center for the Study of Developing Countries.

Gaurav Datt, Joliffe Dean, and Sharma Mahonar, 1998, « A Profile of Poverty in Egypt : 1997 ». International Food Policy Research Institute.

Food Consumption and Nutrition Division. Fcnd Discussion Paper, n°49.

Gaurav Datt, & Joliffe Dean, 2005, « Poverty in Egypt : Modelling and Policy Simulations », in Economic development and cultural change. The University of Chicago, Chicago.

Hopkins Nickolas S., 1999, « Irrigation in Contemporary Egypt » in Alan K. Bowman, Eugene Rogan (ed), Agriculture in Egypt from Pharaonic to Modern Times, Oxford University Press, Oxford, pp.367-385.

Hopkins Nickolas S., Westergaard Kirsten (ed.), 1998, Directions of Change in Rural Egypt, The American University in Cairo Press.

Hopkins Nickolas S., 1987, Agrarian Transformation in Egypt, Westview Press, Boulder.

Ibrahim Galal Dina, 1987, Rôle et effets de l'aide économique américaine sur l'économie de l'Egypte durant la période de 1975-1983. Etude analytique et estimative, magister, faculté d'économie et de sciences politiques de l'université du Caire.

Ireton François, 1998, « The Evolution of Agraria structures in Egypt : Regional Patterns of Change of Farm Size », in Hopkins Nickolas and Westergaard Kirsten, 1998, Directions of Change in Rural Egypt, Cairo, The American University in Cairo Press.

Issawi Charles, 1963, Egypt in Revolution. An Economic Analysis, Oxford University Press, London.

-1954, Egypt at Mid-Century. An Economic Survey, Oxford University Press, London.

Kamel Hussein El, 1997, New Horizons for Korean Investment in Egypt, The Egyptian-Korean Dialogue, Center of Asian Studies, Cairo University.

Kishk Mohamed Atif, 2005, « Social Value and Management of Water in Egypt ». Final Report IDRC Funded Project. Minia University, http://www.idrc.org.sg/uploads/userS/11279874571Narrative_Report.doc

- 1999, (ed.) Resources or Resourcefulness, Findings of Research Project on Poverty and Environmental Deterioration in Rural Egypt. Miret for Publication and Information (in Arabic & English). بالعربية و الإنجليزية

- (ed.), 1997, Poverty of the Environment and Environment of Poverty. Proceedings of the National Symposium on Poverty and Environmental Deterioration in Rural Egypt. 385p. Cairo, Minia, Dar El-Ahmady Publications.

King Stephen J., 2006, Democratic failure and The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa. Georgetown University. January 16, 2006.

Korayem Karima, 1997, Egypt's Econnomic Reform and Structural Adjustment, Working Paper, n°19, The Egyptian Center for Economic Studies, October.

Levallois Agnès et Vernier Marie-France, 2000, « Egypte, Nord-Sud », Nord-Sud Export, Numéro Spécial.

Löfgren Hans, 2001, « Less Poverty in Egypt ? Explorations of Alternative Pasts with Lessons for the Future », International Food Policy Research Institute – Trade and Macroeconomics Division. TMD Discussion Paper, n° 72, February 2001.

Maunier René, 1916, « L'Exposition des industries égyptiennes », Egypte Contemporaine, n° 28. Cairo.

Mead Donald, 1967, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Economic Growth Center, New Heaven : Yale University Press.

Meyer, 1998, « Economic Changes in the Newly Reclaimed Lands ; from State Farms to Small Holdings and Private Agricultural Enterprises » in Nicholas Hopkins and Kirsten Westergaard (dirs), Directions of Change in Rural Egypt.

Meyer G., 1994, « Land Reclamation and Development of New Agricultural Land in Egypt », Applied Geography & Development, n° 44, p. 59-71.

Michel Nicolas, 1996, Conférence sur la grande hydraulique en Moyenne-Egypte, IFAO, 17 nov.

Mitchell Timothy, 1998, « The Market's Place » in Nicholas Hopkins and Kirsten Westergaard, (dirs), Directions of Change in Rural Egypt.

Nassar Heba and El Laithy Heba, 2000, « Labor Market. Urban Poverty and Propoor Employment Policies in Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programms in Egypt », Conférence, 16-17 October.

Pintus Florence, 1997, La gestion de l'eau à Shushay-Egypte : un exemple de recompositions sociales et techniques en milieu rural. Mémoire pour le diplôme d'agronomie tropicale, Montpellier, CNERC.

Radwan Samir & Mabro Robert, 1976, Industrialization of Egypt, 1939-1973, Policy and Performances, London, Oxford University Press.

Radwan Samir, 1974, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882-1967, London, Ithaca Press.

Raji Ass'aad and Rouchdi Malak, 1999, « Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt », Cairo Papers in Social Science, Volume 22, Monograph 1, Cairo, American University in Cairo.

Rivier François, 1981, « Politiques industrielles en Egypte », Maghreb-Machrek, n° 92.

Rodgers Gerry et alii, 1995, Social Exclusion : Rhetoric, Reality, Response, Genève, ILO.

Roussillon Alain, 1998, « Secteur public et sociétés islamiques de placement de fonds : la recomposition du système redistributif en Egypte », Bulletin du CEDEJ n° 23.

Ruf Thierry, 1990, « L'Etat égyptien et les paysanneries, histoire de deux siècles de transformations techniques et socio-économiques dans la vallée du Nil ». Document de travail non publié. غير منشور

-1998, Histoire contemporaine de l'agriculture égyptienne, essai de synthèse, Paris, éditions de l'ORSTOM, « Etudes et synthèses ».

Saad Reem, 2004, « Social and Political Costs of Coping with Poverty in Rural Egypt » Fifth Mediterranean Social and Political Research Meeting, Florence & Montecatini Terme 24-28 March 2004, organised by the Mediterranean Programme of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies at the European University Institute.

-1999, State, Landlord, Parliament and Peasant : The Story of the 1992 Tenancy Law in Egypt in Agriculture, in Bowman and Rogan (editors), Egypt from Pharaonic to Modern Times. The British Academy.

Saad Z. Nagi, 2001, Poverty in Egypt Conccepts, Realities, and Research Agenda. Social Reseach Center, American University in Cairo. http://www1aucegypt.edu/src/pdr/Pub_Thematic.asp. 31 p.

-Poverty in Egypt : Human Needs and Institutional Capacities, New York, Lexington Books.

Seyam Gamal M. & El-Bilassi Asma Omar, 1995, Land Tenure Structure in Egyptian Agriculture : Its Changes and Impacts. In Egyptian Agriculture Profile ; Options méditerranéennes, Sér. B / n° 9, 1995.

Tignor, 1989, Egyptian Textile and British Capital, 1930-1956, Cairo, The American University Press in Cairo.

Tignor Robert L., 1984, State, Private Entreprise, and Economic Change in Egypt, 1918-1952. Princeton. N.J. Princeton University Press.

Von Caroline Laetitia Tingay, 2005,, Agrariann Transformation in Egypt : Conflict Dynamics and the Politics of Power from a Micro Perspective. Dissertation zur Vorlage am Fachbereich Politik – und Sozialwissenschaften an der Freien Universität Berlin. Leeds University. Berlin.

المراجع العامة

Ahmad Q. K., 2003, « Towards Poverty Alleviation : The Water Sector Perspectives », in Water Resources Development, Vol. 19, n°2, 263-277.

Ahmad Ziauddin, 1991, Islam, Poverty, and Income Distribution, Leicester, The Islamic Foundation.

Ayeb Habib, 1998, L'Eau au Proche Orient : la guerre n'aura pas lieu, Paris,

Karthala/CEDEJ.

-1993, Le Jourdain dans le conflit israélo-arabe, Beyrouth, CERMOC.

Bairoch Paul, 1999, Mythes et paradoxes de l'histoire économique, Paris, La Découverte/Poche.

Batou Jean, 1990, Cent Ans de résistance au sous-développement. L'Industrialisation de l'Amérique latine et du Moyen-Orient face au défi européen, 1770-1870, Centre d'histoire économique internationale, Université de Genève.

Baulch Bob and John Hoddinott, 1999, "Economic Mobility and Poverty Dynamics in Developing Countries", Journal of Development Studies, تحت الطبع

Berry, Albert, Susan Horton and Dipak Mazumdar, 1997, Globalization, Adjustment, Inequality, and Poverty, Department of Economics, University of Toronto.

Bourguignon François, 1999, Inclusion, Structural Inequality and Poverty: Interplay of Economic and Social Forces, World Bank, Research Advisory Staff, Washington DC et Delta, Paris.

Bravard J.-P., Petit F., 2002, Les cours d'eau. Dynamique du système fluvial, Paris, Colin, 2ème édition, 222p.

Bravard J.-P., Combier J., Commercon (Ed.), 2002, La Saône, Axe de Civilisation, Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 552 p.

Bravard J.-P., Kondolf G.M, Piégay H., 1999, Environmental and Societal Effects of River Incision and Remedial Strategies, in Simon A. et S. Darby, "Incised River Channels", J. Wiley and Sons, p.303-341.

Chambers Robert, 1995, "Poverty and Livelihoods: Whose Reality Counts?", IDS Discussion Paper n° 347.

Chambers Robert, 1983, Rural Development. Putting the Last First, Essex, Longman Scientific and Technical.

Cheylan J.-P., Riaux J., 2007, « Irrigation communautaire de montagne; intégration des ressources et résolution de conflits », Le séminaire thématique international, ISIIMMتحت الطبع, ASA INFO.

Cheylan J.P., Auclair L., el Gueroua A., Riaux J., Romagny B., Vassa A., 2007, D'un Pouvoir l'Autre...ou les Deux ? Gestion des ressources,

dynamiques territoriales et innovations institutionnelles dans le Haut-Atlas Central. Cas de la vallée des Aït Bouguemez. Colloque Les Agdals de l'Atlas marocain. Savoirs locaux, droits d'accès, gestion de la biodiversité, IRD-Univ Cadi Ayad, Marrakech, 10-13 mai. تحت الطبعة , IRD-IRCAM.

Cheylan J.-P., 1990, « Les oasis sahariennes à Foggara : Mutations sociales sous fortes contraintes écologiques » Mappemonde, n° 4-90, p. 44-47.

Dasgupta Partha, 1999, « Valuation and Evaluation : Measuring the Quality of Life and Evaluating Policy », Mimeo, University of Cambridge.

Datt Gaurav, 1998, Povery in India and Italian States : an update, Discussion paper 47, Washington DC, IFPRI, FNCD.

De Haan, 1997, Poverty and Social Exclusion : a Comparison of Debates on Deprivation, Working Paper n° 2, Poverty Research Unit, University of Sussex.

Dreze Jean et Amartya Sen, 1995, India : Economic Development and Social Opportunity, Delhi, Oxford University Press.

-2001, « Comprendre les agricultures du Tiers-Monde ». In Pour, n° 170, p. 89-93.

Dufumier M., 2003, « Quelle recherche agronomique pour nourrir le Sud ? » L'Ecologiste, n° 10, p. 20-24.

-2004, Agricultures et paysanneries des Tiers-Mondes, éditions Karthala, Paris.

-2004, Les Projets de développement agricole. Manuel d'expertise, éditions Karthala ; Paris, réédition 2004.

Fargues Philippe, 2000, Générations arabes. L'alchimie du nombre, Paris, Fayard.

Fields gary, 1999, Distribution and Development : a Summary of the Evidence for the Developing World. Background Paper for the World Development Report 2000/1.

Filmer Deon, 1999a, The Structure of Social Disadvantage in Education : Gender and Wealth, Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series 5, Washington DC, World Bank.

-1999b, Educational Attainment and Enrolment Profiles : A Resource Book Based On An Analysis Of Demographic And Health Surveys Data, Washington DC, World Bank.

Grootaert Christiaan, Ravi Kanbur et Gi-Tak OH, 1997, « The Dynamics of Welfare Gains and Losses : An African Case Study », Journal of Development Studies, vol. 33, n° 5.

Haddad, Lawrence et Ravi Kanbur, 1990, Are Better-Off Households More Enaqual Or Less Enaqual ?, Washington DC, World Bank.

Hamdan Kamal, 1996, Poverty in the Arab World in Preventing and Eradicating Poverty, Report by UNDP and UN Department for Devolopment Support and Management Services.

Holzmann et Jorgensen, 1999, Social Protection as Social Risk Management : Conceptuel Understandings for the Social Protection Sector Strategy Paper, SP Discussion Paper n° 9904, Washington DC, World Bank.

Jayaraman Rajshiri, 1999, Kerala and Uttar Pradesh : a Case Study for the World Development Report 2000/1, Mimeo.

Kanbur S. M. Ravi, 1999, « The Evolution of Thinking about Poverty : Exploring the Interactions » in Kanbur R., Squire L., 1999, The Evolution of Thinking About Poverty : Exploring the Contradictions, Department of Economics Working Paper, Ithaca, Cornell University/ New York, New York State College of Agriculture and Life Sciences, Dept. Of Agricultural Resource, and Managerial Economics.

Kaufmann Danniel, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobaton, 1999, Governance Matters. Washington DC, World Bank.

Olson Lanjouw Jean, 1997, « Behind the Line, Demystifying Poverty Lines » in Technical Support Document, Poverty Reduction, Module 3 – Poverty Measurement : Behind and Beyond the Poverty Line, Renata Lok Dessallien (dir), UNDP. http://www.org/undp/seped/povres.html

Landy Frédéric, 2006, Un milliard à nourrir, Paris, Belin.

-2002, L'Union Indienne, Nantes, éditions du temps.

-2002, (avec B.Chaudhuri) De la mondialisation au développement local en Inde. Questions d'échelles, CNRS Editions.

-2001, « La Libéralisation économique en Inde : inflexion ou rupture ? », Revue Tiers-Monde, PUF, 165, janv. 2001, 238 p.

-1998, « Rationalités et objectifs des exploitations paysannes : un exemple en Inde du sud », In Revue Tiers-Monde, 153, janvier-mars 1998, p. 189-210.

Lawrence P., Meigh J. et Sullivan C., 2002, « The Water Poverty Index : an International Comparison » in Keele Economics Research Paper, KERP 2002/19.

Lipton M.,1996, Defining and Measuring Poverty : Conceptual Issues, New York, UNDP.

Lopez Ramon et Carla Della Maggiora, 1999, « Rural Poverty iin Peru : Stylllized Facts and Analytics for Policy », in Ramon Lopez et Alberto Valdes (dirs), Rural Poverty in Latin America : Analytics, New Empirical Evidence and Policy, Mimeo.

Mathieu Paul, 2001, « Quelles institutions pour une gestion d'eau équitable et durable ? Décentralisation et réformes du secteur irrigué dans les pays ACP », document de travail, n° 11, avril, Université catholique de Louvain.

Mendras Henri, 1992, La fin des paysans, Paris, Babel.

Milanovic Branko,, 1998, Income, Inequality, and Poverty during the Transition from Planned to Market Economy, New York, Oxford University Press.

Molle François, Nittaya Ngernprasertsri et Savakon Sudsawasd ; « A Post-modern Analysis of Water User Groups in Thailand and the Prospect for Reincarnation » وثيقة عمل غير منشورة ،

Narayan Deepa, Chambers Robert, Shah M. & Petesch, 1998, Global Synthesis : Consultation with the Poor, Washington DC, World Bank.

OCDE/BAFD, Perspectives économiques en Afrique 2002, in Site internet de l'OCDE : www.oecd.org

PAM, 2000, Note au conseil d'administration, troisième session ordinaire du conseil d'administration, Rome, 23-26 octobre.

Rao Vijayendra, 1998, « Domestic Violence and Intra-Household Resource Allocation in Rural India : An Exercise » in M. Krishnaraj, R. Sudarshan et A. Sharif (dirs), « Participatory Econometrical » in Gender, Population and Development, Oxford University Press.

Reddy R.V & Kumar H.U, 2004, Formalising Irrigation Institutions a Study of Water User Associations in Andhra Pradesh, Draft for comments, Hyderabad, Centre for Economic and Social Studies.

Richards Alan et John Waterbury, 1996, A Political Economy of the Middle East, Boulder, West view Press.

Rouchdy Malak S., 1999, Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt, Ragui Assaad and Malak S. Rouchdy, Cairo Papers in Social Science, vol.22., Number 1, Cairo, The American University in Cairo Press.

-1998, « Change and Continuity : Family Strategies in the Village of Batra », in Direction of Change in Rural Egypt, Hopkins and Westergaard eds. Cairo, AUC Press.

- 1992, « La spécificité de l'espace rural : Représentations et transformations socio-économiques d'un village égyptien », in Egypte, Monde arabe, Cairo, CEDEJ, April 1992.

- 1990, Peasants and Merchants in Batra : The Process of Socio-Economic Transformation and Diversification in an Egyptian Village, Rural Sociology and Development Studies. PhD degree. University of Durham, England.

Sahn, David E. et David C. Stifel, 1999, Poverty Comparisons Over Time and Across Countries in Africa, Cornell University.

Sen Amartya, 1999, Development as Freedom, New York, Knopf.

-1993, « Capability and Well-being », in Nussbaum et Sen (dirs) The Quality of Life, Oxford, Clarendon Press.

-Poverty and Famines, an Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford, Oxford University Press.

Sen Amartya et Jean Dréze, 1989, Hunger and Public Action, Oxford, Clarendon Press.

Sen Amartya, 1984, « Poor, Relatively Speaking », in Resources, Values and Development, Oxford, Basil Blackwell.

Sinha Saurabh et Michael Lipton, 1999, « Damaging Fluctuations, Risk and Poverty : A Review », World Development Report 2000, Background Paper, Washington DC, World Bank.

Streeten Paul et alii, 1981, First Things First. Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries, Oxford, Oxford University Press.

Townsend Peter, 1979, Povery in the United Kingdom, London, Allen Lane.

-1985, A Sociological Approach to the Measurement of Poverty : a Rejoinder to Professor Amartya Sen, Oxford Economic Papers, n° 37.

Van Eeghen Willem,1996, Poverty in the Middle East and North Africa Preventing and Eradicating Poverty, Report by UNDP and UN Department for Development Support and Management Services.

Wagstaff Adam, 1999, Inequalities in Child Mortality in the Developing World : How Large Are They ? How can They be Reduced ?, Washington DC, World Bank, Human Development Network.

Wodon Quentin, 1999, Poverty and Policy in Latin America and the Caribbean, Washington DC, World Bank.

تقـــارير

- البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٤، التقرير الاقتصادى، المجلد ٥٧، رقم ٩، القاهرة.

- Banque mondiale, 1987, Rapport sur le développement dans le monde, Washington D.C

- Bce (Banque centrale égyptienne), 2000, Bulletin économique, n° 3, vol. 53, Le Caire

البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية، رقم٣، المجلد٥٣، القاهرة.

-2000, Bulletin économique, n°1, vol.57, Le Caire.

- ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية، رقم١، مجلد ٥٧، القاهرة.

- جهاز التعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان فى مصر، القاهرة، ١٩٩٦.

- ١٩٩٩، الكتاب الإحصائى السنوى، ١٩٩٢-١٩٩٨.

- ٢٠٠٣، الكتاب الإحصائى السنوى، ١٩٩٥- ٢٠٠٢، القاهرة.

- ٢٠٠٤، الكتاب الإحصائى السنوى، ١٩٩٥- ٢٠٠٣، القاهرة.

- مركز التعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الموارد المائية والإنشاءات العامة، النشرة السنوية لتحسين الأراضى فى جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

- مركز التعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الموارد المائية والإنشاءات العامة، النشرة السنوية لتحسين الأراضى فى جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦/١٩٩٧.

- E.Scwa 2001, « Agricultural Trade and the New Trade Agenda : Options and Strategies to Capture the Benefits for the Middle East Case Study from Egypt ». (E/ESCWA/AGR/2001/6) 5 October 2001, United Nations,, New York, 2001.

Faostat, Database.

- Ifpri (Food Consumption and Nutrition Division. FCND DISCUSSION PAPER, n° 77. November 1999. FCND

- Ifpri (International Food Policy Research Institute), 1998, A profile of Poverty in Egypt :1997.

- ILO (International Labor Organization), Genève, LABORSTA. Selection years : 1990-2003 http://laborsta.ilo.org/

- Inp (Institute of National Planning), 1996, Egypt Human Development Report, Cairo, INP & UNDP.

-1997/98, Egypt Human Development Report, Cairo, INP & UNDP.

International Institute for Environment and Development, 1992, Special Issue on Applications of Wealth Ranking, Rapid Rural Appraisal.

- وزارة الزراعة، النتائج النهائية للتعداد الزراعى ١٩٩٩/٢٠٠٠.

- وزارة الأشغال والموارد المائية، ١٩٩٥، قرار رقم ١٤٩٠٠.

- وزارة الموارد المائية والرى، ماذا تعرف عن مجلس المياه؟

Ministry of Planning and UNDP, 1997, National Human Development Report for Kuwait, Kuwait.

UNDP (United Nations Development Program), 1994, Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press.

-1996a, Economic Growth for Human Development : Arab States, New York, UNDP.

-1996c, Human Development Report 1996, Oxford, Oxford University Press.

-1997a, Human Development Report 1997, Oxford, Oxford University Press.

-1998a, Human Development Report 1998, New York, Oxford University Press.

-1998c, Poverty Report, New York, United Nations.

-1999, Human Development Report 1999, New York, Oxford University Press.

-2000, Human Development and Poverty in the Arab States, Moez Doraid (Coord.) « Sub-regional Resource Facility for Arab States ».

-2003, Egypt Human Development Report 2003, Egypt, UNDP and INP (Intitute of National Planning).

United Nations, 1995, Comparative Experiences with Privatization : Policy Insights and Lessons Learned, New York and Genève, UN.

-Poverty Reduction Strategies : A Review, New York, United Nations World Summit for Social Development.

World Bank, 1990, World Development Report, New York, Oxford University Press.

United Nations, 1998, Reducing Poverty in India. Options for More Effective Oublic Services. Report, n° 17881-IN. Washington DC, World Bank.

-1999a, World Development Indicators, 1999, Washington DC, World Bank.

-Poverty trends and the voice of the poor, Washington DC, World Bank, Poverty Reduction and Economic Management.

-2002, World Development Indicators ; CD-ROM.

World Bank & Arab Republic of Egypt, 2002, Poverty Reduction in Egypt ; Diagnostics and Strategy, June 29.

World Bank « Egypt, Arab Rep. At a Glance », 2006, 8 December, in http://devdata.worldbank.org/AAG/egy_aag.pdf/WFP 2001 « Country programme-Egypt ». In Executive Board, Third Regular Session. Rome, 22-26 October 2001, WFP/EB.3/2001/8/.http://www.wfp.org/eb

WOAT (World Organization Against Torture). Agrarian Policy, Human rights and violence in Egypt. Information and Recommendations for the European Union, in the Context of the Association Agreement between the European Union and Egypt. Executive summary. Geneva 8. Switzerland. (www.omct.org).

فيلم تسجيلى

حبيب عايب وأوليفييه أرشميو، ٢٠٠٣، تقاسم المياه على ضفاف النيل، توثيقى، ٤٦ دقيقة.

المؤلف فى سطور:

حبيب عايب

جغرافى، باحث بمركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. متخصص فى الإشكاليات المعنية بالمياه والمجتمع الريفى، يقوم بدراسات مقارنة فى كل من مصر وتونس، وهى دراسات متخصصة فى "التنافس على الموارد الزراعية والريفية ومشكلات طبقة صغار الفلاحين". صدر له العديد من المقالات والكتب. فى عام ٢٠٠٥، قام مع أوليفييه أرشمبو بإخراج فيلم بعنوان "على ضفاف النيل: تشارك المياه".

المترجمة فى سطور:

منحة البطراوى

- ناقدة مسرحية بجريدة الأهرام الفرنسية "إيدو".

- كاتبة صحفية فى الهندسة المعمارية والعمارة الداخلية فى مجلة "البيت".

- آخر ترجمة لها: "التحضر العشوائى" لجليلة القاضى.

التصحيح اللغوى: كريمـــان البدرى

الإشراف الفـــنى: حســـن كـــامـــل